

MS. - 125

MS. — 125
INSTITUTE
OF
ISLAMIC
STUDIES
★
McGILL
UNIVERSITY

مجله
۱۳۳۳



در خرداد ۱۳۱۶

۵۰

مجلس شورای ملی
رای ۱۳۱۶

۵۰

مجلس شورای ملی
رای ۱۳۱۶
۵۰

مجلس شورای ملی
رای ۱۳۱۶
۵۰

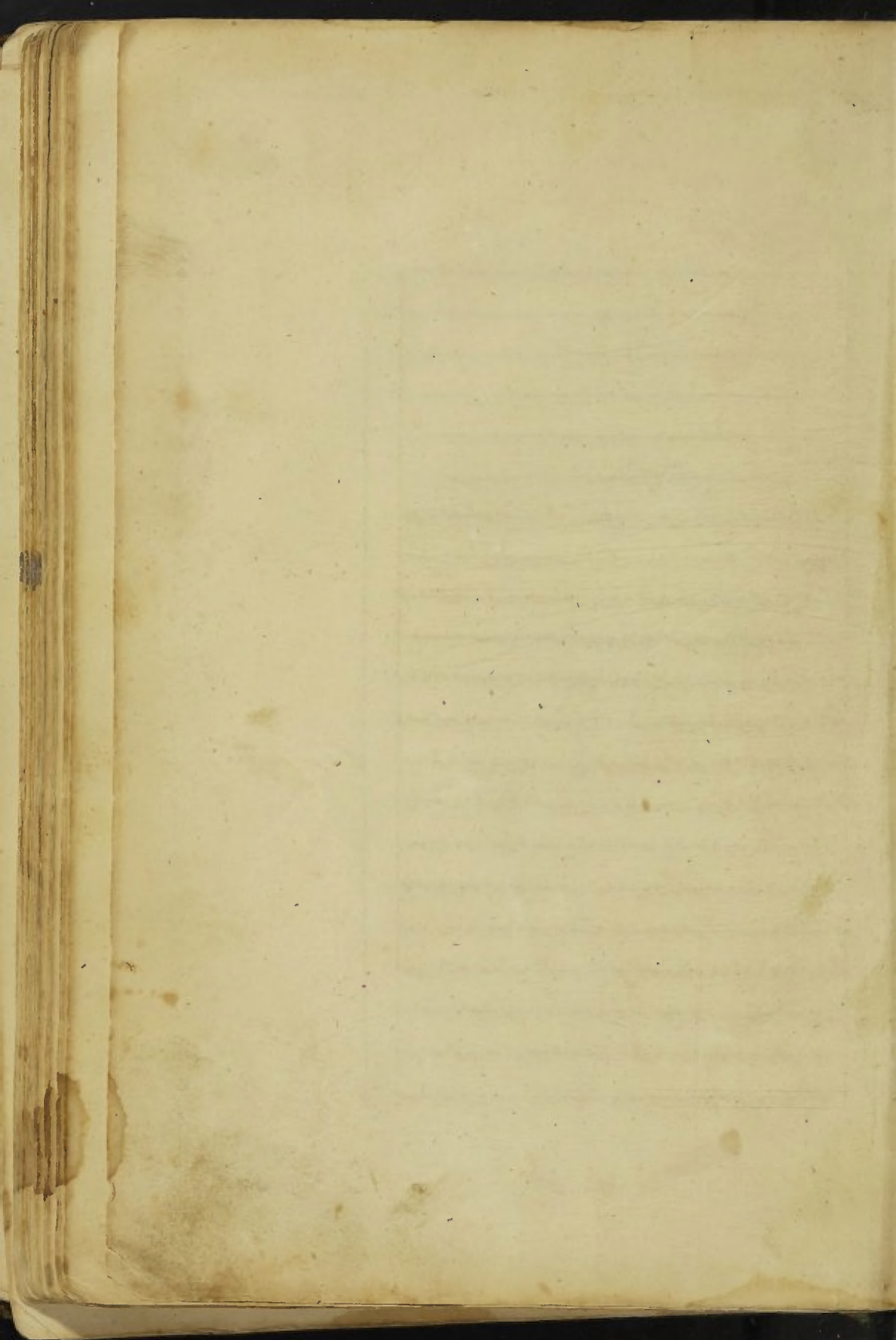


اعلم ان المرف صدأً لمن ادوسمياً تحجب
ان يكون مساوياً للهية الموقفة بمعر ان كل
ما صدق عليه المرف صدق عليه الهية

والمعرف ان بين الهية
والعرف ملازمة بالثبوت والصدق
فكل صدق عليه المرف صدق عليه الهية
الهية فكل صدق عليه المرف صدق عليه الهية
الهية فكل صدق عليه المرف صدق عليه الهية
ان المرف لابد له من الصدق
وامنناً ومطرراً ومنفكاً
راجعاً ما بين القضيته
ان معنى المرف هو
غير الكلية له وما معز النع
لازم له ومعز النع
لازم للقضية الدينية
ومعز النع لازم ولازم اللازم
لازم فانه طار والمعر اجماع
اما الكلية له وما معز النع
لازم اجماع

Handwritten text in Arabic script, likely a title or header, possibly mentioning a date or location.

Main body of handwritten text in Arabic script, consisting of several lines of cursive writing. The text is somewhat faded and difficult to decipher, but appears to be a continuous narrative or list.



بسم الله الرحمن الرحيم

تَحْلُكُ اللَّحْمَ بِأَسْرٍ خَلْفَانَا لَمْ تَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا وَتَشْكُرُ بِأَسْرٍ رَدَّ قَابِضًا هَذِهِ جَلِيلَةٌ
 وَسِرِّيَّةٌ وَمُضَلِّي عَلَى رَسُولِنَا الَّذِي عَمِيَ إِلَى أَرَاكِلِهِ وَكَانَ عَبْدًا مَشْكُورًا وَعَلَى الذِّبْنِ يَكُونُ
 لَمْ يَلَوْ الشَّافِعَةَ وَيَكُونُ سَهْمُهُمْ مَشْكُورًا **أَمَّا بَعْدُ** فَقَوْلُ الْمُتَّقِلِ إِلَى اللَّهِ الشُّكْرَ عَمَّا بِهِ يُجْعَلُ الْمَالُ وَالْإِنْفَاقُ
 أَصْلَحَ اللَّهُ بِالرَّحْمَةِ وَسُورَةُ أَنْ يَعْزِلَ فَيُفَادَ فِي مَعْنَى مَا عُلِقَ عَلَى مَعَالِمِ الدِّينِ لَوْلَا أَسْئُورَاتُ
 سَالِي إِلَى أَحَدٍ لَمْ يَفُودَ وَأَنْظُمُ لَمْ يَزِدْ فَرَادَى وَارْتَعِلَ مَرُورَاتُ فَاجْتَبَتْ مَسْئُورُهُمْ وَأَنْزَعَتْ مَالَهُمْ
 وَجَعَلَتْهُ فُضِيحَ لَيَوْمٍ يَحْشُرُ النَّاسَ لَشُورَةٍ **قَوْلُهُ** الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَلْهَمَنِي هَذَا السُّبْحَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
 بَقِيَ لَمْ يَصْغُرْ مِنْ جَدِّهِ بِسَجْدَةٍ أَوْ مِائَةٍ فَهُوَ حَقِيقَةٌ لَا تَزِيدُ كُلَّ يَوْمٍ كُلَّ يَوْمٍ مَجْمُوعٌ كُلُّ جَلَدٍ الْمَقَامِ
 أَيْ الرِّهْقَةِ فِي غَرَجِ جَلَدِهِ فِي هَذَا اللَّسْبَةِ بِفَرْقَةٍ قَوْلُهُ بِكُلِّ لَذَّةٍ وَاسْتَعْلَاهَا فِيهَا شَائِعٌ وَالزُّغْرُ الْقُوَّةُ
 وَالضَّلْبَةُ وَالْجَلَدُ الْعُظْمَةُ مِنْ مَطَاوِعِ الْأَصْفَاءِ الْمَطَاوِعُ جَمْعُ مَطْعٍ وَهُوَ أَمَّا مَصْدَرٌ يَجْعَلُ الرِّبَا
 أَوْ اسْمُ مَكَانٍ فَلَا يَحِيطُ بِكَيْفِهِ الْعَارِضُونَ الْفَاءُ التَّفْرِيعُ وَأَمَّا حَقْلُ الْعَارِضِ بِالذِّكْرِ لَا يَحْكُمُ غَيْرُهُ بِشَيْءٍ
 بِالْأَلَا وَلَوْ يَرَى وَلَا يَغْرَحُ لَا يَقْدِرُ بِالسُّقْدِ أَيْ التَّظْهِرُ وَجَدَّ تَرْكُ الْعُظْمَةِ تَرْكُ الْكَالِ الْكَالِ الْبَاقِ
 لَقَضَى رِيَاءَهُ بِكُلِّ ذَاتٍ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى نَزْعِ لِسْتَحْيِ الْجَدِّ بِوَاسِطَةِ صِفَاتِهِ الْكَمَالِيَّةِ كَمَا كَانَ فِي سَائِلِهَا
 إِشَارَةٌ إِلَى أَيْ مَسْخُوعٍ لَمْ يَلْزَمْهُ فِي حَقِيقَتِهَا إِشَارَةٌ إِلَى أَيْ مَسْخُوعٍ لَمْ يَوْاسِطَةِ صِفَاتِهِ الْفَعْلِيَّةِ وَهِيَ
 يَظْهَرُ وَجْهَ الْقَدِيمِ وَالْآخِرِ فِي هَذِهِ الْفَقَرَاتِ الثَّلَاثَةِ لِأَنَّ رَحْمَتَهُ الْذَاتُ جَانِبُهُ مَقْدَمَةٌ عَلَى رَعَايَةِ
 صِفَاتِهِ الْفَعْلِيَّةِ وَرَعَايَتُهُ الْذَاتُ مَقْدَمَةٌ عَلَى رَعَايَةِ صِفَاتِهِ الْفَعْلِيَّةِ لِتَوْفِيقِهِ هَذِهِ عَلَيْهِمَا سَمِعْنَا

عن صاحب الاسام مد على المحبة والمشتهر كان الاول مد على جماعة من المتكلمين الدواعي
حيث عجزوا العلم بكنهه انما المتفضل الى المحس مجتهد بصيغة الفعل بالث في الاسمان بلطيق
الاسام اي بالاسام السابعة الكاظمين باب ايضا في الضمة الى موصوفا على التاويل المشهور
فهر فطيفة والتمه في المقادير وفي العرف النفعه الواصلة الى غير على هذه الاسمان فلو يحس
نعم العادون لا يما غير مشايه وهو لا يمكن احصاءه وفيه شان الى قوله نعم وان تعد النعمه
لا تحصى وهذا في التفرع خفا ولعل وجهه ان اضاف اجمع نقدا العوم مع طو خطه نعمه غير مشايه
وهذا القدر كاف في صحة المقام الخطا في المتقول من القول بالفتح وهو ان اي الاعطاء ومنه
قوله فافمن او اسلك غير صاب بالمتن جمع المشر وهو العظيمة الجسام بالكسب جمع جسيم وهو العظيم
فلا يقوم بوجه شكره في توسط الواجب ثارة الى ان شكر المشر واجبا ذهب اليه جمع من المحققين
والمراد بالشكر هنا معناه اللغوي المراد في الجملة لا مطلقا وهو فعل ينبي من تعظيم المسم سواء
كان باللسان او بالجان او بالاركان فضع قوله الحامدين او الزاد بما عدا الثالث مجازا وانما
قوله المتقول عليه والمتفضل عليه للاختصار والقيم القديم الا بدى وهو كالا اول وجوده
فلا ادنى سواء قال السيوطي شرح المواضع الاولى اعم من القديم لان اعدام الحوادث زائليه ليست
بقدرية امثله لعل المراد بالان في هذا ما يرد في القديم ليس بغيره من غير وفيه كنهين قال
بقدم غير كالمادة والزمان ولان قال بان صفاته زائدة على انما وهذا التفرع ايضا لا يخرج
من بعدد يمكن التوجيه بان التعريف باللام يعني انما بان القديم جعل على لا يختص
جنس المحمد سبحانه فلا بد من ان لا يوجب غير يعبر ذلك لا يختصا بما انما اخر هذا ان وضعه
بالقديم لا من اصل جميع الصفات مضمين لم تكن فيه جمع بعد فصيل وضع بغير تفرق الدائم
المراد وهو كالا اخر لوجوده ككل شي معلى اي في ابعاده هذه الفقره مثل السابق فيا ذكرنا
ولما كان المحمد المذكور في مقابل الذات والصفات مكان المناسب له الاستفراء واليات لذلك
اداءه بالجملة لا سيما لاد ان يحدد ثانيا طلبا لنهاه التجدد انا فاننا لم نزيد عطايه المستحدث

مينا خيا فقال احد بصيغة المضارع الدال على الاستمرار المجدي كما يقتضيه المقام سبحانه جل جلاله
 معترضا وما يرد وهو مصدر للفعل مجزى ونحوه استمع ففناه انزلهم منزلا كما لا يلزم مجازا قد ستر عن
 جلوه وهو مضاف الى المفعول وربما يجوز كونه مضافا الى الفاعل بمعنى الشئ جدا مفعول مطلق
 للتأكيد مجزى الى ما وصف به من غير تنبيه على ان الفعل الاصلى بالجد بها تحقيقا لبيان اننا فانا
 كما ان قوله واشكره شكرا استوجب به الردا إشارة الى ان المفعول من الشكر طلب المزيد لمرة واحدة
 لقوله ولئن شكرتم لازيدنكم وهما ان الفقران وان كانا مترادفين لفظا لكنهما انشائيان
 صيغة واستقبله من خطاياى الى الطلب من سبحانه ورفع الخطايا ومنه استقالة البيع الى طلب من استقالة
 عبد عتق بيا جباه حتى يركل ان الاستقالة من الذنوب مع الاعتراف بالتقصير اولى بتحقيق
 اذ قال لولا انفع في دفع ما وقع في ايام السفاهة من الخطا وهو يقع الخا والطا مع التقدير
 الصواب قد يدرك كبرها وسكونها الذنب منه قوله ان قلتم كان خطا كبرا لخطا
 وهو المنطق الفاسد المضطرب بوجع خطا في كل واحد من خطا وخطا الى الخسر هو اخص من الخطا وانما
 ذكر بعد لان العترة من اثم في هذا المقام والساد بال نصب ظرف على العترة الى اسال التوفيق
 السداد وهو الصواب ويقصد في القول والعمل يقال جل سدة اذا كان يعمل الصواب ويقصد
 وحده حال مولا النكره اما بقدر فعل الى غيره وحده فاجله العلية وضغطة لا وحده منسوب
 على المصدر والى باعتبار ان فيه شرفه اهو وانما كان معرفة بحج البصيرة لكن تكره في التقدير
 لا شريك له حال مولا ثرا ومنه امثلة الكرم يجوز على انه يدل على ان غير الغايث له مثل قوله
 تعالى لا اله الا هو المحي القيوم ويجوز رفعه على انه سطره يد ولكنه بعدد الكرم بينه الجواد
 الفضل وقد عني بغير الغريب ومنه قوله ثم انزلنا من اى عزيز والاولى السبلا بحج مجازا
 الرجل حينئذ اذ لم ينل ما يطلب اليه الا بالى في الاكالات والاطلاق الحال على الحال جوارا وسرور
 المبعوث ثم يجدوا عد الذين لا يتكلموا بذلك فهدى الباطل يدفع الملكات الرديرة ونقص شواكله
 عن الملكات العلوم صلواتهم اياهم من الودعاء ومن الرضاة في رضى معنى رضى رضى البشير

قد
 مجازا

بالشد في فرضي وتبلغهم من بلغت المكان بلوغا اى وصلت اليه لغير ما يراهم في محل النص على
انه حال عن الفاعل والصفة تصل تلك الصلوة اليهم ما لكونها كما يشتر في غاية رادهم ولها اثر
مقصودهم عن هو ما اعدته وهما تروا لحوادث الدهر من المال والسلوع والمراد هنا ما اعد
ليوم الحساب سلم عليهم بتلك قوله كونا لا عار من باءطين الما وذكر الاتفاق من ترجيح
واطالة الزمان بين العين والاشياء معاملة الافكار بحوزان يرا بالعين المقدمات والاشياء
الشائج وبالزمن دركة الفكر بينهما ويجعل ان يرا بالعين الباصرة وبالاشياء المقدمات ويتردد
الفكر على ما على النظر فيها مرة بعد اخرى هو العلم بالاحكام في تعريف الخبر باللام وهو بسيط ضمير
الفصل بالغة التحصيل ثم ارد في ذكره غايته العظمى مصدا بالقسم وضاعفهم الاشارة
والاجزاء حيث قل في علمه باللام للابد. حنف خيرة وجوب اليقام جواب القسم مقام لى اخرى
فسمى والعرضهم العين ونهها ولا يستعمل القسم الا بالفتح واعترض بان الحلف في غير سبانه نهى
عنه واحسنه تاريخ بان المضاف محذوف فقلوا هجرى واخرى بان المراد هو الاثبات صوبه
القسم نزوح المقصود وليس المراد به القسم حقيقة ونشيطا ليدبر في التقليم الذي يظهر الجاح
الظفر الفوز والجاح بالفتح الظفر الجاح وكان المراد به هنا الجاح فقط والمعم هو والضمير
بمنه يعرج اى يرفق بما طرأ اليه المقديرة الى الذرة وهي الكسر والقسم على السام للعليا تأكيد
للعلو استفاد من الذرة جدهم بالقسم الطاقه والفتح الشفة بيان افكارهم فشيلا افكارا بانها
كثيرة واثبات البان لها عيلى ببيان انهم الاضافة لا تميزا واثباته والاثباته
عن الكتب المصنفة في الاحكام ولم صنوا في من كتاب كم حيزية مبرها قول من كتابه افضل
فيها وبين مبرها افضل تعدد جعله لبيان من للدلائل بين المبرها المفعول في ظلم الجاح من قبل
لحين الما يملو من مبلد الامور اذ اكتشفها وازالها مشوبتهم المشوبه كما نجا كاللؤلؤا هلسا
لا فقها انهم من اصلك الى السه لغيرنا ميلاد اذ اجلك هلكه الوسوم بمعالم الدين العلم
جمع معلم وهو موضع العلوم ومرايتها واما سح هذا الكتاب به لانه موضع علوم الدين وطريقها

من غير بيان الا بماز هو اد المقصود بان من عبارة المعارف بين الوسائط الذين ليسوا
في مرتبة البلوغ ولا في غاية النهاية ولا اطناب الا بماز عند الوجدان وهو اد المقصود
باكثر من عبارة المعارف وانا انتم لا تنهال النقص وبقية قوله ثم ينهل أي يملأ الخ
فيل التقدیم لا يصلح ان يكون للمختصين لا للتقوى كما نرصد جعل الواو للحال فاني باجملة الاسباب
لا نر لا يجوز ادخال الواو والحال على الجملة الضليعة اذا كان عليها مسارا ويمكن ان يقال
ان التقدیم للتقوى الحقيقي واد الاضافي فلا يعتبر في رد الحاطب عن الخطا والمبني انما انتم
لا فري اصله ان كتابي من حيث ان كتابي لا يصلح لا تنهال النقص وهذا لا ينافي في مصر فاقبل ان
ذلك بالنظر الى ان على ان التقدیم يصلح ان يكون للتقوى لا اضافي او التقوى ايضا اما الاولى
فلان يقصد من نفي الشك اني انما انتم لا من حيث ان كان الحاطب يعتقد ان كرهت اد له
في الوبهال بناء على ان ذلك الكتاب يبلغ في الحال ما بلغ حتى ناسب ان يشاركه فيه وذلك كما
يدع وجعل عدوه بالحال الذي بلغ في الظهور جدا لا يمكن اخفاه واما التقوى فلان يكون
ايماء الى عظمة جاز من اسد ان جعله فاصلا من وجهي شينا مجتهد في تفصيل قوله وقولنا
كتابنا هذا على مقدمة واقسام اربعة المقدمة في هذين البابا لا صولية والفرق بينهما مخصص
في مقصدين المقصد الاول بيان فضيلة العلم المقصد الثاني في تحقيق معاني الباطن لا صولية
وفيه مطالب للطلب الاول في بند من مباحث الاول فاما المطلب الثاني في الاول واد امره انما هو الطلب
الثالث في العموم واخص المطلب الرابع في المطلق والمقيد والجمع والمبني المطلب الخامس في اجمال
المطلب السادس في الاخبار والمطلب السابع في النسخ المطلب الثامن في القياس المطلب التاسع في تضاد
والترجيح فاقترن في القامد والترجيح ولا فقام الا بهت في مجزئ الفرع ولكن افردت المقدمة
من هذه الاقسام وجعلت كتابا ملحوظا لا شتا لها على بابا حليمة قوله اقترن باسم ركب الخ
مجززان يتعلق بالفصل المتقدم ووجوه نقد به هو الوهم انما لا نراها اول سورة نزلت على ما
قبل كان الوهم ان بيان الفراءة ومجززان يتعلق بالفصل المتأخر والتقدیم للوهم انما لا نراها

والأخصاص والباء على التقديرين زائدة أو للاستعانة ويجوز أن يكون مستقرا في محل
الصفة حال أي آخر القرآن أو وجدها مفتحا باسم ربك الذي خلق أطلق الخلق لئلا يأتوا
كل المخلوقات خلق الإنسان حضه بالذكر لظهور الشئ من خلقه على جميع خلقه وهي القطعة
من الدم الغليظة وإنما قيل من علقه لأن الإنسان في صغره يجمع أقر وركب الأوكرة الذي
علم أي علم الإنسان بالعلم أي بواسطة العلم أو علم الكتاب بالعلم وهو سائر ما يصلح
ويوثقها على ما يليق والدور وقوة وأثره في بصيرة عبد الله أكتوفا نكم لا تحفظون
حق كبرياؤه وأما لها كثر علم الإنسان ما يعلم بأن لا أول له وأما من في لفظة ما نفهم
للصالحين أن يخرج كل واحد منكم منكم لا على ما ذكره الوجه العقلي من أن الشئ لا
واسم بذكر نعمته العلم على وجه الباطن في كونها نعمة عظيمة حيث وصف نفسه جل شانه بالبرية
ورب عليه التعليم بل غير متبني على ما أعظم من نعمته الإيجاد بحجة أنه لا ينافي لتعاكس اعتبار
التوقف فلو كان بعد الإيجاد نعمته على ما علم الحكام بعد ذلك كما لبعض المفسرين أن
هنا أكثر وهو أن أول هذه السورة دل على فضيلة العلم وبعدها دل على جنة المال فكيف ذلك
مرغبا في العلم ومنعرا عن الدنيا بين الآتي جميع أن لا يأتى بالآيات والآيات العلوية والآيات
الآخرة بالآيات قوله الذي خلق سبع سموات هي تلك السيارة فان الفلكين الآخرين شيئا
بل إن الشئ عشا وكريسا ومن الارض من خلق في خلقه وفيه في العدد وقيل في العدد فان
الارض سبع طبقات بعضها فوق بعض الارض بينهما وقيل بينهما خمسة سموات عام وفي كل
مخلوقات وما يعلم من ربك إلا هو وقيل سبع ارضين متصل بعضها ببعض وقيل سبع سموات
بما لا يمكن قطعها والدعوة لا يصل اليهم وقد يأتى بالآيات بالآيات السبعة وقارة اخرى بطريق
الغضاير الاربعه هي سموات سبع وهي النار والهوى الخارج والطبقة الزهرية والهوى
الحار والودى والماء والطبقة الطيبة الزهية التي هي من ربها من المركز تنزل الأرض من أي
حكم الله وأمره يخرج ما بين السموات والأرضين أو فيما بين كل منهما لتخلقوا أي ما خلق الله

لقلوا ان الله على كل شيء قدير وان الله قد افاض على كل من اراد ان يعاقله من بركات
الحكمة فقد افاض على كثير من بركات العلم والعمل به والحكيم عند الله هو العالم العاقل كذا في
قال بعض المحققين المراد بالحكمة ما يتفحص صلاح النشأين او صلاح النشأة الاخرى من علم
والمعارف واما ما تضمنه صلاح الدنيا فلهذا قيل في الحكمة شئ ونقل في الكافي عن الرضا عليه السلام في
فضل العلم ما وصفنا ان الانبياء والائمة عليهم السلام يعرفهم الله ويعتبرهم من محزون علمه
ولا يؤتى غيرهم فيكون علمهم فوق علم اهل زمانهم ثم تلا هذه الآية قوله على كل شيء قدير
يعلمون والذين لا يعلمون الاستفهام للذكر والفضل من منزلة اللزوم والمقصود
نفي المساواة بين من يوجد له حقيقة العلم ومن لا يوجد فيه ذلك لانه على ان العلم من حيث العلم
اشرف من الجهل لما يذكر اولوا الالباب في شأنه الى ان هذا التفاوت العظيم بين العالم
والمجاهل لا يعرف الا ارباب العقول كما قيل لما يعرف هذا الفضل من الناس ووه ونقل في الكافي
باسناد عن جابر عن ابي بصير عليه السلام في تفسير هذه الآية قال يعني الذين يعلمون وعدو الله
الذين لا يعلمون وشيئا اولوا الالباب قوله انما يحب الله عباده العلماء ذكر ابن سنان
او لا يتابعون بما يغفلون عنه ويبلغون عنهم انزال الما واجلها الموت والنجاة الممات
وغير ذلك من اختلاف لوان الجمال والانس والعباد والافان ثم عقبه هذه الآية الشريفة
تنبها على انه لا يصلح للظفر دلاله صفة والمشاكلة لبراهين موقوفة الا العالمون وما ينبغي
الا الراسخون في العلم كما لا يخفى السلطان الا المقربون لان الغيبة على العلم بنوعه كاله وبقا
جلاله وبخلافه يغفلون عنه وخوامد عبادة وكلما كان العلم براقى كان الشاخص له اشدا ورس
ان اعلمكم باسئدكم خشيته وفي تقديم المفعول لانه على ان الذين يحبون الله من بين
عباده هم العلماء دون غيرهم ولو اخرج كان المفاد ان العلماء لا يحبون الله الا الله وهذا ايضا
صحيح الا ان في الوقت البا للعلم في العلم بالشيخ الثاني ولذا قد مر عليه جلالة قوله سبحك الله
انه لا اله الا هو الملك ذو الجلال والإكرام وفي شئته دلالته على صدقته بافعالها من حيث

لا يقدر عليها غير وما ادى من اياتنا لافقة بالتوحيد كسورة الاخلاص واية الكرسي وغيرها
بشهادة الشاهد في البيان والكشف فكذلك افرا والملازمة وادنى العلم واجتماعهم عليه ويمكن
لاظهار شرف العلم واهله معارفهم بشهادتهم بشهادة وشهادته ملوكهم المقربين قوله
وما يعلم تاويله الذي يجازيهم على كل ما يشاءه الا الله والاسم في العلم من عباده الذين
ثبتوا فيه وتكوا فانهم هم العالمون بالمشاهدة بالغاية والاولية يقولون اي الاسم في العلم
امنا برأي بالمشاهدة بالكتاب كل من عند سبأ اي كل من الحكم والمشيئة من عند سبأ
ومنهم من وقف على اسم جعل الاسم مبتداً ويقولون خبره والاول هو الوجه كذا في
وقا بنا ما يدل على ان الاسم في العلم انما يعلمهم العلم وانهم عالمون بحكم الكتاب في المشاهدة
روى الكافي باسناد من النبي صلى الله عليه وسلم ان رسول الله قال عن الاسم في العلم وعن علم
تاويله وعن يزيد بن عبيد بن حماد عن علي بن ابي طالب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في العلم
جميع ما انزل عليه من النبيل والتاويل وما كان الله ليزيل عليه شيئاً يعلم تاويله واصبانه
من بعد يعطى من كل الحديث قوله قل اني باسمة شهداء في علمكم المراد من هذه الشهادة ان نقلها
اظهر المعجزات والاولى على وفاء عواء ولا شهادة اعظم من هذه لكون الشهادة القولية منسوبة
لا يفيد الا غلبة الظن وهذه بقية القطع بصحة نبوته ومن علم الكتاب اي من حصل عند
علم القرآن وفهم معانيه واشتماله على دلائل الاما من النظم والوقوف على اسلوب العجيب الذي
لا يقدر عليه البشر في علم القرآن على هذا الوجه شهد بانهم معجز قاهر وان الذي ظهر هذا المعجز عليه
يؤمن في رسول صديق وقيل هو من علماء اهل الكتاب الذين امنوا برسول الله بعد اسد سبأ
وسلمان الفارسي وغيرهم الذي لانهم يشهدون بنبوتهم وكفى لاهل العلم فضلو ورتبته
سجانه جعلهم شهداء على الرسالة التي بها يتم صلاح الدنيا والآخره قوله ويرفع الله الذين امنوا
منكم والذين امنوا العلم درجات قال بعض الفضيل المراد بالرفعة في مجلس النبوة وبقاوتهم
فيروا المشركين ان الرفعة في درجات ثواب الاخرة لانها استقامت ورتبته درجات العلماء فوقه درجات

غيرهم قوله فلا بد من العلم بهذا الأمر منقسم للنواضع والشكر من أي ملحق بأرباب علم أجريلا
 وأدباً محلو فيه في علم إلى علم ومن فضائل العلم وشرفه وشرفنا أصلان إليهم ما أمربط الزيادة
 في شئ إلى العلم قوله بل هو إياتيات بل القرآن معجرات وأصناف من حيث أن معانيه عجزت
 وبما ندره بقدرتنا لنا في صدق الذين أدوا العلم قبلهم إحصاء والقراءاتهم الدالة للصورة ^{مورد}
 لأن الكل إنما هو في صدورهم ما في صدور غيرهم فليس إلا قليل وروى الكافي روايات تكثر
 على أنهم هم الذين علمهم قوله وذلك لأنهم لما ساء ما يقبلها إلا العالمون لما كان
 القريب يسمعون في خبرها مثل البعوض والذباب والفكوت ونحوها ما اعتنوا ولا يعلمهم
 بحسب موقعه ومورده وفوائده نزلت الآية لبيان أن تلك الأمثال والتشبيهات لا يقبل
 حسنها إلا العالمون هنا وسأل العالماني المحجة عن القول قال بعض الحكماء العلم إذا كان
 يعرفه العاقل وأما الكائن فكيف لا يقبل إلا العالم لا فقاره إلى صفاته سابقة والمثل
 ما ينقزع أدراكه من موقعه إلى امور سابقة ولا حقيقة يعرف بها سبب مورده ونحوه
 وفائدة فلو يقبل من العلم قوله مع محمد بن يعقوب قد جرت عادة الحديثين برسم
 عند تمام السند الشروع في الثاني فاضلوا في فهمه فقال بعضهم أضافوا مهلة وهي نحو التحويل
 من اسناد إلى اسناد آخر فوافقوا لفظ التحويل وربما يسمونها حاء المحولة وقال بعضهم أضافوا
 معجزة فوافقوا سند آخر قوله من سلك طريقاً أي من غير أن يطلب به ملاً في موضع التصحیح أنزال
 من الفاعل المراد بهذا العلم بالاحكام لأن الكمال كل الكمال النفاذ في الدين ويحتمل على كل أمور
 لأن العلم من حيث هو له شرف وكما كان في هل يتولى الذين يعلمون والذين لا يعلمون سلك
 بطريقاً إلى الجنة الباء للقدرة والضمير للوصول إلى سلكه أسد وأغلق في طريقه يصل إلى الجنة والمراد
 العيون يطلب العلم عبوداً لوصول الجنة أو كمال الأول في السبب من كان زماماً وفصل السبب قبل أن
 يكون المراد أن من يعرف هذه الدنيا طريقاً إلى العلم يعرف الآخر طريقاً إلى الجنة وإن المصلحة ^{المتبع}
 لطالب العلم ومن يرى أي تضمنها لتكون وعلا إذا أمته وقيل هو بمنع النواضع قطعها المحق وقيل المراد

اذ ابرأ اولو لم لها هكذا امر ابن الاثير في النهاية وفضل العالم على العابد بفضل العلم
 الجوهري بل البعد المراد ان فضل العالم حين استغفار تحصل العلم على العابد حين استغفاره ابداً
 او فضل العالم من حيث ان عالم على العابد من حيث ان عالم ورجوعهما الى العلم من حيث هو
 بفضل العلم من العباد من حيث هو فلو لم يكن انما ان العالم العابد افضل من العابد الغير العالم
 فذلك لا يدل على ان العلم افضل من العباد وانما ان العالم العابد افضل من العابد
 فذلك لا دلالة العالم من غير علم من الفاسق فكيف يكون افضل من العابد وانما العلم
 ويزن الدنيا وذكر بعض باب العقل ان العلماء اولاد روحانيون للدنيا لانهم يقبضون
 العلوم من ملكوت انوارهم ويرون ملكوت ارواحهم كما ان الاولاد والمحققين والادباء
 الصوريين يرتفعون الى اولاد بل النسبة الاولى اكد من الثانية ولذلك كان حق العلم الزباني
 على المعلم اولى من خواصه اعلم عليه وان الدنيا لم يورثوا دنيا ولا دارها هذا في
 حال على نوريتهم من الايات والروايات فلذا قال في المعالم وانما ابو بكر وعمر بن عبد الله
 من نصيب غنيمتها وقال عبد الله بن عباس في غزوة بدر فغلبت على غنيمتها فغلبت على غنيمتها
 من النور وللحق ملكة ويكون التوسيع بان المقصود ان الدنيا لم يكن من شأنهم جمع الاموال
 والنوريات كاهل الدنيا وهذا في نوريتهم ما كان فايديهم من النوريات
 كما لم يكون والمسكن والملبوس ونحوها **قوله** فان علمه حسنة فيدلالة على ان سبيل تكمل الذوق
 ان المحنات يذهب الستينات وعلو رتبة شمع المحل على سبيل الحقيقة واما باعتبار ان هناك
 سبيل شمع ونور هير قال لهما انما نحن اسد من عباده العلماء والجميع من عباده فان العالم
 اذا كان منزه من الجمع عند اظهار الحق القويم ونور جماع الشيع المستقيم كان كما لجا هذه سبيل الله
 فان عنده ايضا ذلك وقيل من اجل صدقة في نوريتهم من غنيمتها على العلم من ان كان له صدقة
 فاقصداً التوابع القطع بان لا ينفذ بالصدق بل ببارادته وقدره في فضل روايات اخر
 لا يفي المقام ذكرها وهو عندنا في حله فربما اى هو ما يقرب به الى اسم الله انور عالم اى انور

برأى علول المحام ^{بعض} وسلك بطاير سبل الجحيم فان طالع يعرف ما يقف على الجحيم وما يقف على النار
 فيسلك الاول ويجوز عن الثاني وهو اسير في الوعدة الوعدة الهمة والخلق والحرف واللائس
 بعض الماوس يخاف العلم ما يوشى به اصله تلك الاحوال ما في حال العلم والخوف فلو فلما انكنا
 للفرح فالعلم سبب النجاة منها وان كان الدنيا فالعلم يعلم ان احوال الدنيا وشايد ما هو عسير
 للذبح والنجاة والشايد ما يحل فيصير كما مر ولو ان العلم من السهل ما في حال الخلق فظاهرا لا يخفى
 ويدفع عن السوا وسر صاحب الوعدة قد كان بعض الكابر الا فاضل يخبرنا عن جهالة الناس
 ومصائبهم فقل من ذلك ما جاب بان ايها الفضل ما في مدرك وهو نفع من مر امدول و
 ويخبر سبل ضلولة في بعض احوال الوعدة احوال في الوعدة مع الصادقين وسلك على
 الاعداء لا يقطع عنهم كما ان السلول يقطع شوكتهم وزين للوعدة جمع قليل لا صدق جميع
 صديق والمقصود ان العالم اذ ينزله صدقانه في الدنيا والخرة تزين اعلمهم اي شغل الى العلم
 من معتد ومعتد بها اذا نظرت اليه فليعلم في صدقتهم يحولهم باهيتهم تركا وزنا لا دون
 العلم دليل على قوة برفع اسر براقا ما جوع القلوب كما ان الما جوع الارض وقول لا بصا
 العلم لا بصا وجمع بمر كزواله كما يطلق على حس العين كل ما يطلق على حس القلب هو نظره
 وخاطر كافي في وكذا العلم قد يكون من العين وقد يكون من القلب قال سبحانه وتعالى
 تعق القلوب الخ في الصدور والثاني في المقامين اشبهذا المقام لان العلم كيفية فساير لها
 يخرج القلب عن عمى الضلالة وان كان ارادة الاول لا يخرج من وجه ايضا وفيه الابدان من ^{صعب}
 لا استبعاد فيه لانه اذا اجاز ان يكون بعض ما يطلع وليس سببا لفتح البدن كما ورد به لاجبار
 جاز ان يكون العلم ايضا كماله لان العلم في البتة كالما في الارض فكما ان جوع الارض بالماء
 كمال جوع البتة وقوته بالعلم يقول الله ما علمنا ان الله لا يبدل ولا يخفى اي عطية محالته الوحيار
 اذ ان يله بالاولى لا نبيا ولا غيرا لا وصيا او بالعكس لانه بكل واحد منهما كل واحد منهما
 والعطف للفتن او يراه اعم منهما في الدنيا والخرة ولما مر ان متعلق بكل واحد من الغنلين على

على سبيل المثال بالعلم بطباع الله ويعبد لأن الطاعة والعبادة لا تحققان إلا ببرهان النفس عن
المناهي وعلمها على الأوامر وهذا لا يمكن إلا بالعلم بواقعها وتقديم الطرف بعيد الوصف والخواص
أمام العقل وقابله والعقل لا يعبر إلا بتحكيم يقتضيه علم طبعه السعد، وبجره الاستيفاء، فالعلم بفصل
وعظمة من الله يؤت من يشاء، والله ذو الفضل العظيم قوله طلب العلم فريضة المراد به الفرض الكفائي
لأن الفريضة معنى بالإجماع للفرم المجمع على تقديمه ومقتضيه بأصول الدين بعيداً كإدراك الله سبحانه العلم
الوحداني وتبينه ويصدها بالجلالة لتبينه الخاطب وأخره من الفضلة إذا وقع الاحتكام بمصروفها وإن
للتأكيد مصروفها إذا كان له شأن عظيم واسمها للجلالة أيضاً معدودة من الموكدات فتلججها لغته
من وجوه شتى على محبة الله تعالى العلم والبغاة الطلبة من بغاه إذا طلبه فإن فيها أهل البيت
في كل علم لا يبدل ولا تظاهرة على أن العلم لا يخرج من حجة والرياءات والزملة الكبر من أن يحبه وقد
يستدل بهذا الخبر على جملة الإجماع قوله ولو بسفك الدم المصحح الدم مظلوم أو دم القلب ضامته وسفك
المصحح كما يترى أن تحارب النفس المستقيمة وتغوص في البحر الطوفان بفتح اللام وكسر الهمزة والمهمله وبعضها
هم الصيق يقال كان لحي أضيق وهو أيضاً كناية عن الكمار والسدايد وكل الطحج بالجمع
من اللز وهو مضمم الماء أن امقت عسكاً التي منه مقت استمر بعدد هو ابتداء على ذلك الحجاب
وعدم تفضل عليه بالتوفيق على تحصيل التوابع وعلوه مقتضى توفيق العبد إلى ما والغزور
والنجاف من عالم النور إلى عالم المصيرين على رب الطالبت الجاهل بغير عار المصير
جمع محبة وهو بوجه غير ليقط على وجه الحيوانات وأعينها فاستعاره هذا اللفظ للجملة المحبة
لهم والرعاع بالمهلوت فخرج أولها العلوم والسفلة وأما العلم وإن أهبط إلى أخفض المجدنة
المتفكر في كشف الحجاب عن قلبه وتكليمه من أن يطأ على جباط فبه وعلو منها توفيقه للعلماء
عن الدنيا والرفق إلى الأخرة النقي القوي له من لها البرزخ عن الشرك وهو يحصل بكنية الشدة
وثانيها التجنب عن العلا وهو يحصل بالزمام الأوامر وإشبات المناهي وثالثها التزم على الشغل
عن الخوض في شأنه وإظهاره بالمراد بالنقي من الرتبة الثالثة كما يشعر بظاهر قوله الطالب

للقربان يحول لان الاول لم اذ من اجاب بالناسي مقتضيات له ثم ان هذه المرتبة لما يكن
مخضبة لها الديانة العلماء والسؤال عنهم وصفه بقوله الدوزن للعلماء فترى في اختيار ملوكهم
وصفه بقوله النابع للحكماء فترى ان مجرد الملوك لا يكفي في المقصود بل لابد من ان يكون
سائلو عنهم تابعاً لا فاعلاً لهم واما علمهم مع ما فيه من الدنيا الى ان العالم ان يكون حليماً ليس له شئ
الوقد ابره ثم وصفه بقوله القابل للحكماء فترى ان المقبول العلم واخذ من الحكم ليس له سلم
العلم الى يوم الدين فيضع المتأخرين مثل المتقدمين فانظر ذلك سألنا في هذا الخبر فترى
العلم حيث يبلغ او لا ان شيئاً من شدة يد الدهر فترى ان لا يصلح ان يكون ما فاسد بحسب علمه نعم
قيل نرجز رجزاً من جوفه كذا كذا فترى ان جوفه كذا وجعلنا استحقاق العلم
من اعظم الكبار وعذنا اننا ملوكهم من اعظم القربات هذا ما اسدوا به الى سبل الرضا وقوله
قال عالم يصف بطل افضل من سبعين الصاحب لعل له في ذلك ان العابد يحسنه وهدى من
العقارب العالم بالصفة المذكورة بحج الخلقين من الاعتقاد لان العلم اصل للعبادة بحيث
لوم يكن عابد ولا معبود ولا زعيم النفس من اياها فكانا احب الناس مجاً ولما اخلوا
النيرة قيل الا خلاص الله كما صفي ومخلص لم يفتح فترى ان طلب العلم الحق الربا والسعة
خالص لعمري مكن طلبه لجزء القربة الى اسقى وتغن في العرف بما تجرد قصد القربة من جميع
السوايق هذا الخبر يبين اخلاصاً فالله بالنيرة انما القصد اذ فعل غير طوعاً فيها شئ سوى
وجبراً سر سجاناً فلو طلب العلم للقربة والسعة معاً لم يكن قصد السعة لم ينفقه قصد القربة
مجرد الى طلبه لم يكن نية خالصة وان من علم نفسه انه لا قصد القربة لم يعبه مجرد السعة
الى طلبه ايضا وبالجملة طلبه اما ان يكون سر وهدى بحيث لا يلو خط في غيره واما ان يكون لغيره
وهدى بحيث لا يكون له سجاناً ففعل فيه كما اذا اطلب لجزء الربا بغيره والتفاخر بين الناس ونحوهما
واما ان يكون له ولغيره معاً بحيث لا يكون كل واحد منهما مستقلاً فليسوا كما انما متساويين او
او متفادين والاولى الصريح في مدح صاحب عقله وشهها والآخر ان مدح صاحبها

صاحبها الله الوفاق السداد قوله من دون الأعراف الديوتيرة لها اصداق للأعراف الأخرية
فإن بطورها القلب منها لم يحصل غير تلك الأغراض وكان العلم عبادة القلب وعلو ما قبله
يصح الصلوة التي هي تطبيق الجوارح الوضوء الظاهر من دون الأعراف كما يصح عبادة القلب
وصلوة الله بعد لها وتر من أبحاث تلك الأعراف في قولها العلية من أبعدها
تحدث الظاهر باستعمال الأحكام وثانيها تحدث الباطن من الشواغل من عالم الغيب ثالثها
ما يحصل بعد الوضوء وهو على النفس القوة الغضبية ورابعها ما يحصل عقبة وهو عظمة
جلول المدوجالة وقدر النظر على كماله بأشياء الزايل الزايع اللعة العدد الخسيس الزايل
الصفات الذميمة الخسيسة الفسادية مثل الجمل والمحمد والعداوة ونحوها وإنما قد مر على قوله
واقتداء الفضائل الخلفية أي اتخاذها واكتسابها لأن تحليلها بالفضائل يتوقف على تحليلها
عن الزايل في توصيف الفضائل لا بد من أن تصير طبيعة لا غيرها ما يمكن زواله واعتداله
لها وهو القويين الشهوة والغضبية قد سبها القوة الغضبية بالكل من شأنها أفعال
السلع من العداوة والبغضاء والجور على الناس بالفرق والشتم ونحوها والقوة الشهوة
بالتخريب من شأنها أفعال البهائم من الشرع والشق والجور وأفعالها لا بد من كراهاتين
القويين بالسياسة البدنية لكل القوة الملكية التي من شأنها أفعال الملوكة من عبادة ومع
وطاعة والفرق البير قوله وصف بطلان الجبل والمراد بالجهل هنا الاستغناء والاستهانة
لأن ذلك شأن الجهال ومنه قوله مع مكانة أعوذ بأمره أن يكون من المجاهدين بعد قوله
اتخذنا هزوا والمراد بهم مصدق قول ما ريت الرجل ما يريد من إذا جادلته وصف بطلان
للاستطاعة أو الحمل استطاعة على إظهاره وتفاخره ومثله وقال لا يفادى وصف بطلان للفقه
قال بعض المتأخرين ليس المراد بالفقه هنا العلم بالأحكام الشرعية العلية من أدلتها التفصيلية
فإنه مضمحل بل المراد بالبصر في الدين والفقه كإزاحة في الحديث بهذا المعنى والفقيه هو
صاحب هذه البصيرة وفي كلام بعض الأعلام أن اسم الفقه في العمل الأول إنما كان مطلقا على علم

الوخره ومعثره قايض افان النفوس ومصدرات الاعمال وقوة الاما طه بحفاة الدنيا
وشدة النطلع اليهم الوخره واستيلاوا خوف على القلب هو ذما راسم فاعل من اذاه وما واه
في الحية الرجال الاذني ترجع الذئ على غيل وهو مجلس القوم وتخدم ويكن الذوق والنازك
قدس بل بالجنوع الرجال القميين سبله فسر بل اي السبر الرجال والجنوع النذل والخوف والجنوع
وبل للفسر الجنوع في قوله نعم والذين هم في صلواتهم فاشعرون والجنوع كما يكون بالقلب يكن يكون
بالجوارح وفي الصالح خضع بصره اي غصته ورمى في جمع البيان عن النبي انه وادى بعبادته بحيث في
صلواته فقال ما انه لو وضع قلبه في جوارحه فاما الجنوع بالقلب فهو ان يورث قلبه براسه فلو كان
في غير العبادة والعبود واما بالجوارح فهو علمها على ما خلفت لاجل المقصود ان صاحب الجمل والمرايكة
نفسه الذنية صاحب هذه الصفه الذي علم السمع نقله وجوده في قوله غرض قابل وقيل من
عبادته اشكوره ولا يخفى ما في الكلام من الكنية والتجسيم وتخلو من الورع قيل للورع اربع درجات
الاولى مع التامين وهو ما يجمع به الانسان عن الضيق وهو الصبح لقبول الشهادة الثانية ومع
الصالحين وهو التوق من الشهوات فان من رفع حوله اعجز وشك ان يفعل ذلك والثالثة ورع المتقين
وهو زينة الخلال الذي يخوف ان يجر الى المحرم مثل الورع من التحدث باحوال الناس لما ان يجر الى
الغيبه الرابعة ورع السالكين وهو الوداع عن غير سماز خوف من صرف ساعة من العرفه
لا يفيد زيادة القرب عند تع وان كان معلوما ان لا يجر الى محارم البتة ثم الظاهر ان هذا الصنف
يعرف له جميع هذه المراتب فيشعره المحيوس اقصى الوصف وكان في الجنوس كتابه عن حبله دليله
خايبا مثل نعم الوصف وقطع من جبره من الجبرم بفتح حاء مهملة اخره وجمع بينهما باءا متداخلة وسط
الصدر وقطع كتابه عن هلاكه واستيلاوا بالكلية وعبت الحزن بالكره مصد وبفتح الحاء فيقول
جنببت يا رجل جنبنا مثل علمت تعلم علم كذا في صروا ما الحزن بالكره او الفصح بفتح الهمزة فيقول
هنا وعلق الملقى الورع واللطف الشديد قال ابو يوسف وقد تلقى بالكره بفتح طاء وعلقت على
يعطى لمسانة ليس قلبه يستطيل على مشكله من اشياء هو يتواضع للؤمنين من دون راعى الماخذ

فطرف الاستطارة والودودين طرفا التواضع لود ذلك اقم وادخل شامعة فهو ملووم
 هاتم الحلول كئيب ما يؤخذ من رشق ونحوها ولدنيهم حاتم المجلد على اعراف وهو اعطى
 الرشوة والادان صا سببا لا سنها ثم الذين النعم متدينون برب لان ارتكاب العالم للنجس
 لحوطها في نظر الناس فاحمى اعداءها وادعاه عليه بنزله سحره وقطع اثره وذكاة برة الكابة والنجس
 على زنت فعاله وفعله سواء الحاله والكداس من اخرى في بنده البرئ فليسق طوبه كان
 الناس ليسوقا في هذا والاسلام في حذر الخسائر كبر الحاد المهلك وسكون النور ونجح الدال
 المهلك الليل الظلم والظلم ايضا يعلى ويخفى لان ما شاها لجلال الله وعظمه كبرها بئر اى كل شيء لى
 ضعيفا وكل موجود عنده حقير افرى نفسه مقصرا وعلمه مضطربا فنجته من النقص كما قال الله
 انما يخشى الله من عباده العلماء وجلا حاله من الفاعل الى الخبيث ما كونه وجلا زعمه فاصطفا
 استعطا الجبابرة وهذا من اليم عقابا لربا عباد ذلك للنجاة وللنوفق المسداد واللبث
 لما ذكر من كمال الشرف وجبريل يحميهم كما قال سبحانه ولا تقنطروا من رحمة الله شفقا مع ذلك
 من عدم استجاب مقبول على شانه واصلا مع حاله عارفا باهل مانه وبصفا تهم متوحنا
 من اولئك اخوانه لما علم ان الرضى من الناس من كل جبر عزرا لوجوده فخارا لا شرال منهم
 والاشا ببدء وحد والوحدة منهم فان محاطهم بميل القلب بفساد الدين بيسمها طمكات
 مملكة مودير الى ان غلبت البين وقدمه في الحديث فرس من الناس فرادى من الوجود
 من هذا اركاننا الى الله سبحانه جميع حواصر واعضاء الظاهر والباطن على ما عليه
 من العمل بالحق وهذا ايضا اداء اوجز قوله فهو ان لا يشيعان التهم محزنة والمهانة
 كحابة افرها الشهوة في الطعام فلم كخرج وعنى خوفهم وفهم وضموم طالبه ينا طلب الدنيا اذ امكن
 لقد الحاجة وسد الحاجة بل كان لاجل المحرم والاول مرات اوله المحصنة ودرجات المحرم
 حاجنا غير محدودة فكل بلغ الى مرتبة افضى المحرم والاول وطلب مرتبة اخرى فوقها وهكذا الى
 جهلك مطالع علم لان ساحة العلوم واسع من ان يحوز حولها عقول البشر شاغ المعارف

ارفع من ان يظهر فيها طائر النفر كما دل عليه قوله سبحانه فوق كل ذي علم عظيم فحصل له منزلة
يستحقه فحصل له منزلة اخرى وهكذا اذا ما قبل فخر من عظيم الدنيا على ما اى على رتبة اهل الله
محصلها من سلم من ايات الدنيا والاخرة الا ان يتوب كان من حق الله منع فقط او يرجع
الحاكم من حق الناس فيمكن ان يكون الزم يد من الراوى قوله فاقصوه على نيك لا تلبس
من اهل الاثر والدنيا بل هو من شياطين الاشرار فلا تجالسوه ولا تسلموه في منزلة اياكم
عن الدين فتكونوا مثله من المالكين وروى الكافي باساره عن الفضل بن البرقي عن
ابي عبد الله ع قال قال رسول الله صلى الله عليه واله قالت اخواريون لعيسى ع ياربع اسد من
بما السوفال من نيك كذا اسد ويند ويند في حكم منطق ويرغبكم في الاخرة علمه فان كل حب
ليحيط اى يحفظ ويرعى يوما لم يحيط حوطا اى كلاه ودرعاه ولا حاصل ان هذا العالم يحرس
الدنيا ويحفظها وكل من هو كذا هو منهم فالدين وضعيف اليقين هذا ايضا كانه فصح
القليل قوله ان الرباسه لا تسلم الا لاهلها وهو الذي عمده اسد من نزع الشيطان
وفي بعض الاخبار هذا كذا السماع خفتان الغال عقيب وفي بعضها يتنون الناس يوم
القيامة كونهم من الفقراء قوله حق سائلك بالعلم اى مالك انك في التعليم من سنت الزم
سياسة اى ملك امورهم ولم تخرب بهم الخوف بالتحريك الدمش من خوف اوصياء وان يمتنع
فانما غير ينظر وقد عرف بالكره فخرنا اى ادهشوا بالالمقدية اى لم تدهشهم من خوفه
وعنه ولم تفجر عليهم فخره وبراءته وانما تعلق من الغم وقفتهم معه العصب بخوفه وعذابه على
قوله نلم في الاسلام نكز الشك بالضم وثبة الكسور والمهدوم وفي الكلام استعان بكثرة بحيلولة
وتدفع عن ابن عباس في تفسير قوله نكز انا ناكى لورثي نكضا من اطرافها ان المراد
بنقص الاطراف موت شرافها وكرامها وعلماها قوله نكز في حق العالم اكد كما انه
يجب على الرعية طاعة السلطان لكنه في حق الشريف اكد لانهم على عظم عظيم قوله العمل رجولة
هذا لانيه اسبق من انهم ثلاثة لان الصنفين الاولين ما سبقوا عدوت ههنا القسم الثاني

اما اتباع الحق فخصه من الحق ان عبادة الوصنام واتباعها يصده عن فعله الله
الهي الاله الحامد بقوله فقال جل ثناؤه ان من اتخذ الهه هواه وقدمه على بعض اهل التحقيق كما
خفا ولا يظن ان من اتبع هواه نفس الدنيا وشهواتها البهيمية والسبعية وان على قلبه رقيب
ومعه عيون يرى بميركاته مظلمة فلا يطلع فيدعي عصمنا الله واياكم منه وطول الاوطى في الحق
لان طول العمل يورث قساة القلب وقساة القلب يعدم الودع ولا يذهب الشوق الى
الدنيا وزهراتها والودع فيصونها بعيد عن قلبه عن الودع والتفكير في دواعيها ولا يث
الودع هذا الدنيا ومن احببنا اليه فصدق وفي بعض الاحياء اذا اصبح فلا يتحدث بنفسك
بالساء واذا امسى فلا يتحدث بنفسك بالصباح وغذا من هو يد لك ونك من تحلى السكك
فانك لا تدري ما اسلم غذا يوم الغيبة **قوله** العلم مرتبة الى العلم العلم شرط لوجود العلم العلم
شرط لبقائه واستزاده ومن هاهنا يظهر العلم بلو علم لا ينفع دليل قوله عليه السلام من عمل علم
قوله ذلك هو علمه وهو مع ذلك مغموم لقوله تعالى ان امة من الناس بالبر غشوى انفسكم
ولم تقولون على الله ما لا تقولون كبر مقتا عند الله ان تقولوا ما لا تفعلون وفيه تحديد
عظيم على من ترك نفسه واستقل بغيره **قوله** ايزد صاحب الاكراد ان العلم من جلود نهم
سجانه كما مر فيكم وهو العمل بر واجب وترك كراهات للغة من ايزد من الله الا بعد الاذن العالم
اذا لم يعمل كان مستغفرا للحق والمستغفر له بعبادة **قوله** احكم قصده ازم الكونكم لرعي ان
تكونوا من المحدثين ولرجاء هدايتكم المراد بالهداية هداية الطريق الموصل الى المطلوب
فان العمل بالعلم شكر الله والشكر واجب بل ايزد قال سجانه وليس شكرهم لا يزيدكم تحملا له بل يشبه
اخرى من العلم لم يكن قبله ولذا الحق قال سجانه لئلا يظن قلبه انه في علم ويعمل ان يكون المراد
الوصول الى المطلوب لان العمل بالعلم سبيل الى الطمأنينة والشهوة الخليات الصديقية فيهلك
في ظن الودع والنجس والمحب والوساير فلا ينظر الا بالبر والودع في الله والكلون عليه ان
العالم العاقل يعرف ان بعض ما يقصده علم كما جاهل المارة الهلاك والصلو لا يستيقن من محله

نبيه يحمل بالسركية وذكر الأفاضل بحيلته بل قد ريت أن الحجة عليه أعظم لأن محاسبته
الناس على قدر عقولهم ولا نه لما نزل ما علم حقيقة كان مكابرا الحق بخلو الجاهل وكلوها
عازبا نرا ما برام من الجرم أو من المحرم وهو الهولك والباير رجل الفاسد الحال الذي
لا خير فيه لو ترا بواشتكوا الرتبة بالكرهية والشك في الأول هنا السبع التفرع ويجعل أن
يكون محض الكراهية من رايه فلو أن إذا رايته ما كرهه والمخ لا تهتم في أو لا كرهوا ما قلت
فتشكوا ولا ترضوا لأنفسكم في بيع الماكل والمشارب والمساكن والمخرج منها إلى ما لا ينبغي
فصل في موضوعها السعاسين ومعاشره الظالمين بنا وليد من عبادة محمل الصابرين في
الشرية قد صلا أي فضا هلو ذلك في ارتكاب المحظورات وتماشوا معهم فيما يرون من المنكرات
فإن العمل بالنا وليد ربنا يسلم عليكم ارتكاب المحظورات والالتصاف بهذه العيان ربنا
يوصكم فيها بل الشيطان ولا تذهبن في الحق فحسب ولا تترك بعض ما ينبغي إلا تان به تركين
موردا إلى الدنيا الواجبات كما أن صل لا ينبغي قد يكون موجبا لفعل الجرمات وأن من التحل في
محبة ربنا المساهلة فبدان تعفو في الدين وقهر في العرف طلب كما سيد المرسلين ومن الحق
أن لا تفر في العمل وإن التحكم لنفسه طوعكم لربكم لأن العرف من الفهم هو جليل غير المسفنة
الحال المصوح ولا ريب أن أعظمها هو السعادة الدينية الباقية والمساهلة الربونية ولا في أن
تلك السعادة إنما شال بطاعتهم ولا في أن من كانت طاعة لدايم كانت سعاده ثم تلو بعبادة
في أنرا صبح الناس لنفسه بباغية طاعة ربهم وأعينكم لنفسه عَصَاكم لربهم وهو ظاهر ما فرنا ه
فإن العرف من الفهم هو جليل الشرف المصوح ولا ريب أن أعظمها هو الشفاعة الدينية
صلا في أن تلك الشفاعة إنما تحصل بمصيبة لهم ولا في أن من كانت مصيبتهم كانت شفاعة
أم فلو بسمته في أنرا فصل الناس لنفسه بباغية طاعة ربهم وقصته ربهم قوله الافصاح للمسلم
لأنه ان يسكن عند تقيين المعلم وبيع ويحفظ ويعمل ^{ويشترط} أن علم من الناس في الحديث شأن إلى هذه
الأمور قوله من لم يفظ الناس بوقظ تقيظا إذا ألبس والتقية معصية مثل العوط ودين

يقطص وعجز به الاله الصالحون ولم يوفهم من عذاب الله ان ذلك يوجب جرائمهم في المعاصي بل
لا بد من ان يكون العالم حكما جامعاً بين الوعد والوعيد كما فعل الله في حكمه ^{بديهي}
تدبر ان القرآن مجسم رسول الله وظهر حكم الله وبيّن العلوم فلو بد من التفكير في معانيه
والداعية في نظره وما ينير ليعلم بذلك باخرا نوره ويحصل ملكة اقتناء ^{دفاينة} لا لا صفة ذلك
لا ورع فير ما سدا العادة اكثر من ان يخصص يعرف ذلك من نظرية الوجود وفي خبر معاد الله
على ان العمل القبول اقل وجود من الكبريت الا وهو لا شك لا يراى من فسادها الا بالورع
التي واسد الموقف لذلك ^{قوله} ان العلم ذو فضائل كثيرة تصور العلم بحسب شبهة بالانسان
ذو القدر والشرع منه ما يشهد بما يحتاج اليه ذلك الانسان في قدره مثل الراس والعين
والاذن واللسان ونحوها واسد التواضع اى التذلل بشدة التواضع بالراس لان الراس رئيس
اعضاء الانسان لا ينحل اكثر القوى البشرية فلذلك يشق وجوده بانشقاقه وكذلك التواضع
اعظم فضائل العلم لان التسليم والتعظيم لا يكونان بدونه وعينه البراءة من المحذوفات العين كما
كانت المشاهدة البهيمية كمال البراءة من المحذوفات المشاهدة العقوليات فان المحذوفات كلها كما
تاكل النار المحطية اذ تضر الفهم فان حصول المعارف في القلب من طريق الفهم كما ان سماع الأضواء
من طريق السمع ولبان الصدق صدق العلم سبيل ما يدرى ان العلوم تكامل بمجال استفادته كما ان
اللسان سبيل ما يدرى الاقتدار بالوعد والوعيد وحفظه الحفظ لان العلم وحسب الفهم ^{حفظه} فيه وحفظه
وقلبه حسن الشيرة لا يفسد العلم بفساد اليتيم كما يفسد الرجل بفساد قلبه وعقله مع فساد اوسياء
والوصورة ان قوام العلم بتلك المعرفة كما ان قوام الانسان بالعقل وبدنه الهولون الرنة
وهي الرقة والنقطة وسيلة لا يصل العلم الى غيره كما ان اليد وسيلة لا يصل النعمة الى غيره ^{وحلة}
ديانة العلماء لا ينزبانهم تحت المطالب كما ان الانسان بالرجل يكتسب المناصب وجملة السلوك
من الافات وسلوة الناس من وصية الورع اى التحل بما يوجب القرب والتحلي بما يوجب العبد
وسفرة الجماعة المستقر الحكام والمراد بالجماعة اما مصدر من مخوف من كذا اى خلعت عند ^{المقصود}

ان سفر فلو صد عن الفاسد اما مكان مرتفع لا يعلو السيل والمراد هناك ان لا يعلو
مفسد العقائد وقايد العقائد العاقل اسم بغير المصد وتوضع موضع بغير عاقل
وهو فاع اسر عن العبد هو المكان ومركبة الوفا شبه الوفا وهو ضد الفقد والسكر بالركبة
لا تروى بل صاحبها الى المقصود بغيره من مصابيح المكان وسلاسله بين الكلمة شبه بين الكلمة بغيره
وهو الذي هو مثل الدرع ونحوه لان كل منهما يدفع شر العدو اما الاول فبالاستانة والآخر بالثبات
فبالاستانة وسيف الرها لوان الرها بما اناه اسر وبالقضاء والعقد يقطع المشكوكات كان
السيف يقطع المشكوكات ومنه المداراة وهي بلا بغيرهم وسارة عدوهم يحفظ صاحبها من
شرهم كالقوس يقيت عاقله العمل لان عاقلهم يحفظ سلك القلب عن قوله ان الجهاد كذا ان
الجهاد يحفظ المال من تسلط الغير بالعداوة وما لا لا بد ان ادب النفس على المال بسبب الجاهل
القلوب لان الادب يمكنه من المال ولو كان بالبر بغيره فلو لم تكن له ولا غيرها بغيره اجتنابا
الدينوب كان للوفاء ان يفرج ليو من بغيره كل يوم فقره وفاقته وهو يورثهم الناس
لهما العاقلين وزاده المعروف كان للوفاء ان زاد بغيره من المقصود وكل العلم زاد وهو
المعرفه عن هذه السكر بغيره من العلم والمطرواه والموادعة الماوى كل مكان تادى اليه ليلو
وفضار والموادعة المصالحه ويجوز ان يكون من الوداع والمغنى ان المثل الذي يادى اليه
العلم هو المصالحه بين الناس لا المانع والوداع دون القرار ودليل الحق كان ان الناس ان
دليل لولا ان فضل كل العلم دليل هو الهداية وهو على ما ذكره بعض المحققين عنه انواع الاول
افاضل القوى التي تكون بها من الذهب الى مصالحهم كالقوة العقلية والمناصرة الظاهره
والباطنه وانما في نصب الدلائل العقلية الفارقة بين الحق والباطل والصلوح والفساد وكذا
ارسال الرسل وانزال الكتب والجميع ان يكشف السرير بالاسام والوجوه والاولهام وانما على وجه
علمهم الظلمات البدينية ويظهرهم التجليات الالهية فبذلك نفهم الودعار ونجرب الحجب
والاستار فلو ينظرون الالهية ويكون عمل الهداية هنا على كل واحد من هذه الحق وقاطبة

وربقة محبة الدنيا راي محبة الدنيا راياء او محبة الدنيا وهذا من اعظم الغايات لقوله
ومن يطع الله والرسول فاولئك مع الذين انعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء
والصالحين ومن اولئك ذيقنا ذلك الفضل من الله وكفى باس عظيم لقوله دعي ملكوت
السموات عظيم الدعاء هنا بين التسمية في دعوتهم زيدا اي سميت زيدا فطينا مفعول الثاني والاول
اقم مقام الفاعل في قوله الفاء التفصيل مثل الفاء في قوله تم وزاد في نوع وبرد لقوله
وبل ان ابي من اصله قوله ليبلغ العلوم بعد العرش اشرف من علم الفقه هذا صريح فان علم الحكماء
اشرف من الفقه وهو كل لا من معرفة الفقه انما هي للعبادة ولا يقو بالعبادة بدعت العبادة
والمستكمل لذلك المعرفة علم الكلام بعدما ذكره بعد العرش ومع ذلك فهو العلم لا مولى العاش
وهو بهذا الاعتبار اشرف من جميع العلوم لا تزلزل لقوله اذا عجزت اوزيعة عادلة الاشرف
قائمة كانت الاول اشارة الى العلم بالكتاب والاولى الى العلم بالاحاديث والوسط وهو فقه
عادلة اي مستقيمة الى العلم بكيفية العمل بالاحكام والملازمة باستقامتها استقامتها على جميع الامور
المعقبة شرعا في تحقيقها قوله والصراط النافذ وهي الامور التي لا تزل من الكاراه والمطائب
وتقديرات العيشة المعيشة باعاس من الطعام والشرب وما يكون به المجمع والملازمة بتقديراتها
المتوسطة بين التبدل والتغير في كل ما يباين به قوله اذا كانت الامور بكت على الملوك ويقع الاشرف
قيل اذا كانت الرجل اعظم يقال في تعظيم مصيبتك بغير الساء والاشرف اظلم الدنيا وجوز الاشرف
ان يكون الساء هنا حقيقة حق بالغ بعضهم وجعل الخوف والكسوف ما يجمع التوحيده في السماء
وهو بله راي العاصفة من ذلك وفي بعض ما رايته ما ينفذ في هذه المبالغة وروي طريق
العامر عن الشيخ بالكتاب النبوي قال ما من عبد اوله في السماء بابان باب يجمع منه رزقه
وباب يدخل فيه علمه فاذا مات فقداه وكما عليه قوله لا ان الواسين الفقه حصول الامور
لهم بدعوى من الاسلام واهل سد مرات المعاندين ولطائف الكافيين كما يدعي المحسوب
ذلك لكون افعالهم عندئذ من دخلها قوله انهم عندنا انما قال ذلك لان افعالهم عند الواسين

وبعد
معرفة العبادة

بمصلحة الغرض وتحقيق ذلك ^{هذا} يتحقق علم اخر ولا ريب ان نوع الانسان اشرف ما في العالم ^{العلم}
ذكرنا الاشرفية وجوهاً منها انما يحاط به بقدر الانسان على ابداع العلوم التي يستنبطها في الغماز يتحقق
على الدوام صورة على الوجود محمول من الانطاس انما وربك الذكر الذي علم بالقلم ومنها
الصورة الحسنة وصورتكم فاحسن صوركم ومنها القارة الحسنة لقد خلقنا الانسان في احسن تقويم
ومنها النطق والتمييز ومنها الاكل بما لا يفسد من سائر الحيوانات فانها تاكل بعضها وبسما سليلهم
على ما في الارض وتخرج لهم فاساد من فرائش ومهاد والماء يشبعون به في الشرب والارباعة
والعامة والبحر يخرجون منه مائدة ليسوا بها ويركوبونها للجماء والنا يشبعون بها في الطبع والاداء
ومنها ذلك واشتغالهم بالركبات المعدنية والبناءية والحيوانية ظاهرة بالجملة فهذا العالم كقربة
معمورة او حوان معدة والانسان فيه كالرئيس المخدم والمالك المطاع لوقته كلام المم ولما كان
ما في العالم العلوي مثل الملوك اشرف من الانسان وقد عرفت ان بعض اشرف من الملوك
وذلك على الوفا ايضا اذا نقول ذلك الامم معتز ولساننا ما هي بحالها معروف وهو غير عتب
ولوسم فالمستفاد ان نوع الملوك اشرف من نوع الانسان وهو لا ينافي ان يكون بعض افراد
الانسان اشرف من بعض افراد الملوك وهذا مقاربا لاسر كل الملوك افضل من كل البشر وقال بعض
المعربين ان هذا حكم **عقل قول** هو ان ابا الاعراب في شمع القمر منسوب الى الاعراب سكان الابدانية فاضد
لواحد له والارب بالضم والتجريد يخلو في العجم وهم سكان الومصار واعم فها اما متباينان او هم
واحد من والمراد يكون غير المتفق اعلاها انهم الكفر اقرب من العلم بحجود اسد بعد كما قال جماعة
الاعراب لشد كثر ونفاق واجدد ان لا يعلموا احد به ما انزل الله **قوله** ولم ينظر اسد اليوم فيهم
ولم ير له لهؤلاء كناية عن سخا اسد عليه ونفي الاعتدال به وحرمانه من الكرامات والتميز
لان من منع كلامه في الدنيا عزم فانما ذلك لخطه عليه ونفي اعتداله ولا يوصل اليه من خواص فضائله
واما هذه المقالة اذا اطلق علم من لا يجوز عليه تحقيقه يراه بها الغايات فليس المراد من لفظ
الروية لا نتميزهم كايديهم ولا نقبل الحقيقة الى ما بان الرئي الناس اسد يتركه لان هذا من صفات

من صفات الاجسام وهو متصرف عنها **قوله** فصل الفقه في اللغة الفهم في فقه الرجل الكبار اذا
فهم الفهم هو العلم ومنه قوله ثم لم يفتقروا ولكن لا يفقهون يستقيم وقيل الفهم جودة الدفن
واستعداده لو كتساب الادراك وان كان التصغير جاهلا وكالغاي الفطن ثم غلب اصطلاح الشريعة
على علم الدين لانه مكانه الشئ لو طلق اسم الفقه عليه دون غيره فانه ينبغي ان يعلم في هذا المقام
ان القوم ضرروا اصول الفقه بمعناه الوضافي ولا ثم بمعناه العلم ليعلم انسابه عنهما وليكون
الشائع على بصيرة واما المعنى فلم يتعرف لها دون المعنى الوضافي لا عرض له في معرفته والحق العلم
لوحاظه بالادراك الصور بوجهها كمنه للشرع فيه واما تعريف الفقه فيجب ان يكون له وجهين
احدهما ان الفقه ما يترادف هذا العلم تعريف فائده لم يعرف الطالب فقه فقه وسواء علمه فقه فقه
ويؤيد هذا من الجدة في تحصيله بحسب تلك الفايده وتأتيها ان يعرف ان هذا العلم كيف ينبغي
كيفية الاستدلال بان ذلك انما علم من هذا الحد ان الاحكام مستنبطة عن الأدلة التفصيلية
وهذا العلم باحث عن احوال الأدلة او جالته فقه علم ان ادلة الفقه مصدر جنة من صنوعاته
فيعلم نادى الحق من تلك الاحوال من الموضوع الى الأدلة التفصيلية هذا ويمكن ان في المعرفتين
القوم في تفسيره بالمعنى الوضافي الا انه انزل في تفسيره الاصول بحسب هذا الفقه لا ندر معلوم ان يعلم على
انه ما ينبغي عليه غيره وعرفه المضاف اليه ان الفقه فقه ان اصول الفقه معناه الوضافي بجميع ما
يتبين عليه الفقه من القواعد ثم اطلاقه على المعنى العلم ظاهر باعتبار اضافته العلم الى تلك القواعد
فيكون هو علم بما يتبين عليه الفقه **قوله** هو العلم العلم اذا اطلق على العلوم المدونة فاما ان اطلق
ببر الكلفة اعم صله بذكر مسائلها مرة بعد اخرى او يفتقر تلك المسائل ونفس الادراك العقلية لها
هذا اذا لم يكن مغلقة واما اذا ذكر كما في هذا المقام فالظاهر هو الوضافي **قوله** بالاحكام ان ايراد
بها الاحكام المعروف عندهم انما هو الجواب واخراجه ان كل واحد من فقه الشريعة والفقه
فان يد وان اريد بها السبل انما هي الجولات الى الموضوعات ثم انه لا يبعد ذلك بدون قرينة
صارفة ويمكن ان يحار باعشاد الثاني والقرينة هي قوله من ادلتها دون المكتبة في الادلة على التفتت

او جوبه بغيره الامكان اما ان يكون بحجج العقل ومن اجل الوضع والاول على احكامهم
 والحساب والثاني اما ان يكون الوضع من الشرع او من فروع وآثار فيضوا احكام الفروع والشرع
 والاول اما ان يكون اعتقاد بالاعتقاد في القصد في كيفية عمل كقوله الصانع ومفادته وهو
 شرع اصلا او يتعلق بوجوده بالقرارة وهو شرعي فيما اذا عرفت ظهورك معناه القبول المذكورة
 فغايدها **قوله** عن ادلتها التفصيلية وهو الكتاب الشريعة والجماع ودليل العقل والظرف
 اما متعلق بالعلم او مقتضى الاحكام والثاني ان لا يتعلق لفظا لفظا بالقيدين السابقين والاول الظاهر
 مفعول من المقصود من هذا القيد اطراح علم استصحابه وعلم الملوكه وغرضها بظاهره على الثاني
 دون الاول لا باعتبار ان يتعلق الشيء على الموصوف بالصفة شعرا بعينه فيفهم ان العلم ايضا
 حاصل من الادلة ثم ان في اسائر الادلة لا دلالة ان الحقيقة لا بد من ان يكون له اقل رتبة على
 الاكتساب بكل واحد منهما حتى لو قد تولى الاكتساب بعضها دون بعض لا يكون فيها في الواقع
 وفي تصنيفها بالتفصيل لاشارة الى ان ليس المراد بها على وجه الاحمال كما هو موضوع هذا الفن
 بل على وجه التفصيل في الادلة اخرجت من المصنوعة على الاحكام المخصوصة وهي ما عرفت وهو ان
 حكم العقل في حشد الى الشرع فكيف عذ من الاحكام الشرعية ويكون ان يحاج بان المراد باحكم
 الشرع من ان يكون مستندا الى قوله او مفعول او فخره وهذا مستندا الى تقريره لكون الشارع
 لما ينقل من الاصل كما نرى في اعلى فاعلم العقل حكم شرعي فترى **قوله** وجب بالقرينة الكلية
 في الشريعة وفي هذا الاصولية من الشرعية اشار الى ان الاعتقادات وان استقل باثباتها
 القبول فحجبها من الشرع ليعتد بها **قوله** فبقولنا عن ادلتها علم استصحابه وعلم الملوكه
 اخرج علم الاستصحاب فقلونه غير مستنبط عن الادلة واعترف العلوة الشرائع بان علم استصحاب
 مستفاد من الادلة لكون علمه بالاشياء وجوبه يكون على ما هو عليه فضل الامر فوجب ان
 يعرفها بطلانها اذا كانت معللة واجبة بان الادلة اذ ان لا على موجب سلكه لكن العلم
 بالعلول لا يجلب يكون مستفاد من العلم والاعراض علم الملوكه وعلم الدنيا فقلون عليها اما

انما هو بالوجه والتعريف دون الاستدلال لهذا على ما قلنا اليمن ان اليمن ليس بجهد وانما هو
الى جهته فلا يخرج علمه من هذا القيد **قوله** بفتح بالتفصيل علم المقلد لان علمه مستند الى الله
تفصيله بل الى ليل واحدة في جميع الصور هو هذا ما لا يشك في كل ما لا يشك به المفسر هو حكم الله
وفي كل ما ذكره الله لا يتوقف علم المقلد على علم مفسره فهو ايضا حاصل عن الادلة بالواسطة لا من
نقول المبتدئين ان هذا هو حصول الاحكام عنهما بل بالواسطة يعني شي وهو ان علم المقلد يتوقف
الادلة المستفادة من الاقدار على الاكتاب بكل واحدة منها كما ذكرنا لان مستند ابدان ليل
واحد **قوله** وذلك يكون مكررا فخر من دليل على هذا الدليل سفاهة وجدائده وكبراه
اجامه لا يتوقف استفادته من كلام الله هو ان المقلد يعلم ان هذا حكم الله في شأنه بالعرفه ومفسره
طائفة فليس زيادة الفتح على الوصل لا نقول المراد ان يعلم ان ذلك حكم الله في شأنه ظاهره
فصل الامر **قوله** واورد على هذا الحد عند الاصوليين هو المعنى الجامع المانع سواء كان
حقيقيا او سميا فلا يرد ان استتمت عدل توقف على كون المذكور فيه ذاتيات وانتم على ان
احكامكم يكون حقيقيا كما يكون رسميا والذاتيات في الرسميات اعتبارها فلا يتصور المنع المذكور
قوله الحكم المراد بالاحكام البعض في ذلك على الدوام على الجنس الشامل لكل والبعض فلا يرد ان
المرتبة بين الكل والبعض في امر مجازي على الاعم فان تلك الحكم المراد بالبعض المقابل لكل
هو المعنى اعم فلم يضر ذكر البعض قلنا كان ذلك اعم هو محتمل الاحكام باعتبار وجودها في
ضمن ارادتها لا ينفك عنها والتحقيق المهمة باعتبار الوجود من غير بيان ارادة الكل والبعض
هو البعض فقط احضر بالذكر على ان البعض هو مورد التهمة دون الكل **قوله** ما يطرد الاطلاق
هو ان كل واحد بعد الحد وهو يكون ما **قوله** لدخول المقلد ان اعرف بعض الاحكام على
المدلول علم المقلد في هذا الفقد ودخول المقلد في هذا الفقيه دون عدل نفسه كما ذكرنا بغير عدل
الفقيه بالعلم بغير دخول المقلد انما يلزم على تقدير ارادة البعض على الاطلاق واما على تقدير
ارادة المعين او اكثر على ما اشار اليه حيث قال هو العلم بمعرفة اليمن والاحكام فيه بانها

رد الى الجاهل وابعاد عن السيدان ارادة المعين ولو يكون اكثر مما لا يساغ لها ان لا يدل عليها
البار قوله لو اننا لو زيد به العاقل بيان لعدم المقتضى ذلك التقدير مع لما يق من اننا لو
ان علم المقتضى حاصل من الدورات التي فيها الشارع ان لا يتك من الاستدلال الجاهل والاستنباط
ههنا الوجه قد تكونها طنية متعارضة فتيقن الى الرجوع ونقر بالدفع ظاهر قوله بل من لم يبلغ
وتنزل وجهه اراد بل لا وجهه في الكل لان الوجهه عند المور من غير قوله مع ان ليس بغيره
لا يخفى ان في قوله لعدم المقتضى اشارة الى صدق حد الفقيه عليه وفي قوله مع ان ليس بغيره اشارة
الى عدم صدق المحدود في الفقيه فلو يكون حد الفقيه مظهر هذا اذا اورد المقتضى عند
الفقيه المستفاد من حد الفقه واما ان اورد على حد الفقه في قوله لعدم المقتضى اشارة الى
صدق حد الفقيه على علم بتقدير مضاف كما ذكرناه وفي قوله ان ليس بغيره اشارة الى عدم
المحدود في الفقه لا نرا ان لم يكن المقتضى فيها لم يكن علمه فيها فلو يكون حد الفقه مظهر
قوله في الاصطلاح اى اصطلاح المستعرات الفقيه عندهم هو التجهيد والتجهيد عندهم من غير الكل
قوله وان كان المراد به الكل وذلك لاجل اللام على الاستغراق كما هو المتبادر من اجمع العرف
لا يبق الشق الاول من الزيد بناء على حمل اللام على اعمق الشق الثاني بناء على حملها على استغراق
الحقيقي كما يشترط التقليل فالزيد مع غير مخصوص بلان على الاستغراق العرف بان يراد بالامكان
اكثرها او كل ما يخل تحت الفصل فاقول هذا القسم اولى الشق الاول لان البقش شامل لجميع
الادعاءات فلا شك ان العرف من علمها فيسبج فيه فرب عليه ما من دخول المقتضى ان بناء
ذلك على ان الوجهه قد يفسر الكل والمقتضى من لم يجوز التجزئ يجوز ان يعرف اكثر الاحكام على
مع ان ليس بغيره قوله لم يتكسر لا تعكس على الاطلاق فلو ان يصدق احد على صدق على الحد
يحث لا يخرج عن شئ من افراده فيكون جامعا فهدر ان لو يصدق احد على ما صدق على الحد
فلا يكون جامعا قوله لو لم الضم يعود الى اكثر الجمع باعتبار المضاف اليه او باعتبار تعدد
معه وقوله واكثرها لا حاجه اليه قوله لو تبنا نعالا انما فيه لان الفقه قد يكون نبيا على

على القطعيات كالاجماع الذي يبلغ اصله عدد الوان ويقل الى اثنان والكتاب القطعي الذي
والسنة المتواترة كل ثم ان الاتفاق الى هذا القيد انما هو اذا جعل القطعيات فيها وذلك
بجمل الودنة في تعريفه على ادم الاغلب من القطعي والظني مما عدا من لم يجعلها فيها فلو كانت
لداية قوله فقام المنع بنحوه الى عدم الوطارد له الى القول كما ينبغي من المستلزام من القليل
قوله اما على القول بعدم تجري الوجهها فطم اما منع عدم الوطارد فظاهر على القول بعدم تجري
الوجهها وغتف الاستدلال لقيام قريته وقد تم النظر في طائفة التعريف والامتناع والفضل
بين اياه وجوابه فلا يجعل هذا القولين جواز على ما بعد الفاء على ما قبله على ان القولين في كيفية
واحدة الفصل قوله لا يتصور على هذا القيد انكار العلم اى لا يتصور على تقدير القول
بعدم التجري اذ على تقدير رادة البعض انكار العلم ببعض الاحكام كل اى عن اذالة القضية
عن الوجهها ولو ان قوله عن اذالتها الى على ان حصول بعضها بالاستدلال هو الوجهها ولو حصل
العلم بالحق فكيف الوجهها المستلزم لبقاء الوجهها وعلا ان الوجهها على تقدير عدم التجري وصف
محمض على علم الجميع والمقلد ليس له علم برفع من المحدثين الوجهها المستفاد من الطرف فوضوح الوجه
على وقوعها في الكتابات الوجهها وصفه للفقهاء بربطها عن غيره واذا اضر على وجهه يكون مثلاً
للفقه بجميع الاحكام فكما يصح تعريف العلم بالجميع غير الدالة بالاستدلال والوجهها مع تعريف العلم
بالحق كذلك صدق الوعا بالكلية بطل صدق الوجاهة بخلاف ما يجمع المقلد الى ما يقيد
الطرف المعجب بكونه بالوجهها كما هو في كتبهم بان علم المقلد يجمع طرفها بالحدود كدفع من الشك
بتلك القيد لعدم الوجهها بالمعنى المذكور فيه الا ترى انا لو فرضنا ان الفرض اولى من شخص زهيد
واربنا في تعريفه وتبين صح ان نقول زيد هو الذي لبعض الفرض اولى من كاح ان نقول زيد هو الذي
له كل من اولى من ويجعل واحد منهما بمنازعة غير بلوثة قوله فاعلم المذكور داخل في العلم بالعلم
بالعلم كونه اولى من هذا الفقه وهو من افراد فاحد طرف والفرق بين الجوابين ان بناء الاول
على ان العلم المذكور ليس من افراد الفقه وهو غير اولى من احد فلم يثبت عدم اطراده وبناء الثاني

على ان من افزاده وصور اخل فيه فلو يكون صدق الحد عليه ما يوجد بعد اطراده وايضا في الاولى
تسلم اصل المورد ان ليس بمتيقن الا مسلخ وفي الثاني منع له بقى شي وهو ان الحق يصدق
على من علم حكما واحدا كذا وهو فلو نال وقال العلوة العلوة الشرايى ثم جمهور المتشعرة
في اطلاق الفقد كون الاحكام لثمة فافهما ولعل بعد ذلك ان الجمع المحصول يطلق على اقل من
لثمة وفيه نظر لان عموم الجمع باعتبار ادراج لا باعتبار انجزايات كالحق في قوله وكون العالم
بدل لثمتها الشارة الى ان لثمة فافهما بين كونيهما ومقتضى ان ذلك لا باعتبار قوله والى ان
بالعلم بالجمع التميز له اى لا يستلزم حصول الكل ولا البعض بالعلم بغيره ان ذلك متشع لان الاحكام
غير شاهدة بل هي حصولها احدا بالفعل قوله وهو ان يكون فعمل من هذا التفصيل ان المراد
من التميز هو الاستعداد القرب الى الفعل وهو ان يكون له تلك الوقف على سيجاج الاحكام
انجزية من القواعد الكلية وبما بقى التميز اما متفردا او متفردا وجعلها لثما للوحكام مع شدة
التكليف لها الحل احد والجواب ان التقدير منوع والتفصيل قوله واطلاق العلم على هذا
التميز شائع فالحقيقة هو الذي يحصل له بما رسل اول الادلة التي يحتملها في علم الوصول تلك التقيد لها
على استنباط الاحكام انجزية عن الدلالة التفصيلية ولا يبره ان مسائله عائرة عن علم التفصيل
قال الشريف والتفصيل ان الشاخص في لفظ العلم هو الوداد ولا بد له من متعلق هو العلوم ان
القواعد له تابع في الحصول يكون ذلك التابع وسيلة اليه البقاء هو الملكة وقد اطلق لفظ العلم على
كل واحد منهما اما حقيقة غير اوله ولاحقة ولا مجازا مشهورا قوله وهذا الضم شائع في قولنا ان
العلم يطلق على هذا حقيقة نادى على شائع الموافق انه فلو ان اجماع اهل الملة والشرع والفرقة
تلك شائع سيما عند المتشعرة وهذا التقدير يكمل لعمق هذا العمل فلو كان كما يذهب احداهما وانما
تقديم الادلة بحيث يثبت الاولات ايضا وان شيع الاول ما رجا لجواز في احد نفس الاول
صار قريبا لثما في ثم ان في هذا العمل يصح بان القطعيات ايضا اقل في الفقد ومن حصل العلم بالحق
فان دلالة بالادوات كادام ويخرج منع دخولها فيه قوله فلتبين الطريق لا بناء قطعية الحكم كون الشائع

الشائع جعل المثلث المكلف من طالع الحكم وعمله لها اجماعا فان اجمعه وظهر الحكم خبر بوجوده بل ان
 ظهر وهو امر خارجي وانما خبر بوجوده المعلول بالضرورة فقد افق طاعة الاحكام الى العلم بها لا يتبع لا يكون
 ان يوجد عدم المناقاة بان المراد بعلمية الحكم المشيئة الشامل للظن والقطع وضع الزمان انشاء العلم لنا
 نقول قوله لا يثبت نفسه بآياه **قوله** فنعقد بظاهر عدم آلائنا نقول بان سيتم حكم معين في كل وقت
 لا يختلف اجله واما المجتهدين وحكم المجتهدين ان طابقه كان سواء بالادوية خطأ وقع فطاهرات
 انظر عندنا ليس عند الحكماء يجوز ان يكون خطأ فيلزم مختلف العلل المعلول وقد يجاب بان الحكم
 الذي جعل الظن من طاعة الزمان هو الظاهر وهو الذي ذكره في احد مواقع التكليف برونه الوقوع
 في ستمائة التكليف بالجموع انظر انما يقع في علمية للواقعة وانه الظاهر في لبيان
قوله واما عند الصوت القائلين بان كل مجتهد مصيبهم الذي قالوا بان ليس سفي الوفايع حكم
 معين بل حكم تابع للظن المجتهد حتى لو ظن خمسة فمسئله حكم بما لفظ الحكم اركان الكلال مكنتم فكل مجتهد
 عندهم مصيب فيوسفهم بما ذكره لبيان واكتشف **قوله** فله وجوبه اعلم وهو الكلام المنص
 اي اتباع النسب عندهم تابع للظن المجتهد فان حصل للظن علم وجوده قطعاً فيعلم الحكم لونه العلم
 بالعلم يستلزم العلم بالمعلول **قوله** وكان لهم اي كان هذا الجواب بالصوتين بناء على الصوتين يستقيم
 فيرون لا يوافقهم على هذا الاصل في الخطئة فعمله منهم عن حقيقة حال هذا الجواب حيث لا يتبع
 انه لا يصح الا على طريق المصونية وقد عرفت ما مر **قوله** واعلم ان لبعض العلوم تقدم اه كل علم على
 الاطلاق كالموضوع بمرتبة من خبره وبحيث فيرون احوال ووسائل وهو تلك الاحوال واما خبره
 ما يتبع عليه وصدق وهو ما يتوقف عليه ان المسائل وهو ان تصور كصور الموضوع والحوال واما
 تصديق وهو ما يتوقف عليه ان المسائل كالموضوعات وفيها اذا عرفت هذا فنقول ان الرتبة الذي
 للعلم انها هو بالنظر الى هذه اية الحمل واما تقدم بعضها على بعض في الرتبة يرضى بالنظر الى ان
 ان بالذات كقوله موضوعه دون العلم بما انما هو شرطه شرطه عن العلم بما ليس كذلك وتقدم بما
 ان لا شك ان فائدة العلم اذا كانت شرط الغايات وانما انفعها كان ذلك العلم ان شرط العلوم الحكمها

قد راوا شأنا له على ما يرى العلوم المتأخرة دون المحتاج اليه من حيث الاحتياج اليه من حيث الاحتياج
ذلك مثل راحة السائل وراحة الكليل ثم الزم بدليله انغلولة التقديم ارام من جهة
او من جهتين او من ثلث اوجاع او من على هذا يجوز ان يكون العلم اشرف من الاخر من جهة
منه من جهة اخرى ويقاوت مراتبه للبحر في مراتب الجهات وقد يكون اشرف من جميع
العلوم لتحقيق جميع جهات التقديم فيه كعلم الكلام فان رتبة من جميع العلوم لونه موضوع وهو
ذات شئ اذ يحتمل فيه صفات النبوة والسلطنة ومن افعالها في الدنيا كاحداث العالم
واما في الاخرة كتحلل الامساك اشرف الموضوعات وتأتي رتبة من الترتيب من التقليل الى الايقان
والاشراف للطالبين والارام العائدين وحفظ قواعد الدين عن ان ينزل لها شبه المطلبين
التي بها صلحهما في الاعمال ومحمد الاعتراف بقوته في الاحكام المتعلقة بالفعال بعد ذلك كلمة
الغوية بالسعادة الاخرية تباينها لبايات واجلها نفعها وهو من جميع العلوم والاشرف فان رتبة
واليد بولغا منها واقتباسها فان رتبة ما لم يثبت وجودها في عالم قادر وكلف من رتبة الكتب لم يقو
علم بغير ايسار ولا حديث ولا علم مقدر ولا علم اصوله فان كلهما متوقف على علم الكلام ومقتبسة
منه وسائر اشرف المسائل ايضا صفات السرم ولا تله يقين به يحكم بها جميع العقل وقد اثبتت
بالنقل على الغاية في الوثاقة يغلو العلم الوطى فان ادلتها كوفها على الله للنقل بنسبها لها فائدة
من الاوهام الباطلة لا من رتبة العقول فلا وثوق بها فهو ان اشرف العلوم بحسب جميع جهات
الاشرف قوله ويرتبه هذا العلم ساق عن غيره بالاعتبار الثالث ان رتبة الفقهاء متأخرة عن غيره من
العلوم بحسب الذكورة لاشتمال تلك العلوم على ما يدرى من الشافعي هذا الاعتبار مع ان لمرآة من
الكلام بالاعتبار الاول ايضا دون ذلك سببا لافزع على الكل قوله ملو نرجع في هذا العلم من
كيفية التكليف الى العقبة حيث ان التكليف المستفاد من هذا الخطاب بطريق الوجوب ومن ذلك الطريق
التي لا يغير الله ولا يشبهه في ان البحث عن كيفية التكليف موقوف على معرفة نفس التكليف ومعرفة
التكليف بدون معرفة التكليف محال في الخطا بالتكليف اكا كتاب وسنة وفي الاولين من معرفة

وجود الصانع وصفاته الدائمة كالعلم والقدرة والعقلية كونه منزلا للكتب مرسل للرسول الخ
ثم صوره يتوقف على حدوث العالم لونه الجمع الى الصانع عند المليون افاضل حدوث والدوام
بطله او معا وعلى الثاني لو بد من معرفة الرسول ومعرفة صدقة المتوقف على معرفة الجمع والعلم
المتكامل لجميع ذلك هو الكلام **قوله** وعلم اصول العقيدة منسب اليه ان كيفية الاستدلال على ما ثبت
في الاصول العام وجب على العموم ان يظهر محض بعد التحقق في مفهوم الشرايع ان لم يباين
بالصريح فالتقدير اذا وجد خطأ باعانا لم يظهر له محض بعد التحقق على عمومه والافضل خصوصيات
وجد خطأ باين شرايع لم يفهمه بدون العارض ويظهر بعد وعيد نفس **قوله** واما آخره من علم
القدر اذ فيها ما يعم من القدرة وغير فيقبل المعاني اليها ايضا واطلقتها على هذا شائع ومنا
يوجد ذلك انهم صروا باب التبعيات ان هذه هي العلل من احتياج اليه المجتهد في الاستنباط وتوقف
معرفة الكتاب والشريعة على معرفة ما ظهر **قوله** ظاهر ان الكتاب والشريعة يكونان من غير احتياج
العلم اليهما الى معرفة اوضاع مفردة الالفاظ ومركباتها وكيفية جواهر الكلمات وهما بما يمتاز
الحقائيق من عباراتها والاشتمال والوضوح والاعتدال في غير ذلك وكل ذلك يعلم من العلوم المكتوبة
قوله لا مفعلة لغيره اما الدائرة اولها من سبيلها كان ذاتا او ضاهيا او بالادق بواسطة امر
احسن واعلم ان العلم باجسامه كاصح بغير الشفا **قوله** وليس كذلك الامور سالكة اي ليس تلك الامور
اللاحقة من حيثها لا حقة سالكة بالنظر اليها وانها من حيثها لان المسائل هي المحولات باعتبار
استصحابها الى الموضوعات اثباتا او نفيها لاداة البرهان انما يقام عليها لا بد وانها **قوله** وسيج
جميع ذلك لا يباين اصطلاح اطلاق المبادئ على هذا المنه وربما يطلق على مضاعف من المبادئ
وهو ما يتوقف عليه المسائل انا او تصور او شروعا فينبغي فيه ايضا تصور العلم والتدقيق فيها
وغيره لذلك ينبغي ان يذكره القدر ولكن هذا غير هذا **قوله** من حيث كونها عوارض لا فعال
المكلفين متعلق بالبحث وفيه تنبيه على ما ذكرنا من ان المسائل هي المحولات من حيث استصحابها الى
الموضوعات **قوله** وباريد المراد بها المنه الاصطلاحي فلو لم يكن ان من جملة ما يتوقف عليه هو تصور

[illegible]

السامع في نزولها أو شتره باعتبار توافق أوله في أصل اللفظ ونحو اللفظ اجماع الوجود المذكور
واعتراض بان ما بالصفات الخلق داخل في اللفظ فلو امتنع في اللفظ دون الوجود لا وصف
والدلو للصفات بين الأفراد فيه وإعتبار به داخل في حقيقة الوجود شك في نفس اللفظ فالأفراد مضافات
الحقبات فيه وهو مشترك بينهما **قوله** وإن كثرت الألفاظ في اللفظ واللفظ كاللسان والفرق في اللفظ
لفظان لكل منهما معنى ما بين اللفظ فالألفاظ متباينة لثابتها بل هو لولها وإنما قدم على البواقي
لأنه تعالى لا يلدو لشيء أقوى من اللفظ ليس هذا اللفظ واللفظ معاً واعلم أن كل واحد من الألفاظ
المتباينة أو بعضها إما أن يكون كلياً أو جزئياً أو مشتركاً أو حقيقة وإيجازاً وإن هذا القسم
في الحقيقة حصل اجتماع أفراد من القسم الأول فيدخل تحت القسم الثاني أو يميزون هذا القسم
اعتباراً ولا محيل الذات فلا ينافيه التداخل لأن صورته المستمرة مطلق المفرد واحد كان أو كثر
ومعاصلة إنما أن لا يغير كثر اللفظ ولا كثر اللفظ فهو القسم الأول ومعتبر كثر كليهما فهو الثاني
أو يعتبر كثر الأول دون الثاني فهو الثالث أو يعتبر كثر الرابع **قوله** كاللذان في الصفه مثال
السيف والصارم فإن السيف اللفظ والصارم على الصفه أعني القطع **قوله** كالصديق
المراد بهما مطلق الحالين سواء كانا صديقين حقيقيين كالسواد والبياض والسود والابيض
أو مشهورين كالنحو والصفه أو غير ذلك من احتسام التقابل **قوله** وإن كثرت الالفاظ وتعد
اللفظ في متعدد فرقاً لثابتها لظهور اعتبار كون اللفظ الواحد معنى حقيقياً للحل واحد من تلك الالفاظ
لأن الرادف إنما يجري فيه عرفاً أو لغيره بحال الأول أن الالفاظ المتكررة إذا استعملت مع
واحد مجازي لم تكن داخل في هذا القسم ولا يمكن إدراجها في قسم الحقيقة والحال بناء على أن الحال
صوب اللفظ الحقيقي لأنه اعتبر فيه اتحاد اللفظ الثاني أن الرادف في المشترك يكون كل واحد
من هذين اللفظين موضوع لكل واحد من اللفظ وذلك خارج من قسم الرادف ولا اعتبار
الاتحاد اللفظ فيه ويمكن أن يجاب عنهما بأن الرادف جملة اللفظ وهذه اللفظ عدم اعتبار كثرهما
لأعتبار عدم كثرهما في يندرج الأول في الحقيقة والإجازة والثاني في الرادف لعدم اعتباره

الكون لو بنا في تحقيقها واعلم ان اللفاظ المراد قد امكن ان يكون غير متساويين ولا يمكن التقيض نعم يمكن ان
يكون كلية وغير متساوية باعتبارين في صورة المراد في اللفظ **قوله** وان تكررت المعاني والمحل
اللفظ اما ان يراه المعاني المتكررة ما يكون استعمال اللفظ فيه او يراه بما استعمل فيه اللفظ بالفعل
فان اراد الاول واراد بالمشهد ما وضع المحل واحد ابتداء فزم ان هذا باطل لكون من علمهما
بمعجمهما زيا واللفظ لم يوضع له كلمة ملو اذ ما وضع لبعض من بعض فزم ان هذا حتمي بمعنى
الحقيقة والمجاز وان اراد الثاني فزم ان كون اللفظ موضوعا لحد ما يحيط بغيره عدم وضد
كل واحد منهما ابتداء لمحو ان يكون جميع ما استعمل فيه اللفظ معجما زيا فلو يقع جعله في الحقيقة
والمجاز **قوله** فن وضع واحد المراد به وضعه لكل واحد من تلك المعاني ابتداء بلو مناسبة لوضع
اخر سوا كانه الواضع واحد او متعدد ام اهل اصطلاح واحد ولا ومن اعتبر انما اصطلاح
في الوضع فقد سمى فان اللفظ اذا وضعه طائفة لم يصف بطائفة اخرى لم يصف اخر من غير هذه اللفظ
الاول كان مشترك مع عدم صدق تعينه عليه على هذا التقدير فقد ظهر لنا ان الوضع في المشترك
متعدد فلا ينبغي فيه نحو هذا كما كان الوضع فيه عام والوضع لكل واحد من الازداد لادناه
موضوع له بوضع واحد ولا ينبغي ايضا في باقي الاقسام فاعلم فيها لا يخفى من شئ **قوله** فهو المشترك
اي هو المشترك فيه بالنسبة الى المعنيين جميعا وبطلان النسبة الى كل واحد منهما فان كون اللفظ موضوعا
لهذا ومن ذلك ومن ذلك معلوم فكان مشترك فيكون هذه الحقيقة وكون المراد عندنا معلوم هذا
وذلك غير معلوم وكان معلوم هذه الحقيقة وضع دلالة والمشاركة ايضا اكمل او غير اكمل بالنظر
الى كل معنييه او احدهما فقط **قوله** وان اخص الوضع باحدهما ثم استعمل الباقي من غير ان
يفل فيه فهو حقيقة والمجاز فيه نظر لانه انما ان غير الاستعمال الحقيقة والمجاز اولا في الاول
لا يستقيم قوله فهو حقيقة انه الوضع لا يستلزم الاستعمال صلا في الموضوع له ولا في غيره ولذا
قالوا ان بين الحقيقة والمجاز واسطة وعلى الثاني فهو قوله ثم استعمل الباقي والقول باعتبار
الاستعمال الثاني هو الاستعمال المناسب معهما وانما لا يذكر لظهور ان المجاز لو بدله من ملاحظته **قوله**

قوله وان غلب اليوان طلب استعماله في الثاني وانه استعماله الاول غير مبرر فادفع الجدل بائيل
من الفرق بين المقول بالمجاز عند هو الغلبة وعدمها فالجواز قد يغلب على الحقيقة ومع ذلك
لا يخرج عن كون مجازاً فلو فرّق بينه وبين المقول بوجوب الدفع انه المراد بالغلبة هذه الغلبة
المختصة فان وجدت في المجاز فهو داخل في المقول باجتماع الوجه الثالث وان لم يوجد فالمراد ظاهر
ولا حاجة الى الجواب ان الفرق بينهما هو ان المجاز لا بد فيه من طوخلطة المناسبة وقد الاستعمال
يخلو في المقول ولا الى الجواب ان المقول لا بد فيه من اصطلاح غير اللبس شيء او عرف عام
او خاص بما لو شرط فيه المقول **قوله** وكان الاستعمال مناسبة هذا القيد خارج المرنجلك ان
قيد الغلبة لا يخرج المجاز عنهم من حيث ذواتهم بل هو المرنجلك المقول في غير ذلك من الاستعمال في
المقول ليس له طوخلطة المناسبة بل هو الوضع ولذلك قالوا المناسبة في المقول طوخلطة عين الوضع
لا عين الاستعمال ويكون دفعه بان الاستعمال لما كان للوضع والوضع لما سبغ القول بان
الاستعمال المناسبة **قوله** فهو المقول المنه الاول مفعول منه والثاني مفعول اليه والثاني اقل اما اصل
المفعول والشرع او العرف العام او الخاص والشرع والخاص مندرجاً في العرف العام والادائر شرعية
صارته مستقلة بنفسه ولا ندرج به وتوطئة للبحث عن المحققين الشرعية **قوله** وان كان بدون
المناسبة الى ان كان الاستعمال بدون طوخلطة مناسبة غير و بين الاولين ان يكون بينهما مناسبة
اصلاً وكذا في طوخلطة **قوله** هو المرنجلك مثل جعل الوضع لغة للمهر الصغير المفعول الى الرجل
المسبح به وهو من ان قال الخطبة والشرعاً اي ابتدأها من غير غشية والمرنجلك ايضا ينقسم باعتبار المستعمل
الى الاستعمال الشككي في المقول **قوله** لا بد فيه وجود الحقيقة اللغوية والعرفية اما الاولى
فلو نزل ذلك ان هناك الفاظ موضوعات لمعان مستعملة فيها كما لو كان والعرف من ذلك الحقيقة
اللغوية واما الوسائط لا يمتثلها بان هذا الفاظ مستعملة في معان فان كان هذا الاستعمال
موجباً للوضع كما في عقابن وهو الملم وان كان لا يجب كارت مجازاً ان المجاز يسبق بالحقيقة فليس
لونه المجاز يسبق بالوضع والوضع لا يبتلر بالحقيقة واما الثانية فلو ان هذا الفاظ موضوعات في اللغة

لأن كلاً من الكلام واستعمل بحسب العرف في غيرها المناسبة لها واستمرت تحت صارت مفهومة له
بل قد يتبدل ولا ينفى بأعقوبة العرف سوى هذا قوله وأما التعريف وهو اللفظ المستعمل في وضع له
في عرف الشارع سواء كان ذلك الوضع لما يستبينه وبين اللفظ المفهوم فيكون مقبولاً أو لا يكون
مقبولاً ومحققاً لللفظ إما أن يعرف أهل اللغة أو لا وعلى التعديت إما أن يكون بين وبين
اللفظ المفهوم مناسباً ولا وعلى تقدير المناسبة إما أن يكون الوضع الشرعي لوجهها أو لا فإنه يستند
التعديت إقام والفتن منها مشقولات والبواقي مقبولة وموضوعات مبتدأة **قوله**
هذا أصله في بيانها رغبها الشان إلى أن لا خلاف في أمكانها إلا استعمل في وضع الشارع
لفظاً لغيره لم يصفه أهل اللغة **قوله** فذهب إلى كل من يذهب إلى أنه كالمعنى كما صرح به الأول في الحصول
والفقه كما صرح به الأول في الأحكام وبعضه لا يمتد كالعلمية وغيره إلى الأول في هذه القضية
أبو بكر إلى الثاني وهم قد اختلفوا في مثل ذلك فقل كل ما يدعي أنه مقيّد شرعية هو عندنا باق
على معناه اللغوي والزيادة ان شرطه لا يعتد به في الشرع مثلاً الصلوة بين الدعاء والركوع والسجود
والشهاد إلى غير ذلك من الزيادة ان شرطه شرعية لا يعتد بها وقيل هو عندنا مجاز لغوية
بأنه استعمل في المجموع بحسب المناسبة لا بالوضع لأن الوضع الثاني خلاف الأصل فلو ثبت الولاية
وليس ليس أن اردت بآية فوضع فقولاً جرى في الشرع من الالفاظ إما أن يكون بالوضع
الثاني أو لا وإلا ما كان يكون وضعها للمعاني الشرعية ابتداء من غير هذه المناسبة ومنها
وبين المعاني اللغوية أو لا يكون وضعها لغيرها بل هو قد يكون مناسباً وقد لا يكون والثاني ما
أن يكون تلك الالفاظ باقية على المعاني اللغوية والزيادة ان شرطه أو لا يكون باقية على تلك
في المعاني الشرعية مجازاً فذهب إلى أن لا يعتد بالوضع الأول لم يعلم له في ذلك الحان ظاهر كلام بعضهم بل
على وجوده وأنك قد نبهت على القائلين كما مر ولما علمت القائلين غير ما صرح به وإنما وقع بعضهم أن
ذهب إلى ذلك في الثاني وهو ذهب إلى أن المعاني والواقفين والراجع وهو ذهب إلى أن المعاني
هو المشهور فإن ذلك لا يكون من الاستعمال في اللفظ شرعاً وبين معناه اللغوي مناسباً كما مر

تكنيص للقاصي القول بانه مجاز لغوي والمجاز لا بد له من المناسبة المحرر المحرر فلا عدم وجود
المناسبة في بعض المعاني اما هو مذهب من قال بحقيقة الشرعية والقاصي لا يسلم ذلك بل يقول
بعدم المناسبة **قوله** وقبل ان يخصص المحرر في الشيء الذي لا يخصصه في المعاني المخصوصة
اي مظهره ولما كان الحقيقة الشرعية يطبق على امرين احدهما ما في كلام الشارع والثاني ما في
كلام اهل الشريعة ائمة فتمت التفرقة بين الفقهاء والمكتلين وكان الشارع انما هو في بؤت
الاولى والثانية بين على الشارع ليمتاز عن غيره ويرى الفرق والادبائ على عمل **قوله**
واستعمال الركوة في القدر المحرر الظاهر ان المضاف محذوف في اداء القدر المحرر كذا
ما بعده وما قبله وما سمي من قوله وان الركوة لو اداء محصور وكان الركوة نصف
بالوجوب والمقتضى به هو فعل الكلف **قوله** فان صيررها كل اي صيرده اللفاظ
المتداولة عقاب في تلك الحالة عند اهل الشريعة اما لاجل وضع الشارع فيكون استعمالهم
تابعاً للصغر ولا يكون لهم وضع واصطلاح واما لاجل الفهم وضعوها بعد ما استعمال الشارع
مجازاً **قوله** محمداً عليه السلام في قوله تعالى انما المراء بالوضع والتعيين ما كان من اللفظ
الحقيقي لو كان بين وبين الشارع انما المراء بالوضع والتعيين ما كان من اللفظ
لوقوله واللام في يكون للتعليل وما بعدها على غاية للوضع **قوله** يكون عقاب في شيء
خاصة لا شرعية اما انها عقاب في شيء فلا شفاء الوضع المعروف بالمشقة واما الهاليت فتميز
فكون الشرعية هي التي وضعها الشارع وهذا الوضع انما هو من المشقة **قوله** بنا على الاول
وهو ان يكون الوضع باعتبار الشارع وانما وجب عليها على هذا التقدير على المعاني الشرعية ان
الظاهر ان كلام الشارع انما هو باسط لمصر **قوله** بنا على الثاني وهو ان يكون استعمال اللفظ
لها بطريق المجاز وانما وجب عليها على هذا التقدير على المعاني اللغوية لان الظاهر ان الشارع
حيث يتكلم على قانون المفرد وكان على اللفظ على المعاني المجازي ووقوف على التفسير وما قبل
على المعاني الحقيقية قطعاً **قوله** فانها على عمل الشرع بغيره فلما على تقدير وضع الشارع فلو

تألفها المشقة انهم يتكلمون على عذر دأبنا نقدس وضعهم بالقياس اليهم معاني دون ذلك
تألفها لم انهم يتكلمون على عذرهم وهذه اللفاظ بالقياس اليهم مقابرة فيه قوله اجمع المبين الى
هذا الوجه انهم يتكلمون على عذرهم ان اللفاظ في الشئ مستقلة في المعاني في القوتية
واليها اشار بقوله بالقطع الثاني بيان انها حقايق في ذلك الغير واليها اشار بقوله وقطع
ايضا الثاني بيان ان تلك الحقيقة حقيقة شرعية واليها اشار بقوله ثم ان هذا ولا يتم بالو
وعدا الامتثال المحذور ولا بهامع الثاني لو حال ان يكون حقيقة عينية لا شرعية **قوله**
بأننا قطع الى اي قطع بان لفظ الصلوة مستقلة الركعات المحصورة مع ما فيها وبذلك بطل التعليل
كقضا باقية على معانيها القوتية **قوله** وان الركعة لو اداه المحصور انما ليس الركعة بالفتنة
الجميع بينهما على ما ذكرنا **قوله** ونقطع ايضا اشارة الى بطلان ما ذكره القاضى من ان
مجازات لغوية **قوله** وذلك لعلوة الحقيقة فبقاى لا يعلو حقيقة عد من غير الى الفهم
دون السبق الى الفهم والا فلا تنقض المبني والمجواب الى سبق ايضا من علو حقيقة على ان
سبق الى الفهم يسبق عد من سبق الغير وقرره وانا نيا المجاز قد يشهد بحسب سبق الى المجاز الى الفهم
والمجواب ان المجاز ان بلغ تلك المرتبة صار حقيقة شرعية كما قال الشريف في لفظ الوجود السابق
منه خصوص ما عاين **قوله** ثم ان هذا اشارة الى سبق هذه المعاني الى الفهم وجعل اشارة اليه
والى ما سبق من قولها اسماء للركعات المحصورة بنفسها طاهر اذا فهم لا ينكر هذا **قوله** واور عليه
ان لا يفرق هذا الدير لا وجعله لا يفرق وجعله الى شئ من المعاني الثلاثة التي بنا الاستدلال
عليها فان قلت لعلى يرجع الى الثاني فينبغي السبق قلت السبق في الجملة ما يقول به لكل فضع السبق
عليه بين الفريقين فان قلت لعلى ينبغى السبق في عرف الشارع قلت فليس هذا ما اصل ما عاين
من قولهم اما في المحذور دعوى كقولها المعدل يصير غير فيكون احدهما القوا فان قلت
لعلى يرجع الى الثاني لانه هو ينبغى كون ذلك بغير الشئ لوقال كونه بغير اهل الشئ قبل
من ذلك كقولها في الشئ مجازات فاكفى بذلك اللزوم عن المذموم قلت هذا ايضا ما اصل ما ذكره

ما ذكره المصنف بعد ذلك فترى في قوله بل يجوز كونها مجازات تحقق العلوة من المصنف في
الربما والواصل والفصل المطلقين اجرا لهذه المعاني والنما والظهور مسببا عن اداءه لمحتوى
قوله فحق منه اى الدعوى المذكور العلوة بالحق منه وهذا الحق عايد الى التقليل اعنى السبق على
اذا تدبر في معنى الشئ وهو الذي جعله في الاجتماع مقدم ثانيا ليدل الى كونها اسما لها بها
الشعيرة وهو المقدرة الاولى ذهوناب في الجملة فحقه كجاذبه قوله وان كان في النظر الى اى انكاش
الدعوى المذكورة بالنظر الى الطلاق اهل الشئ من الفقهاء والتكليف فحقه تسليمه والتسليم بحقيقة
بيود الى المقدرة الثانية لكن المحقق استفاد من المقدرة الثالثة منوع لجواز ان يكون ذلك
بتميز اهل الشئ فاللزم على تقدير تسليم المقدرة الثانية وضع الثالثة هو كون تلك
الاولى اطلاقا بغير قيد لا سداد الوضع الى عرف اهل الشئ لمعقبات شرعية لعدم استساده
الى الشارع وانما جعلنا الزم هذا صينيا على التسليم والمنع المذكورين لا على التسليم وحده كما هو ظاهر
كلام المصنف لان الزم بغير تسليم الثانية بعد منع الثالثة غير محقق كما لا يخفى على النصف قوله
واما في الوجه الاول يعنى ان اراد بجازيتها ان الشارع استعملها مجازا ثم اشتهر عرف اهل الشئ
فانها بغير قيد وبغير هذا معنى الحقيقة الشرعية الشرعية فقوله فذلك معنى الحقيقة الشرعية منوع
قوله واما في الوجه الثاني توضيحه انك ان اردت فهمها عند طلاق الشارع فهو منوع
لان على النزاع وان اردت به فهمها عند اطلاق اهل الشئ فسلم لكن لو جدد بك نفاذ ان
اللزم كون هذه الالفاظ معقبات بغير فهم لا شرعية ولا ينافي ذلك كونها مجازات لغوية بالنظر
الى اطلاق الشارع قوله لفهمها اى غير المعاني اللغوية وهو المعاني الشرعية والثاني ان باعتبار
المضاف اليه او باعتبار رتبة الغير معنى قوله حيث علم اه بيان المدوز في معنى المصنفون بما
يتضمن تلك الالفاظ من المعاني الشرعية لا بيان فهم المكلف بشرط في معنى التكليف وذلك
الفهم انما يحصل من جهة الناقل فلا بد من فهمهم استيعاب التكليف انما وقع بالعمل بالانما
المرادة من تلك الالفاظ وكون الفهم شرط الانما يقتضيه فهم تلك المعاني المقصودة منها وقد

يفهم هذه المعاني من الالفاظ عند
المراد
فهيها
بغير قيد

إيهان النبوي مؤيدا وضلوا وتقريرا مثل صلوا كما لا يتوفى أصلا عند واحد منكم الميراث من
أحكام الصوم والزكاة ونظايرهما ويشهد على ذلك النسخ في الواحدة بين البنية الشرعية بتغيرها
المستعمل في غيرها منها اللغويرة ولا يقتضيه فهم أن تلك اللفظة منقولة إلى تلك المعاني أو موقوفة
لها في عرف الشارع فاللزم من بيان اللوزية هو فهم المعاني لا فهم الشئ اللفظي لهما أو لفظها
لها مع ما ذكر في إبطال اللزوم كدخولها في آثارها ولا أن نقل فهم المعاني ثبت بالتواتر
وقوله والاولا وقع الغلو فيه قلنا الغلو في بيع في فهم تلك المعاني التي وقع التكليف لهابل
أما وقع في كون اللفظ مقابلا فيها أو مجازات وهذا السبب وقع التكليف به وتأيينا أن نقل
ثبت بالواحد وقوله وهو لا يفيد العلم بمن على اعتبار القطع في الأصول ومعلوم ولم يتكرب
المراد من تلك اللفظة هذه المعاني ليس من مسائل الأصول بل السئلة الوصلية منها أيضا
حقايق أو مجازات والفرق بينهما ظاهر ثم أن هذا الدليل على تقديرها من شئ يكون تلك اللفظة
مجازات أيضا أو فهمها المكلف بل في المعاني الحقيقية كمن لم يفرق المعاني المجازية إذا كانت لغة
الشائع والمستدل لا يقول بركا عرفت فذهب أنفا وعل عليه دليله الذي في حيث يوجب كونها مقابلة
وأما حصل إل أصل الاستعمال في المعاني الشرعية ثابت والتراجع إنما وقع في كونها مقابلة
أو مجازات **قوله** ولو فهمها إياها لنقل البناء وهذا صريح فيما قلناه دليل على بطلان اللزوم
أي لو فهمهم غير المعاني اللغوية من المعاني الشرعية لنقل ذلك التفهيم البناء وهذا صريح فيما قلناه من
أن اللزوم تفهيم المعاني الشرعية لنقل اللفظ لهما أو وضعها **قوله** والاولا وقع الغلو في
فردية فهم المعاني لكون التواتر يفيد العلم بالضرورة والعقوبات ما لا يوافق فيها ولكن
الغلو في واقع وفيه ما عرفت وقال السيد سبب الضمير ما يدل على نقل الشارع إياها إلى غيرها منها
اللغويرة وإن تعلم أن هذا إنما يقع على تقدير أن يجعل اللزوم تفهيم الشئ وقدر أن يغير لفظه
ما ذكره بيان اللوزية على أن نقلها إليها يستلزم استعمالها فيها ما لا غلو فيه والغلو في أنها
هو في كونها حقايق أو مجازات كما مر هو أبدا صريح سببه أيضا بغيره في جعل الشارع يظهر ذلك لفظا

من نظرية كلاسره قوله والثاني في بيان العلم ان المسئلة عليه يكونها اصولية وفيه امر قوله على ان
العادة تفصح في مله بالتواتر وجبرافه في صحة ان العادة تفصح في ما يابل قبل فهم المتأثر
تفهم نقل اللفظ اليها كما ذهب اليه ذلك الفاضل ما يتوفر الدعوى عليه بالتواتر وحيث شئ التواتر
المقتضى للعادة ذلك العادة على كذا هذا مثل ما قالوا في جعله سألته من ان العادة تفصح
بصدق بغير المجازات وحيث شئ التصديق بهادلت العادة على كذا والفرق بين هذا الوجه والوجه
الاول ان الاول يفيد ان الواحد لا ياتى لها فيما نحن فيه وهذا يفيد ان لا دليل على كذاها
وعلى التقديرين فهي ساقطة عن وجبر الاعتبار وفيه نظر لكون توفر الدواعي فيما نحن فيه يمنع
ولو سلم فلان ان العادة مستقلة للفتاة بالتواتر لجواز ان يكون عليتها شرط او باسقاطه
فان لم يتحقق ذلك الشرط او لم يعدم ذلك المانع لم يتحقق تاييد التواتر من مطلق الاخبار مما
يتوفر الدواعي على مثله لا يحتاج الوجة اليه واشترائهم فيزمع ان اكثر ما يبلغ درجة التواتر قوله
بيان الملوز من ان امصاص الالفاظ باللفظ اي امصاص الالفاظ بها واستباحها اليها
بان في ملوز هذه الالفاظ غير ذلك ومعية انما هو محجبه لانه تلاد الالفاظ في تلك اللغة على
ملوزها لا بسبب صحتها بل بغيره ان كانت اللفظ عنها ملوز ليس لانه بل لانه على ما في
العرب بالذات والالتكاد جميع الالفاظ قبل التواضع عليها عن تبه والعرب لم يصغوها لذلك
الحقا في السهولة بل الواضع هو الشارع فلكل الالفاظ لا تملك عليها موضع واضع لغه العرب
فلو يكون عن تبه والذويعهم من هذا الكلام من ان العرب ما كانت واضعه العرب هو المناسب
لقول من قال بان الواضع هو البشر اما من قال بان الواضع هو الله سبحانه فالمتبع كون اللفظ
عربا عنده ان ينقله العرب ليعلموا فيها منهم قوله واما بطلون اللزوم البطل للزوم بقياس
استثنائي فغيره لو كانت تلك الالفاظ غير بشر لمكان لا يكون القرائن عربا والالزام بط
فاللزم ملوزا والى بيان الملوزة بقوله او شئنا له والى بطلون اللزوم بقوله وقد قال الله
قوله بل زمان لا يكون القرائن اكله وانما يذكره اكثفا با ذكره اثبات الملوزة على ان القرائن

عند السد لا ما يطلق على الكل فلو ما جاز له الى غير **قوله** وما بعضه فمأذون بعض اخر
وانما قيد بفتح كذا ليحتمل على كل واحد من غير البعض المطلق لا ينافي في غير الكل **قوله** وقد قال الله
سبحاناً انزلناه فزاناً عينا في الدوم وهو عدم غيرته القرآن بطرديل قوله سبحانه انزلنا
قرآننا من السماء فزاناً عينا في الدوم فيستفاد من ذلك ان القرآن كله عربي **قوله** والحواس والاول
لها في المقعدت سابقا جوا باخر غير الفرق بين الحواس من وجوه الاول ان النسخ في هذا يتعلق
تارة بطلون الدوم واخره بطلون الموزة بخلاف السابق في ان يتعلق بالاول فقط **الثاني**
ان التعميم في هذا بالزبد والقران كما في الاول فانه مراد اريد اللفظ وذكره يعقوب في تفسيره
معناه بالقران بخلاف الاول ان التعميم فيه بالادوار والثالث ان هذا يجري مع سوا جمل الدوم
تعميم المعاني الشرعية وفيهم مثل الاول فانه لا يخلو الاول في غيري في الاول فقط وآبا **قوله**
باعتبار الدوم سائر في قوله بالقران ليصاحبه **قوله** وهذا طر في قطعنا ان التعميم بالزبد
القران او في التعميم بالقران انما يدل على التعميم في الوضع فكيف يحصل لم العلم بالوضع منها لو ان
مقول المراد بالقران القران الدائم على اصل المراد من اللفظ لا على تعيينه والاول عينه العلم بالوضع
كما في الاول فخلو الثاني من اللفظ يدل على المعاني المشتركة والقران تعيين واحد منها بالادوار
وهذه من قران في التعميم **قوله** فان عنيهم بالتعميم والقران في الموزة الاول في التعميم
في الموزة الثانية وللاشعار بان الحق يتعلق بكل واحد منهما مستغلا اعماد الباء ولو ان كان في التعميم
ثم الحق كما لا يخفى **قوله** ما يتناول هذا اي التعميم والتعلق باعتبار الزبد والقران **قوله** بطلون الدوم
اي ان اسلم يقع التعميم والتعلق فيه ما في الباء لتمامه ايضا بطريق التواتر والاداء بل بطريق الزبد
والتعميم بالقران **قوله** وان عنيهم بالتعميم بوضع اللفظ المعنى فيكون بطريق التعميم والتعلق مختص
في التواتر والاداء معناه الموزة فيقول الدوم ان التعميم والتعلق بهذا المعنى لا يجوز الاكتفاء بطريق
الزبد وما ذكر في اثبات الموزة لا يخفى جواز ذلك **قوله** وعن الثاني المنع من كونها عينة
هذا منع للموزة اي ان هذا هو كما سبق في غيرنا كما في غيرنا وانما يلزم ذلك لو لم يكن عايناً

مجازات لغوية في الجازات اللغوية عربية قطعاً غائبة في الباب لها لا يكون موضوعه موضع حقيقة بل
 نوع من قول العرب (يصنعها) لا من الموضع ان اراد بالموضع الوضع الحقيقي لئلا يكون لهذا
 الفعل القدر لا يكون باباً للملازمة لان المعاني الشرعية تكونها مجازات لغوية موضوعه موضع
 نوعي وان اراد اعم من ذلك لفظاً لم يرد في قولهم **قوله** مجازات لغوية نصب على احوال المفعول
 او الثاني يجوز ان يكون صفة للثاني **قوله** فان المجازات الحادثة عن عربية قبل الجازات الحادثة
 انما كانت عربية اذا استعملت في غير الحالة اللغوية بسبب الوضع اللغوي لا بسبب الوضع الشرعي كما كانت
 موضوعه في اللغة لئلا يستعمل في اخر احوال المناسبة بينه وبين الاول وما نحن فيه ان المعاني
 الشرعية انما استعملت بسبب الوضع الشرعي لا بسبب الوضع اللغوي فكيف يصح القول بانها مجازات
 عربية واجبة عن ثبوت بانزكي في كونها عربية ان لم يكن للعرب استعمالها بازاء هذه المعاني فجزء
 من جهة المناسبة وان كان استعمال الشارع ليس من هذه الجهة اخرى بانزكي في كونها عربية
 انها من موضوعات العرب الجواز الاول بعد ان يستلزم صحة اطلاق اللفظ الموضوع في اللغة لئلا
 اذا استعمل في غير بسبب وضع احرازه وان لم يكن بينهما مناسبة او كانت لم يكن الاستعمال
 لوجوبها اقول ان يكون ان مجاز من اصل اللفظ ان الشارع انما استعملها بسبب الوضع السببي
 المناسبة بين المعاني الشرعية او الحالة اللغوية لا بسبب الوضع مع فهم من حيث جميع معاني شرعية
 حيث المناسبة مجازات عربية ولو شريف ان يكون للاستعمال الواحد هذان **قوله** وان لم يصح
 العرب يا حادها لم يضع لما بين ان العرب لم يفرق معاني هذه المجازات الحادثة فكيف يصحها
 وقوله لا لانه لا يستعمل على غيرهم نوعها اشارة الى ان ذلك لا يفرق انما يرد لو اشترط في
 المجازات نقلها من العربية الى غير العربية لاننا نثبت فيها تخويزهم نوعها لكل
 مجازاً حادثه اخلت نوع من انواعها فهو مجاز عربي اخل تحت الوضع النوعي **قوله** ومع انزال
 اجمع انزال من وضع الملون في الاول وتسلية ما منع بطلان اللون في الملون الثاني ما ذكرنا
 في ابطال من الونية الكثرة انما يدل على مطلوبكم لو كان ان يفرق لكل الفان وهو ممنوع لجواز ان يكون

للسورة باعتبار المنزل والمذكور والقول وقد يطلق القراء على جملة ما فيه من المنع قولاً
بقوله الصير للسورة لو ثبتت منه والدليل على هذا الإطلاق إجماع الفقهاء بأنه من حلف أن لا
القرآن بحيث بقراءة بعضه قبل الحث بقراءة بعضه باعتبار أن التلبس بما فيه هو التلبس بكله لا
باعتبار أن جزءه الذي يسمى باسم كل واحد من التلبس إنما هو التلبس بالكل لو لم يتعارف مثله
التلبس بجمعه وما إذا تعارف فلا يلحقه لو حلف أن لا يقرأ سورة إلا بحث لا بقراءة كل ما
قوله فإن قيل يصدق على كل سورة وإيةها بعض القرآن وبعض الشيء لا يصدق عليه أنه نفس ذلك
الشيء لم يقرأ بالسورة من جنسيات القرآن لأنه يفتقر لطلبه ولا يوجب المنع إلى الكبرى طاهر
لأنه حاصلها أن جنس الشيء لا يصدق عليه أنه نفس ذلك الشيء وهذا يلازم أن كل شيء يصدق على
جنسها أنه بل إذا انفاج من القرآن وجز الشيء لا يصدق عليه أنه نفس ذلك الشيء لعدم صدق
اسم الكل على جزئه كما لا يصدق البيت على السقف واعتبر بأن كون السورة قرأنا وعود الصير
إليها سند للمنع وما ذكره المستدل من أن السورة لا يطلق القرآن عليها إبطال للسند فيبقى
تمامه لا يحد منها إذا المنع بما له وإيجابه هذا السند والمنع فيطلو لا يفتقر بطلون المنع
منه من أن أراد أن يطلق القرآن على البعض كان الصير للكل فيثبت المنع وهو أن القرآن عربي **قوله**
قلنا أما يمنع الكبرى ولا يلازم عدم صدق اسم الكل على بعض منه وإنما يمنع فيما إذا اتفقت بعض
والكل في مفهوم الاسم الذي يجمع المطلق على الكل وما إذا اتفقت كما فيما نحن فيه مع أن يقال هذا
وهو يفتقر كما بالاعتبارين **قوله** والقرآن من هذا القبيل لا يكلم منزل للعجز بالسورة من
جنسه ومحمد أطلق القرآن بهذا المعنى على الكل وعلى كل بعض منه ما لا يفهم فيه وإدراكه بأن
تشبيه القرآن بالماء إنما يجمع لوجع إطلاقه على أي بعض كان مثل الماء لكنه ليس كذلك أنه لا يجمع كل شيء
بل كل كلمة قرأنا وإيجابه صحة التشبيه لا يتوقف على محمداً أطلقه على أي بعض منه مثل التشبيه بل على ما
يصدق عليه المعنى الذي وضع القرآن بأزائه وهو ما ذكرناه ومنهم من قرأ القرآن بالشيء اللغوي عنه
التمويل والمجموع وهو لهذا التفسير يصدق أيضاً على الكل والجزء والسؤال المذكور لا يرد عليه **قوله** ما أوجب

بالاعتبارين اى يصدق عليهما الخاترات باعتبار وجود مفهوم فيها فالحاد اخله فيه باعتبار
الخاترات الجملية التي وجد فيها مفهوم **قوله** على انا نقول جواب اخر يخلق مع الكبرى ايضا اى لا يتم
عدم صدق اسم الكل على الجزاء وانما يكون هذا فيما اذا لم يشارك اللفظ بينهما لفظا واما على تقدير
وجود المشاركة اللفظية بان يكون القرآن موضوعا لكل بعض والجميع الشخصي فصحا اخر يضع هذا
الاعتبار ان يقر السورة بعض القرآن والمراد بالقرآن الجميع من حيث هو بقرينة ذكر البعض ولا
بناء على ذلك محتمل اطلاق القرآن عليها بوضع اخر ان يجوز اشتراك اللفظ بين الكل والجزء كما قبل
الى ان يجرى مجازا ثم كونه القرآن مشتركاً معقوباً بين الكل والجزء لما كان الظاهر حاوياً من كون اشتراك
لفظياً بينهما لفظاً الوضع في الاول ذكر استعماله بالنسبة الى الثاني ولكونه الاشتراك اللفظي متعلقاً
بالوصف بجزء من الاشتراك المعنوي او ذكر الجواب المبني على الاشتراك اللفظي بعد على وجه
يشترط بتقدير **قوله** والقرآن الاشتراك واقع في لغة العرب لبسوت العين للباصر وللغيب القرآن
الظاهر والخبير والجوهر والروح والوسوس وغير ذلك مما يظهر بالتفصيل في كتاب اللغة **قوله** وقد
شذبه الشرح بما ذكره الفيل من الناس وهم يقولون كل ما يدعى اشتراكاً بحسب اللفظ فهو ما شذبه
معنوا وموضوع واحد ثم خفي موضع الحقيقة لظهور اشتراكها ثم شاعا جميعا واستعمل ان
يصح اهل اللغة بان هذا اللفظ موضوع لهذا ولذا وترد الذهن عند سماعه يدفع هذا
الوهام البعيد **قوله** وهو شاذ ضعيف اى نادراً ما يقع من درجة الاعتبار ويكون مخالفاً لاهل
اللغة وجمهور الصوابين وهو مع ذلك ضعيف لما ذكره ليضعف شبهتهم حيث قالوا الواقع او قيل
المعقود من الوضع وهذا الدقاس واللون بما ابا اللوز قرون الفهم لا يحصل مع التواتر
لتساوي نسبة الى الجميع والجواب منع اللوز من ان يشارك مع القرينة والتعليل ليس لادب
ان قد يقصد افعالاً تخفى عن غيره وادون الواجبة التي قد يقصد من اللفظ كالنفيل الغرض
من الاغراض **قوله** لا يلتفت اليه لانه اذا كان مخالفاً لاهل اللغة وجمهور الصوابين وليس
ما يستلزمه فادعوا عنده **قوله** ثم ان العالمين بالواقع اختلفوا في استعماله اكثر من

واحد لا بد من غير يحمل الشاع فتقول للشيء المطلق قد على معانيه الأحوال أو كان يطلق تاريخ على هذا
واخرى على ذلك ولا نزاع في صحة ذلك من حقيقة الثاني أن يطلق اطلاقا واحدا على المجموع من حيث
هو المجموع بان يكون مناط الحكم ولا نزاع في امسار حقيقة وجوده مجازا ان وجدت شرابط
الاطلاق المجزئ على الكل الثاني ان يطلق اطلاقا واحدا على هذا وعلى ذلك بان يكون كل واحد
من هذا وذلك مناط الحكم وهذا هو المانع فيه والفرق بينه وبين الذي قبله هو الفرق بين
الكل والفرادى والكل المجموع والنسبة بينهما عموم من وجه لا نهجوز ان يكون لكل واحد منهما حكم
لا يوجد للآخر مع جواز اشتراكها ايضا الرابع ان يطلق بمراد به المسمى وهذا ايضا او كلوا في
قوله اذا كان المجموع بان يستعمل فيه عن المعاني فكنا الزا بالمكان اجمع متحررا في اطلاق
واحد ان كانا متضادين مثل رابنا نجوم والفرق من صفات النساء واذا اجمع ارادتها مثل
اهل الدجاجة لئلا يدعى هذا الفرق هو ان يكون مجوزا اتفاقا **قوله** مجوز قوم وسطى سواء كان
معرفة او غير معرفة او جعلا وسواء كان في الابدان او في النفي وتفصيل الوجدان ان الشك انما
معرفة او مشى وعلى التقديرين اما ان يكون المجموع بين معانيه او لا وعلى الثاني ابراما ان يستعمل
في الابدان او في النفي وفي الكل فلو ان لا في صورة عدم امكان اجمع فانه لا يجوز اتفاقا
قوله وجوز في النسبة والمجموع فاذا اراد اطلاق العيون على الباصرة والذهب فيلبيات
واذا اراد اطلاقها عليهما وعلى الجارية ايضا فيلبيات **قوله** وزاد بعض هؤلاء ان يضاف
بعض هؤلاء المجوزين لفتح استعارة المجموع حقيقة وهو الثاني ان مناطه اجمع عند تقدير
الفرق فيجب على السامع حمله على الفرق بينه وبين غيره بدل اشتراكها في صحة الاستعمال حقيقة
من وجهين احدهما وجوب حمله على غيره وعدمه عند غيره وثانيهما كون الشك مجزئ على
تقدير التوجه وبنيان عند لونه عام ولهذا قيل العام عند قسمه في الحقيقة وقسمه على الحقيقة
قوله لما على الجواز اذ ما صلا ان الحقيقة لجواز استعمالها فيهما وهو الوضع موجود والمانع منه
وهو ما يستلزم بالماضون مفقود لما سنبينه من بطلانها الحقيقة تحقيق وفي غير ذلك عدم

المحذور لا يستلزم عدم المانع مطلقا بل ان يقال ان رادة المانع من اللفظ يجوز ان يكون
 مشروطا بعدم وجود مفسد مساو له وفقد شكل **قوله** وعلى كونها زان في المعنى بتبادر الوحدة
 تلخص ان اللفظ موضوع لهذا وحد ولهذا وحد على ان يكون الوحدة قيد للموضوع له رطلته
 فيه دليل البتاد والتبادر من علوة الحقيقة واذا استعمل في الجمع واديد منه هذا وهذا
 مسلوبا عنهما الوحدة كان مجازا من باب تسمية مجزى باسم الكل والمجاز بان اللفظ وضع لكل واحد
 منهما لا بشرط الوحدة ولا بشرط عدمها والوحدة وعدمها قيد للاستعمال المستعمل فيه فثبت على
 تارة وهذا وحد وتارة وهذا وحد واخرى فيها معا والتفاوت اما هو في الاستعمال
 لانه المستعمل فيه فكان في الحال الدفعا حقيقة كل في الحال الاجتماع ودعى البتاد ومنوقفة
 كل من يدعي مجازا رادة الجمع او وجودها عند لا يطلق ولا يسلم ذلك بل لا بد من بيان ان الجمع
قوله تكون وجود العلوة المستعمل في اللفظ لا يكون مجازا استعمال اللفظ في معينين مجازيين
 ثم وجود العلوة مجوز للارادة بشرط ان لا يوجد مفسد مساو له في اللفظ وللدول **قوله**
 فان قلت على النزاع المالك ان قول المفسر رادة الجمع من محله المعنيين ظاهر احد هما ان الراد
 منه مجزى عما بان يكون ذلك الجمع مضافا اعلم مع فقوله علوة الكل والمجاز تحول على ان المراد هو
 الكل والمضاف اوصلي هو المضاف اليه يكون الموضوع للكل مستعمل في الكل فبانها ان المراد من كل واحد
 منهما مع استعمال قيد الوحدة بان يكون كل واحد منهما مضافا اعلم دون الجمع فالمراد بعلوة الكل
 والمجاز ان الموضوع للكل ان هذا وحد وهذا وحد مستعمل في المجرى ان هذا وهذا باستثناء
 الوحدة والسائل على قوله على الاحتمال الاول عقل عن الثاني واعتبر على وجهين الاول ان
 اطلاقه على الجمع من حيث هو ليس على النزاع بل على النزاع استعماله لكل واحد منهما والثاني ان بعد
 ان استعمال المجرى في الكل مشروط بشرط المذكور ولا يوجد شي فيهما فبان في هذا اجماعا على ان
 كل واحد على الاحتمال الثاني في كون لا بد من علة شبي من الوجهين اما الاول فظاهر في الثاني فلو لم
 اطلق الكل على المجرى غير مشروط بتلك الشروط فثابتها فبان في هذا اجماعا فيكون ذلك الاول

۲۰۰
ابن یقال

قوله انما وقع كثر بالرفع بالعطف فان قلنا جاز ان زيد بن زرقان لم يلقه زيد بن زيد لما
كان من اعطى سواك انما ليسا في تلك القوة ادخل منه في صورة التكرار بالعطف له في معاريلهم
ولا يكتفي فيها مجرد الاتفاق في اللفظ بل لابد من الاتفاق في المعنى ايضا ولذا قالوا ان زيد بن السج
فلو بيع اطلو فربد من ذلك التاويل على الجمع فكيف يكون في قوة كثر بالرفع بالعطف لاجاب عند
بقوله والظاهر ان اعتبار الاتفاق في المعنى وعدمه في التثنية والجمع مختلف والمانع
مستظهر من دعوى الظهور لا ينعى قوله فكذا ما هو في قوله لو ان كان لولا في حكم مستلزم لولا كما
في جميع الاحكام الا قرئ نرفع قولنا جاز القوم الا زيدا ولا يصح ما في زيد وعمرو وكبر الى
افراد القوم الا زيدا مع ان الاصل حكم الناس في قوله فيلزم من ارادتها على سبيل الحقيقة كونه
مريدا لوجودها فاعتبر من ارادتها معا كونه مريدا لوجودها فاعتبر من ارادتها معا
كونه مريدا لوجودها فاعتبر من ارادتها معا كونه مريدا لوجودها فاعتبر من ارادتها معا
حاصل استدلالكم انما لو يطلق على الجمع مع قيد انفراد ونحوه لا يتركز وفيما يترقصد ان يطلق
عليه مجرد اعتد الانفراد واسم لا يتركز منه هذا والوصوب في نسخ التثنية الاولى على تقدير بكون
الانفراد قيد التسلسل فيه والثانية على تقدير بكونه قيد الاستساقا على قوله وفيما لا يمكن
ان في اي غاية ما يمكن ان يقر من جاز التسلسل ان مفهوم التسلسل هذا واحد وهذا واحد
فانما استعمل فيها اسلوبا عنها الوحدة اي كونه مستقلا في مفهومه يرفع النزاع بينا وبين التثنية
فانما استعمل له في مفهومه لا الى ابطال اصل الاستساقا فانما ايضا مقربا له والوجه في ذلك
حين وانما قلنا ان بناء هذا الجواب على ان الانفراد قيد الموضوع له وما على تقدير بكونه قيد الاستساقا
فانما يصح التثنية الثانية في قوله مقصد ان في التقدير بكونه تثنية الاسم في قوة كثر بالرفع في وجه
في قوة كثر بالرفع في وجه فاعتبر في هذا الاعتبار في وجهه على وجهها بعد التكرار بخلاف المقدم فانما
لا يعتمد فيه اصل ولا مريدا ولا تقدير بل هو في وجهه على وجهه في هذا اذا اردنا مقصد التثنية
جاز ان نطلق على منتهى او نحو ما لا يصح قوله فان افاد اللفظ التقيد افاداه وادخلوا في ان

افاد المفرد القدر وذلك بان يكون كلما محمولا لكثرة افاقية كسمل اوتا ويلو كذا اذا الحق
على المس برنجوع ان يثنى مجمع ويراد منه ان واخراد منه وان ا يكن المفرد مفيدا للعدد
لواقعية ولان ا ويلو كذا اذا ا يا ويل المس بر فلو محمولا ثنتيه وجعله لوان ان يكونا مشرطين
بالاشاق في الحظ ولو يكف محرم الاتفاق في اللفظ ا اما ان يا ويل الشريك ولو ثم يثنى ويجمع
عد لولا انه اولا يا ويل فخط الاول جمع عما يخرج من لا يوسع يصير مشتركا مضموبا وعلى الثاني صفا جاز
ذلك فان قلت قوله والاول فلو مضاء وان ا يفيد المفرد العقل فلو يفيد الثنية والجمع اياه لوان
لو يثنى فلا يجمع قلت نعم ولكن الثنية والجمع ليس لهما ان القدر فغيره اشياء المعلوم باشياء لوان
وذلك باب من البلو عه قوله وفيه نظر يعلم ما قلناه وهو ان الظاهر اعتبار الاتفاق
في اللفظ دون المعنى في المفردات وفيه ايضا ما عرفت قوله واتحق ان بقا لما كان المعركيان
امر به احدهما الجواز في الثنية والجمع وهو حق عند المم وثانيهما عدمه في المفرد مطر وهو ليس بحق
عنده وكان المحب صده منع الاول اشار المم بهذا القول الى ان جوابه لا دل ليس بديد
نعم انه ان النظر المذكور يدغمه والى ان اتحق الجواب مع الجزء الثاني من المم فمقره ان
القدر وان كان محمولا للاستعمال المذكور راعى استعمال الشريك في مفهومه وهو مشقة المفرد
لكن فيه محذور اخر وهو العلوة المذكورة المحوزة لاستعمال فيها مجازا وفيه بعد ما عرفت ان اذا
اريد كانت العلوة محوزة فلم لا يكون الوضع محمولا استعمال فيها ولان ذلك الواجبات ان
الوضع لا يصلح لذلك لظهور انه يلزم اجتماع التقيضين كامة دليل المانعين فليلا قوله وجوب
ان الشراخ ان قد الشريك فالواجبات عند الاطلاق لواحد لا بعينه وهو يصدق على كل واحد
على سبيل البداية وثانيه لذلك انما يتحقق بتفريق معانية لا ينفى واحد معين قلت ان اردت بواحد
لا بعينه هذا المفهوم الحق فهو م وانه اردت بواحد من المتعينين وهو غير معلوم عند الخليل
فاللزم هو نفى ذلك الواحد لان الحق ايضا غير معلوم عنه لوان محمولا ان يكون هذا ذلك
وهذا لا يفيق ارادة الجمع قوله واما فيما عداه اى واما فيما عدا المفرد من الثنية والجمع فالمدعى

جواز الاستعمال فيما حق الاستعمال والحال دليل هذا القول كما عرفت **قوله** وثانها ان الاول **قوله**
 من هذا الجواب قيل ان حرف العطف لا ينفصل عن النكر او بشاير العاطل في يكون التقدير سجد له من في
 السموات ويسجد له من في الارض هكذا يكون هذا اللفظ متقدمة لمعان متقدمة وهذا ليس
 ما نحن فيه واجاب عنه ايضا بان لا يتم ان حرف العطف بشاير العاطل لما كان بشاير بعض يكون
 قريب لرفع يكون لفظا واحدا لمراد برمعان مختلف ووجه بعض المحققين بان كون بشاير العاطل
 سلبا لكن بشاير بعض يكون قريب لرفع يكون لفظا واحدا لمراد برمعان مختلف ووجه بعض
 المحققين بان كون بشاير العاطل متفقا على عند النفاضة وكما ترى واما كون بشاير بان يد
 بعينه لفظا اسلم ولا يضره ومضى فمضى ثم انشعقوا بقولهم العيين باخره وخواره كذا **قوله**
 نحن بما عندنا البتة يريدان كل ما اضرهما انا وضم لنا الاثنان ولو تخاسر الا وامن الله
 مختلف لا يتفق على امر ولم يقد فيهما اجر لطهارا انتهى عن حاله كذا في شرح الواقيات **قوله** اي نحن بما
 عندنا واضوت لما كان المذكور وهو لا يصلح ان يكون من السكلم والخاصة مما نحن فيها
 للدلالة على حقيقة وجعل جزم من الثاني كونهم وافقا له في الافراد ومنهم من زعم ان المذكور
 جزم في ذلك يكون ضمير مفعول وهو بعيد ولو يجهل الاجزاء في نحو الواجبات **قوله** حقيقة ومجان
 باعتبارين حقيقة باعتبار دلالة على الموضوع لدلا على وجوبه ومجان باعتبار دلالة على غيره وتلويح
 في ذلك ان اللفظ مطابقا بقتة وتضمن باعتبارين **قوله** والاولى صدق المرفوع بدين اللزوم وهو
 مع والاولى ان يقول والاولى صدق المرفوع بدين اللزوم او صدق هذا المقادير مع الزمان
 وكله هاجم **قوله** وجعلوا هذا وجه الفرق بين المجاز والكناية قالوا انها ليس كان في انهما استعمال
 في غير الموضوع له ولا يفرقان في ان في المجاز قد يشاهد من اراد تخیلا والكناية قوله واجه في ان
 مجاز اني ايتي في انجاز فيهما بان استعمالهما على ان يكون كل واحد منهما مطلقا على الحكم استعمال
 في غيرهما وضع له اولادون المضي المجازي لم يكن داخل في واداة الموضوع لم يضره الاولادون الاولاد
 بيا فيه وهو الاولاد داخل فيهما كقول زيد كل رجل اذا كان الكل افراد تير وما هذا الدخول **قوله**

الاولى والذى هو من الموضوع لا واسطة ولا خفاء في ان يكون هذا القيد مجازي فكان
اللفظ مجازا في كل واحد منهما ولهذا التفسير قد وضع ما سوره على هذه المحذ بان فيها خرج عن
محل الرأى ثم **قوله** جواز لما نص من جهة الجواز ظاهر بعد ما مرده في وجه الشاء وهو ان
الجاز مستلزم للقرينة المانعة عن ارادة الحقيقة فكيف يجمع معهما ما سلم مع قوله وليس بين
ارادة الحقيقة وارادة الجاز مضافة مستند لهذا السند قول الذي يحظر ما يلي ان قالوا لا
يقول بان الجاز لهذا اللفظ جامع الحقيقة وكان مرادهم بالجاز ما استعمل في غير موضوعه ولم يكن
قرينة مانعة من ارادته وهو السمع بالكتابة عند رابى البيان والامرغ اطلاق الجاز على هذا
وعلى هذا فهم يقولون اذا كان هناك قرينة لاستعمال اللفظ في اللزوم ولم يكن قرينة مانعة من ارادة
المراد من اللفظ الحقيقي ما راعى على عدم الساقاة بين ارادتهما مع فالناقشة بين الفريقين
لفظية **قوله** منافاة للوعد المحذرة اذ يلزم ان يكون اللفظ الحقيقي مراد احدى وغير مراد احدى
وهو **قوله** المحذ القول بالجواز في نظر لونه استعمال اللفظ في معنيين مجازيين ايضا منع سيما
اذا كان احدهما هو كان لعلوة الكل وانما اقرب الى الحقيقة فانخرج بحمل على مجرد
وجود العلوة ليس بياناً ما لجواز الارادة لانه يجوز ان يكون سببها مشروط بعد المنع
كما **قوله** وجه كان العبرة من ذلك ان قد عرفت منع ذلك سابقا **قوله** في الموضوعين اذ في ذلك في الموضوعين
وفي استعمال اللفظ في الحقيقة المجازي **قوله** عن اعتبار الامر وهو اعتبار الفهم مع قيل الوعد
قوله لفظاً قد ذكرنا وجهه فلو يفيد **قوله** الجواز في الاوامر قدم الجواز على التمسك بتقديم
مقتضى على متعلق التمسك والى انما في التحقيق **قوله** صيغة اصل وهي تستعمل في خمسة عشر معنى
مخاطبة الصلوة ب الذب نحو فكان يترجم فان الكتاب لما كانت مقتضية للثواب وليس تركها
عقاباً كانت سد وترج الا باحد نحو كقولوا واشهدوا به الهند يد نحو اعلموا باسمهم ويعرفون بالدين
نحو قل نسوا بعضهم جعلتها على حد **هـ** الا رشاد نحو فاستشهدوا فان السمع انما للعبارة
عند المداينة الى الاستشهاد بما يراه لصالحهم قيل الفرق بينه وبين الذب ان الذب للثواب والاخر

البحث الاول
في الاوامر

القول الاول ان قيل فان التامه لما قد قيل

والاشارة الى انفع الدنيا ان لا ينقص الثواب بذلك المستعملها وفي الدنيا لا يزيد بفعله و
الوقشا لم يخلوا ما زعمكم امه فان اقران ما زعمكم انه بالوريد على الوقشا عليهم من الامور
لما من محض ادخلوها بسلام امين فان ضم السلوة والوس عند الادوية على الجهد فزيد الامور
ع السخون نحو كونوا قرة عاسين لان عاظمهم في ذلك في بعض ثلثهم ط العجز نحو فوا
بسورة مجرم بطل العار منه عن الوثان مثله في الواسع نحو في الدنيا العزلة لكرام **باب**
التوسعة نحو اصبروا او لا تصبروا فان ادبر السورة في عدم النفع بين الصبر وعدمه بين الدوام
الهم اعرف **ج** النبي نحو الايام الليلى محل الاغلو يتبعه الجلو نريد الاضيق نحو في القول
الم طقون بغيره مقابلته مجرم بالبحر به التكوين وهو الوجود من كون يكون وهم قد فعلوا
على ان يستدل اهل البتة في جميع هذه المعاني لان خصوصية بعض ما كالسبح والتعجب والتوسعة
غير مستفادة من مجرد تلك الصيغة بل من القران والافعال والادوية والاول فضل الاول
وقيل الثاني وقيل مشكك بينهما لفظا وقيل معنى وقيل بالوقف وقيل مشكك بين الثلاثة الاول لفظا
وقيل معنى وقيل مشكك بين تلك الادوية هذه على ما يشاء اشار اليها الم **قوله** وما في معناه
مثل ليعمل ويريد وصبر ونزال **قوله** حقيقة الوجوب انما يقال الامر للوجوب مع انما اضطر
لان الواحدة او العلة في حقيقة فعل ونحوها وانما امرت بكذا او لم امرت بكذا فاد
قوله وقيل في الطلب لطلبه في الوجوب الذي من باب الحقيقة ان كان من حيث العموم ومن باب
الجان ان كان من حيث الخصوص **قوله** ودرهم فوراها مشكك بين امور لا يفتقر هذا القول الى الحق
من الشيعة فنسب الى ابي ايهام اثر **قوله** عند ما صا العتيا يطلق تارة على ترك الامور مبه
كافي قوله ثم اخصصت على ان ترك مقتضاها واخرى على ما ينبغي من الدم والعقوبة ولما كان تركه على
على ترك الفعل لا يدل على وجوبه على الثاني في تركه ودره تقر بما لما هو المقصود اخلها بالترك ثم لما كان
تركه لعدم على مجرد تركه يدل على كون الوجوب حقيقة لا على تركه وطم وان كان مقروفا من تركه
في الدائم بقوله معللين لا فلاح في ذلك احتمال ايضا حاصل الرهان ان مجرد ترك الامور بما ترتب

نية عليه الدم والعقوبة ولا خفاء في ذلك على جوبه ذلك لا دلالة على الموت على هذا وهو
 من الوجوب محمول على المبالغة في الدم بحرم قتل الفعل ليس من الوجوب بل سبغة فاطق بباله
 عين السبب لكل السبغ السببية وذلك من البلوغ **قوله** لا يوجب للعقوبة القاتلة بان
 دم العقول محمول على الرشد يجوز ان يكون الدم بلوغه القرينة فلا بد ان الدم للوجوب
 حقيقة **قوله** لا نأخذ بآثار العقوبة السببية بان الدم حاصل على قرينة فلا بد ان الدم ليس الا
 بحرم الرشد اقول قرينة نظر لوان المحض لا يسلح حصول الدم عند عدم قرينة الوجوب بالوجوب بالوجوب
 ودعى البلاء في مقام المناظرة اما السكوت او المعارضة بالمثل وقد عترض على اصل الدليل
 بان الدم ان حكمه بالعصيان لا بد العلم فهو الوجوب من محرم قوله اصل لوان الشارع اوجب
 اطاعة العبد ليس في هذا لوان ذلك لا يوجب فيها اوجبا لوان السبغ عليه لا يلزم بان له
 الرشد فياخره فيه وبما رجح احد قرينتهما غير مانع من الطرح **قوله** فليقتل كل شاة
 انما القرابين لو كانت في الواقع موجودة فالوجوب فيشهد ببقا الدم على تقدير انشاها
 ضل ان الدم ليس بالوجوب الرشد ان لو كان للقرينة فضل غير ان الرشد **قوله** عرفنا ان لو كان
 نية السبغ الشهادة الى الوجوب او مفعول لم اى شهادة عرف **قوله** وبصيغة ضالة عدم الفعل
 لما كان المطلوب في الوجود حقيقة للوجوب ولم يثبت ذلك من الدليل المذكور لاننا
 يفيد ان في عرفنا كل شاة في ان يحصل المطلوب بانها مقدم اخرى اليه وعلى ان الوصل على
 فضل سيقتل فعل من المعنى المعنى الى الوجود فعل هذا كما في العارضا كذا في العرف تابع لها **قوله**
 ما مضى ان لا يتجدد فعل المنع هو السجود لا عدمه والوجوب على وجهين الاول ان لو زاد في
 في الكشاف والثاني ان فعله بما تضمنه دعاءك بقرينة لا اذ بين البصار في فعله والداعي الى
 تركه نوع فحق كما في المتاح **قوله** والمراد بالامر بالسجود اذ بين الركب من امر وانفع فعله التغير
 ما قبل ان هذا الدليل ان تم فانما يدل على ان مفهوم امر وهو الوجوب لا مفهوم صحة فعل
 والراجح انما هو فيه **قوله** ولو لوان سيقتل السجود والوجوب به في لوان سيقتل السجود والوجوب

فقط لما كان الدخار والادغرا على ترك السجود متوجها وكان له ان يقول ما اوجبه على ذلك
وقد نظر لنا ان الدخار على ترك السجود فقط بل على تركه لو قبل الاستسكان وما يؤيد ان ما
سوال من حقيقة ما يقتضيه تركه ولما كان السؤال ههنا ليس على حقيقة وجوبه بل على انكاره
ذلك سببا للترك ولا شبهة في استحقاق الدم لوجوب تركه لاندوبان بسبب الاستسكان ولأن سببا
فلازم ان الدخار بجوده الراد لجواز ان يكون بواسطة القرب ومخصوص المادة ولأن لما فعلوا ذلك
ولما يكون صيغة افضل للوجوب في الجملة ولا يدل على ان كلهما كلف وهو المظن ولأن لما فعلوا كذا
الصيغة غرضها هل للتحكم للوجوب في اللغة وقد جاء في الثاني بان الدم والدخار يترتب
عليهما في القدر هذه الصيغة من حيث هي من غير نظر الى ما خارج عنه كالقرب ومخصوص المادة اما
الاول فلو ان الوصل عدلها واما الثاني فيعلم من سوقه انه لا يترتب الثاني بان القابل للفضل
فاذا ثبت كون هذه الصيغة للوجوب ثبت كون الجمع كل واحد من الرابع بان الاصل عدم البطل
قوله ان نصيبهم فتم ويصعب عند بل لم يقل الفضة هي الضلالة وقيل الاثرة الفضة بالمال
والولد وقيل تسلط المحارب وقيل الختم في القلوب وقيل رالتوبة وقيل صلوة القلوب وعدم
تأثرها بالمعارف وقيل ان هذا بعد ما يوجب القينة قوله هذه سبحانك عما لا يدرك بالابصار
او العذاب قبل هذا الاستدلال يستعمل ان يكون الوصول في علو حقيقة وهو لجواز ان يكون
مفعولا اتهم مقاصد قد من لو انما الف عما لا يدرك من يخالف الوجود بان النماء الفعول
على ان اسناد الفعل الى الفاعل اقوى من اسناده الى المفعول وجعل كلامه اسد على ما هو
اقوى ولعل الاما نغ ولذا نغ هنا قيل فليكن الفاعل مضرا والوصول مفعولا ولا يجب ان يمتنع
لو كان لعدا الى المستلبيين في معنى ما في فليكن الذي يستلونه لو ادعى الذي في القلوب من
امر وهذا غير بعيد بل ان المستلبيين هم المخالفون للامر فلا يصح ان يؤرمها بالخذ من الضم
على انه ينبغي ان نصيبهم فتم بلو عا ط ان الخذل لا يتعدى الى مفعولين قيل فليكن مفعولا
للخذ والخالفة ولا يجب ان اصابت الفضة لئلا تعلق الخذل لا تتأثر اجتماعها ولا لئلا تكون المفعول

المفعول عن الفاعل المفعول والمفعول ليس عنهم أصابة الفضة **قوله** والتقدير به دليل الوجوب
 يعني التقدير مخالف لما لا بد من الغياب دليل على كونه للوجوب لا بد له تقدير على أنه لا بد من الواجب **قوله** فان
 قيل منع لقوله هذه في نفيها ان ذلك على ان مخالف لما لا بد من الوجوب لا بد له دليل على
 وجوب الحد الذي يتوقف على كونه للوجوب هو عين الشائع فيه واما ان ثبت وجوبه لم يجب
 للحد فلم يتحقق التمهيد **قوله** فلما ابان للفتنة المتوعدة بان هذا الوجود لا يتوقف على الحد بل على
 باسبارة الفضة او الغياب ووروده في معرض الوعيد يدل على التمهيد فان قيل كون الوجود
 المطلق للوجوب يتوقف على كون الوجود المطلق للوجوب فيدور فاما كون الوجود المطلق للوجوب
 بطريق الحقيقة يتوقف على كون هذا الوجود مستقلا في الوجود ولا عكس لجواز ان يكون الوجود
 هذا الوجود مستقلا من غيره وهذا العقد كاف هنا **قوله** ومع الترتيل مع الترتيل عن دلالة
 على وجوب الحد فلا يدل على ذلك على حسن الحد معين فالحد الوجودي هذا العقد يتم مطلقا
 انما يكون الوجود المطلق للوجوب **قوله** سفيها وعيا ولذلك يلزم من محذور من سقوط الحد لغير
 المائل وعن اثر اسس في موضع الاستفهام **قوله** كما انها لا تبين لما ذكر من مخالفة الوجود في الواقع
 عنه **قوله** فلما اضطر المصنف عند عدم العهد للصور لما ذكره الشيخ رحمه الله ان اسم المحقق لا يستعمل
 وانتم قرأتم في محقق بعض ما يقع عليه فتوى الظاهر لا سقراط المحقق من سقراط كلامهم وفي هذا
 المقام نظر لانه المصنف عام النسبة اليها اضيف اليها ان كان المراد من المدلول المصنف والوجه في
 محمول على ما يطلق عليه من الصنيع للوجوب على ان هذا خارج عن محل النزاع اذا النزاع انما هو في
 اصله لا في محموله **قوله** على ان الاول كان في المطلق بغير الوجود الوجودي فانه
قوله لم يحسن الذم ان كان الخطابان بقول الساكن الوجودي بل ايضا على هذا وان كنت
 مقتضاة فلا استحقاق للذم والوجوب بهذا النفع ما قيل انك من هذا الدليل كون الوجود للوجوب
 حقيقة ولا يدل على انه ليس حقيقة في غيره ولا ما جرت اليه في قوله فعلا او صل عدم الدلالة **قوله**
 منهم على مخالفتهم للوجود الذم مستفاد من سياق الكلام اذ ليس المقصود ان يكون الوجود الوجودي

الرجوع بل المقصود منهم على ترك الرجوع فلو لم يكن اركعوا للوجوب لم يتوجب الدم لعدم مقتضيه
لوقوع الجنم الوجوب بالدم على الترك والدم على الترك لا يكون الا بعد الوجوب وهو ردنا القول
انما اثبت العلم بالوجوب بالدم لا نفسه والدم يتوقف على الوجوب بنفسه فلو رد قولهم فان
كان الاول عبارة ان يحققه اقول للعرض ان يمنع حوازا استحقاق الدم بترك الرجوع بل الدم والويل
كلهما سبيل للكذب في عدم اعتقاد مقتضاه لوم وهذا لا يقتضيه كون الامر للوجوب بل كذب
النسب ايضا بوجوب الدم نعم لو ثبت ان اركعوا للوجوب لكان كذب الخشب ايضا بوجوب الدم نعم
ثم ما ذكره واما قوله فان الكفاية عند معايقون على الفرع فان اراد بها الفرع الواحد فيسلم
ولكن لا ينفصلون لم يثبت وجوب السنان فيه بعدوان اراد بها الفرع مطلقا فتعني وعي ذلك
ان يكفى في السجود عن هذا الوجهين بما يحوي الجواب عن الاعتراض الثاني فانزعه بكمها كما
ستظهر قوله وعن الثاني بانزعه بكمها بكمها عما العلة الاولى رتب الدم على جرم مما الفدية
هذه الصفة ان اركعوا من حيث هي من غير ملاحظة خصوص المادة والصور الخارجة فدل ذلك
على ان الاعتبار في الدم بجرم مما القتل بالقرينة ولا بالكذب لا بخصوص هذا الفرع فقد ثبت
لهذا ان مطلق الامر للوجوب والامام الذي على جرم مما القتل وكل ثبت ان ليس لغير الوجوب
ايضا والدم يترب الدم وكان الخاطيء يقول لما كان لغيره ايضا حكمة عليه فذكره كما مر قوله
رد الادبيات بالماوراء الى مسكننا فكان عليه السلام قال ان شئتم صليتموه وان شئتم تركتموه وهو من
الذنب فربما ان الواجب في بعض الماشيانه قوله وهو من الوجوب فربما ان الذنب بخبره كرم مع
الاستطاعة ايضا وهذا في الحقيقة دليل المبشرين لا عليهم على انزولهم لما دل على دعاهم ان كونه الصفة
للذنب كان المباح ايضا بشيئا قوله وفيه نظر لولا انهم ان صفة افضل عندهم لطلب الفعل مع المنع من
الترك بل لطلب الفعل على هذا لا يستلزم مع المنع من هذا الفعل تحقيق السؤال ولولم فلو لم ان
السائل استعمل الصيغة فيه بل انما استعمالها في الطلب المقارن للتعقيب والمقصود فقه كيف ولو كان
موضوعه لما ذكرت وقد استعمالها السائل في غير ذلك كان استعمالها على سبيل الحقيقة وتبين مع انه

انما المعاني بان استعمالها السؤال والدماء على سبيل المجاز وما يبدى ان الوصول بين صرحا
بان سبعة اصل يستعمل في خمسة عشر مرة وعدا من جملة ذلك الوجوب السؤال الفعل السؤال ضميا
لوجوبه يشترط فيها الستة السؤال الوجوب **قوله** للقد المشرك بين الوجوب الذنب وطلق
الطلب **قوله** والمجاز وان كان مخالفا للوصل لان المجاز يحتاج الى الوضع الاول ولما سبب بين
المعينين والطلب بخلاف الحقيقة فانها تحتاج الى الوضع فقط والمجاز يرجع بالنظر الى الحقيقة كذا
الى مقدمات اكثر **قوله** ولا لزم الاستعمال الخالف للوصل لوجوبه الى القدر الوضع والى اثنين
ففيه هذا وقريبه ذلك والى الوصل في الباقى وقاما الى المستبعد هو ارادة تفصيل الطلب
اذا كان مشتركا بين النقيضين فانما اذا المطلق على احدهما وفيه الوجه بل فيه مقدم ما هو
غاية البحث الى **قوله** المجمع بالنسبة الى المجاز لان المجاز اغلب الكثرة العرف والقد استعمل
في بالغ ابن جني وابن شوير وقال اكثر اللغات مجازات والكثرة قليل الرعاجان **قوله** على ان المجاز
يتقدم وصفه للقد المشرك قال جملته في الخاشية هذا الحكم انى كونه استعمال اللفظ الموضع
للفظ الكلى وخصوصا المجازي لما وافق عندهم ليقول بان الكلى الطسوق موجودين وجوب
افزاده وما على هذا القول هو الظاهر وجب المجاز في ان ارادة الخصوصية ينضم في معنى
اللفظة ذلك الاستعمال للذات على غير الفرد المخصوص في ارادة العمدة وظاهر ان هذا اللفظ معنى
نايد على ما وضع له اللفظ وايدى منه فيصير مجازا اشهر ان يعلم ان هذه العلون انما يرد على
لوجيل المسندة في ومنه مدد ما اصل التورية الاخرى ما لوجيلها المضاف طريق استعماله ذلك
الاخرى التورية فالظهور ان اللفظ عند وضعه للقد المشرك مجاز استعماله في كل واحد من افراد
الحقيقة وذلك بان يستعمل في لاد من حيث المخصوص بل من حيث العموم ويستفاد المخصوص من تكملة
مع قوله احداهما فقط لزم المجاز فيهما لزم المجاز في الاخرى انما يحصل ان ليس الغرض من
اثبات كونه موصوفا للقد المشرك الفرار من المجاز في معنى بر عليه انما لوزنه بل كثر في هذا
التقدير بل الغرض الفرار من المضاف طريق الاستعمال فيها **قوله** وربما توهم تساويها قالة الخاشية

التوم الذي يكلاه سقاء عن بعض من عاصمنا من مشايخنا **قوله** لان استعمال العذر المستعمل
 وقع خطا فآثر الذمة قالوا انما شذازة لا بعد وقوعه من حيث ان الطالب اذا لم يكن مما لم يكن
 فاما ان لا يربط بالبيع من اوريد به والاول هو الذب والثاني هو الوجوب وانما يقول اريد به
 الجرح عند الفقيه عن الزيد حيث ان العذر في بيعه لا يربط على اذ لا استعمال العذر
 المستعمل في حق قوله **قوله** على انها مستلزقة لغيره فيكون الوجوب العبدل شكلا لفظيا **قوله**
 والقرآن والسنة ظاهر استعمال الحقيقة لاينا في ما يسمع به من ان الدور عند الشارع
 حقيقة الوجوب فقط لان كون الذب بفتح جازيا لهذا الوتر لا يوافق حقيقة باسناد
 وضع اللغز فالراد بالحقيقة الحقيقية للغة **قوله** على انها بترانه اراد كل السعاب بنهم وان اراد
 بعضهم فلا يوجد بفتح لان فآثر بانه الباب ان يكون ذلك اجماعا على اسكوتها وهو ليس بجواب
 لا قطعنا فقلنا على ان علمهم الدور على الوجوب يجوز ان يكون مستفادا من القران او منوطا
 باجماعهم فلا يصير حجة على غيرهم **قوله** وهذا يدل على قيام الحجج عليهم بذلك في نظر لان العادة
 ضعفت في البسائط فكبر حججهم ومستندهم فلو كان لهم على ذلك حجة لشكوا ولو شكوا
 لوصل اليها **قوله** وقد بينا في مواضع من كتبنا ان اجماعنا على هذا حق ان اراد بجماع المحققين
 ولكن حقيقة فيما نحن فيه من وسع ان اراد بجماع السكوت لا يربط بجماع السكوت عند المحققين
قوله لوجود اذ ان من جملة ما عدم بقاء الغرض قد عرف ان الوجوب يتبادر الى الفهم **قوله**
 وكونه خيرا من الاشتراك وجرا في ترجيح جازية في الذب مع قطع النظر عن وجود اذارة الحان
 بين ان الامر حقيقة في الوجوب لا نقاش فلو بد من ان يكون مجازا في الذب والاول هو الاول
 والحاجز غير منه فوجب ترجيح **قوله** او بما شبه هذا من علومه الحقيقة والجواز لعل اللفظ
 القرني عند استعماله وعدم من ثبات الاول من علومه الحقيقة والثاني من علومه الجواز والاول
 يرى ان استعمال اللفظ في الحقيقة والجواز لا يدل على كونه حقيقة فيها وذلك لثبات
 المذكور **قوله** ولا يذهب على ذلك اقول راد السلك السعاب على اكل امره مطلقا عن القران **قوله**

عن قراين الوجوب والذبح على الوجوب يتصور ان الواو من القولين والنبوتيهما محمول على الذبح
بلونراي ومنهما محمول على الذبح كذا فيهما تخيل لا من ظاهره والسيجل الثالث موره المثل المذكور
فكان نزيل الصابرة محمول على مطلق تحمل للورين ظاهره على الوجوب فلو لم يكن مطلق الورد للوجوب
لما صح ذلك في يورين قوله وكان يناظر بعضهم بعضا في سبيل غلطه ولم ير ان الواو القرينه
والنبوتيه كليهما محمول على عدم الوجوب حتى يكون منافيا لما سبق منه ولو اراد ذلك ورنه عليه سوى
المنافاة المذكورة انه هذا لا يصح نفسه لان كذا من اثار الكفاية السجدة محمولة على الذبح كما
وكان قوله فاعلى اشارة الى ما ذكرنا **قوله** ليس من العادة التي ذهبت اليها ارباب الفلاس السبعة
قوله وهو اما الاحاد ولا يفيده العلم وهو مطلوب في هذه المسئلة لا فاعلى لا يكفي الظن فيها
وفيه نظر لولا ان ان الظن لا يكفي فيها الظهور ان المسئلة لغوية يتعلق فيها البحث بمسئلة لا بالافعال
وكيفه في اثبات مدلولها الظن والظهور والالتزام بالعمل باكثر الظواهر **قوله** او التوازن قيل
بعدم الجزم بان لا يثبت لبث دليل لا يحسن تجويز كونه متواترا ان التوازن ليس دليله اذ الدليل
انما يستعمل فيما يكون نظريا واحكاميا بالمراد بالدليل ما يصير سببا للعلم مطم وان كان منزه بها
فيتمثل التوازن **قوله** من بحث وجه هذه الطلب نما ان هذا العقل لا يفي في اوجه التوازن
الاستواء بالنسبة الى الكل لجواز ان يحمل التوازن لظهوره وان اخرج من عند القبيح لا بد للكل من
الاطلاع عليه لئلا يجهل محدهم في طلبه فصح قوله فكان الواجب ان لا يختلف فيه ولا يتوجه اليه
المذكور ويكون ايضا في احتمال التوازن بان يتفق عليه بين المحققين وقد عارض هذا الاستدلال
بان ما ذكرتم لوزن عليكم في القول بالوقف ايضا فان العقل لا يقضي العقل القطعي غير متحقق
يعين ما ذكرتم وللوفاق والظن لا يقضي وهذا الجواب ليس بشئ ان الواقف ساكت عن الحكم لوجوه
شيء حتى يقتضي الى دليل لما اوقفه وان كان ان العقل يقضي فان التوقف عند عدم الدليل
من مقتضيات العقل **قوله** والجواب عن المحرر ان اى منع حصة ثبوتها بالعقل والفضل فان ههنا صفا
اخرها وهو ثبوتها بالادلة التي قدماها من العرف والادب ان الدلالة من جهة الاستعمال كما يكون

الودام المطلقة للوجوب ولا مفعلا فان رجع ذلك الى الفعل لا انزلنا ان يكون من مقتضى مفعله
نوعه المنع المحصل الودام المذكورة مفيدة للظن فتوجب ما يتوجب في صورة فعل الواحد ولو في
الجواب على منع كون الظن لا يكفي في مدلولات الودام فالتعديل عن ايراد هذا الشئ الى
ايراد الشئ الثالث وايراد ذلك المنع بينه وبين نوع من زيادة موثر اقول عن من ادركنا به
المؤثر الرابع ان بين الواجب المطابق للواقع فان ايراد الودام ومنع عدم كفاية الظن في
مدلولات الودام وان كان كافيا في موضع الدليل لكنه ما كان مطابقا للواقع ان لا يتغير به
مفعلا ان الودام موضوع للوجوب بل هو هذا الذي يظهر من كلام بعض الفاضل ان ذلك
الضم الودام مركب من فعل وعقل مثلا اذا علم ان الشئ لم يجره ترك الودام يمكن ان لا يندم
تلك الودام لا يحسن الودام تقدير وجوبه حصل لنا العلم بان الودام للوجوب الدليل عليه ركب
من مقدمين احدهما نظرية والآخر عقلي يدور عليه هذا الشئ اما امارا متواترة في
السؤال المذكور قد يجاب بان متواترة يمكن ان يستلزم عدم التماثل بخلاف ان يكون ذلك العقل
نظريا **قوله** ورجعها الى اي رجع تلك الودام الى ما يقع من الودام استعمالا في تعديل الودام وان لا يندم
على المعنى المقصود بها في الوجوب عند طلاق هذه الصيغة واعمال ان تنوع موارد استعمالها
يدل على ان المقصود بها هو الوجوب قبل مفعوله والودام انما تارة الى ان ما يتصل به الوضع
لا يبرر ان يكون مفيد للعلم بل قد يكفي بالظن واورع عليه بان لا تارة فيه الى ذلك اذا الودام
قد يحصل من اجتماع العلم وان كان كل واحد منهما لا يفيد العلم وهذا كالحديث في التواتر **قوله**
جمعة من قال بالاشتراك في حجة من قال بان صيغة فعل مشبهة لفظة بين الوجوب والندب
والودام استعمالها فيها وهو ظاهر استعمال الحقيقة ولو تعدل عنها الودام بل لا دليل في الودام
والجواب ان الدليل على الوجوب ما ذكرناه من انه هو التبادر عند طلاق الودام بالتبادر من
علو ما الحقيقة ومجرد استعماله الندب والودام لا يقتضي كون حقيقة ايضا بل يكون محال للجمعة
اما ان تارة هو تبادر الغير فيكون في الودام **قوله** مستكنة بين الودام الودام الودام

أي مستزكة لعنفية من الوجوب الدني بالواجب والتمديد إذ لا يقول الاشتراك المعنوي
 لا شفا العند المشترك بينهما **قوله** واحتجاج من قال بالاشتراك أي بالاشتراك اللفظي بين الوجوب
 والذنب وهو احتجاج السيد **قوله** فائدة يستفاد من العلم أن الحقيقة يجوز أن يقال استعمالها
 وتبنيها لها فصيحة كما يجوز أن يقال استعمالها في العلم فيلحق الاحتجاج وسر ذلك
 اجراء اللفظ على نواحيها الأصلية ليس بواجب وإنما هو محال في خبر وإذا صح هذا فنقول إذا
 بلغ الجارية كثر الاستعمال صارت الحقيقة مصححة صارت الجارية حقيقة غير فعل اللفظ
 عليها عند الإطلاق وإن استلزم هذا أحد فانه كان أقل استعمالا من الحقيقة حل عليها عند
 الإطلاق بلون في وان ساواها أو تباها فالامر مشكل عند الإطلاق لأن الوضع الحقيقة يرجع
 الحقيقة والظن يرجع الجواز ونحن التوقف في مثل أن وقع في الكتاب الشر إلى أن يفتقر
 عن أهل الذکر عليهم السلام **قوله** صيغة لا مرجح بها أي بما رتبة عن قرآن الوحدة والتكثير
قوله وإنما يدل على طلب الحقيقة أي الحقيقة المطلقة الحرة عن الصوابية فهو من حيث هي عام لم يخطئ
 لا يخطئ مدلول تلك الصيغة **قوله** أفضل إذا لم يكن بشرط الامكان كما قال الوديع **قوله** فلم يدرك
 لا يها أي الأولى أي لم يدركوا هي موضوع للبرر أو للتكثير أو للعقد والاشتراك وأعلم أن
 هنا مدحها خامسا نسبة العلوية في باب الرضى وهو ظاهر مملو من في الذريعة وهو القول بال
 بالاشتراك اللفظي بينهما ودليل حسن الاستعمال بانك أدركت هذا أو ذلك وهو يدل
 على الاشتراك أو لو كانت لعدة أو لا مرجحها لبتاد ولم ينجح إلى الاستعمال ولا استعمالها
 فيها وظاهر الاستعمال هو الحقيقة والجواب عن ذلك أن الاستعمال يحسن من أفراد الموطأ
 إذا قيل ممنوعة من أن يقال الموضوع كافر وعرفنا أن الاستعمال عام ودليل على
 أحدهما وأصل الحقيقة معارضة بما لا يعدم الاشتراك إذ أعرض هذا فنقول منهم من فهم
 منه بلغة بحيث يمتثل لأداة منه بالاشتراك حيث قال يمتثل أن يكون المراد أنهم لم يدركوا
 موضوع هذا وذلك وإن يكون المراد عدم العلم بل زاد الحكم أي هو مشترك لفظي بينهما لو أدرك

ابن هارون المتكلم منها انتهى قال قطب المحققين ومنهم من توقف ما دعوى الاستدلال لعدم العلم
بالواقع وعلى التقديرين فالصحة الجرمية لا تقتضي شيئا منهما على التقين وهو الرادى الوقف
اقول هذا ليس بسديد بل هو دليلهم الذى لا يثبت الاستدلال أصلا قوله ان الاستدلال من
طلبها حقيقة الفعل الى الاستدلال من صفة فعل نحوها طلبها حقيقة الفعل على مقتضى
الذات هو من هذه الصفة والمرتبة والتكرار خارجان عن حقيقة ضرورة ان الجزئيات خارجة عن
القياسات المشتركة واعترض بان خروجها لا يستلزم عدم دلالة الصفة عليها لوازان يكون احكاما
او كلاً هما لا يثبتان لمصلحة الطلب فاجاب بانها لا يثبتان لهما اما التكرار فلهذا المسمى يخرج عن
العمدة بالمرء فلو يكون لزمها للمهمة ولا وجود لها واما الرادى فلهذا وانما لا يثبت لوجودها
اذ هي من ضرورة ان الوجود والادانها ليست لازمة لمهمة لغيرها بل ولها اولاً فالحقيقة
في التكرار دون تحقق الرادى وبالجملة عدم لزوم فهم المهمة المشتركة ظاهر والتحقيق ان الرادى خارجاً
الى ان عدم اللزوم وعدم التكرارات دون المفروض ان الصفة لا تدل عليها بالواقع فان لم
عليها بالادان لم يضر لكون تلكه لا عقلية والبحث ليس فيها قوله ونحوها كالتكرار والصفة والادان
وامثالها قوله كذا غير مثلاً والعدد لكون نسبة العدد الى اصل الفعل كنسبة الزمان والكمكان
والاولى الى السوال كما لو يدل الفعل على هذا بالافتقار كذا يدل على ذلك قوله لصحة الحقيقة
التي هي المطلوبة بالادانها اشار الى دفع ما يرد هنا من ان حصول الاستدلال بالمرء يدل على كون
الصيغة لها وهو خلاف مدعى فاجاب بان حصول الاستدلال بالمرء ليس يكون الصيغة والادان
مخصوصاً بل هو باسطة صدق الحقيقة المطلوبة عليها واورده عليه بان هذا يقتضي استكمال الفاعلين
بالمرء مع جوابه صحيح مما قد وجب لكثرة هنا ولا حيلان ذكر هذا الفرع في السوال وفيما بعد
لنضع الاستدلال فلو يكون تكرار الادان فادع قوله وتبقى اجابته الى ان فهذا التكرار يراه
مفاد الدليل المذكور ببيان امرى لا يماسها الامر بمجرى طلب حقيقة الفعل والوجود والتكرار خارجاً
منها والادان فاسمها سابقاً على الكمكان والزمان في عدم التكرار بين هذا الفهم من صفات الفعل

الفعل والموصوف لودله على شيء فخصه بانه فالله لا عليه ايضا لودله ليعمل فالقرب بين
 الشقيرين من وجهين احدهما ما ذكرناه والثاني انه الشقير اول بين ليعمل ان الصيغة لودله لانه
 لها عليهما معا واما الزمان فلهو الثاني بين ليعمل انه لودله لانه لها عليهما اصلو وشبه لمان جعل
 هذا دليل على صحة المطلوب كما فعل الحاجب ليس له كبر فانه قوله ثم انه لودله في ان ليس له المعروف
 من الامر او طلب لهما الفعل ليعمل المصداق به عليه اوله ان الوجود والتكامل والاختصاص
 للشيء المصدق يكون محو زان يكون الصيغة ليعملها موضوعا للصيغة والموصوف معا والى هذا اشار
 بقوله وما يقال وتانيا ان الاصوليين اختلفوا في ان المطلوب بار مطلق هل هو نفس المصداق
 او جزئ من جزئياتها فذهب كثير منهم الى الثاني فلا شك ان الجزئ هي المهمة المقيمة بقيد الوجود
 وتاليا ان ابن الحاجب صرح في شرح المصداق ان اسم الجنس موضوع للمهمة مع قيد الوجود المطلقة
 واطلقة على الواحد باعققة بخلاف علم الجنس في موضوع لفعل المهمة واطلقة على الواحد
 بالخاص مع هذه الاقوال والاحتياط كيف يصح من دعوى التاخر وعدم الحذف اخرى
 يمكن ان يجاب عن الاول بان الامر بغير تارة بالوجود اخرى بالتكرار من غير شائش وذكرا
 فدل ذلك على انها ليسا بمتعلقين في الموضوع له وقد يقال احدهما للتاكيد والآخر للمعرفة ^{لظن}
 الى خلافه وجواب بان كل واحد منهما خلوف الوصل ان التاكيد خلوف التاكيد مع حمل اللفظ على
 ظاهره او على محل على خلوف الوصل لظاهره والثاني بان من قال المظهر هو الجزئ مراده
 المظهر هو المصداق من حيث هو وكيفية ما لم يكن موجودة الا في من فزاد كان الفرد هو المظهر
 العقل لا بد له اللفظ في الثاني بان صاحب الشرح صرح في بحث التعريف باللام ان الخلوف
 في المصادق والمنزوات المصادق والمنزوات هي المصداق من حيث هو بالخلوف قوله فلو قيل
 على صفة التعريف بان دلالة التعريف على المعاني الثابتة انما هي دلالة المعاني الاولية عليها
 وقد ثبت بحكم التعريف الاول ان الشيء الاول لا يدل على الثاني فاللفظ ايضا لا يدل عليه ^{قوله}
 وما ينبغي ان يحصل ان افضل مجازاته في المصداق لودله على الوجود مثلا لما ذكرت ولا يجوز ان

عليها بحجة الهيئة بان يكون هو بذلك الهيئة موضوعا للموصوفين له صفة جميعا والارتفاع انما يقع في هذا
لا في الاول قوله فليكن التكرار في الما موير قيل انهم ذلك لم يجوزوا ارتفاع الصديق فلو لم يكن
من نفي احدهما انما اثبات الاخر اما واحدهما بدو بانا نعرف من الكلام في صديقين لو كانت
لها كما تحركت والسكون فاننا اذا اشعنا احدهما ثبت الامر قطعنا وثانيا بان الراد بالعدد العدد
العام انما الزلزال ومن العلوم ان دوام الكف من تولد الفعل انما يكون بذلك الفعل قوله
ان الفعل التكرار انما فهم من دليل اخر كما لو جامع والسنه والتقدير جلتا وشرها الميزة للعدد لا يجوز ان
يكون ما فيه وما يورثه للعدد الصوم في كلامهم من والصلوة في كل يوم خمس مرات فان التكرار في كل
ولو كان بقتضيه الامر بعد لما كان كل قوله وهو باطل لان العدد انما ثبت بالاشارة على ان النفي
عند كثير من المحققين منهم الرضي كما لا ريب في عدم التكرار انهم ان يقولوا اصل قيامهم قبل ولو سلم ثبت
العدد بالقياس فانما هو بالقياس اليهم وهذا القياس غير صحيح لانه قياس احد المتماثلين على الثاني
لما بينهما من البائنة المتماثلة للقياس قول هذا ليس بشيء لان العلة وهي الطلب الحازم موجودة فيما
وعند الاشارة في العلة بحال في شتر السق العلول مع ان المظن في التمر هو ذلك على ما قيل قوله
فان التمر يقتضي اشفاا الحقيقة يخرج ان التمر يقتضي منع الكلف من ادخال الهيئة الوجودا مع
ادخال التمر ما يكون قد ادخل تلك الهيئة فيرسل الى التمر عليها وهو ينافي مقتضى التمر على
الامر فان المظن من ادخال الهيئة الوجود وهو تحقيقه في الديات بغير ما تحقق الهيئة المطلوبة فيه
قوله وايضا التكرار في الامر مانع من فعل الما موير ان لو كان التكرار يجمع اوقات
المكرر لانه ليس في اللفظ ما يستلزم تجسيمه بوقت دون اخر فلو عمل على بعض اوقات لزم الجمع بل
يجمع واذا اجمع جميع الاوقات منع من فعل غير فيها الاستحالة اجتماع الصديقين وليست في ذلك
فساد امر حاسد ومعه ذلك فيل التكرار في الامر يستلزم التكليف بما لا يطابق وان لم يعلم ان
يوجب ذلك ان يمنع الامر بكل تخلف بعد اذ هذا التكليف يستلزم دفع حكمة بعض الديات وهو الشك
قوله اذ التمر يجمع بجامع كل فعل كثر الزنا والشر والشتم والفرد فيها يمنع بجامع فعل الصلوة

الصلوة مثله قوله وعن الثالث بعد تسليم كون الامر بالشيء فيما عن صدق اليه اراد بالصلوة
 الامر بالشيء في صدق الضد في امر اي الدنيا. الوجودية المانعة لفعل المأمور به والطلب
 بغير احد هذه الاشياء. لوجهه فذلك ثم وسجى ان الامر بالشيء غير مستلزم لها وان اراد بصدق
 العام بغير الزك فهو مسلم بنا. على انه غير المدلول الامر بغير الزك والامر بالطلب المنع منه وهو من
 المنع لكن منع على هذا التقدير وعلى التقديرين الاولين بطلان تسليم كلية الكبرى والمرا بغير
 المخرج من صدق الضد في امر والصدق العام بالشيء الاول فان صدق الضد الخاص في غير المنع ايضا
 وقوله او محققا بغير عطف على التسليم وقوله واردة الزك من اي صدق الضد العام اخر اذن عن
 الضد العام بغير اخر اذن ذلك قد عرفت ان صدق تحت قوله عن صدق فقد ظهر ان اجواب الضد
 الخاص والعام المقارب له لا ولا ينعى الضمير واما ما بينهما وعن العام بغير الزك يمنع كلية الكبرى
 قوله فان كان دائما دائما وان كان في وقت ففوق فهم الدوام من التمسك بغير يتوقف على
 من الامر فلو انكسرت الدوام وقوله بغير المنع من السكون دائما اذ لو كان السكون في الجملة
 في الزمان لا يفتقر قوله المنع من السكون فيهما ضرورة ان صدق الحركة في سائر تركها في تلك الساعة
 لا يقطع قوله ولو كان للترك لما عدل ولو كان لما هيته والترك لما عدل المقم نفي
 المذهبين كليهما قوله واجوابنا انما صار مثله الى استبعاد هذا الجواب فيبقى على راي
 القائلين بالترك مع ان دلالته الدليل على نفي الترك اظهر من دلالة على نفي التمسك ويمكن لهم
 ان يجابوا بانهم قد مثلولون التمسك قد قل على عدم الترك والافلا في الامثال قوله
 لا لان الامر في الزمان مخصوص بها فان قلت لو كان كذلك لما اختلفت الال في فعل المأمور به
 لكن العرضية بهذا لفظا انما اختلفت الال بها لو انها من ضرورات الوجود او بخصوصها
 من حيث هو ولذلك لا الفرقية على اعتبار مخصوصها قوله اذ لو كان كذلك يصدق الامثال فيها
 بعد ما قيل في نظر لونه الفعل في المرة الثانية كما هو في الطبيعة من حيث هو كذلك كان في الطبيعة
 الحقيقة بالوجود المطلقة في الشقفة بانها اذا كان لطلب الطبيعة كان مثله بالمر في الثانية وادراك

جزا والوفاة، وبهذه ما يبره كنية فلو صح قياسهما على الأولين لما صح القياس على
 الأولين لانهما في الحقيقة هما كونه كل واحد منهما من الغرضين مشترك وقد مر عليه قوله قياس الغرض
 او مر عليه بعض المحققين بان الحاق الغرض بالاعم والغلب ليس قياسا اذ لا يغير فيه كون القيس عليه
 اعم واغلب اجاب بان اثبات الغرض انما يكون بالثقل والاستقراء والحاق الغرض به ليس باملا
 فيهما ان قلنا يكون اذ فالدية المستقلة يستقر بنا فيها رايانا عن الكلام وجدا واما على
 انما الحاصل لنا الظن بان كل كلام كلفه الامر من جهة قلنا الامر من الكلام الذي رايانا
 وكونه اذ على الحال ما يقع فيه فلو ثبت الاستقلال قوله وبطلان مخصوصية أي بطلان الحكمين
 في اللغز مخصوصية وان قلنا يجوز في الاحكام وقد مر عليه قوله لا يمكن توجيهه الى احوال الغلو في
 الامر فان توجيهه الى الحال كوقع الطلوق في قوله ان طلاق فانزله في ان السلفه بعد الصيغة
 قبل المراء بالزمان الحاضرة الدليل ليس هو الاول الحاضر الذي لا ينقسم الى اجزاء متعاقبة من زمان
 الماضي واول المستقبل والغور وهو ايل المستقبل اقل فيه والجواب بان الحال بهذا المعنى محلي
 باول الكلام واهو الواقع في هذا الطرف انما هو مضمون الامر على الطلب من المظن والاول من محصل
 الحاصل بل المظن خارج منه مستقل به بناء على الغور وهو استعجال في قطعه يقع في شيء من اجزاء الزمان
 الحاضر قوله اما مطلقا اما استعجالا مطلقا كان متعجلا لئلا وهو الغور او غير متعجل وهو
 الزمان قوله وايضا انما عده مع السابقة دليل وجدا مع انراكون جعلها دليلين لا لهما مبيتا
 على امر واحد وهو ان الغرض هذا الامر قوله وهو يفتق الغور الى الغرضين المتبنا عن الغرض
 على الغور وهو يتوقف على فعل المأمور به على الغور فكان الامر متضمنا له على الغور قوله وجواب
 يعلم من الجواب السابق اما الجواب عن الاول فبان في قياس الغرض بالفرق من وجهين واما عن الثاني
 فيجوز ان الامر انما يقع فيه مع الشك في ان الغرض في الامر غورا او غير غور قوله اجمع السيد على
 انه غير وهو ان الامر مشترك بين الغور والزمان لفظا قوله لو كان الاعم هو اللفظ لكانت
 اللفظة الواضحة اجدها وبالقدر المشترك لئلا ردت الى الغرض فلم ينجح الى الاستفهام قوله

والجوابان الذي الجواب عن دليله الاول في صحتها ظاهر استعمال اللفظ في اثنين اما حقيقة
يكون معقولة في اذا كانت نسبتها اليها ايا مع المقادير بالبادر وعدم ترتيبها اليها
انما هو طلب العمل في جوابات الجوابين يتبين على الفور ويكون الجواب عن هذا قول في نفس
الاستفهام نفق يقضي على منع قوله والاستفهام لا يحيل اللفظ مع احتمال اللفظ هذا الجواب ايضا لا يتبين
عندنا لعل في الفور ولكن يكون استنباط ايضا قول في ان اول اقل بان الامر للغير في العلم
انا اذا قلنا بان الامر غير الزم في الزمان في ان اول وقت الامكان وجعلنا
بر في غير مقتضى ذلك الامر اما ان قلنا بان للفور فاما ان يكون هذا الدليل على وجوب لوتيان
في غير ان فاق اول دليل على عدم وجوبه فلا نزاع في وجوب الدتيان بر على اول عدمه
على الثاني الا ان ذلك الامر في غير الزمان واما ان يكون هذا الدليل اصولا على هذا
ولا على ذلك وهذا على النزاع فهم من قال بوجوب لوتيان بر في ذلك الامر منهم من قال
عدم وجوبه وبقية الخلاف ان الامر اذا صدر من الشارع ثم فاق الامر بر في اول فيه
القضاء على الاول في صدر منه ما يدل على عدم القضاء على الثاني في صدر
منه ما يدل على وجوبه في حق الاول في قوله لا لهذا الدليل بظاهر على نفس الفور الظاهر
من دلالة على وجوب لوتيان بالما مور به بعد فوات الفور واما قلنا بظاهر انه لا يكون في الزمان
على وجه ينطبق على المظهر من وجهين احدهما الزمان كان للفور كما مقتضا كون الما مور في علو
لذلك الفعل في هذا الوقت وهذا مقتضى المطلق ان كون الما مور في علو على الإطلاق جزء منه
فالامر المركب من كل واحد من اجزاء المطلق من مقتضيات الامر ومن مقتضياتها ايضا مقتضى
وفوات الثاني لا يفوت الاول في ذلك فيوجب تدار الامر المطلق عند فوات القيد كما كان الامر
مستغلقا بر حال وجوده ويكون ان يجاب عند بان الما مور به هو المقيد من حيث هو مقيد على
الامر بالجزء انما هو باعتبار حقيقة ضمن الكل ولذلك لا يوجب بطلان بال استقلاله وشر ذلك لم
حضور القيد في الزمان يكون له فعل في حصوله في نفس الامر بر جهة الحسن والمصلحة ففوقه ان يثبت

يقول البرج ويغوات البرج يثقي الامور ثانيا بها ما اشار اليه المصنف بهذا وهو ان مقتضى الامر
انما هو طلب الفعل على الاطلاق والغور ليس من مقتضيات حتى يثقي الامور ثانيا بل وجوب
الغور انما انشأ من دليل اخر كوجوب السارعة والاستباق فاذ انشأ ليس من مقتضيات
الامر بل من مقتضيات مقتضاه بل يجب ستره **قوله** يجري مجرى قوله وذلك لان الامر لو كان
للفور والغور عبارة عن الاثبات بالفعل الزمان المستقبل برهان الامر كان قوله
افضل يجري مجرى ان يقول افضل الزمان المتصل برهان التكلم **قوله** فالمسئلة لغوية لان
بناءها على ان افضل هل هو موضوع لقوله هذا ولذلك **قوله** فكان الواجب له حتى عند
كل ذي ذهب اذا بنى ذهب على امر غير ضروري وجب عليه بيان حيث يثبت طهيرة والغور بيان
المعروض والبيان لغويا واثباتا **قوله** والتحقيق في ذلك ان الكلف اذا لم يات بالبيان
بدون اول وقت الامر كان هل يجب عليه الاثبات في الثاني ام لا **قوله** ولورب بغورانه
في وقت وقت لونه الوجوب اذا كان في وقت يغوات بغوات ذلك الوقت وعاصلة الجمع
هو المفيد من حيث هو مفيد ولورب انشاء عند القيد لا يجوز لهم ان يقولوا اننا بالفعل
ونجتميه وقت ويقوت الثاني لا يقوت الاول لونا فذكرنا ما يمنع هذا القول على ان الثاني
به وان كان مقعدا عقلا لكون القيد فيه خارجا بمنوع فجاز ان يكون بسيطا بغيره
بذلك المركب بل انعم هذا كما قال الحكماء ان النوع الاضائي وان كان مركبا في الذهب من الخبز
والفضة لكنه لا يترك فيه في الخارج والادامع على المحقق والفضل عليه لانه العمل يقتضيه انشاء
الموضوع والمجوز في الوجود الخارجي لم يكون مكانا انشاء الاثنى فيكون في خارجهما في الوجود
العقلاني **قوله** واجبا بالسارعة والاستباق لم يصير موقفا لغير ذلك وجوبه في
المثل لا يترطم والنصوص حتمية بالفور اذا عصى المكلف بتركه اول وجه لاثبات برئانيا
كما هو مقتضى الاية **قوله** فينبغي القول بسقوط الوجوب في نظر لان كل من قال بالترك
قال بالفور كما ذكرنا سابقا وصرح به الاصوليون وعلى هذا لا يستقيم القول بسقوط الوجوب

عند كل من قال بقول الله ان يقال العز مندم مستفاد من خارج لو من مجرد الصفة
 فهو اقل في قوله من اعتمد على الوجه في بريد ان العموم المستفاد من قوله والذي يظهر من كلامه
 ارادة المعنى الاول ثم **قوله** على ان الامر بالنسبة مطلق بمرادها مطلق وهو على ما عرفت
 بعضهم لا يتوقع خلق الامر على مقدرة وجوده من حيث هو كذا وانما مقيد وهو بخلافه
 اعتبر بحيث لا يجوز ان يكون الشيء مطلقا بالنسبة الى مقدرة ومقيد بالنسبة الى اخرى كالصلوة
 فانها مطلقة بالنسبة الى الظاهرة ومقيد بالنسبة الى الوقت والقدرة والحيثية معبرة في تعريف
 الامتنان كما صرح به الشيخ في الشفا في محب الحق الفصل اذ عرفت هذا فقول قوله مطلق اخر ان
 عن المقيد فان الامر بالركعة والجمع والصلوة مطلق لا يقتضيه ايجابها بقدرها الى الظاهر في خلق
 الامر بها كالنصاب والاستطاعة والوقت اتفاق قوله يقتضيه ايجابها لا يتم الا بفتح جملته ويدر
 على تركه وانما يقال مرها لا يتم الا بفتح جملته ويدر على تركه وانما يقال مرها لا يتم الا بفتح جملته ويدر
 لا نزلوا سلم ذلك فانما هي في السبيل مطلق لا يستغنى عن قوله شرطها كان او سببا او غيرها المراد بالشرط
 هو الشرط الشرعي وهو اتيان الفعل بدونه عقلا وعادة الا ان الشارع جعل شرطها اذ يقام
 على الوجه المشرع كالوضوء للصلوة والركعة بالسبيل بل من وجوده ووجود شيء ومن عدمه
 عدمه وهو العبرة عند العقل بالانابة كالصعود للكون على السطح والطعام للوشاع والمراد بغيرها
 المقدمات العقلية والعادات اذ لا ينفك العقل بدونه عقلا وليس شرطها عقليا ايضا
 كقبول السلم للصعود وكره جميع الاضداد في الواجب بصلته واحدة الحرام واما الشائبة في الواجب
 العقلية ونوعه عادة وليس شرطها عادة ايضا كقبول من من الراس على الوجه المذكور وسر في الوجه
 لسر الراس كذا وانما اني بقوله او غيرها مع ان ذلك الغير ايضا شرط كما عرفت ولم يرد بقوله شرطها
 الا ان السائل للثبوت اذ عرفت انما ذلك الغير **قوله** مع كونه مقدرا اخر بدلا لا يكون مقيدا
 فان الامر لا يقتضيه ايجابه بل ان التكليف لا يطابق كماله فان الامر بها لا يقتضيه ايجابه بل
 اذا لم يكن مقدرا لعدم الماء او لعدم القدرة على الاستعمال بل يقتضيه ايجابه بل وعلى التمسك فان

واما شرطه على الشرع في تعيينه في الشرع
 (ادعوا منكم منكم)

فان لم يكن مقدورا لم يقتض شيئا منها وغير نظرا لان الجواب المعلوم اما ان يكون باقيا مع
القدرة بالطهارة اصلها او يكون زائلا في الاول بل هو التكليف بالاطلاق لكون وجوده في
مع اشياء عامح وعلى الثاني بل هو ان لا يكون ما كان واجبا مطلقا واجبا مطلقا بل مقيد وهو
ايضا باطل ثم اقول ان هذا الكلام في مقدمات المطلق فيقول مع كونه مقدورا مستدرا
ان المطلق بالنسبة الى القدرة مقيد لا مطلق فليس يطلق من حيث هو مطلق مقدورا حتى يحتاج
في اخرها الى هذا القيد **قوله** فضلا عن غيره اي مطلقا سواء كان ذلك الغير شرطا شرعا او
او عاريا وهذا مذهبنا ان اطلاقه لا يذكرهما اهم احدهما ان لا يوجب شيئا سببا كان او غير ذلك
انما يوجب الشرع ومن غيره **قوله** واشتهرت مكانة هذا القول والعلم من اصل تلك الحجة
قوله ولكن يومئذ في باري الذي هو ان يكون بالعلم من بدل وغيرهما من ذلك انما هو
كل مرة في الكلامين يومئذ في القول في الوجودات فيهم او في الوجودات فيهم او في الوجودات
ان هذا القول ينبغي ان لم يلو خطه طاهر الكنا من غير يوتيرة واطل فيه ليعرف ان يقول
جميع مقدمات المطلق سببا كان او غير **قوله** وقال في جملة ذلك في الدرة الشرعية ومنه على ان
بين السيد رحمه الله ان الواجب على اثنين مقيد وطلق بان ما يتوقف عليه الاول في مقدمات
الواجب غير واجب بل ما يتوقف عليه الثاني في مقدمات الفعل والوجود فان الواجب مطلق
سببا كان او غير حيث حكم في الثاني في وجوب مقدمات الفعل على سبيل العموم واما ذكر
الصلو والوضوء في سبيل التيسير فلا نفي لعد وجوب غير السبب ومنه على ما هو المعروف
في الاصول ومن هنا ظهر الكلام في الكلامين في بيان المقدمات في القول ليس مقصوده من التيسير
ان السبب واجب ومن غيره لبيان اول كلامه في المقصود ان الامر المتعلق بالمسبب
متعلق بالسبب الحقيقة بخلاف الامر المتعلق بذي الشرط فان مقتضى به والشرع جميعا والوجه فيه
دفع ما يتوهم من اطلاق العامة ان الامر بالشيء انما هو لانه وهو ان الامر بذي المقدم
سببا كان او غير نفس الامر بالمقدمة مع سببا كان او غير نفس الامر بالمقدمة او بغير هذا

بين كل مبرور فيه نظر من وجهين احدهما ان هذا الشاق وان اذبح بذلك التوجه يمكن تحقق الشاق
 بوجوده لكون التفصيل لهذا الحق شاقا مع بدء القرب الثاني ان الامر متعلق بالجمع عظم فانهما
 ان يكون على التفصيل على ظاهره كما فهم المالك وجعل قوله والامر ويرى في الشبهة انما بان على النزاع
 ونفخ ذلك ان اطلاق العامة يشير بان النزاع في وجوب مقدمه الواجب على اطلاق سواء كان ذلك
 الواجب عقيدا او مطلقا كما يشعر بقوله فاذ ان القسم الامر في الشيء المتضمن تكليف بمجملها فاما واحد
 فيجب نفس ان الواجب على مبرور مقدمه مطلق والنزاع انما هو في ان يتوقف عليه الشا في دون اول
 فلو يصح جعل الجمع على النزاع فلم يظهر قوله والفرد لا مبرور فيه مقدمات الفعل بل ان ذلك
 فلهذا وليس المراد ذلك بل المراد انما يحيد القائلين بالوجوب بالامر في ذلك المبرور وعلى هذا
 ان شاقا اصله ومحتكم كما يتصور في ذلك من السبب غير مقصور السيد على ما فهم المبرور بان
 ان مقدمه المقيلا لا يجوز ان يكون من قبل الاسباب لكون الامر مبرور امر بالموجود وانما
 مقدمه المطلق فاما ان من ان يكون سببا او غير لكون الامر يجمع وجودها وعدمها فيصير
 ان يكون مقدمه من قبل الاسباب على فهم المالك بان الفرق في مقدمه الفرع الثاني الذي
 هو على النزاع بين السبب مبرور فواجب والاولى الامر بالسبب انما هو في حال عدم السبب مستناع
 طلب الحاصل والسبب انما عدم سببه مستناع فالامر متعلق بالسبب حقيقة لانه مقدمه وله الثاني
 لونه ان الشرط ان لا يرد وجوده عند وجود شرطه بل ان وقوعه وعدم وقوعه كان مقدمه فلو كان
 متعلقا بمراد شرط والدفع لغير المعصية في غير المالك امور لا ولا لزم الشاق منه وبين مقدمه
 في الفرع الثاني من وجوب جمع مقدمه ان الثاني جعل التكليف مشروطا بشرط ومظاهر ان الشرط الصحيح
 للتكليف هو شرط الوجوب وانه الوجود الثالث ان هذا ضايع عن عمل النزاع على تفسيره اذ هو في
 يتوقف عليه الواجب المطلق وانه المقيلا الواجب انما مقدمه ان مقدمه غير واجبة خارج عن عمل
 النزاع الرابع ان الشرط والسبب متساويان في امتناع وجود الواجب بل هو ساطع وجوب
 السبب بالسبب لا دخل لاستلزام وجوده فينبغي ان يكون ساطع في وجوب الشرط ايضا فالفرق في ذلك

انما يكون بعد تحققها وهي ان كانت سببا
 وجوده فالامر به

المذكور غير مؤثر في وجود أحدهما دون الآخر إلى أن لا يكون له وجود مستقل في نفسه
على تفسيره أنه يقول بخلاف غيره أقول قد عرفت دفع الأول لما مر بكون الجواب الثاني بأن التكليف
غير شرط أن الخلق انزل بموزان يوجب علينا السبب مع شرط وهو اتفاق وجود السبب بخلاف
فإنه يجوز أن يكلفنا اجتماع شرط وهو وجود الطهارة ولا يلزم صدق التكليف بل هو شرط
على الوجه الصحيح فكيف يصح أن يجعلها شرطاً للتكليف وهذا ينفع الثالث أيضاً وعن الرابع بأن جعل
كامل الزعم مناطاً للوجود في ظاهره لا يتحقق في السبب السبب انزاع وجوداً أو عدمه دون شرط
والمحصل أن عدم تحقق العقد في السبب يعلم وتعلقها بالشرط في الجملة فارق وهذا العقد كاف في
تعلق الأمر بالشرط دون السبب المحقق في الخامس بأن فريضة المقاتلة لا تلزم إلا المار
بالمقدمات غير السبب الشرط فلنأخذ قولهم بخلاف مقدمات الأفعال فغيره على رأى المحدث
جعل الشرط شرطاً في التكليف أن تعليق التكليف بالسبب لما مر بخلاف تعليقه بالشرط فإنه يجوز أن
يكلفنا بالصلوة بشرط اتفاق وجود الطهارة ومقتضاه أن التكليف بالصلوة بشرط اتفاق وجود
الطهارة ومقتضاه أن التكليف بالصلوة بشرط الطهارة فدل على الوجهين بينهما ومعهما يجب
الصلوة دون الطهارة فوجب بالصلوة مفيد بالنسبة إلى الطهارة كوجوب الركوع واجمع فإنه مفيد بالنسبة
إلى المصائب والاستطاعة وفيه نظر لأن هذا مناف لما في الخبر الثاني من أن الطهارة شرط لوجوب
الصلوة ولو وجوبها والفرق بين الخبرين من أن وجوب الركوع واجمع مفيد وجوب بالصلوة مطلق
واجاب عنه قوله قدس سره بأن كلام السيد بعد هذا إنما بقا أن الطهارة شرط الوجود دون الوجوب
لا يقتضي كون وجوب بالصلوة مشروطاً بالطهارة وإن غرضه ههنا أن التكليف بالشرط والشرط ليس
على حد التكليف بالسبب بل هو متاع انفكاك أحدهما عن الآخر بخلاف الشرط والشرط فصلاً وليس في
الجواز تعليق وجوب الفعل على الشرط دون السبب غاية ما أن الباب أن جعل الصلوة بالنسبة إلى الطهارة
من أمثلة المفيد منها وتقريره على رأى الحاشي أن إيجاب السبب يقتضي إيجاب سببه لما مر في قوله
إيجاب الشرط بالصلوة فإنه لا يقتضي إيجاب شرطه كالطهارة لأن الشرط في حال وجود شرطه مفيد

لما جاز وقوعه وعدمه فالمراد بتعلقه به لا بشرطه فليبلغ هذا المقام كلام السيد معذرة ثانية
النفقة والرضا في الامور الى الله تعالى قوله ويجعل هذا اي على ان ما يتوقف عليه الحق يكون
واجبا نفق استدلالا للثبوت على وجوده فبطلان ما على الرعية بان اقامته معدوم واجبة عليهم فغيرها
النفق لا يلزم ان وجوبه لا يتراعى عليهم بالنسبة الى نفسه لا ما مطلق بل بان يكون مقيدا
ومقدرة المفيدية بواجبه واقل على تفسيره اني سلمنا ان يكون ان نفسه لا ما سببا لمكان ان يكون
شرطا ومقدرة المطلق اذا كانت شرطا لثبوت بواجبه قوله وهذا كما نراه ينادى اي قوله بوجوب
مقدرة المطلق مطلقا ينادى بانها غير لما هو المشرك في كتاب الاصول من انما يتعدى وقيل جعله
ومخوفا ما هو واجبه مطلقا بالنسبة الى المقدما بوجوبه مشروطا ينادى بالغاير لما هو المعروف في
الكتب المشهورة من انها واجبة مطلقا ويقرب منه ذلك في شرح من ان وجه الغاير كونه كلام
السيد في عدم الحكم بوجوبه او عند اتفاق وجوبه اذا قدس في ذلك قوله وانما اشار
السيد الى ما اشار السيد في هذا الاصل من انه الامر بالسبيل ليس له لفظ الحق وكان وجوب
الناس ما لا يثير البعد سطرين والاول ان يقال ما اشار السيد نفق استدلالا للثبوت على اصل
وكان وجه التاويل ان اللزوم من هذا النفق ان اقامته معدوم ولا يجب الا بعد نفسه لا ما وليس عليه
اذا كان واجبة بنفسه لا ما اولا غاية في الباب انها لا يقع ولا يتصور الا عند نفسه لا ما وانما هي ان
الناس على الوجه لا غير انما يحتاج اليها لاجل الشك في بيانها فانه المهر من ذهب ولا اذا اصلها
على التفصيل الذي ظهر لما في قوله في الفقه العرفي وهو القول بوجوبه بالسبب من غير من الشرط
قوله فلو غيرنا ما وصفه فلو في ذلك ان اصل القول بوجوبه كما ستره قوله بل ادعى بعضهم
فيما اوجع ادعى السيد في شرحه وقطع المحققين في خبره على المشرك بما يجب والمحقق الثاني في
وجوبه بالسبب قوله وانما الغدرة فيما صلت مع المبتدأ اي عدوها بل هو ما سلمت بما يتوسطه الا
فمع الحكم بالبعد المذكور ومع الاثر ايضا اذا لم يبق له بعد فحق الغدرة بها عدم تعللها بها
اصلها ولا يتوسطه الوسائط فيعد فخلق التكليف بها وهذا اشار الى ان تعلل التكليف

التكليف لهما وعدما جاز عقلا لكونها مقدرة في الجملة ولكن يرجع مستبعد والراجح نقله لهما
لان الظن يقتضي ان يكون تعلق التكليف لهما بواسطة تعلقه بابا لهما قوله اما بدون الاسباب
فمن غير ان المقدور لا بد من ان يكون كل واحد من فعله وتركه ممكن والسبب ان لا يكون
فعلها متعززا وكذا واجب عند عدم الاسباب وبالعكس عند وجودها وفيه نظر لان استماع الفعل
الغير لا ينافي استحالة الذات وهو المعنى لتعلق القدرة والنظر الذي اوردته المم بول الى هذا قوله
فالواجب حقيقة هو ان يكون له السبب ايضا قوله وهذا الكلام اي القول بان الوجوب في الحقيقة
لا يتحقق بالسبب بل بتوسط الاسباب كما في عنوان التكليف لهما وعدما وان كان مستبعدا ثم انهم
الاسباب لهما في التكليف اعلم بوجوب كل واحد منهما يرفع هذا الاستبعاد على التقديرين ^{ثبت}
ما ادرناه المستلزم ان الواجب هو الاسباب وعدما قوله ومن ثم اي من اجل ان القدرة لا تتحقق
بالسبب بل بتوسط الاسباب في هذا العقد كما في عنوان التكليف لهما كما نقل في اصوليين عن بعضهم
الفعل لعدم وجوب السبب لئلا يترك الشرط والحاكي هو ما قبله في تمام حيث لا فيه وجوب الشيء بوجوب
ما لو تم الوجود كان مقدورا وقيل بوجوب السبب وله الشرط وقيل لا فيها ومثله عبارة الحارثي
في المشهور وقرب من عبارة رتبة المحقق قوله لكن غير معر في البصر عما يدل الى القول والى البعض الاخر قوله
لان تعلق الامر لا على تعلق النفع في الجملة السبب بوجوبه احداهما ان الاسباب السبب لا رتبة
عن سبب ليس له نفع كثير بقلة موارده وثانيهما ان اثر السبب في وجوب السبب من لوازمه ان
القول بعدم وجوبه غير معر فبل كان يكون وجوبه ايجابيا فلو وجب له سبب لا ينفذ
اخذة محله للزم قوله فله العقل هو ان ايجاب الشرط غير مستلزم لاجاب شرط قوله بواجده من ثلث
اذا عدم دلالة عليها بالباطنة والقصص فظاهر ان ايجاب الشرط ليس بواجب ايجاب الشرط ولو جاز في
عدم دلالة لها بالاولى فلو نشأ الزعم الدخني وهو كون ايجاب الشرط محتملا من العلم بايجاب
الشرط ضرورة اننا علم ايجاب الشرط مع الجهول عن ايجاب شرطه وفيه نظر لان هذا انما يدل على ان
بين الواجبين ليس فهم بين اصل الجواز ان يستلزم من ايجاب الشرط وتحقيق الجهول لا ينافي انه

ادلزم عند اصوليين ام من البين وغيره الذي لا يتم جعلوا اوله اوشان من اقسام الاشياء
 مع انهم صرحوا بانها لا قصد ولا شعور فيها على ان عدم تحقق اللزوم البين في الشرط الشرعي لو لم
 الشارع اذا جعل الشيء شرطا للفعل ثم امر بذلك الفعل فقد امر به من حيث امره بشرط بذلك الشيء
 ففهم عند بلون ذلك الفعل بلون للشيء ايضا قوله ولا يمنع عند العقل بغيره الا ان الامر بانزله واجب
 قائل انما يشترطه ان يقول وجبت عليك الحج فان تركته استوجب العقاب على تركه لو لم يمنع عدم قطع المشا
 وكن على السطح فان فاله عوفيت على تركه الكون لا على عدم فعله السلم انه في غير نظر لان جواز
 التصريح بعدم وجوبه وعدم جوازه وقوع الشارع فيراد على من قال الوجوب بل بعدم جواز التصريح
 بعدمه وكل من قال بعدم الوجوب بل بجواز التصريح بعدمه فصار جواز التصريح وعدمه من محل
 النزاع فلو لم يمنع دعوى عدمها بلو بينه ودعوى الضرر في محل النزاع جري عدم السماع على التوقيع
 ذلك فانما يمنع في غير الشرط الشرعي فافيه فلو والام يكن شرطا معترضا واعترضا بعض المحققين بان
 صحة التصريح بعدم الوجوب لا ينافي ظهور الوجوب عند عدم التصريح لانه يجوز التصريح بخلاف الظاهر
 انهم اقول ليس من المستدل من تقرير هذه العقيدة نفى الوجوب بل من نفى اللزوم بين ايجاب الشرط
 وايضا بالشرط هو الظاهر من سياق دليله ولا شبهة في ان صحة التصريح بعدم وجوب الشرط ينافي
 لزوم وجوبه لوجوب الشرط قوله ولو كان مقتضا لاشع التصريح بغيره ولو كان وجوب
 الشرط مستلها لوجوب بشرطه لاشع التصريح بنفي وجوب الشرط واللون باطل فالمدعى مستلها لاشع
 فيبطلون التصريح بالنفي منافضا للحكم باللزوم واما بطلون اللون فلما من العقيدة المبنية وقد
 عرفت فافيه قوله مشع والكليف بالمشع تكليف بالادى طاف قوله فخرج الوجهين كونهما واجبا مطلقا
 لانه وجوبه اذا زال برفق معدن لزمان يكون مقيد بالنسبة اليها والفرع وان يطلق قوله
 لا يبرأ برون في ثم تاريد العقيدة ملهم يتمثلون لذلك بان السليقة امر بعد بالكنة واثباتها
 وهو فيقد على تحصيل القلم والمضاع فيقتض عدم الكثرة والفتح فيقتض القلم والمضاع وادراك
 في ان العقول يذعن على عدم تحصيلها ويدعون ان انكار ذلك مكابرة قوله وجوبه

الخ ينفى واجواب عن الاجتماع الاول اننا نختار السبق الاول من الزمان وهو ان الواجب يتم قبل
مقدّمه مقدمه ومنع ما ذكره ببيان استدلاله التكليف بما لا يطاق من ان حصوله حال عدم ما
يتوقف عليه مشغ فبقول ان حصوله النفي كما ان متوقفا على مقدمه وكان مقدّمه وكيف يصير
مشاعداً لها الذي باختيارنا وقد تناسخ بغيره من التكليف بتكليف بما لا يطاق ثم لو كان
حصوله متوقفا على مقدمه ولم يكن عد بها باختيارنا لزم من ذلك كما اذا كان الوضو متوقفا
على الماء وهي مقدمه لا باختيارنا ولنا ان قدّم على ان لا ذلك لعدم فان التكليف
بما لا يطاق ولو كان مثل هذا ليس بجمل النزاع اذ هو في مقدمه الوجود دون الوجوب
قوله والجب انما هو في المقدّم رفع لما عسى يتوهم في اجواب عن ان ليس بسبب ان انباء على مقدّمه
في المقدّمه وهي بالذات عند استدلالنا يصح بناؤه عليها تقرير الدفع اذ الجب عن وجوب المقدم
وعدم وجوبها انما هو في ان كان ذلك المقدّمه مقدّمه ولا كما يشترط عنوان المسئلة حيث اعتبرنا
اولا كون كل واحد من الواجب مقدمه مقدّمه وبعد ذلك ان يخلو في وجوب المقدّمه ^{المقدمه}
ايضا على تقدير رتبة الاول ان يقول يصير مشاعداً على تقدّمه عدم وجوب المقدّمه والمجب ينفع ذلك
كما عرفت **قوله** وتأثير الاول في الجب في المقدّمه غير معقول وهو بالنسبة عطف على المقدّمه والاول اى
واجب عن الاول بعد القطع ببقاء الوجوب ان تأثير الجب بالمقدّمه في المقدّمه على في المقدّمه
غير معقول لانه انما الجب متوقف على الجب واجابه متوقف على المقدّمه عليه انما الجب متوقف
على المقدّمه عليه فلو كانت المقدّمه عليه متوقفة على الجب واجابه وانما انما هذا الذي يرجع
نقول حصوله في المقدّمه عند جواز عدم المقدّمه المبني على نفى الجب لها مقدّمه بنا على ما تقر
من ان الجب ليس مؤثرا في مقدّمه رتبة حتى تنفي المقدّمه رتبة باشارة وهذا الجواب على هذا
التقرير مضمّن تعقيب كما لاول وعلم بعض المحققين نقضا اجماليا لتقريره ان ما ذكرته جار على
تقدّمه وجوب المقدّمه ايضا فترده امكن وجودها وعدمها مع وجوبها ايضا فترده امكن
تركها بل هو احد المذهبين بعد ما ذكرته اقول وقوع الفعل مع وقوع المقدّمه ليس يجرى بالجمال انما

هو وقع الفعل مع عدم وقوع المقدمة وعلى تقدير وجوبها يتحقق التكليف ببلو الوترين بلو
التكليف بالو بياق فلنا على قوله وانكم يجوز انزل على الوترين لكان ما حصل اجوابات الفعل
واجب مع جواز نزل مقدمه مكان هذا يوم ان جواز الزنا امر شرعي مكان نكره لذات ان
الشرع لا يبين ان يتعلق به خطاب شرعي وهو لم يتحقق تكليف يتحقق بجواز ان اراد ان يتحقق لهما
دفع هذا الا وهما فقال جواز نزل المقدمة هما من احكام العقل ونه الشيع لو ان تعلق
خطا به بدعي كونه مستفاد من العقل فلا يقع من الحكم ثم بين ان منشا هذا التوهم هو
اطلاق القول في الحكم بجواز الزنا في نفسه من هذا المطلق امر شرعي مفاد غلو للذات
وليس له من مطلق الزاد منه لجواز العقل فلا يتوجب ان يكون كما استمر ان في اليوم لم يكن
لعدم تحقق الحكم الشرعي نوع ضعف لو ان استفادة الحكم من العقل لا يتلزم ان يكون استفادة
من الشرع عشا لو ان تعاضد العقل بالفعل تابع كثير بل كثر الامكان كذا في الشرع فخره
بقوله وجواز تحقق الحكم العقلي هذا دون الشرع نظير الباطل ولعل وجهه ان مقدمه الفعل
لو زعم له وحكم الشارع بجواز نزل اللزوم دائما يتلزم حكمه بجواز نزل اللزوم كذا في الزنا
وجوب شرعا بملوف حكم العقل بجواز نركه فانه اللزوم منه حكم العقل بجواز نركه فخره
لذات وجوب شرعا فلنا على ما ذكره من دقايق الفقه **قوله** حيث انزل فيفعل عن زكها لتعديل
للمسئ فوضيحه ان نزل الفعل لا يفعل عن نركه اللزوم فالزم على نركه الفعل وحد وارتبه
عليكم الامر بوجوب المقارنه فزعم ان على نركه المقدمة ايضا نعم لو تحقق نركه المقدمة بدون
نركه الفعل يقع عليه الذم ثبت ما اردتم **قوله** الحق ان الامر بالشيء على وجه الايجاب يقتضي النهي
عن ضده الخاص لفظا ولا معنى ليقيد الشيء بالمعبر كايدهى والمماجي للو حراز عن مثل
افضل شيئا فانزله واصله اذ كل ما يوجب فهو شيى وعن الامر بالصدى على اليد فان لم يصب شيئا
عن ضده ليكون نفي الاقضاء شاعلو للوضد المحض لا يجزئ ولا مدرك الضد لهما
على تلك الجوابات وبيان ذلك ما ذكره بعضهم من ان ضدا للشيء يتعين بتعيين ذلك الشيء

دون المقادير من حيث انها متفادان مضافات ومن خواصها انهما اذا كانتا أحد
الطرفين محصلا ومطلقة كانت الطرف الآخر كان كالنصف المطلق في انه في مقابل النصف المطلق
النصف فان في مقابل هذا النصف محقق في الكلام اقول في هذا هو وصف الشيء بالمعين
كان في الوقت بالبنية الى ضد عين ايضا فلو يكون شاملا لغير البنية الى ضد هاهنا منهم
ففيه ايضا كما ستعرف ان قلت في هذا يصل المثالون المذكوران مع انه لا يتصور فيهما ان
اقتضا الفهم من هذه كان ذلك في امكان الفهم قلت اما المثال الاول فيصح بمقتضى ان
من الوسايا هو مرام وان يحكم لوياسر وعلى تقدير صحة المقول في اقتضا الفهم على تقدير
واما الثاني فالما من به هو احد هما لا يغير لكل واحد منهما فضع ما ينافيه في الوجود فيهما
وانما حصل الحب بالورا او بما في مع ان الخلف واقع في البنى ايضا اما ان الخلف في البنى النصف
منه الا بما في ولهذا بعض من قال بالوقضا في الواجب لم يقل بالوقضا في الذب والاولى
كما في فعل المقابلة والمراد بالضماد الخاص بها ما ينقص فعله ترك الما من به من الوسايا
المخصوصة او ما في حكمه في مفهوم امدها لا يغير فقولنا تم مثله لا يفيق الفهم عن العقود
ولغيره انما يصلح كل ان في ذلك فلا احدها مل من غير ملاحظة خصوصية واحد منهما والاول
اللفظي ان يدل اللفظ على واحد من الثلث بالوقضا المقصود ان يكون فم الوقت يستدل
الى دليل وان لم يكن اللفظ او عليه قوله وهو راجع الى انما من مفهوم كل لا يوجد في
بل هو عينه دون الكل متحد مع الوجود في الوجود قوله وقد يطلق ويراد به الزلزال والكفر على
الرايين قوله بل هو الذي اقبل على التراجع في ان عين في الضد العام اقرب منه الى الضد الخاص
توهم العينه انما انشأ من التزم وعدم التوكلان وهو متحقق في العام قطعا دون ان
واشهر بان جعل العيشة وعددها على الزمان غير مناسب للمقام ولا يتربط عليه فانه يقتضي
ان الفهم عن الترك متحقق عند التبيين وهذا يكفي في استنباط الحكم قوله ذهب قوم الى ان
فصل الفهم من نظام الضاد فلو يقول برعاقل فضا من فاضل بل لا فهم الضاد فضا وجعل

لا يجعلين مع هذا التعيين الذي لا يستلزم واحدا من القابل بالاستلزام لا يقع لثابت الهمم حاصل لجعل
 عليهما اذ المفروض انهم ورد في صريح غرض الشائع وعلى هذا فالزعم بينهما العطف وان جريان دليلهم ان
 بناء هذا التوجيه ظاهر ان المراد بصدق اعم من العام والخاص كما يشعر به دليلهم حيث قالوا يتحقق في
 الحركة او لميتها والتميز عن السكون والظاهر ان السكون منصوص لها ويشعر به ايضا بالنسبة للخصيص
 محل الزعم ان هذا الخامس الى الفصل قوله واخره ان لا يستلزم لهم على الاستلزام وجها سيدكرهما
 المم وكلهما يكون على ثبوت الاستلزام لفظا الوان الاولين على هذا العام والثاني على
 الخامس قوله وهو بين مطلق للاستلزام ومع ثبوت الوان المطلق والمصرح بصيغة الفاعل
 بين الفاعل على ضمين قسم مطلق الاستلزام ودم بهما بالضم والفتح وقسم مرجح استلزام لفظا قوله
 فلو ان مفاد الاولين وعرفنا على الوجود قوله الحاشية اعرفنا ما اذ هو المتبادر عند اطلاق
 فلو اننا في ما سبق من عدم دلالته على ذلك عرفنا ان لا يترتب عليهم **قوله** ومعنى قطع بان مقوم
 مستبعد الامر لا يحصل منه الاستقلال في تصور الصدق الخامس فمستبعدا لغيره فلو ان ان اراد بان
 الخامس المقابل للعام بالعينين فما ذكره قوله ان الدليل احقر من الدعوى لعدم استغادة اشفاء
 الكلمة على العام بالمتن الاول من رواه ارباب المتن الثاني ولما هو في حكمه في العام بهذا ^{المتن} لفظا
 الاولانية متحققه بالنسبة الى لاد شرط صحة الامر على الامر بان المأمور متطلب على اعتبار متبادر دون
 المأمور به لا يستلزمه طلب الحاصل والعلم بذلك مستلزم لتصوره فلهذا قطعنا لولا لقوله ومن المأمور
 ثم لجواز ان من تلبس بالفعل به والمطعم اجماده في الاستقبال كما عباد في حال فلو يكون مستلزما
 لتصور الصدق ولو سلم فلو ان شرط الصحة ذكرته بل هو علم الامر به لولا المأمور به فاللزام
 هو المأمور به ذكره في الزعم لا حقيقة كما مرع بلهم ولو سلم فاللزام تصور صدقها كما ذكرت وهذا
 الامر بترك المأمور به لا يمكن بل لا بد من لزوم طلب الكف عنه وهو **قوله** وعدم دليل صالح عليه
 سواء فيه نظرون عدم وجدان الدليل على الشيء ليس بل هو على غير العلم الوان فيعلم المأمور
 البراءة **قوله** بصيغة الامر الدال على الوجوب الدال على التمسك بالامر من الرضا بالتمسك وذلك واضح لا وجه

الامر موضوع للوجوب والوجود بل طلب الفعل مع المنع من الزيد فالامر يخط المنع من الزيد
بالمنع وهو المنع من الزيد عند نظر لدون هذا انما يتم لو ثبت ان المنع من الزيد داخل في حقيقة
الوجود على ان يكون التقييد المذكور هذا له وجوه فلو ان كان يكون رسما فالمنع من الزيد
لوزم له الوجود سلبا لكون المنع من الزيد مستلزما للمنع من الضد لما سلبها اذ لو جاز هذا لم
يكن الزيد منها عند لوثها له عليه وجبات اخرى المنع من الممتنع فيجب عن جزئياتها والمنع عن
جزئياتها يستلزم الزعم بالاشتغال عليها وقد يجاب عن هذا بان المنع عن الجزئيات العينية لا يستلزم
المنع عن افعال الوجودية الشبهة عليها فليتأمل قوله بان اللزومية فيها بالشكل الاول فيصير
مطلوبه اى الامر بالشيء بقدر الشك في اشتغالها بكل ما يربك اما هؤلاء او هؤلاء او هؤلاء
فالامر بهذه هذا التقدير كانه من بطلان الشبهة التي هي لزومية في الشبهة فيلزم من بطلان هذا
وهو المطلب قوله الى العقل ان لا يدعى ان الموصوف والمحال انه لا يعتبر في انشاها
لها اضافة اخرى ما فيندرج فيها لوان المحذور انما يتأخر قوله كاحداث والتحليل فان تأخر
بالحديث باعتبار اضافة الى العدم وبالتحليل باعتبار اضافة الى المحذور قوله بالنظر الى انما ينشأ اى
بلو وحق في العرض لوبلو واسطة الوبان واقر برب من المتقابلين بالعرض قوله فان نشأ
كله فندان ليس المراد بالقضاء ههنا الوصل هو وهو المتقابل بين امرين وجوبين
يسمح اجتماعهما في محل واحد بل المراد بالمتقابل بطلان جميع اقسام المتقابلين في نفس
مطلوب والمتقابلين والعدم والممكن والوجوب والسلب قد صرح به جماعة منهم الفاضل الشري
والوفوفان اى وان لم يتأخر في الانشائية فخلو فان وصفا با با شفا جن او با شفا الجنين
قوله لم يجتمع في محل واحد اما المتندان فلو ان ذلك يعتبر في مفهومهما واما الشك فلو انهما
لهذا ارتفاع الاثنينية اذ لو تأخر بينهما بحسب الهيئة ولو ازمها لوهما مشتركة بينهما ولو بحسب العرض
اذ الحمل لما كان واحدا كالث العرض ايضا مشتركة فلو امتياز بينهما اصل فلو اثنينية فلو
تأخر لوزم في الاثنينية قوله مفردة انه يتحقق الحركة الامر لها والمنع من السكون الذي هو

فيلزم انصافها كقولها ما موراجها ومنها من مندها وان شمع وفيه نظر لان الاول بالذات الثاني
 باعتبار المقتضى فليس الحركة مخلوقة بل وانبعاث الصديق على هذا الوجه ليس شمع كانبعاث الرجل بالشمع
 بالذات والحس باعتبار العلوم في قولنا جعل شمع حس لعلوم ثم لوجعل المحل هو الاول وانصافه
 بالامر والامر مقتضى او الكلف او انصافه يكون ما موراجها منها كما هذا بعضهم كان له بعد قوله وهو
 الامر بهذه كانه قد تحرك وامكن قوله اما انصافه فيقتضيان يكون تحليفا بالجمع بينهما في ان وحده
 ادنوا حلف الزمان لا شئ اجمع والمفروض خلافه قوله واما لا نه تحليف غير الممكن بحال البعد عن
 قوله على ما هو حاصل الشئ اي حاصله في قولهم الامر بالشمع فتعني ان النفع من هذه عبارة
 عن طلبه من هذه قوله الشئ هو نفس الفعل المأمور به من غير مقتضى وذلك بان يقال المقص
 في قولنا تحريك طلب الفعل هذا السكون انه الحركة قوله فانما المقتضى ان طلب المحققين فيكون الزمان
 لفظيا نظر لان حاصل الاستكمال ان تحرك عين لو تمكن لان فعل الحركة هو عين الكفة عن
 السكون فيكون طلبه بعد ما عين طلب الامر قوله هذا كانه الشئ الثاني فلا يعمل اجزائه في هذا المعنى
 قوله رجوعه الى التسمية فعل المأمور به وجبر مجتمعا في الجملة ان فعل المأمور به سببا لذلك من
 مقارنا له في طلبه بل انما اطلق السبب على السبب احدا المتجاوزين على الامر ثم اطلق على لفظ
 المقتضى سببه في الجملة وان لم يكن المقص من الزمان هذا هو الحقيقة قوله ولم يثبت اي كماله
 من التبيين ان اراد ان لم يثبت بطريق الحقيقة فحق وان اراد ان لم يثبت اسلو فمهم كما ترى
 كانه حجة الوجبة بفهم العلم وسكون الماء المجهلة وكسر الجيم لعينه واسلو طه يقاطعها الداء شجاع
 قوله نحو ان واثبت ان الله تعالى ان عبادنا عن ذات الخاطبة بشرط ان لو يكون للراجح وكذا
 لما لا اعتنا قوله متصفا ما رغبوا انزلونهم للمخلوقين منع للملزمة وهو منقول الى منع بطول
 الثاني قوله وقد يكونان معاصدين لامر واحد وما نحن فيه من هذا القبيل فان الامر بالشمع والشمع
 عن هذه ضدان للامر بهذه قوله حجة القائلين بالاستدلال المراد بالاستدلال مطلق الدلالة
 البقية فيقال ان الدلالة النفسية والامرانية كليهما قوله واعتقد بعضهم لما كان لكل واحد من

والترام من مقابل للوجود المطلق والترام هنا على النقص ومقدار ذلك لا للفظ على الخواص
مقتضا باعتبار كون الخواص ضمن الكل الترام باعتبار ان حصول الكل متلزم لحصول الخواص **قوله** وهو كما
نرى الكاف في كما ترى ليس للتشبيه بل للقياس المراد انه استلزام الكل للخواص ارجح لوقفنا فيه وفي
وجع اقربها ان في موضع المصدر اي لم يظهر كما ترى فليس من على الترام في سبيل كون الترام انما هو
في الوجود والوجود تارة الضالعام يعني التزم **قوله** وانما اذا احطت بما يحكمه في فعل الترام
حيث قال بمعنى هذا نظر **قوله** لا على اصل الوقفا اذا اصل الوقفا هو المنع من التزم
امر كسوف بين الطرفين لا في شيء على ما زعمه الترام انما هو في ان ذلك الوقفا هل هو طرقي
العينية او الاستلزام في الاستدلال على احدهما ليس فارجع عن على الترام **قوله** وما ذكر في الجواب
انما هي على التقدير الثاني في اي على كون الاجتماع للوحدات اصل الوقفا لا على التقدير الاول
وهو كون الاجتماع للوحدات الوقفا على سبيل الاستلزام **قوله** لتحقيق ان يرد في تحقيق
ان يرد في السؤال الاول المذكور في الجواب بين الامتاليين المذكورين في وجه النظر بان يقال
ان ارادوا بالتحقيق الذي هو جزء من حقيقة الوجوب بالانسان كان المقصود بان يكون الوقفا
على سبيل الاستلزام فهو حق وانما ان المقصود بان يكون الوقفا فليس من على الترام في سبيل وان
ارادوا بالوقفا الوجود تارة فلا يذهب عليك ان هذا الجواب لا يتحقق هذا القابلين بالعينية **قوله**
والوجه الثاني ان امر الجواب بل فضل بدم على تركه اتفاقا يريد ان يشترط الامر بصفه
يتلزم التزم عن المتلزم فاعقليا او بدليل من منابع مع ان اراد ان التزم عن التزم
حقيقة الامور بان هذا ذلك ان الامر على ما ضرع بعض المحققين هو الوقفا الجازم في الطلب
المانع من التزم والزم على ليس غير من ذلك فاما في يقبل الدم لوجوب تصور الامور بالكنه
حين الامر هو من ثم لا بد من حصوله وحصوله لا يتلزم مقصور فلو تصور التزم عن توقفه على تصور
التم عن توقف اشتراطه على المنع من التزم كما في ابان العلم لا نقول هذا الوجه يعود الى الامور
الاولى فلهذا الجواب وان اراد ان التزم فاعقليا او بدليل من منابع فاعقليا متفادا لذلك ولأن

خارج من البقية المذكور غير المحذور بالبال استناد من الشرع ولهذا انكر بعضهم في ادعاءه يقال
 الكلام في الامر الشرعي لا ينزله الذم عقلا ولا نقول استلزامه لهما ايضا على الاول ان
 في الامر الشرعي في مفهوم الامر من حيث هو قوله لا من المقدور لا الزلزالون الزلزالا يتقبل الفعل
 الحادث فلو يتقبل به التكليف لشفاء ظهر قوله وما هو هذا ان ليس الفعل في الامر الادبي ان الكلف
 من فعل الامر بل هو فعل الله واطلاق الزلزال على ما من باب اطلاق السبب على السبب من باب
 اطلاق فعله لاجتماعه على الامر قوله والذم باليهما كان اي الذم باليهما كان من الكلف ففعل الله
 ينزل به من قوله ان لا ذم بما لم ينزل الذم على الفعل مع كونها من هذا في المهم من
 ما ينم فاعلم قوله بل يذم على انهم يفعلون تحقيق النية من الفعل بل من الزلزال ولا ينزل في قوله يقال
 عدم الفعل في مقدوره ما لا عدم المضاف الى الفعل هو مقدوره ان يفعل الكلف بل ينشأ ان
 يستمر ويتولد استمراره بان يوجد الفعل بهذا القدر من تعلق القدر به كاف في تعلق الذم به وما
 يوجد ذلك ان هذا عدم لو لم يكن مقدور لم يكن الفعل ايضا مقدور لا ينزله ان يكون
 صفه القدره مؤثر في الوجود لا يفرق له وجوبه ففعله قوله بل هو متعلق بالكلف لا بالامر ان
 ينزل به من الكلف غير ذلك لا ينزل هذا النية من جهة الادبي عند القائلين بان النية
 كانت النية من الزلزال من جهة القائلين بان النية متعلق بالزلزال فان قلت النية لطلب الكلف في
 عدم الكلف لطلب الكلف من الكلف وهذا لا ينزله فلا يحظر بالمرور ذلك قلت هذا اخذ على
 باعترافه ولا يفرق الجواب قوله بعض اصل الضرر هو ما لا يميز افعان ذكره لك في هاشية على
 شرع المحذور وهو اخذ ذلك من شرع الحث المحققين على المحذور قوله حاول جعل القول بالاستلزام
 محذور في المصوى لما استدلك القائل بالاستلزام بالدليل المذكور وغيره وادركه على الثاني بان
 الامر لا يحصل في هذه حين الامر مفهوم لفظ الفاعل لا مفهوم الكلف فكيف يتصور النية لاراد
 هذا العام من غير طلب التثبت على وجه لا يبره عليه ذلك وتوضيحه على ما ذكره في موضع اخر ان
 الخطاب على سبيل اصلي وتبني الاول اذا وقع له بدس تصور وتصور متعلق كما لا مبرر

النية

والمرع غير اذ لا ياتي له بغير ذلك بل يجب تصور المراد مستقفاً ومثله ما ذكرنا في بحث
المفهوم والمنطوق ان منطوق الكلام قد يكون مقصوداً المتكلم ولو لم يكن له شعور به وليس
ذلك ولا لاشارة وقد مثل بقوله نعم وعمله وضاع لمثلث شمل مع قوله وضاع في عاين
فقد مر منها ان اقل هذه المثلثات الشهيرة ولا شك ان المراد ليس مقصوداً في الاثنين ولا شك ان
هذا الحكم المستنبط بهذا الطريق حكم وخطاب مع ان المخاطب لم يتصوره فعلم ان المراد من خطابه
الصريح وان لم يتصوره المخاطب لم كان حكماً لم يكن حكماً صريحاً فتفعل من قال بالمراد لم يرد
ان اللفظ دل عليه حال دلالة على مفاه الصريح وان المخاطب تصور ونصور مقلقة وعلم
مبين ان المراد ان ذلك يستنبط بالتأمل والتفكير في معاني الكلام وان حكم الاصل صحيح
له وهذا مثل مقدرة الواحد على ذكره فكل المحققين من انزلوا يلزم من كون المقدرة ما هو
بها كونه مستوعباً للذم من الذم ما يلزم من كون الشيء ما هو له بشعور الذم به
في الما هو له برأيه لا مطلقاً بل ان الذم بالشيء لا يستلزم الذم عن صدق وان مقدرة الواحد
ليست بواجبة بل هي على وجوب تصور الخطاب وما يتعلق به في حال الخطاب وهذا ما يشبه الخطاب
الصريح دون الشق فهو ان نافع في مستنبط مثل هذا الحكم المستنبط من الخطاب الصريح باحكم وليس
نمراً ما مقتدر به ومع ذلك مقتدره وان بعض احكام المنطوق كل ذلك ان نافع في فهم ذلك الحكم
الخطاب الصريح فهو كما بر صريحته على ما علم ان حصول الكلام بالصريح يعني ان الذم بالشيء ليس
امراً صريحاً بالمقدرة ولا يستلزم الذم الصريح عن الصدق فالمراد لفظ قوله وما الاكثر من ذلك
صريح انهم صريح في ان لفظ الذم اعم من الضمائر فانها فان حكم بان مرادهم ان
المراد مستفاد من العقل بدون الذم فتفهم يمكن ان يقال لما كان الذم من هذا الحكم العقل
بذلك الذم واصلوه بغيره ولا يمكن العقل ما كما يخلو وصفوا الذم بالذم لا عليه بما رآه قوله
تفتحت بغيره بغيره النفس العدل من الطريق الحق والمغنية على غير هذا بغيره والحق العرف
والخالف من كل شيء والفرقة الكذب المختلف وهو الكذب من عدم وعمل لا يربطه ان في قبح من

لو ان الاول قد يكون صاحبه معدوماً لم يخلو الثاني وفيه وصف الغيبة بقوله بزيادة
 بالغة في قوله على اشياء الدلالة لفظاً اي على ان الامر بالشيء لا يقتضي الوجود من ذلك الحاشي
 بالعين لفظاً **قوله** الوتر لهذه اي هذا الحاشي بالعين المذكور **قوله** وجوابه يعلم بان
 انقضاء مسئلة مقدمة الواجب **قوله** بل يحتمل ذلك بالسبب نزول الضالين ببالا مومر كاستغناء
 وما يحتمل هذه الشبهة بالجواب الشك وهو انه لو كان مستلزماً للامر مع اصداره لكان من المباحات
 المضادة له بل ما عدل تلك العبارة المأمور بها من العبادت محتملة لو لم يترتب عليه وقيل بتحقيق
 في الجواب بما منع كون نزول الضال مقدمة وموقوفاً عليه للجواب انما يترتب في الوجود بلا توقف
 من الطرفين وبكيفية دفعه ان حصول الفعل يتوقف على عملة التامة التي هي عبارة عن حصول جميع
 الشرائط وعدم جميع الموانع ولو شك ان كل ما هو ضال مانع من توقف حصوله على تركه دون
 التوقف على الجميع متوقف على كل واحد من اجزائه بالضرورة فيلزم توقفه على تركه منه فهو متوقف
 وموقوف عليه **قوله** منقضا للوجوب وهو قوله لو ان مستلزماً للحرمان **قوله** فان العقل يستبعد
 تحريم العلول من دون تحريم عملة وهو وان كان جائزاً لا يترتب عليه وبسبب العقلية لكنه يستبعد
 عقلاً واذا انقضت العلوية التحريم يرتفع ذلك لا يستبعد **قوله** وكذا اذا كانا معلولين
 لعملة واحدة يفي وكذا اذا كان اللزوم والملزوم معلولين لعملة واحدة كان تحريم احدهما مستلزماً
 لتحريم الآخر ما لا يورث التحريم بالكلية هدف يقتضي ان التحريم اذا انتفى في احد المعلولين انتفى في
 ايضا فيلزم احصاء المعلول الآخر وان لم يطل الامر من ان تحريم اللزوم يقتضي تحريم الملزوم اذا كان
 الملزوم رتبة له وفيه نظر لانا لو لم انقضاء التحريم في احد المعلولين يقتضي انقضاءه في كل واحد
 تحريم العلول مستلزم لتحريم العملة كما مر واشياء الملزوم لا يقتضي انقضاء اللزوم وايضا تحريم العلول
 كونه غير مقتدر بدونه تحريم عملة مستبعد كما مر اما تحريم العملة كونه مقتدراً لا يقتضي انقضاء
 التحريم بالمعلول كما لا يخفى على النصف فاذا انقضاء العلول لا يقتضي انقضاءه في العلول كما
 لا م احصاء المعلول الآخر من بلزوم العلول بل يتحقق في عملة من حيث عملة له ايضا لفظاً

لا يقال فيلزم اجتماع التقيضين عند ثبوت المحرم وعدم ثبوت المعلول فانقول انما يلزم ذلك
لو كان الثبوت وعدمه من جهة واحدة وليس كذلك العارض من حيث هو علم للمعلول المحرم
وبغيره من حيث هو علم لغير المحرم فلو يلزم اجتماع التقيضين لتقاربا محتملا وقصا كما يجمل
اشارة الى ما يمكن ان يستدل به على كون تحريم احد المتلوزين مع انقضاء العلية وان ذلك
فيها مقتضا لنهيم الوحر الى دفعه بالنقض التفصيل اوله والوجه الى ثانيا وكذا ظاهر قوله على ان
ذلك ان على ان تضاد الاحكام لو انشأ من اجتماع حكيم منها المتلوزين لثبت قول الكبي **قوله**
وهو من فعل كذا القتل والشرب فان يتحقق في من اسكان الوعاء والطاق العلم **قوله** وبثا
هذا القول البساعة بالعلم الكراهة والمرادة وهي معدن نج بالكره فيكون واجبة تجزئ ان
اراد المولى الواجب هو الكلى والتحريم الجازي الزلذ وهو الباع كل واحد من افراده ولو لم يجر
كون الباع واجبا غايته ما في الباب الواجب يتحقق في صفة ذلك ظاهر المعلوم لان العلم
ان الواجب جبه كل واحد من افراده اذ يتفصيل يحصل الواجب بل يحصل من حصول الواجب بل
مصدق افراده في الوجود وان اراد ان الباع ليس واجبا عما يتحقق الواجب في تركه امر شاذ
اخرنا بترما في باب ان يكون واجبا غيرا فهو دفع قول الكبي بل هو تسليم لما يدعيه لانه يقول
يوجب برطو لا يوجب برينا فقط وقال النفساني في شرح المنهاج ان مقصوده ان الباع
لما لم يكن واجبا عما يتحقق له الحرام باثنا اخر كما في تلك الاشياء بمخصوصة لم يكن واجبا
بغيرها ايضا اذ التحريم انما يكون به اشياء بمخصوصة واجبا بان يقيدها شفا غير لازم بل هو مذكور
الوجه فان حصل الكفارة ليست كماله ويقيدها نوعا حاصل فيها نحن فيكون لا ما واجبه فمذهب
او كره او مباح **قوله** والتحقيق زوده الم وتوسخه يقول ولا وجود المصل يتوقف على علمه
التامة ومن علمها مصلح جميع شرائطه كقصوره والسوق اليه وارادته ورفع جميع مواضعه وعدمه
اذا لعدم الشرايط او لوجودها لان انقضاء كل واحد من اجزاء علمه مستقلة لعدم كماله في ذلك
اذا تم هذا فاشقل اصل الحرام لما كان متوقفا على حصول الشرايط المذكورة وعلى دفع الموانع انش

الباع واخره كان تركها ما دفع الربط وهو انما يقع عند ما لا يوجد الواقع والها سبق له
الترك مستندا اليه ولا يحتاج الى الاخر فان وجد ذلك الاخر كان لوزا للترك من غير اشتاد
الشيء لوزب في ان الترك مع وجود العارفين اعراضا لواقع الشيء من الوجود وانما هو من
لوازم الترك ان قلنا بعدم بقاء الكون الاربعة وهي الحركة والسكون والاحتراق والذوبان
وباحتياج البقاء الى المورث لكون التاركة لا يقع عن الاشتغال بفعلها وان الترك لا يحتاج
ولا يتوقف عليه في فعله لوزب حيث انه مقتدر له بل هو ملحقا بذاته في كان مباحا لبيع وانما
مكرها فكريه الى غير ذلك وان قلنا بالبقاء والاستغناء جاز خلقوا المكلف من كل فعل
فلا يكون هناك الا الترك المستند الى العارفين واما مع استثناء العارفين وتوقف الترك ^{مثلا}
به على فعل من تلك الافعال للعلم بان لا يتحقق الترك الا مع قدرته يقول بوجود مقتدره
مطم سببا كان او لم يكن وجوبه من باب مقتدر في هذا الفرض ولا يتكبر ذلك لغير مقتدره
كما يشهد له كتب الفروع وقد مثل له بان احد اذا كان مع امره عملية ثبت وكان يحسن منه
ان لم يستقل بفعلها لزمها الصل من الزمان فلو شك ان الاشتغال بالصدور على ذلك الصل
وصح بعضهم بان الفعل الاخر لو كان حراما وجب له ما اقل العارفين واعلم ان الكيفية ان اراد
ما ذكرناه من التفصيل فلو خلقوا لم يصح وان اراد ان الباع دائما مقتدر لترك اعراضه عليه
لا يدل ^{قوله} ومن لا يقول بان اي من لا يقول بوجوده لا يتم الواجب له به لم يفرق في مقتدر من
هذا الفرض لانه الفعل فيه كما عرفت ما يتوقف عليه الترك الواجب له هو سببه فليقل ^{قوله} وذلك
مستلزم اي وجود العارفين وعدم الداع مستمع فعل الاضداد انما مقتدره فعلها لا يفعل من الترك
مقارنت له من غير توقف الترك عليه بل لوزب من عدمه لتحقيق الترك بسبب مقتدره وعدم الفعل كانه
مع انما هو على مقتدر عدم بقاء الكون واما عيان فقد بر البقاء فلو يكون هناك الا الترك مع ^{لها}
فلا يتحقق المقارنت ايضا ^{قوله} فلو يتصور صدورها لما علم من سبب المنع ان عمله الترك عدم ^{لها}
ينفي عدم عمله الفعل علم انه لا يتصور صدورها لو صدق لما استمع استغناء عمله الترك الى سبب الوجود

الاوليا اذ عند انقضاء تحقق علة الفعل المأمور به فصدقه صدق انما هو من باب الاوليا ففعل
 الصدق وان كان علة لترك الواجب الزايغ ليس بحرام حتى يلزم من تحريمه تحريم علة اذ لو تخلف
 مع الاوليا والفرع من هذا الكلام دفع ما يمكن ان يقال من ان فعل الصدق ان لم يكن علة
 للترك عند وجود الصارف لكنه علة له عند عدمه محتمل الزايغ يستدعي تحريم فعل الصدق هو ترك
 المستل ولا يخفى بان هذا الفرع انما يتم لو لم يكن رفع الصدق علة في تحقق المأمور به واما
 على تقدير ان العلة كما مر فلا اذ عند انقضاء الصارف لم يتحقق علة التام فلا يكون فعل الصدق
 سببا لاوليا قوله بقدر ان يراه اشتراكها اي ترك المأمور به فعل الصدق قوله لظهور ان
 الصارف الذي هو العلة في ان لا يترك علة لفعل الصدق ان الصارف في عدم الداعي الى المأمور به
 انما يكون علة لفعل صدق لو كان الداعي اليه ترك الصدق وليس كذلك لو كان علة ترك الصدق عند
 علة وجوده قوله نعم ليس من شرطه ان يكون له هو صدق لما يمكن ان يقال في هذا المقام من ان
 اذا كان علة للترك كان حراما وهو ما يتوقف عليه الصدق ليس بحرام فعله بخلافه ذلك فاجاب
 بان يجوز اذا لم يكن اجاب الصدق مستلزما لاجاب مقتدره لو استلزم لانه اجتماع الوجوب
 والتخييم في امر واحد محقق وهو قوله من جهة ما يتوقف عليه فعل الصدق ما ارادة فلا لها جز
 من اجزاء الداعي اليه وما الصارف على المأمور به فلا يلزم لانه كان صدقه فعل الصدق على سبيل
 الوجوب مستعاضا عنه بكون الصارف عن المأمور به اذا كان ما يتوقف عليه ترك الصدق
 ان توقف الوجود على الوجود يستلزم توقف عدمه وانما في الصارف عن فعل الصدق وفي ثبوتها
 اي وجود الداعي اليه بالنسبة لفعل المأمور به والى تركه كذا لو كان الصدق من حكمها في ذلك على ان
 فاذا كان الداعي لفعل الصدق ما يتوقف عليه ترك المأمور به في حكمه بان العلة ترك المأمور به هو الصارف
 من فعله لو لم يكن من اشكال ثم قوله فاذا كان واجبا كما ناضير المفرد يعود الى الصدق والتثنية الى
 الصارف ولارادة الصدق قوله سابقا يعني في باب مقتدره الواجب قوله عدم وجود غير الابطال
 بالسبب السابق كما مر في الميراث والاشارة فلا يرد ان الارادة جزء من اجزاء سبب فعل الصدق

لأنه من السبب في وقوعه فلو لم يكن فيها أي فلو يتصفان بالوجوب بواسطة كونها مقدمة لعقل
الصدق فيكون إيجاب الصدق لغيره إيجاباً حقيقياً كما اعتز به المصنف ولزاد الصدق من أجل هذا
هو واجب بغيره أن إيجاب الكل لا يتصور بدون إيجاب الجزء قوله كما قد عرفت من أن الشيء لا
يصدق بغيره من غير أن يكون الشيء متعلقاً بذلك الجزء ومعلوم أن الشيء متعلق بالجزء
عن المأمور به وجوباً له كما ذكره في هذا المصاحف للعلول وجوباً للمصاحف بغير سابق وهو أن
علل ذلك إيجاب الصارف وعدم الداعس مع فعل الصدق قوله فلو لم يكن الحتم في الشيء لو لم يكن
بعد ما عرفت فإشياء المجموع وجوباً للصارف باعتبار كونها مقدمة لعقل الصدق الواحد لا يتصور أن
يقدم على الاستدلال بهذا الوجه الذي يعود عليه ذلك المتعبد ولا يفيده له في ذلك قوله وإن
كان واجباً من غير أن يوصف بالوجوب بالوسع لأن الشيء لا يفيده هذا الدليل إيجاباً للصديق
على التصديق بل على الجبر لأن التكليف لا يجمع بينهما في الصارف من أحدهما لا يتوقف على الآخر
وإنه انقصف بالوجوب باعتبار التوصل إلى الآخر فلو لم يجر اجتماع الوجوب والتخييم في شيء واحد
ولذلك يطلو بطلونهم إذا كان انقاصاً لهما من جهتين كما عرفت بعضهم في موضع من هذا الكتيب
قوله على أن الذي يقتضيه التدبر بالضعف للمؤثر في قوله فلو لم يجمع مع ذلك فعل الواجب به في
وجوبه إيجاباً له لم يكن هناك مانع وكان إيجابه مكملاً للمانع في الصارف وجوباً له
اجتماع الصديق في الوجوب التخييم في الأمر مستحضي وعدم وجوبه لو ينفذ ذلك الفعل أو
الحرمان في التوصل إلى الواجب في مثال قوله على عكس من الواجبات في معنى من الواجبات
الواجبات بالوسائل لها لا تنقضي الوفاء لها قوله فإذا قلنا بوجوبها يتوقف على الواجب
في معنى فلو لم يتوقف على ذلك قوله بالصدق الواجب مثل أن لا يجاس في المسجد قوله فخطأ ذلك
الوجوب بغيره بغيره الصدق قوله لقوات الفرض عند أي لقوات التوصل الذي هو فرض من وجوب
كل هذا الصدق بغيره قوله ومن هنا أي ما ذكرنا من أن وجوباً للمقدّم إنما هو التوصل ليس
حقيق من الواجبات قوله لعدم دلالة الوجود على الفرض لعدم دلالة الأمر من حيث هو مع قطع

الظن من شواجر عنده على ضد لما سمع من ان الامر مع ارادة الماور به يقف المهرور
 الامر معد قوله اذ يكون وجوب التوصل يقف احصا صدى بالمكان الصير الاول يعود الى التوصل
 وكذا الثاني واما الثالث فيعود الى التوصل قوله لا يمكن التوصل بالكون امكان التوصل الشيء
 امكان يتوقف في نفسه والمقدرة ان تترك الصدقة مستمرة وجود الصارف من الماور به وعدم
 الداعي اليه فلو منع لوجوبها مع ذلك كان لغايل ان يقول هو زاجع الزل معهما لا زلوا فيهما
 فيمكن التوصل اجابا بالقدرة على سابقا لهما صير مع فعل الصدقة انما يتبين في وجه
 او جعل فعل الصدقة فلا يجوز ان يحاكما منه ان الزل فلو يكون الزل صير وجودها
 ما يمكن التوصل برالى الماور به وفيه نظر لكون الزل مع منع بالز يمكن بالذات ويكون هذا القول
 في تعليل الامر به ويمكن التوصل لومكان ازاله مانع **قوله** ولها ان عطف قوله ومن هنا تجوز
 وهو وجه اخر لعدم دلالة الامر معد على التفرع ان الدليل على وجوب المقدرة انما دل على
 وجوبها حين ارادة الفعل المتوقف على تلك المقدرة فاللزم عدم وجوبها عند عدم تلك
 الدلالة فلو تم ان يستدل اقضا وجوبها الى الامر معد بل لا بد من ان يستدل الى ارادة الفعل
 مجازا وذلك ان جعل قوله فلو تم الاشياء وصغرهما على كل واحد من الوجهين **قوله** من حيث كونه
 مقدرة لا يقيد لعدم وجوب تلك الصدقة حال ارادة الفعل وانما قيد بها لوزان ان يكون
 ترك الصدق واجبا من جهة اخرى اذ كان فعل الصدق في نفسه **قوله** باعان النظر يقال من
 في الامر انما وبلغ **قوله** المشهور بين اصحابنا انما قل ذلك لكون بعض اصحابنا ذهب الى ما ذهب
 اليه الاشاعرة **قوله** اذ الاشياء سواء كانت متباعدة في الحقيقة النوعية او متباعدة في الاعيان
 وعدم بالنسبة الى ارادة **قوله** على وجه التحيز في كونه في كفارة اليقين فكما ان اطعام عشرة
 مساكين من اوسط ما تطعون اهليكم او كوفهم او تحريم قبة امر بتلك الاشياء على وجه شريف
 يجوز ترك كل واحد منهما مع الوثاق بالاوزن بتفويض الوحي اربابا وقد مثلوا في خلق الوجوه
 فقال كل اصحابنا وجهه بالمشاهدة ان متعلق كل واحد من تلك الاشياء المتعبر من حيث انه متعين

على سبيل البدلية انزلوا على فعل الجميع ولا يجوز لنا تركه وايضا هذا تحقق او مثال يكون فيها
وقالت الشارح وبعض اصحابنا ان متعلقه وهو كل واحد على كل واحد من تلك المتعينات في
مفهوم واحد لا ينفك ولا يخفى في انزلوا يجندم فعل الجميع ولا يجوز تركه وايضا تحقق تحقق المثال
لكونه متعلقا الواجب لذلك حكم بامتناعهم العلوية بانزلوا نزاع بين الفريقين في الخط والاشط
فيها اصله في الجملة لانه الوجوب يخلق بالخصوص من حيث انه مخصوص عند الفريق الاول بالمفهوم
الكل عند الفريق الثاني ولعل الاحكام تختلف بذلك **قوله** نعم هذا من هذه الواجب على هذا المذهب
عند استيعاب معنى عند المكلفين يختلف بالنسبة الى المكلفين لو ملكوا امرا راقم فما اصاب
فواجب عليه فله رقبته واعلم ان هذا من هذا من هذه الواجب على معنى عند استيعاب
بالنسبة الى المكلفين والمكلف ان اشار هو المظهر ان اشار به كان ذلك لا يفسق لـ **قوله**
الوجه بالفعول وقت المفعول بالنسبة الى الوقت اما ان يكون مساويا للكم هو زمان وحين
مضيقا ولو نزاع في وقوعه واما ان يكون زائدا عليه كقوله بعد البلوغ ملكوه عند التحقيق
بر الوالد او باعتبار جملته ارادة القضاء وهو في حكم الاداء شرعا واما ان يكون ناقصا وهو
الموسع والمعبر به بذكر الوالد وليس لاداءه ولا خلاف في وقوعه والثاني قليل بعد ان يندرج
وفهم من سماعها مصيقين وفيل المصيق بان لا يفضل وقتا عنه وهو شاملا لهما جميعا **قوله**
ويجوز عند الواجب الموسع اما التوقف وقتا او لشكرا فإذاه **قوله** الغنم ان يورى او يحمى فإشتر
هذا الوجه وصنفه **قوله** وهو انما هو كلام المفيد على معنى الشافعية وهم قد اعتقدوا انه الشارع
واجبا للفعول اولا الوقت وجوز تأخيرها الى اخره استدراكا للغات **قوله** تبين ان ما في ركب
واجبا او رد ميلان الوجوب لما كان محققا باجزء الوضو ان يكون المقدور واجبا واجبة بان
الوجوب في تلك الصورة انما هو في الوقت الثاني بالفعل فيه البقاء على سبيل التكليف كما في صورة هذا
الاجابة لولا ان البقاء اذ هو هذا المذهب فمن الوجوب باجزء الوقت على ما في ركب ما في ركب
موقوف في وجه واجبا بعد حصول الجزء الاخر ان يقع على سبيل التكليف في وجه واجبا بان النسبة

معتبر في الصلوة شلو وهي هذا الفصل غير مقدرة وعلى الجواب الثاني ان كون الصلوة وجه
 وجه يقع عليه الصلوة ولا يورث في هذا الوجه ما يات بعد اذن شأن المؤثرة وجب الوضوء ان
 يكون مقارنا لها ولا يات معها **قوله** كان نغلا قيل مقصوده ان كان نغلا مسقطا للفرع يورث
 عليه ان ذات جزم في امر الوقت من صفات التكليف لم تحقق الوجوه شأنه فلا يكون مسقطا للفرع
 واحب عندنا ان يريد ان تحقق هذا الوجوب وسقط بل اراد ان يتحقق شأنه الوجوب وبعد
 ذلك يريد عليه ان احدهما ان لم يتحقق لفرع ان يكون انما مع طعن الوقت قبله او بعده ان في اتم
 على ان الاذان والاقامة محضات بالصلوة الواجب قبله ان لا يجوز فعلهما مع الصلوة في اول
 الوقت **قوله** وانما هما بعضا من هذه بعض الخفية الى الاول والآخر الى الثاني **قوله** كان وجبا
 بالوصال من غير فرق قوله واجبا ودر على المذهب الثاني في ذلك فالاول فعل بقوله بالوصال ودر
 على المذهب الاول في ذلك قاله الاخر فضا تابع للاول وقوله من غير فرق ودر على المذهب الثالث
 وهو **قوله** يكون لهما الى الواجب بخلافه هذا التقيد برأى احد النسخ من المتأخر في النوع
 المتأخر بجزء الوقت **قوله** وهو العزم على اداء الفعل في ثاني الحال ناضل المبدل بالعزم لعد
 وجوب بدل العزم بالانقضاء وانما لم يلفظ الود للتمييز على ان من اعتبر ببلية العزم جعل بدلا
 عنه ابقاء الفعل على من الفعل نفسه فلا يورث عليه ما اورد به صاحب المصباح من ان كون العزم
 بدلا عن الفعل يقتضي سقوطه واسا في الكفارات والظهارات ومن انزل بقصد البدل
 في اجزاء الوقت مع صحة المبدل وهو الفعل لا ينطبق لكون البدل ما يقور مقام الوصل فانه انما
 واحد لم يكن الباء بدلا مستقلا وجوده وعدمه وجب عدم الورد وان العزم بدلا عن ابقاء
 الفعل فضاير ما لم يسقط الوقيعات في اجزاء الوقت قبل الضيق لا سقوط الفعل نفسه ولا ايضا
 متعده باعتبار بقصد الاجزاء وكل واحد من البدل والمبدل متعده وكل بدل ينادى به بمبدله
قوله انما تأخر عن اصل الوقت وسطره وانما خفيها بالذكر لكون امر الوقت بقصد ما يقع الفعل
 فيه لا على المبدل فيه اجماعا بل يقيس الفعل **قوله** قال السيد لا يقتضي نعم ان يذكر السيد الذي يعتبر

القول بعدم وجوب الغرض اصله وقيل هذا اشترط كونه غير معروف في غرض قوله دعوان اعد لها
جميع اجزاء الوقت في الوجوب والوفى عدم وجوب الغرض مستفاد من ان مثل وجوب الصلوة في
مستفاد من ان الصلوة لا تدرك الشمس الى غسق الليل ومن الروايات **قوله** تحكما اي جمعا بل يرجع انه
لا دليل عليه وفيه نظر لان مجرد عدم دلالة الامر على التحصيل لا يلزم ان يكون التحصيل كما لا
اشكاه بعض الدار لانه لا يستلزم انما الشكل فيرفع الحكم وجعله مثبته لما قبله لا يوجب من بني اللهم الا
ان بق مقصوده التحصيل عنكم الا ان يكون هناك دليل من خارج بقرينه ما يشاء **قوله** وايضا
لو كانت الوجوب محضا هذا الدليل مثل الاول عام بطل المناهضة **قوله** فلا يوجب كالموصلا
قبل الرضا لعدم الصحة معظم فكيف والمحتم يقول بوجهه فقلوا وقياسه على ما فعل قبل الزوال
فاسد لان المحتم يقول بغيره ان الشارع يقدمه الى الرضا كما يجوز تقديم الزيادة الى الوقت معين
وتقديم مثل المحتم الى دل المحتم عنكم اللهم الا ان يدعى الفرقه او الوجدان او يقال يجوز ذلك
في بعض الصور لما يقتضيه لا يقتضيه جواز معظم وفي الكل عدم اما في الاول فلو ندعى الفرقه
في محل الشارع واما الثاني فلو ان المحتم مخالف فلا يعلم الوجدان واجبا لانه يوجب عليه حجة ولما
في الثالث فلو نرفع للسند **قوله** يكون تأخير من وقتها ميسرا فيكون المصلحة تأخير عن
لواحيلا الذي هو الصلوة ميسرا من وقتها ميسرا وانما لا يكره هذا عند شعارة التأخير به وللعلم به
الناس لا يكون بالتأخير ميسرا وفيه ايضا نظر لان المحتم ان سلم العصيان بالتأخير يمنع الوجدان
على عدم العصيان وان لم يسلم منع كون العضا مستلزما للعصيان فلا يوجب التفرع وقياس
التأخير الذي لم يتحقق معه العصيان اعني التأخير الى وقت الظهور على التأخير الذي لم يتحقق الى ان يمنع
وقته او يصل الوقت بالتحقق بالبعد فاسد **قوله** وهما خلاف الوجدان اي عدم الصحة قبل افر الوقت
والعصيان بالتأخير عن اول خلاف الوجدان **قوله** ولما على التأخير ان الامر به ان قال للمعظم
على ما من الاستدلال الشك في بطلان الغرض وهو ان ساقى الفعل في جميع الامور العترة سقط
التكليف به والاولى ان يكون بلا وان كان وجب الوسط كما وجب الاول لم يقدر البلى وهو العترة في

مع وحدة البدل من دون لم يحذف الميم ووجه العدول ان المحقق ما ذكره بعض الفاضل عن
الفاصلين ببليته الغرض لم يحذف بكذا عن نفس الفعل بل عن ايقاعه فالبدل منه هو ايقاعات
الفعل في اجزاء الوقت والبدل هو ايقاع الغرض فيها كالحركة والاضرب وكل واحد منهما متعده وكل
بدل يتبادر منه بدله انتهى اقول بقوله لا في الجرح الاخرين دفع الاستدلال الاول بوجوب
بليته الغرض بسقط الفعل فيما قبله من اجزاء الوقت لا في ايضا لان الفعل فيه متعين لوبدله
فلا يلزم سقوط التكليف **قوله** واجوب عن الاول ان الانفصال الى حاصله ان الوباء ليس
له في اجزاء الوقت بدل من نوعه وان لم يكن له بدل من غير نوعه وهو الغرض بخلاف المندبة
فانه ليس له بدل لظهور الانفصال والاشارة بينهما وهذا الجواب في الحقيقة ضع لقوله وجب
بجوابه هو الغرض **قوله** وذلك اني انا قطع الظاهر ان هذا معارضة في قوله بقطع اشارة
الى ان هذه المقدرة اجماعية قطعية ومضروبة فلو حاجته الى الاستكساف لانه لو كان فاعل الصلوة
متنولها لكانها احد الامرين لجاز ان يتيان بالعدم وذلك الصلوة كانه فعال الكفارة
حتى يتوجه ان ان اردنا بعمل الصلوة فاعلمنا ان اخر الوقت فالمدور من مدلول الفعل
فبدلها بدلها وان اردنا بعملها فاعلمنا ان قبل الاخر فطلوع اللزوم لم يجوز الا يتيان
بالغرض وذلك الصلوة مع ذلك ان يكون منها لقوله ثبت في الفعل والغرض مع اتصال
الكفارة الى ان لم يتبين حكم اتصالها فيها وانما ثبت ان يكون الاتصال مخصوصية الصلوة
قوله على تقدير استلزامه الى منع حصوله ثم ترك الغرض في الفعل في الحال لا بد
عنه على الشارع **قوله** على كل حال انما اصنفها كان او موسعا وفي هذا التقييم زيادة
في ان الوم ليس لاجل الجنتين بل فصل الموسع والغرض لمصلحة في تركه من الموسع لاجل **قوله**
شككت انه مخصوص بحكم فاس مثل وجوب الصوم وانما الدلائل والشك في تحقق وجوبه لغير
لونه الفاعل غير مكلف بتركه من الايمان يثبت مع بؤن الايمان لم يرد ان الغرض انما
انما ارادة الايمان لاجل لزام الايمان غير متفلسفة حقيقة للتصديق والادعاء بما

مجموع قواعدير که با عايت آنها ميتوان سايل مختلفه راضل نمود

جبر و مقابله کويند فايده علم جبر و مقابله پيدا کردن مقدار مجهولات

از روى معلومات در جبر و مقابله علامات مخصوصه بکار ميرود

بر اينچه را کائنات از لوازم و ذلك از زمانه ان لا يكون تاردا الواجب مع التخييل بوجوبه و تاردا به
عليه من زمانه و شرطه قطعاً وان لا يخلط الغرض على الواجب من التصديق بوجوبه و يطلو من زمانه في
دنى سكره بل اراد ان من قواعد و رواه فريده اذا من الرجل و مبطله الغرض على الواجب
فانما اذا اجاز او تفصيله على الوجه المذكور و شرطه ان قوله مع ثبوت الواجب
من باب وضع الظاهر موضع التخييل لا يسمي عوده الى الحكم لا يوجب قبله بطلان قوله على الوجه
ذكر من الوجوه التفصيليه و لم يرد على ذلك و فقط بوجوبه و جبراً و دليل على وجوب
ارادة الواجب ان الواجب ان اوفى قبل ذلك و اوقات ولا عدله و كان الحكم ان
وان كان الحكم بالوجوب يتكرر في كلام الاحكام لكن ليس له ان اجازها و هو ان استدلاله
بوجوب الغرض على الوجه المذكور قوله يكون غرضاً على العلم والغرض على العلم ان قاله على ذلك
الواجب على ان في الغرض على فعل الواجب عدم انفكاك الكلمه من هذين المعنيين في شئ من
وجوبه و قوله و هو كما ترى اشارة الى ما في من المناقشات ان اوله فلو ان الواجب
كونه واجباً على ان قبله فغرض الغرض على ان غير مفيد بل للوقت ايضا ان لا يرد في النوع على الوصل
و اما ثانياً فلو ان لم ان الغرض على الاحكام و الا فكان الغرض على الغرض على اعماس و هو
و اما ثالثاً فلو ان قوله في الغرض على فعل الواجب بل مع مجتهد الغرض على ان الواجب هذا الغرض
من حيث هو لا يستلزم الغرض على فعل الواجب قوله فيخرج عنه كونه واجباً اذا كان معنياً و اما اذا
كان محضاً فلو كان له اتصال الكفار لانه جواز ان لا يرد بعضها عند الواجب بالبعض الوهم لا يوجب
عن الوجوب و اما مخبره من هذا التفصيل قوله ما عطفناه اتفاقاً في اثبات الدعوى و لو لم يكن
الامر يدل على التوسع قوله لو كان واجبا في الاول و الاول و الثاني الى ان يبقى مقدار الفعل
فانفع ما قيل من ان عدم وجوبه في الاول لا يوجب اختصاصاً بوجوبه بالوسط بل ان حقيقة الوسط
ولا حاجة الى الجواب عندنا بل لا قيل بالوجوب في الوسط فلو حاجة الى ابطاله و ان شئت بان هذا
الدليل لم يدل على اختصاصه بالوجوب بل لا فوطه و دليل على ان المقدم نفى سلفه للغرض قوله

ص ٥٤

قوله فان الدعوى المدعى انتم الا قيل هذا الجواب لا يصح مع مذهب من خصص الوجوب بالاول والحق
ان يصح بالاول فيقولون انهم وان خصصوا الوجوب بالاول فكيف قالوا بان العقل ليس بغيره في
الاول بل الكلف بخبرين اذ ان في الاول مقتضا في الاخر ملخصا ليعين بالتأخير اجماعا على نقلين
الوجوب على الحكم على شرط مثل اعط زيدا درهما ان اكرهك وان دخلت الدار فاشترى الشرط
قيل هو ما يتوقف عليه وجود الشيء واحض من ما قيل من انه ما يستلزم تقييد الحق الاول بالثاني ووجهه
اليسير وقيل هو المذكور بعد ان وافقنا معلقا على حصول مضمون حجة اى حكم بالثاني معيل مضمون
قوله بالجملة عند حصوله وهذا التقييد ليس لان الشرط بهذا الشيء يكون ان يحصل العمل الشرع لا بالشيء الاول
والراد بالفاسدات العلوية وانما في المحققين قوله بحري في العرض بحري قولنا الشرط في عطية
اكرهك غير نظرية لاننا ان المثال المذكور لا يفيدها بالشرط في الاكرام بخلاف قولنا الشرط في
اعطنا ان اكرهك فان تقييد ذلك لما فيه اية المعاد من ان تقييد المبتدأ باللام يفيدها باللام
في الجزاء فيقول ان الذي يريد به الجماع عزمه وحصل التبادر في هذا الوعد وهو مفعول
في المثال الاول المذكور بعد ان وافقنا في التقييد لا يقع الحكم اى اصدار من الحكم
يقال ملو في ان نزل النسخ فانها من شأنا معناه نزل النسخ شرطا الحكم بان الزمان شأنا لان
شرط البتة الشئ ووجوده في الخارج فعند انقضاء الزمان شئ على البتة او يتوقف في الخارج وانما
ينفع بقوة فيه ان كان الشرط شرط البتة فيه وهو معلق هذا في المثال المذكور بحري قولنا
الشرط في حكمنا باعطائه اكرهك والتبادر من هذا انشاء حكمنا بالاول عطاء عند انقضاء الاكرام
لان انشاء الاعداء في الخارج وهو مطلوبكم ولا ينفع لكم القول بان الجزاء انشاء الزمان
انما عند انشاء وقوعه ببتة لما تقرر من ان الانشاء في الخارج له اركان وعوالم في مفعول الشرط
مطلوبه كان الجزاء انشاء وانما لان مفعول ان يجوز ان يكون سببا في جزاء في المثال بحري
قولنا والسبب في عطائه اكرهك لان التبادر من هذا انشاء الاعداء عند انقضاء الاكرام
لجواز وجوده لسبب ان الشيء الواحد يجوز ان يكون للسبب بتعبدية والقول بان جواز حري

سبيل التمييز فهو رافعا الحكم لانه الاصل عدم دفعه باستثناء الجواب عن استكمال
وعدم جميع ذلك بل ان مجية مفهوم الشرط عندكم مشروطة بان لا يكون فلو والشرط اولى منه
في الحكم ولا مساو والواجبات الحكم ثابتا عند ثبوت ذلك فالخالف قطعاً عن كون ان يكون
الحكم شرطاً اخر اولى مساو للشرط المذكور فلو لم يرافعا الحكم عند رافعا على ان ما ذكرتم
يتحقق بخلاف ان كان هذا انما هو حيوات فانه اشفاا الوسا يترد بيقين اشفاا المحل
العلم الا ان يقال هذا المثال وامثاله واردة على قاعدة العقول في جميع عند رابا للغة قوله
بل هو امر سواه اردن المحقق **قوله** والجواب على ذلك يكون دفعه ان السبيل اذ اجاز
ان يكون للشيء شرط مستعدة كل واحد منها مستقل عند اشفاا شرط مخصوص كالاكرام فيناكم
تدقيق الشرط اعني الوعاء هذا طاهر لا ستر عليه فهذا الجواب يستلزم اداء السيد كما لا يخفى
قوله كان الحكم محتملا يمكن دفعه بان مقصود السيد اذ اجاز ان يكون للشيء شرط كثير وقوع
ذلك في كثير من المواضع كما يشعر بقوله اكرام ان محتمل لا يحصل لما مع عدم العلم بوجوده رجاء
عدمه ونظيره لذلك قيل في الامام قبل التحقيق من المحقق من انه لا يحصل لنا الظن بعد مرئنا على
اصالة عدم كثر وقوع التحقيق العوات **قوله** والموضع ههنا مستفاد المراد بالموضع الذكر وهو
مستفاد عند عدم ارادة المحقق **قوله** لا يضر اذا لم يردن التحقيق فقد اردن البقاء ان الملوحة
مستفاد بوجود الواسطة وهي عدم ارادة شي من بينهما ولو قال لا يضر اذا لم يردن التحقيق يردن
عدم البقاء سواء اردن البقاء او لم يردن مع عدم ارادة من عدم البقاء الى السلم عن هذا المنع وتعالى
عند ان كل صديق لا ثالث بينهما لا يجوز فلو هما عن الوردية بل لا بد من ان يكون احدهما اراد
وهذا انما يتم عندهم فلو الوردية بالصفة المختصة لاحد المقدرين بالوقوع ولا يشهد في ان
احد الصديق واقع البتة فلو بل من الرخصة بالوقوع وهو الوردية واما عند من فسرهما
مبيل شيع اعتقاد الفسخ في فلو الصديق عنهما الجواز ان لا يكون للخصم في الميثاق بينهما **قوله**
فلا يتعلق برائعه ولا يتعلق به الا بامره ايضا ولم يذكرهما اكتفاء بما **قوله** فالقول الحق اذ يراها

لعمارة العقل وتفصاها في غير تلك القضية المولى قوله اوان الولاية زلت فيمن يبرهن لمحض حاصله في القضية بينهما على تحقق الولاية في ذلك الحال كما قيل ان ادب الابن كانت حوار هو كان يكره من على البغاضض عليه فشكلت فيمن الى ابنه من فزلت الولاية واقرضت باب العرج بعوم اللفظ والموضوع السبب قد اعتبر في هذا الجواب موضوع السبب بيان ما استفيد من اللفظ وهو يتم الكراهة عند ارادة المحقق عومر بان الميوس القيمة لم يتخصص بالسبب لم يشتر منهم السطر المظهر غاية اخرى للسطر عين قوله واعتلوا الى الجب واعتلوا ان ضيق الحكم على احد من الذات مثل في الغم الساية زكوة هل يقتضي قضية عند ثبوتها وبثوت الاخرى مثل العلوق والو ينبغي بقضية على الزنا بما اذا لم يكن للوصف غاية اخرى غير ثبوت الحكم على ذلك الوصف والاولو يقتضي فعلا ثانيا فاكما في قوله لو وتقتلوا اولادكم خشيتم اذ في تلك الغاية فاما منهم عن عاداتهم من قتل الاولاد وخشية الضيق مع ما فيه من الوساو واولوية الحكم في قوله ومن خرج باجم والنور والحا الملهية بفتح ال قال قوله والعلوة ذهب العلوة الى التعلق الحكم بالوصف يقتضي قضية عند اشارة الولاية تقدير ان يكون الوصف علامة لذلك الحكم فانما يقتضي اشارة عند اشارة والاولاد ابطال عليه فافهم علته وذلك لانه اذا كان الحكم في غير ذلك العلوة بعد اخرى فلو يكون ذلك الوصف علته ما قبل العلوة احد الود من هدف لها وجوب الحكم بدون العلوة وذلك على تقدير اشارة الحكم في غير محل الوصف لهذا الوصف الى الالوانع وعلة تعلق الحكم بالوصف كما هو موضوع السلسلة بشرط البلية فانما اعترف بان علته الوصف يقتضي جهة مفهومه فلو يبرهن الاخران في جهة مفهومه كل وصف اللهم الا ان يثبت الزايد بعلية الوصف في هذا الجواب اذ يقال الزايد انما يثبت ان الوصف مفهومه على الحكم باسناد قوله وكبره من الناس كما على وابي هاشم والمسلمين كلهم وابن شريح وجا من الشافعية كما في كمال الفارسي والقائل بجا في جهة مفهومه وغيرهم قوله ولو ثبت لو كان كل الى اي ولو ان في الحكم على محل الحكم الوصف لكان عين اشارة على اخره لكما في لالة التعلق على المنطوق اذ المنطوق ما دل على اللفظ في محل النطق سواء كان

مطابقا او متعينا وانهم معترف بانها ليست بالملفوظ فلو ما جرت الى الوسائط على نفي المطابقة
والنقص قوله فلو نزلوا ملوثر في الذهن ولولا العرض لم اذلو شبهته في ان اهل العرض يعينون
من قولنا الحق زيد الفاسق انهما الالهة عند اشياء الفاسق في شاع بينهم ان التعلق بالشيء
مستويا بل غير سلمنا ولكن المثبت يقول يستنبط منه نفي الحكم بالتاخر الصارق وان لم يكن برشوعا
هذا لا عطف بل لزم الشعور انما هو في عطف بالبرهان دون الفقيه وقد مر مثل قوله وجرى مجرى
قوله الا ان كان لا يبين لا يعلم الغيوب كرا لا يبين له ان يكون مفيد البتة العلم بالغيبيات كان
مستحيا عاريا من الغاية ومثله لا يبين قوله فباذركم من اشياء الحكم عند اشياء الوصف
قوله بل كونه في الاوربش كونه في ايدى لكون المثبت يدعي انه اظهرها ما ذكر وجود الاحتمال لا يبين
في الظهور قوله وجوابه ان المدعي كونه في الاوربش بوجه يندفع عنه هذا الجواب هو ان المحققين
يقضون في الحكم اذا لم يظهر له فائدة اخرى سوا تير ذلك الشيء في الظهور لم يطمع وما ذكرتم من الاوقات
لا يباير في الظهور قوله يدل على انها اعم من اعمها لما قبلها قيل هذا ينافي الحكم بوجوده في العقل
والجواب ان يجوز تخلف حكم المنفرد بالمفهوم عما بعدهما الدليل كاجتماع وفصل على العلم وفوقها قوله بعض
الهاة كالمدعي في حقيقة قوله معناه يجوز بل هو محال لئلا في نظر لا ينبغي ان يكون معناه
الحكم النسبي الى اجاب الصوم لهذا الوجود بل هو محال لئلا في نظر لا ينبغي ان يكون معناه
اخرى ان اردت ان معناه اخر وجود الصوم المستفاد من هذا الخطاب محال لئلا في نظر لا ينبغي ان يكون معناه
فلو فرض بقاء الوجوب بعد تحصيل كونه الدليل اذ لم يرد الحكم الثاني قبل الغاية مقتضى هذا
الخطاب والحكم الثاني فيما بعدهما من مقتضى خطاب اخر في الدليل اخر النسب الى الاول ووسط
بالنسبة الى الثاني ولو غير ذلك ان اردت ان معناه اخر وجود الصوم المطلق محال لئلا في نظر لا ينبغي ان يكون معناه
قوله بخلاف هذا اذ حال عدم التمكن في ظاهره يظهر ما يد الى التفرع وهذا الاشارة الى
التعلق بالصحة قوله اقوى من ذلك من التعلق من الشرط او ظهوره ان يقول من التعلق بالصحة
الوان التعلق بالشرط لما كان اقوى من التعلق بالصحة كان التعلق بالغاية اقوى من التعلق بالصحة

بالصدق ايضا **قوله** وان علم الامر انشأ شرطه اذا كان الفعل مشروطا بشرط فلو نجح اما ان يكون
الشرط موجودا في وقت ذلك الفعل او لا وعلى التقديرين فالامر بالمأمور انما عاملا ان يراعى
عالمين او بالتفصيل فحينئذ ثمان صور فان كان الشرط موجودا جازا لا مبرما ولم وان كان
مفقودا وان كان الامر مباحلا جازا ايضا سواء كان المأمور مباحلا او لا وان كان الامر
عاملا باسقاطه فحينئذ ثمان صور كانت المأمور عاملا او جازا مباحلا او مبرما او جازا مباحلا او مبرما
وعينها اصحابنا والفرقة لا يجوز **قوله** وربما عدى بعض متأخريهم ثم بعض متأخريهم انزاد في
من جعل المأمور على انشاء الشرط لعدم اقتداره على الفعل وانزاد يصلح للمانع كما في صورة
الاجمل والجواب عدم المانع لو كان الامر لا بد من وجود الباعث بالانشاء وهو متحقق في صورة
الاجمل وان العلم انزاد اجملا بطبيع ويعصم بالبشر وانكر انه متحقق ما اذا علم فانزاد يتصور العزم
عليه والتصور اليه فلا يتصور هنا تلك الغاية **قوله** كون الامر جازا مباحلا بالانشاء الاجمل انشأ
انما يتصوره الشاهد لهذا سئل بر واما الغاية فلا يعزب عنده ان زاده ثم الفعل ان يربح
الامر من الجاهل بالانشاء الشرط ويكون الامر مشروطا بحصوله فان حصل ثبت التكليف في
اشقي بينه وبين عدمه وانما الفوق يقولون بنبوت التكليف مع انشاء الشرط هذه الصورة وفي
صورة العلم ايضا **قوله** بما نرى متعلق بالزمن والمضي لا يحجب الخبر عن هذا الجواب نرى من ذكر الشرط
مطم انزاد نزاع في جواز الامر بالواجب المطلق عند انشاء شرطه كالامر بالصلوة عند عدم الطهارة
واما النزاع في شرعية الواجب المقيد كالتمسك من الفعل والقدرة عليه والنجس ونحوها **قوله** وانما
لم اعدل كان جواب عن سوال مقدر نرى ان هذه الزهدة اذا كانت مستحسنة اجتنبها ولم
تعدت عنها الى ما هو احسن منها ونفى الجواب اني لم اعدلها مقصدا الى مطابقة مقتضى دليل المحقق
لدعواه لانه جعل الشرط مطلقا واما عليه فينبغي جعل رادة التكليف من الشرط مع انها
من شرائط الوجود وروى الوجوب **قوله** واصل انما نرى من اصل الطلب في بعض الشرط
الوجوب في بعضه **قوله** مطلقا **قوله** ويرى كون امر يكون مأمورا بذلك مع المنع بينه وبين العلم قالوا لا يجوز ان

الدليل

العبد بشرط ان لا ينفرد ثم اذ وضع الشئ منه لو ينافى كونه مأمورا كما اذا امر الانسان بالصوم لم يمتنع
 بشرط ان لا ينافى في الزمان الشرع في الوجود بما لا ينافي العقل عنه فلهذا قدس **قوله** والذمي من ذلك
 ادعى انه سبحانه لا يامر العقل عند اشياء شرعية وبينه بانفسه للذمي في شأنا فكيف في القديم الشرع
 من كل مقتضى وانما ينبغي العلم بانفسه الى اجابته الرسول من علمه بانفسه عقلا مشع كما ينبغي ان يخفى
 طريقه الى العقل ثم ان ذكر الرسول على سبيل التنبيل والوفاء هو ما ذكره كل معصوم **قوله** فخرج ما ان
 ناهى بذلك من لونه انما يتم لو كان الغرض من التكليف هو الوضو لا ليدل على ذلك دون
 كما يحسن الاستشال بالامور بربك كالحسين للامتحان والامتحان بما يظهر من الامور من امارات
 البشر ما ذكره الله على انه المحم وهو الوضو لا يسل منكم دعوى البع العقلي **قوله** فقد علم ان يربى على
 ان يربى على حسن فقد علمنا بصقلنا مودة المستقبل وعمل الشرط فيها كقولنا افضل هذا
 الحق باقيا على صفة التكليف لو كان لنا علم ببقائه على ما في هذا الشرع لو انما يدعى المشكوك
 فيه دون المعلوم **قوله** ولنا اليه طريق انظر ان من يربى على الحاك من العلم ونسب اليه يعود الى العقل
 ان يكون معطوف على ما يربى ويخرج يعود الى السؤل **قوله** نحو من العقل فلا يربى ان يقال افضل
 الحاك مناسع العلم بحسنه دون الشرع انما ينافى بوجه على المشكوك **قوله** ويخرج ان يعلم عقلا
 ان العقل لا يتصرف في الحكم بان الامور يمكن من العقل المستقبل لا من مجرد زعمه او وضوئه بل
 في طريق العلم بربك في خبر الصادق فاذ اقلنا نحن من الشك فيه فوجب له عند الامور بربا بجلته
 ان علم التكليف في الشرع والواجب **قوله** ويكون الظن في ذلك في مقام العلم ما سلكه من هذا
 موقوف على علم الامور التي يمكن حيث يمكن وان تعذر قيام الظن به مقامه **قوله** دون من لو يعلم ان
 لا يمكن فهم من ان لا يربى بوجه الامور فهو في المقول ان لا يجوز ولو قال لا يجب ان لا يكون ظنه
قوله فلا عيب بالعين البهية والاراء المبهمة الساكنة في بوجه **قوله** واقلمنا اداة الكلف انما انما
 الواردة الى التكليف ان المستند هو الشئ في طريقها الزمان الحتم ولم يفتقر الى الامانة
 لانهم يكرهون اسناد افعال العباد اليه سبحانه **قوله** فلو تكليف فلو معقلا لعدم التكليف فلهذا

على الرجال

التمكن

باسقاط شرطه كالوادة وما اعدم العصبية فلا لها باعتبارها الفعل التكليف وهو وصف قوله فلا
 مع الفعل وبعد ينقطع التكليف الى عند الشرط انما التكليف عند الوضوء لا ينقطع مع الفعل
 فقد ايضا دليل الى ما عرفت بان لا بد من انقطاع التكليف بعد الفعل ان لا يعلم احد ان التكليف
 لجواز ان يعلم بعد كونه مكلفا لكن لو لم يرد بالوجام ولا في حال الفعل ليدفع بان لا ينافي ذلك
 بل قبله ولو احتماله فيه وعلى هذا يطل الملوثة واجباته مع قوله لم يعلم احد ان مكلف لم يعلم
 في نفي من الوجود ان مكلف في ذلك الزمان فانقطع الوجود والملازمة ان شرطه ان لا يكون
 من الدليل في اشفاء العلم بالتكليف من بعض الوجوه لا علم لبقاء احتمال واحد للعلم وهو انما
 المعرف يكون اللزوم ضرورة في البطلان ثم قوله وقبله يعلم واعرف بان لا بد من ان اشفاء العلم
 بالتكليف قبل الفعل وبعد اشفاء العلم به لم يجز ان يعلمه بالجملة وان لم يعلم احد من الوجوب
 اللزوم واجبات العلم بالتكليف مع العلم باشتناع كونه في شيء من تلك الوجودات ضرورة ان
 لو حصل العلم لفعل كل واحد منها لو احتماله وجود الشرط في الخارج دون معين منهما **قوله**
 واجتمعت الثابت عند دخول الوقت بشرط ان يمتنع من الوقت مانع فيه الفعل فان لا ينقطع التكليف
 في كذا المقتضى **قوله** الثالث لو لم يصح اى لو لم يصح التكليف بما علم عدم شرطه لم يعلم اربعم وجوب
 نفي ذلك واللزوم باطل اما الملوثة فلا شفا شرط وجوبه بل يمتنع عند فخر وهو عدم نسخ هذا
 يقتضيه عدم وجوب المستلزم لعدم العلم بالوجوب ضرورة ان العلم بالشيء فيجب بغيره اما بطلان
 اللزوم فلو لم يعلم ان عدم نفي ذلك تهمة الاسباب من الاجتماع وتلخيص وامر بالعدول
 على حلقه لا نحرار على تقدير عدم العلم بالوجوب ولم يمتنع ايضا الوفاء وقد قال اسمع وعينه
 بنوع عظيم **قوله** وجوبه المنع عليه اى اذا كانت الزمان في الشرط الذي يتوقف عليه يمكن التكليف
 شرها وقد مر على اشكال الوجود في الشرط مع وجوب المنع على المقدرة على ان اراد باللزوم عند
 عصيان احد شرط الواجبات لم لا هذا ليس له والعدم تحت التكليف عند العلم بعدم التمكن ^{الفعل}
 بالضرورة وانما اللزوم لعدم العصيان بتدليل الفعل الذي علم عدم التمكن والمقدرة عليه وان اراد

باللزم عدم العيان بترك هذا الفعل فلو سلم وانما يتوهم للمم لهذا لوان سابق الدليل
يا في ارادة هذا الحق قوله المنع من بطلون اللزم وهو ان لم يعلم احد شي من الوجود لم يتكلف
في هذا الزمان والسند ناذها الى ان بعد قمع الوقت يعلم ان كان مكلفا بالفعل فذلك
الوقت قوله وليس يجب جوابه عن سؤالي قد رفرع لو كان العلم بالتكليف بعد مضي وقت الفعل
لا قبله لزم ان سبق له عند وجود الخبر عن تركه لما مور به عند مضي وقت عدم علمه بالتكليف وان
بالا بالوافق وتفرع الجواب ان اذا دخل الوقت والمكلف على شرط التكليف فله بقاء
عليها ويجب عليه التحريم عن الزل ولا يحصل ذلك التحريم الا بالشرع في الفعل بالجملة وجوب
التحريم ليس موقفا على العلم بالتكليف بل كونه الظن به واورد بان هذا الجواب يستلزم وجوب
المؤثر في الواسع لما يظهر من قوله ولا يحصل ذلك التحريم الا بالشرع في الفعل ويمكن ان يقال
بان الواسع لا افراد وكل فرد منه واجب التحريم ولا يحصل التحريم عن فعل الفرد الاول الا بالشرع
في الفعل فليس فيه دلالة على وجوب المؤثر قوله ان يؤثر السمع في القاموس اثر فلو صيا
للمفعولات واحتمل الشبهة اخذت في السمع فاعل والمفعول محذوف قوله شبهة الفرض ولو لم يكن
عالمات بان الفعل واجب عليهم يجب عليه شبهة الفرض فيظهر من هذا الاستدلال ان ما استدل به
الوصوليين من ان التكليف بالفعل عند الاشارة انما يتوجب عند الاشارة به لا قبله ليس على
ما ينبغي انهم يقولون بتوجب التكليف قبل الفعل وبما ادعى الى المباشرة ثم ان دعوى الجمع على وجه
شبهة الفرض مع وجود المخالف اما على ان التقادير قبل انعقادها وعلى ان المخالفات لا يكونون
قوله ان كنه الاشارة الى الجواب بالاستفاد من الكلام السابق فترجم ان الجمع على وجه شبهة
الفرض لا يدل على حصول العلم بالتكليف قبل الفعل ان كنه في وجوبها غلبة الظن باليقين والتمسك
لا سهل الى القطع وهي ما صله لما مر **قوله** الذي هو في الوداع بق فرتب اليه افر بفرها الى
والوداع مع جمع وبع بالتحليل هو عرق الحق **قوله** بل كلف مقدمه ان يكون ان محاب بان العلم
البادر من قوله اي لا يحصل في الوداع والما هو به في قوله اصل ما توفى هو الذي لا بد من

لا يكون فكل واحد من هذه على المقدما والذات كونه فجاز لو نصا واليه لا بدليل ولا له قوله وانما
 ان يا ابراهيم قد صدق الرب يا عليه باعتبار ان تصديق الرب يا هو فعل ما هو مركب في الماس
 وما فعله عليه السلام المقدمات الذبح فهي المنة في الماس دون الذبح لعدم وقوعه بدفعه وان
 الامر بالذبح مستلزم لا مبدء ما في الثاني والثالث في الماس ويرجع ان يقال ان مقتضى قوله قبل
 انما هو على ان لا يرضى بوجوب المقدمة ليع ايضا اطلاق الصديق للشرع فهاك لا ينبغي على
 النصف ويبدو ما ذكرناه امور لا وقد قلنا ان هذا هو البلاء البين ان الظاهر ان هذا
 اشارة الى الذبح بالحق الحقيقي بقرينة التأكيد بان وبالدم واسم المخلصة وبالقرينة التي هي
 مع تأكيد بقول الفصل بالوصف المفيد لوصف هذا البلاء من بين البلاءات التي هي واسمها
 في النفس والاطلاق على المقدمات فبعد السهولة او مشال لها وعدم وجوبها في النفس مثل الذبح
 والقول بان تلك المقدمات بلية عطية باعتبار عدم العلم بما في الامر واحتمال ان يوزن الذبح
 نفسه بعد ما هيته راقية اها او لا فلو ان العطية انما هي بالقرينة فلو ما ذكرنا فانها بالذبح
 فقولنا وانما ثانيا بلون الامر بذي الانسان فلو ان المعارف فذلك او احتمال بعد هذا
 قوله ثم قد بينا ان يذبح عظيم اذا كان الامكان مطلقا في محرابه الفداء بل عند ذلك الامر
 مطلقا بالمقدمات وقد علمنا ان يذبح الى الفداء ولو ان الفداء بل ولا حاجة الى البذل منه مع
 وجود البذل منه على ان الظاهر ان يكون الفداء من جنس المقتضى والقول بان الفداء بل مطلقا
 الذبح زيادة على ما فعله لا يكون قد ارجاها او عاقل ان يذبح من يذبح الذبح نفسه بعد ما يذبح
 لونه الفداء عما يجب من عقول الظاهر وقد بينا في اصل الدليل بان فخلق الامر بالذبح مسلم ولكن
 استغناء شرطه يعني عدم التمسك لونه روي ان عليه السلام فرى اوداج ابنه يكن كلاما في رجل اعاد
 طمعا فقد فعل ما امر به من الذبح وان لم يطل المحرم وربما يقع ذلك ولو بان فلو ان العادة
 والظاهر لم يفعل فلو معتبرا وثانيا ما يذبح لما اوجب الى الفداء ويكون الجواب عن الجواب ان
 بدل من المحرم لوم الذبح قوله وعن الراجح ان لو سلم اشارة الى منع كون الامر بفعلنا

لصالح شأن من نفس الدور وكون الماورى به لا يتلو، والوثنان ونوطين النفس على احوال
والفرع على الوثيان به مستند بان ذلك لما يقبل اذا كان الامور باهلو باحوال الماورى
اذا كان عالما فلو مضى له والحق ان هذا النوع مكابر كون الكلام في خواص صيغة الدور ويقتضيا
من غير ملوحة لفصوص الدور على ان ذلك لا يمنع في حق العالم ايضا وانما يمنع لو كان المقبول
العلم واما اذا كان المقصود اكمال التجربة على الماورى باصال النفع اليه بالوزن على الطاعة وعلى
فقد ومن هنا يظهر بطلان الحق في قوله فانما يحس المكان التوصل له وما يوجبها ذكرنا ان كفا
الذين علم انهم لا يوصلون مثل الجاهل واما ما يكتفون بنفع الشهية والكان به هذا
وما عني فيه فرق بالكون كذا في ثمة التكون بالفعل كالتقدم والنجح ونحوها والوبان ليس
من هذا القبيل بل من قبل الطهارة والادارة ونحوها وليس النزاع فيه بل نفس الفصل فيه
نظر كون النزاع انما هو في مجرد نقل الامور على علم انشا شرطه وامان المطم من ذلك الدور هل
هو نفس الفعل والفرع عليه فارغايح عن على النزاع كما يشهد به صواب المسئلة والاحتجاج بمضم
دخل هذا ما ذكر المم بمجمل النزاع في المسئلة لفظيا لانا ان الدور انما يدلنا في صحيح ان
انما يدل بضمنا على الجواز بالنفع الاعم الذي هو قد رتب بين الاحكام الاربعة المذكورة ان
الوزن في الفعل لا على الجواز بالنفع الوصل الذي هو قد رتب بين التلذذ والوجع في الودن
في الفعل في الرتبة معادلته من ان الوجع بغيره ان الوجع بغيره في الودن في الرتبة وانما في
الجواز بهذا النفع لو لم يفرق بين ثمة الوجع بل كان باقيا بنفس بعد شخ الوجع كما قرأنا في
من القيود والنقص بان عدم امكان بقا بنفسه اذا ثبت ان الجواز بالنفع الاعم في الكلام
الاربعة ثبت انه لا يتصور ولا يحصل الوبان فيما من القيود والعقول كما هو حكم ساير الوبان
فالمراد بقا بنفسه النفع ان ادعى بقا بنفسه اي من غير ضم فصل اليه هو بطم بالفرق وان ادعى
بقا بنفسه لا بنفسه بل بولسطة انما بنفسه اي من الفصل وهو الودن في الرتبة باعتبار
الناسخ لما رفع فصل الوجع باله المنع من الرتبة انضم مع الحب نفس الرتبة الودن في الرتبة

ان رفع احد المتقيين يستلزم ثبوت الاخر فيه ان هذا موقوف على كون النسخ مطلقا
 بالنسخ من الركن الذي هو غير المفهوم الوجوب فحصل الجواز دون المجموع مثل ان يقال نسخ
 النسخ من الركن او رفعه او نحوها ولو نزاع في ذلك النزاع انما هو في مثل نسخ الوجوب وهو كما
 يحل نسخ النسخ من الركن لكونه كافي في دفع الكل كما يحل نسخ المجموع وهذا هو الضابط
 متساويان لانه الفصل قيد وانما يرجع النسخ الى القيد كما قرره في موضعين ولا ان المتفق لكل
 واحد من القيد والمقيد وهو الاول بمحقق قبل النسخ لانه المتفق للركب انما الوجوب بمحقق قبل
 من اجزائه ورجوع النسخ الى القيد مستفيض قطعا لانه النسخ اما ان يعود الى القيد فقط او الى المقيد
 ايضا او الى القيد فقط ورفع القيد على الاولين لا وكذا على الاخير لانه رفع الاول في الفصل
 يستلزم رفع النسخ من الركن معلوم ورفع الورد منكون ويمتد بقائه بان الاصل على كل
 ثابت استمرار ان يعلم نفاذ ذلك **قوله** كل ما يحل لعلل المجموع من حيث المجموع وان كان
 باعتبار اجزائه لا يعود الى الضابط الاول بل اراد متعلقا بالمجموع باعتبار كل واحد من اجزائه
قوله او باعتبار الاخير الذي هو رفع المجموع من الفعل وهو الذي جعله له وجبا لا محكم الوردية
 ائني الورد في الفعل فقط **قوله** لكونه راجعا في الحقيقة الى التعلق بالمجموع لانه نسخ رفع المجموع
 من الفعل يستلزم رفع النسخ من ذكره ايضا وانما علمنا بان قابلية هذا الضابط فليكن علم
 بطلونه لانه القول على جميع الضوابط العقلية والاشارة الى تفصيلها مر بما لا ياتي في هذا
 مود بعضهما الى البعض باعتبار لورده **قوله** لانه الوجوب بمقتضى مركبة في ان الوجوب بمقتضى مركبة
 من الجزئين ورفع الركن قد يكون برفع كل واحد من جزئيه وقد يكون برفع احدهما هو اعم منهما
 والعالم لا يدل على انما اصله فان لا دلالة لنسخ الوجوب على ارتفاع اجزائه انما يكون في نسخة
 رفع النسخ من الركن فلا يكون النسخ ما عدا من اجزائه فان قلت النسخ كما يدل على ارتفاع اجزائه
 كل واحد على حدة فغير مستند الى النسخ بل مستند الى الورد فان قلت النسخ متوجه الى الورد فلا يفي
 مقتضاها فلما النسخ متوجه الى الوجوب دون الورد ان توجهه الى الورد موقوف على دلالة النسخ على

كل واحد من قبل بحجة للوجوب قد مر ما لها **قوله** اصدما ان اختلف واقعها قال المصنف الحكيم
لا يخفى ان السد لها ما يمنع فذلك جاز الكلام عليه قول سائر طبع في ظاهره ان لا يرد
وهو ان يكون معلول علم واحد **قوله** وقيل انها معلولان لعل واحد هذه ايضا يمكن تلخيص
لونه الزايد بالعلمها هي المعللة ان لا خلاف في ان زوال المعلولين مستبعد لزال علتهما
لا متناع مختلف المعلولين لعل واحد زوال المعلولين لعل واحد انما هو زوال المعلولين
بزوال المعلولين لعل واحد ما تغير السبع لبقا الجواز على هذا التقدير ايضا **قوله** وانما هما اثنان وانما
كونه لعل واحد لا ادعى المتناع عليه الفصل ورواؤه واقضاء زوال الجواز ثانيا مع ايراد
عليها ورواؤه ان يكون من باب ايراد السبع على السبع نعم لو جعل كل واحد على السبع بان يقال لعله ان عدم
السبع الوجوب لثبت الجواز موقوف على ارب اصدما ان لا يكون افضل لعل واحد وانما في ان
لا يثبت زوال العللة زوال المعلولين لعل واحد من هذا الباب فليقل **قوله** اصدما السبع
من الرشد والآخر الودع في الجواز مع القليلة ولعبارة عن الوجوب قسم ذو اثر ومع القيد
الآخر من السبع والكل واحد والآخر بالمتناع الوصف **قوله** فاذا زال الاول لعل واحد في ان
الثاني يفيق الاول ورفع احد السبعين فيلزم ثبوت الوجوب في زوال الوجود اذا لم يثبت
عدم القيام فقد ثبت للقيام قطعا **قوله** والاصل سراره لودق كان الاصل استمرار القيام
لتحقق مقتضيه وهو الودع والاصل استمرار السبع من التحقيق مقتضيه ايضا فانقول بان الثاني
دور الاول فكم لو انقول لودع في الثاني بعد ورود السبع لودع في الثاني ان زوال الثاني
متحقق على جميع التقادير سواء تعلق السبع بالثاني وبالاول ولهما جميعا فلو كان دور الاول
فان لم يتحقق عند تعلق السبع بالآخر فالسبع انما يثبت قطعا على زوال الثاني دور الاول فان
بقا في عمل جميع البقايا بالاحتجاج **قوله** ولو ثبتت الحصة في جميع الودع الاول قد مر في
جميع الودع الاول على الثاني في جميعها سابقا فلو ثبتت ونقول انها اسال عدم جواز التعلق
المعارض لودع وجود الفصل وهو الودع في الزل معلوم بعد ورود السبع على جميع التقادير

اما على تقدير رجوع النسخ الى المنع من الرد فقط واما على تقدير رجوعه الى الجميع فلما عرفت ان
 ان ذلك يستلزم وضع المنع من الرد البتة ولا شك ان وضع المنع منه يستلزم الودن فيه فوجب
 الودن معلوم قطعا ومن هنا ظهر لك ان منع الاستصحاب بانزوتوقف على رجوع النسخ الى التمسك
 وعلى مجرد فصل العزل والوصل عدمه مكابرة لونا قد بينا انه الطاهر رجوع النسخ الى العبد وان
 مجرد فصل العزل هو الودن في الرد معلوم بحجج النسخ على جميع القادرين فليتل **قوله**
 الحق انما حقيقة التحريم مجاز في غير المشهور ان صيغة النهي تستلزم سبقة معان التحريم
 لودن وانكراته محمولة على تنبيهك من الدنيا والتحريم محمول على عبيدك الى ما مقابله
 وبان العاقبة محمولة على حسن الله تعالى فلا يجعل الطائفة الاولى والدعا محمولة على الالف في طرفة
 عين والياس محمول على تعدد الزمان واليوم والادب محمول على الامور والاشياء ورا ما جعله
 ثامنا وهو التسليم محمول على حرفه وامسكوا في معناه الحقيقية فليس هو التحريم وقيل انكراته قبل
 كل واحد منهما وقيل القدر المشترك بينهما واما البواقي من المعاني التي تستعمل هي في بعضها
 محل الوضع اتفاق **قوله** فالاصل عدم الفعل فم هذه المقدمة ليست بالمطلوب وهو ان الصيغة
 حقيقة في التحريم **قوله** فلو لم يمنع وماهاكم عندنا ثم اورد عليه وانه الزمان انما هو
 في الحقيقة في المصطلح في اوله والادب في لفظ النهي في الشئ وتايات ماهاكم عام على
 لغير انكراته ايضا فوجب حمل انهم على حقيقة وجازة او على القدر المشترك بينهما مع القيد
 في كل الاستدلال بها على التحريم وتايات ما يحل لهما في كل المكره ايضا اذا لودنهما
 معناه العمل بمقتضى النهي وهو انهم من الودنهما بطريق المحرم وانكراته والودنهما مع المكره
 بطريق انكراته على العمل بمقتضى كراهته واعتقاده انه مكره واجب فلا يتم الاستدلال الودان
 ثبت ان النهي المأخوذ في مادة انهم هو النهي التحريم وهو منسجم ورا بعا ان تحريم النهي منسجم
 تقديره بغيره انما استفيد من الودان لودنهما لودن جرم النهي عنه والرائع انما هو في انك
 اقول يمكن الجواب عن الاول بان ادان ثبت لفظ الشئ للتحريم ثبت في اللفظ ايضا اذا لم يعل

حجة الحق

الفعل ومنه الثاني بان ما لها كم عويته غير معلوم كيف الاول البحث فلا يقتضيه من القول
الثابت كونه للوجوب من حقيقة فاذا اوجبه لانهما علم انه حقيقة في الوجوب فقط ^{الاول}
انه ما يحل لانهما عنه غير ما يلزم له اذ لا لانهما عنه كلف النفس من الهم من يقال لغيره
عن كذا فانهم لم يذكروا في الصحاح ولا في بيان ما يحل كلف النفس عنه لا يكون مكررها
واما تفسير الهم من اذكر فلو اعرض له وجه اوله ولو عارضه الرابع ان العلم بالوجوب مستفاد
من الامر لا نفس الهم من وجهها يكون قوله يدل بالهم في نحو الخطاب ما يدل عليه وهو غير مكررها
موافقا في النفي والاثبات سواء كان اولي منه اوله او لا بما عارضه الاول الهم من الغيب والتميم الاول
المستفاد من قوله لم ولا تفعل لهما انهما من في هذا القبيل لان ما هيتم اول الهم من
من ما هي رسولهم من ما هيتم من ما هيتم بالطريق الاول قوله نفس الهم من
والفرق بين ان لا يفعل وبين الكلف من الفعل ان الاول يقارن الثاني قطعا بخلاف الثاني
فانه لا يلزم ان يقارن الاول بخلافه ان لا يفعل ولا يخطر بالبال الكلف من فانه من ما اورده
البحث في شرح المنهاج من ان الكلف ترك الفعل لا فرق بينهما قوله لان ان تارك الهم من
كالزنا لا يفي ان تارك الزنا ملو صيغة العرف العام متلوس اجل تركه ويعد العقل لا لا
مع قطع النظر عن الكلف بل مع عدم الشعور به وذلك دليل على ان المطلوب هو الزند وركب
الكلف والما كان متلوجج الزند ولما كان الدج بجره حسا قوله قلوم يكن نفى الفعل
مقدورا لم يكن ايجاد مقدورا لان نسخ الملو من باب نفى الفعل غير مقدور يكون ايجاد
مقدور يكون كلف النفس عن ايجاد ايضا مقدورا ومنه تساوي نسبة القدرة الى الوجوب
والعدم وتساويها الى الوجود والكلف عنهم الا انهم تسامحوا بغيره عن الزند بالعدم مجازا
قوله فلما العدم انما يحل الزند المقدور لا في نسخة ان العدم المطلوب لا يوجب ان يكون اثر القدرة
مستندا اليها بمجرد ايجادها باعتبار استمراره قوله مع الكلف غير انفعال معبد الفعل وحقيقة
الوجود ان اراد المنع من ادخال الهمية الوجود انما تضادها وان اراد المنع من ادخالها

مطابقاً بقيد الدوام وعدم نقول وهو انما يتحقق بالدوام عن ادخال الهمية في الوجود
انما يتحقق مع الدوام انما يتحقق الادخال المنوع منه لا يخفى ما فيه **قوله** ولهذا اذا لم
السبب ان كانت هناك فريضة على الدوام فلا يتغير لون الكلام في الهمية المحرمة عن القرب
والادخال للصليان والنام بسبب تلك التكرار متوهمات **قوله** ثم فصل على العرف عما يصيب
عاصيا بالنسبة الى فعل هذا الفرد من المنع عنه وان كان بعيداً مطيحاً بالنسبة الى الفرد المذكور
منه وانما حصل ان الحاصل على تقدير تمام الهمية اما مطيح من جميع الوجوه او عاصي لكل ^{مطوع}
وعاصي من جميع ولا يرد عليه ما اوردته ولقد قدس من ان يتوعد على القول ببقاء
الهمية للدوام وعدم تحقق الوجود الدائم في الفرد ان كان قد دللنا على عدم بقاء
المنع عنه وانما فلا يتحقق الوجود بالبلد وثانيه مع ان الطاهر محقق **قوله**
وعن الثالث ان الجوز جازي قد يرد في محال لا ما ينفع ذكره في هذا المقام **قوله** كثير من
كاتب على الجبالي في ابي هاشم والفخر الرازي احمد بن حنبل والزيد بن وهب والذبيذبيذ
والقاضي **قوله** واجازة فهم الجابج وابناعد وقد اذعن في الحشر ان هذا الجوز
ومع ما في نسب هذا النسخ الى بعض الفراء وقد يوجب ذلك بان السجود نوع واحد ما يورثه
سبح فلو كان منهما عند النسبة الى الصنم لكانت السجود الواحدة ما يورثه وبهما عند
مع واورد عليه بان هذا يقتضي ان لا يكون السجود للصنم ملها ودفع ذلك بان الحرج
هو قصد نظم الصنم دون السجود وبيان التقسيم سري ولا يجب قد اعترفوا بحقيقة الصنم
جنس التقسيم بعض افراده واجبا وبعضها ملها فلهذا الاعتراف بما اكرهه من حيث لا يشرب
والحق ان جواز اطلاق افراد الجنس على المهور ان ذات هذا الفرد غير ذات ذلك فكذلك
في حسن احوالهم الوهم ان قول السجود دفع واحد ما يورثه ان اراد ان هيئة
السجود من حيث هو جميع افرادها ما يورثه وان اراد ان هيئة باعتبار تخفيفها في
بعض افرادها ما يورثها فهو مسلم ولكن لا ينافي كونها من حيثها باعتبار تخفيفها في ضمن فرد

قوله ذلك مستحيل فطالون مقتضى الوجوب جواز الفعل ومقتضى الحرمان عدم جوازه وما
مستحقان فلو يجوز اجتماعها بالضرورة **قوله** لانه معناه الحكم بان الفعل يجوز ذكره ولا يجوز نفيه
بل من غير ان يحرمانه بذكره ومن ايجابه ان لا يجوز ذكره لتطاول الشافعي ويثبت ان هذا التكليف
مع في نفسه ولما كان المرفوع هو الوجود في جميع الجهات اريد ان ذلك جائز بمجمل دون الزمان
واعلم ان من جواز التكليف بالجموع لا يجوز هذا الحال الذي هو الشافعي فكل هذا الوجه واجب
بان الجملة انواع المرتبة العليا وهي ما يكون عالوا بالنظر الى انه وهو غير ما يرب بالانفاق في الفعل
وهو ما يكون محالوا بالنظر الى ما عمن له وهو ما يرب بل يقع بالانفاق والوسط وهو ما يكون
محالوا عاده اولى بدليل تحت هذه البشارة كالطيران الى السماء وهذا هو المشافعي في الجواز
قالوا يجوز ما نحن فيه نظرا الى ان من قبل الوسط ونظرا الى من الشافعي في جملته من
العليا فظهر الفرق وانفع الحكم **قوله** بان كان للفعل جهتان بين المجتبهين اما مسواة
او ما يثب او عود من وجوبه بان يكون انفكا لكل واحدة منهما عن الاخرى جائز مع جواز
تحققهما في محل واحد وعدم مطلق بان يكون الجهة الواحدة من جهة الجوهر والاولى حكمكم
الجهة الواحدة لوقوع التلويح بينهما كما صرح به صاحب المنقود والثاني لا يتصور فرضا كما صرح
ببر بعض المحققين والآخران وقع النزاع فيها وهما قسمان وهو ان يكون بينهما عموم مطلق
على ان يكون الجهة الواحدة من جهة الجوهر والظاهر ان حكمكم الجهة الواحدة في تقدير التلويح
قوله كالصلوة في دار المصونية هذا مثال لما ينقل كل واحد من المجتبهين عن الاخرى و
واجبا عليهما في محل واحد انما حصل اشارة التكليفات تلك الصلوة لها جهتان كما اشار اليها
المصنف واليهما كونهما عسبا لا يستلزم على ما الى غير ذلك وهما تان المجتبهان ليس بينهما ملازمة
لانه الشارع اياهما بالكون النقيض بل انما امر بالكون المطلق فالتكليف يقيد على الوتبات لجهة
الاولى من ذلك الثاني بان يفعل الصلوة في مكان مباح وهل الوتبات بالجهة الثانية
من دون الاوليات ليسكن في المصنوعين غير صلوة وعلى الوتبات لهما جميعا بان يفعل

نحو

الصلوة في الدار العنصرية فظهر انزل اوله من المجتهدين ولهذا الاعتبار ذهبنا الى ان
اجتماع الوجوب المحرر وسبب الممالة بينهما ملوثة باعتبار ان الشارع امر بالكون العنصري
وانزل جميع اجتماعهما لكون المجتهدين في حكم المجتهدين الواحد **قوله** في حال اجتماعهما اطلاقا وجوب
قضاها لكون الذي لها ليس انبيا بالما مودر لكون هذه الصلوة حرام فقط فلو فالفقاه
فانزع كونها ملو بسببها قابل بانزبط عند فعلها العنصر اذا انزل قد سقط عند
بطلان معصية كمن شرب بمسألة من فانه يسقط الفرض **قوله** فاجمع بينهما في امر واحد مسألان
اراد امتناع الجمع في منع اتحاد المجتهدين فلو نزاع فيروان اراد امتناع مع تعدد هاتين قول **قوله**
وتعدد المجتهدين مع اتحاد المتعلقين على النزاع **قوله** اذا الامتناع انما ينشأ من غير مقتضى
ان اعتبر مع ذلك الشيء اتحاد المجتهدين فلو نزاع فيروان اعتبر تعدد هاتين مع عدم اصل الامتناع
فكيف يسلم امتناع الوجود فيروان ما قوله وذلك ان امتناع اجتماع المتألفين لا يمنع ان
يقع المتعلق فان اراد تعدده بحال ذلك كما هو ظاهر كلامه فاحكم اذا احضم يقول بان امتناع
مع التعدد بحال اعتبار ايضا وان اراد تعدده مع فاعوله من البين الى التعدد بالمجتهدين
ذلك لم يظهر ان تعدد المجتهدين يقتضي تعدد المتعلق بحال اعتبار لكون متعلق الوجوب هو الكون
باعتبار جهة كونه فردا من افراد العنصر لا ينشأ ان المجتهدين على ان لعل الامر بالهوى بالكون
المعين والمحقق ليرى ان هذا التكليف بالجمع بل بمعنى ان متعلق الوجوب هو ذات الكون مع احد
جهته ومتعلق المحرر هو ذاته مع اخرى فيختار المتعلقات من هذه المجتهدين قوله بل بالواقع فانه
ان اراد ببقاء الوحدة الذاتية فلو نزاع فيروان اراد ببقاء الوحدة مع جميع الجهات
حيث لا يكون فيه تعدد بحال اعتبار ايضا فهو **قوله** فانا قطع بان مطيع ما من كذا فاما من فيه
مطيع من جهة انه ملو وعاص من جهة انه غضب **قوله** فان متعلق الامر بالصلوة ومتعلق النهي
العنصر في توجيه ان متعلق الامر الحقيقية هو مطلق الكون الذي هو جزء للصلوة المطلقة اعم من
انه يكون في الدار العنصرية او غيرها وكذا متعلق النهي مطلق الكون في الدار العنصرية اعم من ان

ان يكون جز الصلوة ام لا متعلق بكل واحد منهما مفهوم كل من غير متعلق الاخر ومن هذين
المفهومين عمومين وجبر وكل واحد منهما يتفضل انكنا كذا عن الاخر لكن الكلف انما راجع
في محل مخصوص وهو مادة الاجتماع فذلك المحل ليس واجبا بخصوصه بل ان ذكره وادرجها بخصوصه
بل مسئلة في معنى النفس الذي هو لم لا يترفع في هذا المحل وان اجتمع متعلقا الاخر بالمتعلق لم
يتحد والمحال هو الثاني في ذلك الاول قوله وذلك لا يوجبها ان جميعها باختيار الكلف مع امكان
عدم ادخولها عن حقيقةهما لذلك قد عرفت ان متعلق الاخر بالمتعلق متساويان والمتساويان
لا يتحدان باختيار الكلف جميعها في ذلك مخصوص وقوله في هذا المتعلق بالمتعلق سبيل الاول وقوله
ارادة تحصيل غاية الشرب باي وجب ان يقر اي سوا كالتفصيل في ذلك المكان او في غيره ^{كان} يكون
شغل المكان في الخياطة منوما عنه فلو يكون المثال المذكور نظيرا عن فيدا وهو ما اجتمع
فيه الاخر بالمتعلق ان شغل المكان منوما عنه يكون متعلق الاخر بالمتعلق لان السئل ليس
في ايتاليما طعة فلو يكون مامورا به فلو يحد في غيره فلو يحد في غيره فان الكون المخصوص الى
للصلوة في الدار المخصوصة وهو من غير ان يكون في ذلك من اقرار النفس فلو كانت تلك الصلوة مامورا
بها لراعى اجتماع الاخر بالمتعلق في ذلك وقد عرفت ان هذا بان الكون وان لم يكن في ايتاليما طعة لكنه
من لوازمها وشرائطها معلقا في ذلك وجوبه من وجوب الخياطة بنا على ان ما لا يتم الواجب الا به
كان واجبا مطوعا فنقل الكلام الى هذا الكون فنقول هو واجب على من يحد في ذلك فان اجاب
فيه جازنا عن فيدا ايضا لعدم الفرق اقول يمكن دفعه بان مقدمه الشيء ما يتوصل به الى ذلك الشيء
والكون بالنسبة الى ايتاليما طعة ليس هذا القيل بل من قيل القاربات سلمنا ان الكون في ذلك
الخياطة يمكن منع كون العبد مطلقا لان المفهوم من الكون في المكان المخصوص بل ان الكون في
في الخياطة غير الكون في ذلك المكان فلو يكون الخياطة في ذلك المكان مامورا بها لاشاء الكون
المطابقا فلو يكون من غير ما في ذلك مطلقا لوقوع هذا التحصيل في الاخر من الاخر من الطلب في العقل به
غير محقق لانا نقول عدم الشعور به من كون الكلام في اماره جاز وهو من الاخر لا يكون في ذلك

بشي

الصلوة مثلا ما بان مراده الكون غير المكان المصوب لعل يهتدى عن الكون في قوله الاول
الكون الذي هو غير هذا قبل الكون عند المتكلمين عبارة عن حصول الجوهر في جرم وهو مقيم الى
الحركة والكون انقسام اعين الى انوار اذ اخرى عبارة عن حصوله في جرم واحد كثر من زمان
واحد ومحصل هذا الجواب ان الكون الذي هو غير هذه الصلوة الواقعة في الدار المصونة من غير
لا نرفه من اول تهيئة العصب فلا يجوز ان يكون مامورا بها ايضا او شاع اجتماع المشافين
في موضع واحد فقل قد عرفت ان ذلك جائز باعتبار مقتضى الجهات على ان يكون الجهات في
الحل المشافين فيكون هذا التقيد غير ذلك المقتضا كما ترى في الصلوة في المسجد واذا جاز اجتماع
الوجوب والندب في محل واحد جاز اجتماع الوجوب والحركة ايضا لان الحكم كليهما متفاد
نعم لو كانت الجهات على الخلق الحكم بذلك الحل او صغ ذلك للزم اجتماع الشافين في
محل واحد فقل في نرد في قوله وهكذا يقال في تهيئة الصلوة فان الكون البريدي في ما بين
من ان الكون المطلق غير المطلق الصلوة المامور بها وهذا الكون غير هذه الصلوة وهو غير
من مطلق الصلوة والامر المطلق ليس مرافا له **قوله** ولو باعتبار المحنة التي منها البريدي
الامر المطلق بالمهنة الكلية مستقل افرادها في الحقيقة سواء قلنا بوجود الكل الطبيعي فيكون
او قلنا بان وجوده عين وجودها وانما تفرد على الاول لا نراه في في نظر ان الكل الطبيعي
مطلوب في نفسه الامر به لا يتعلق بغيره كما حقق في موضع اخر ولو سلم فلو شئنا في امر لا يتعلق
بغيره عين بل انما يتعلق بوجد من الجزئيات لا بعينه يتعلق الوجوب هو المهنة المروضة لتختل
ومحل اخرى خصوص الشخص لا يضر به **قوله** على احوالها يدل العبادات والمعاملات بعضها ثابته
لا يدل نظم ثابته يدل العبادات لانه المعاملات والاراد بالمعاملات بعبادات بغير ثابته القابلة
فيشمل العقود والادبيات **قوله** واشتلت القابلون بالله لا وهم القابلون بالذهاب والور
والثالث فتم مع فهم الرضا في الدين في قواعد وشيئا في ما شئنا في الزينة والمأجبه
في المحضرات تلك الدلالة لم يحسب في الشرع لا محسب في العقول ان لا يعدم الاشارة الى المأمور

او عدم الاستعانة بالقضا. لا يحظر بالواسع القدر وقال فروت بحال لئلا القدر عليه ايضا مثل ذلك
ولم يقل احد بالقدر وحدها دون الشئ قوله دون غيرها مطلقا انتهى لا يدل على ان الشئ من غير
العبادات مطلقا لوجوب الشئ ولا يحظر القدر قوله هذا وعنوانا وفيها الدلالة في العبادات من غير
وثاينها عدم الدلالة في العالمات قوله لانا على اوليها حاصل ان فعلق النهر بالعبادة يقتضي
كونها مفسدة وعلق الامر بها يقتضي كونها مصلحة وهما متضادان فالوجه لا يكون اثبا بالماوراء
فيلزم عدم الامتناع لعدم الخرج عن العهدة وهذا معنى الفاء وفيه نظر لدون الراد بل
اما ما من شأن ان يكون عبادة بان لا يعلق برالامر كما يعلق برالنهر كما هو الظاهر على الاول لا يكون
متعلق النهر عبادة لعدم تعلق الامر به فلو يعلق النهر على الفاء اذا الفاء هو عدم موافقة العبادة
لوامر الشارع عند التكليف وعدم استقامتها للقضا عند الصفة. وعلى الثاني يلزم ان احد
اجتماع الامر والنهر في شئ واحد والمهم لا يقول بجواز كالمصلحة ان شاقص اللوامر موجب شاقص
المخرجات فيلزم ما قصد الشئ لنفسه وقد ينشأ من شئ ما لا يتبين بالهوان المصلحة لغيره
في الصلوة فالقراءة منه غير ما عا فان كان الامر بالقراءة في الصلوة مشا ولا للغير لزم اجتماع
الامر والنهر في شئ واحد والى كان غير مشا ولا فكيف توصف القراءة بكونها عبادة فاسد باليت
عبادة اسلو فم قد توصف الصلوة اذا حصلت قراءة الغيرة فيها وذلك الامر لا يقال مشا
اجتماع الامر والنهر انما يكون اذا كان تعلما على شئ واحد من جهة واحدة وهذا يجوز ان يكون
الجهة متعارفة لانا نقول هذا ايضا لا يجوز على رأي المصنف انا نقول هذا ايضا لا يجوز دلالة
النهر على الفاء مطلقا متوعفة غاية ما في الباب لزم ضد النهر من حيث اشتراكه في جهة
موجبة للنهر وهذا لا ينافي صحة من حيث اشتراكه في جهة موجبة للامر والجواب بان الجهة ان
تقارفا كانت الامر والنهر متعلقين بشئين متقارفين لو شئ واحد وليس كل ما فيه
وان تلوزفا كانت كل واحد منهما منزهات لا فرق ما اذا كان كل واحد متعلق الامر بهما
يستلزم تعلقه بالامر لانه الامر بالشيء امرها هو من ضرورياته فاذا تعلق النهر بجهة الجهة

ينبغي

لأنه ان يكون هناك شيء واحد هو ما مور به ونهني عند وانه باطل بالافتقار ليس له ان لا
 بالشيء بل ان لا يكون ما يتوقف عليه ذلك الشيء لا بما يقاونه ويلو من كماله ايضا ليس له ما مور به
 والمنع من فعله من قبل الشيء الذي له هاتان الحقتان فلو لم يكن على تقدير عدم تلوه منهما
 تعلق الوجود بالشيئين لا شيء واحد وثانيهما ان يرجع مضيق المهي على مصلح الوجود الحكم بالشيء
 يرجع بل يرجع لكون العكس كماله وقد يجاب باحسان الشق الاول بان يصدق العبادة على مستحق
 الغير من عدم تعلق الوجود به مما يرا وهذا القدر يكفي في تحقق الفساد الذي يرا ان العبادة في نفس
 الفساد على اي معنى حمل محولة على الجواز وان تعلم ان هذا الجواب ينافي ظاهر قوله عز وجل
 كما ستر قول عز وجل لا تكلفنكم الدين صفة كاستفاد لقوله مضيق وفيه وفي قوله عدم حصول
 الاول مثال الشاربات المراد بالفساد هو المعارف عند المتكلمين وهذا انما يتصور ان تعلق
 الوجود بالغير عند والوفاء معنى للفساد بهذا المعنى كما عرفت **قوله** ولنا على الثاني ان ايضا على
 الثاني وهو ان المهر لا يدل على الفساد في المعاملات لله وشرا ان لو دل الكتاب تلك الكلمة
 اما مطابقة او نقصا او الزا ما صرح به ان الكلمة اللغوية الوضعية صخرة فيها وكلها فيما
 نحن فيه مشفوعة اما الاول وان فلو ان المهر مثل لو بيع انما يدل على ملك تركة البيع وعدم ترتيب
 الشرع والدر المقص منه ليس عند ولا جزئ واما الاخر فلو ان شرطها الدفوع العقلي والعرفي
 وكلها مفقود يدل على فقد انما يجوز عند العقل والعرف ان يقول لو بيع فانه بعت عاقبتك
 وترتب عليه احكام من غير منافاة بين الكلولين وعدم المناقاة عند التقييم بعدم الفساد بل
 بين على عدم الدفوع والوثاكن بباية انه يقول احكامه مسلوقة عنه وليست مسلوقة عنه وانه
 سابق لا يقال لو لم هذا الجري في العبادات ايضا لان قول الدفوع والعرفي في العبادات متعلق
 خروجه ان عرف الشيء واللفظ فيهمون من المهر من المصلوق ان الوقي لها اثرات بالما مور به
 كونهما منبها صما بخلاف المهر من البيع فانهم لا يفهمون منه عدم ترتيب احكامه والفرق بينهما
 فقيل الفساد في الموضوعين فان عدم كونه الوقي بالمهر عن انبأ بالما مور به على شيء ان لو نكر

منه
متحقق

ومن الثاني ان لا يتبع احوالها الشاء ان لم يدم الدلالة على الفساد فيلزم الدلالة على
الصحة فيبقى فيها دون لا نراهم مع ما هو حاصل من احوالها على الاصول بل لا يمكن ان لا يتبع
لهذا الشيء دلالة وجود الحكمة الواجب المستدل لما جعل انشاء الحكمة سببا للدلالة على الفساد بل
ان لا يعمل بوجودها من باب عدم ذلك الدلالة اجاب الم بانه انشاء الحكمة لا يقتضي للفساد
بقرينة لا يتحقق مع عدمه بل يرد الجواب بعدم دلالة الصحة على وجود الحكمة اعرف بان التمسك
نقد بعدم دلالة على الفساد يدل على الصحة والم اقل برهنيهما على وجود الحكمة او الحكم
مطم وضعية كاشا وغيرها مبتنية على حكم اتفاقنا على حكم بان الصحة عرضية لها لا يعم من شأنه
يتم قرب الدش انما فسرهابر لدون دلالة الصحة على حصول الدشال وجود الحكمة لا يقتضي
التمسك كما يصحح برالم في البروت يتلقى بقوله وجود الحكمة ونظاها ان اضاف الدلالة الى
الصحة فيبقى عند نعم هذا في العبادات معقول لما كان مطلب المستلزم كباين حريان دلالة على
احد من غير وسيلة من الدش وهو الدلالة على الفساد في العبادات وفيه نظر لدون الصحة في
العبادات كما يدل على وجود الحكمة بل لا يمكن الصحة في غيرها اذ قرب الدش من الاحكام الوضعية
والاحكام الوضعية ايضا مبتنية على الحكمة اتفاقا فالفرق بينهما لا يعم من حكم فان الصحة
فيها باعتبار كونها عبارة عن حصول الدشال فليس الصحة بهذا المعنى انما يصح على تدبير التكليف
واما الفقه فغيره من عبارة على سبيل تعديل القضاء يظهر جوابا لا يستدل الى ذلك بان
يقال عدم دلالة التفرغ للخدمة على سبيل الاحكام في العبادات دون التفرغ من الشيء يدل على الصحة ايضا
ان التكليف غير مريد له فلو يكون الاقرب اننا بالما مودر ولو يتحقق الدشال والخرج عن العهد
ولان في الفساد اذهنا نعم ما ذكرنا معقول في غير العبادات دون صحة الفساد في عدم قرب الدش
والفرق لا يدل عليه واضح مثبتوها اشار الى التفرقة الثانية وهذه التفرقة مما لا يعم
التخاذه في دعوى الدلالة على الفساد في غير العبادات لغيره وشهاد التفرقة الاولى في استناد الدلالة
الى اللغات ايضا واجاب عنه اولئك التفرقة الاولى المستلزم لهذا الدليل على الدلالة في العبادات

في العبادات والمعاملات سرهما قوله لما ذكر من الدليل ان رفع لما يكن ان يقرب من ارادة ابيته لولته
 سرهما بشت لولته لولته الوصل عدم النقل وتفسير ان الاصل انه انما يقرب اذا لم يبارهما دليل ان يقرب
 وقد ذكرهما بقا ما يدل على عدم النقل لولته فان قلت هذا الدليل ما استدرك به المحقق الدلالة سرهما
 فلم يقل لما ذكر من دلالة عليه سرهما قلت هذا الدليل بحسب الظاهر يحتمل الدلالة لولته وسرهما في اتم
 دليل على عدم الدلالة لولته ان يقع الحواشي اليه فان قلت لم يقل لما ذكر من الدليل الدلالة سرهما
 المحكمين كاصل بعضهم قلت هذا الدليل بل على ان الدلالة لولته قوله وايضا ما قلناه لما كان
 اجواب الدخول ليس بصواب عند لولته بناء على ان الدلالة لولته في العبادات ايضا ورد بان
 ذلك ليس يحتمل بل الحق ما قدناه من عدم المحتملة ذلك الاحتجاج لولته قول بعض المتأخرين مع السامع
 والتأخر ليس باجماع اصله فلو يجوز التمسك بقوله ولم وان اصابوا الوهم عند مصروف
 من وجه ومخطون من وجهين اما الاصل انما فيها ذكر واما الخطا في التمسك بهذا الدليل
 لما عرف من التمسك وفيه عوى الدلالة في غير العبادات معلوم قوله ان الدلالة في حق الحق لولته وسرهما
 في العبادات وغيرها فتفاد ذلك من عموميه من جهة قوله بطلان تفسيره لولته موافقة العباد
 لدورنا فيهما اسقاط القضاء وفي الكفاية بالوجه مناشئة لولته في حق الحق لولته وسرهما
 لولته عبارة عن ترتيب الامكان قوله واجاب بالاولى في اجاب الاولون ولم القايلون بفساد
 معلوم سرهما لولته بان الدلالة في حق الحق لولته وسرهما في حق الحق لولته بان الحق
 يقتضيه العبادات سرهما لولته وانما في حق الحق لولته في حق الحق لولته ايضا مستكين بولته
 الدلالة في حق الحق لولته وانما في حق الحق لولته في حق الحق لولته في حق الحق لولته
 اوله بان الدلالة في حق الحق لولته في حق الحق لولته في حق الحق لولته في حق الحق لولته
 انما يقال ان الدلالة في حق الحق لولته في حق الحق لولته في حق الحق لولته في حق الحق لولته
 عند كل امر في موافقة امره في حق الحق لولته في حق الحق لولته في حق الحق لولته في حق الحق لولته
 في حق الحق لولته في حق الحق لولته في حق الحق لولته في حق الحق لولته في حق الحق لولته

ومن منع ذلك المهر على الفساد في البارات ايضا بحجة دفعه الى ان الحيوان هو الحيوان
قوله لجواز اشتراكها في اوزن واحد كاشرا لخاصة البرودة والبرودة دلالة الدور المهر على الصحة عند
البرودة والبرودة **قوله** سلمنا ان اولى وجوب الحكم المتقابلين كون ان ذلك لا يتلزم كون
البرودة متقبلا للفساد فان حكم الدور لا يقتضي الصحة وهو امر من اخفا عدم المهر على الفساد كون
السالبة البسيطة امر من الوجبة المعدولة المحصول والعام لا يتلزم الخاص وقد ثبت كون البرادة
بنقيض الصحة ما يقابلها الصحة الفاسد بغيره **قوله** والبرودة تقتضي الدور والبرودة متقبلا بكونه
فان سلم وجوبه لكونه احكام المتقابلين لبرادته يكون البرودة متقبلا للفساد **قوله** نعم لبرادته
لا يقتضي الصحة ومن ثم قيل الاول ان جعل هذا دليل على من ادعى ذلك التبرع الصحة **قوله** صحة
النافع اسان الى القول الثاني السقام من التبرع **قوله** لكاه ما فيها للبرع صحة المهر على
ظاهره يدل على الفساد والصحيح يدل على عدمه **قوله** لا يوجب اى لغة وشرا **قوله** واجب على المذكور
وقد يجب ان ينجح بطلان الدور وطريق الجمع ان المستلزم ان ارادته القول بالبرع لا يجمع مع
الصحيح بصحة المهر عن فاللوردة متوعدة وان اراد ان ينافي للصحيح ظاهره فبطلان ذلك
م وما ذكره لادبارة لا يقتضي **قوله** وان الظاهر غير هذا بل مع المهر عطف على فلو **قوله** ويكون
الصحيح قريبا لفعلا حتى فيه دل المهر على الصحة مع الفساد والصحيح على ظاهره
وهو الحق **قوله** فان الصحيح بالبرع ينافي في ذلك الظاهر وينافي في ظاهره للبرع نظر
2 فلولى رابا سدا يرمى فان اسد يدل على الحيوان المقرر دلالة ظاهره والقول بغيره
على ان الراد بغيره ان الرجل الشجاع فيه القربى وبين حلول اسد فانه مجلوس في صحة
فان لا يدل على الفساد صحة يكون الصحيح بالصحة مضافا له والحاصل ان مقصود اسد
ان لا يدل على الفساد لجان الصحيح بالصحة مضافا له لان يرمى من ناقص للبرع لا يوجب
الحيوان المذكور **قوله** فغاية ان يظهر لادبارة الصحة عبارة عن الامتنان بالامور وباللغة
هنا من غير لادبارة موهبة **قوله** الحق ان للمهر مقدم المحج عن العام على الخاص لان الحكم

في المحصول

عام مع قيد مخصوص ببعض افراده فالعام مقدم طبعا وتقييدا بان اللفظ المستغرق لما يصلح
 له جميع باللفظ الاشارات ونحوها وبالاستغراق المضرات والكره في الوبائات والمراد بالوبائات
 الجراثيم فينقل نحو الرهبل والرهبال اما اللفظ فطرا فاما ان في فلو ان الدم بطل بمحض
 وقوعه الى استغراق جنبايات الرهبل ولا يصدق احد على المثال عند اطلاقه على معيبيه لانه
 على تقدير خوارق من استغراق الجراثيم كل واحد منهما **قوله** لم يصح تحفة المراد ان تلك
 الصيغة تطلق على كل واحد من افرادها بطريق الحقيقة لا على المجموع من حيث هو وهو
 الغاية فيما اذا اختلفت لا يصاحبه احد اذ لم يجز بحث بخاصته واحد ولا يعبر عن حصول بحث
 مصاحبة الجميع **قوله** اذا اشغل في فرع كان مجازا فادع الرضا لعم لا ينكر ذلك اطلاق الصيغة
 العمومية لا ينكر ذلك الوصف من المراد بالغير المخصوص لا **قوله** مشترك اي مشترك لفظي لا في
 احد بالوثران الذي هو هنا **قوله** حقيقة في المخصوص المراد بالمخصوص بعض ما شاع وله اللفظ وهو
 مفهوم شامل لوجوب تنكر فلو لم يعلم استبعاد تقدير الوضع واعلم ان لها مذهبا راجعا
 وهو الوقف والجلية الاستغراق في احد قوليه والفاضة الجبروت في الاثر اليه المسموع عدم الاعتراف
قوله لما ان السيد اورد عليه ولان القرابين المحال في مثل موجودة وهو ارادة كيف
 الا في غير الناس والمخصص لا ينكر العموم بل القرابين وثانها ان اصله عدم النقل والدليل لا يتم
 بدونها معارضه بان الاصل في الاستعمال الحقيقة ولا استعمال المخصص فالو ينكر ويكون الجواب
 عن الاول بان المقول نفس اللفظ مجرد عن ملوطة جميع القرابين بعيد ذلك وفيه تنبيه على الثاني
 بان اصل الحقيقة معارضه باصالة عدم الاثران وعدم تقدير الوضع ففي اصله النقل بالية
 عن المعارض **قوله** واما بطلان الدوام اعترض عليه وله الحق بان يكون مقاصدا هل للجهة
 فاما لا لذلك تنكير الا بضع وازالة الا شبهة قريبة على حمل الموكدة على العموم اذ لو حمل على
 المخصوص يبقى بعد الاستثناء ثم قال قد اشررت من كذا لورود هذا عند من عليه **قوله** وقد بقي
 مسئلة الوجهان على ان المشترك لفظا بين الوجوب والعدم **قوله** لا ادخل في هذا الاثران

في احتجاجه

في نظر لونه الجواب يتم بدون هذا التعليل ان يفتق الباء في العوم لو منع كون اللفظ
في العوم حقيقة حق يدفع ذلك لهذا التعليل اللهم الا ان يقال مقصوده سره ان العوم هو
المبادر فيكون اللفظ حقيقة فيه واستعماله المخصوص اعم من الحقيقة والمجاز فيجوز المجاز
المجاز من اللفظ وهذا وقد يارب من اصل الدليل بان كون اللفظ استعمال الحقيقة
معارف بان اللفظ عدم اللفظ لا حاجة الى التمسك بالباء **وقوله** ومن ان منع عمل
يكون الجواب عنه ايضا يمنع عدم كفاية اللفظ في الباءات مدلولات اللفظ وقد مر **وقوله**
تجعله حقيقة في المخصوص استيقن ان من جعله للعم يكون عريضا ذلك بان جعله حقيقة
في المخصوص هو جعله جميع الحقائق المحملة تحت وجعل حقيقة في المخصوص هو جعله سميح
الحقائق المحملة تحت اذا المراد بالمخصوص مفهوم البعض الشامل لكل واحد من اللفظان بطريق الجمل
دور الجمع والوفاك ان عاها وهو ان يجعله للعم اولى من جعله للمخصوص وان قيل ان
هذا ينيل الى الوماء الذي يذكر **المع قوله** وهو وارء على سبيل الباءة اي هذا المثل
وارء على سبيل الباءة في تخصيص العومات والحاق التعليل وهو العموم بالعدم لانه ان كان
والظم من هذا المثل يقتضيه كون ما يدعى في العم حقيقة اللفظ هو المخصوص مجازا في اللفظ
وهو العموم لتعليل المجاز الذي هو مفعول اللفظ وانما عمله على المبالغة ان لو جعل على طاهر
يكون كلام المخصوص لورده عليه ولو ان صدق هذا المثل يستلزم كذبنا وانما ان سبنا من
العومات اما ان يكون باقيا على عمومها ولو على التقديرين لم يكن كذبا وانما ان سبنا
كانا وبغيره فبذلك ان عمودا كان باقيا لزم الاول والاول والثاني لا ينافيان في تخصيص
العومات ولم يثبت بذلك ان المخصوص على يكون اللفظ حقيقة فيه ورأينا ان يستلزم ان
يكون العموم معدوما او مفعولا بان كان قوله ونظما يقيقه كونه حقيقة اللفظ مجازا في اللفظ
فاسد بل وجب عليه ان يقول ونظما ان حقيقة فيما استعمل فيه انما اللفظ استعمالا
واعمالا على ما عليه فلا بد من شيء لانه محصلة نفع المخصوص اريد به تخصيص كل العومات **وقوله** اما

اما الجواب عن الاول فبان ان ابيات اللغز بالترجم لو ان اللفظ في اللغز يحتمل ان يكون للمخصوص
فترجم المخصوص بما ذكرنا ابناات للغة بالترجم وترجم صيغ الورداء على غير ما نزلت عليه اللغز انما
ثبت بالنقل والبناء وادعوا بان ابناات كون اللفظ للغير في اللغز باصا لقدم النقل اذا
ثبت ذلك عرفنا ابناات للغة بالترجم ايضا والافنا الفرق واجيب بان الفرق بينهما انه الفرق للعرب
ولغة العرب بعد اولا قيا بين شيئا النقل فاصا لقدم النقل ليست ابناات للغة ليرد ان ذلك لا يثبت
للغة بالترجم بل يدفع احوال ترجع على هذا المقام من جواز النقل في غير ما وصل قوله وهذا الوجه
من نظر لدون هذا انما يسم في صورة الاحجاب والتمسح بذكر العالم ولا تكرر اعجابا فان
التكلف لوجهها على المخصوص وترد اكرام بعض العالم او اكرام بعض الجاهل اصاع بعض ما دخل
تحت العموم وصا لاف الامم والتمسح في العالم واما في صورة الوباحة فالامر بالعكس فكل الطعام فان
العمل على العموم قد ينفذ الى ما لا يحرام فينا ثم والمجهل على المخصوص في الوباحة والى الامر في عمل
لان المسئلة يدعى التكلية وهي تدفع بذلك قوله واما عن الوجه هذا الجواب بعارضة يعني ان
دليلكم وان دل على ان اللفظ حقيقة في المخصوص لكن لما ما يدل على انه حقيقة في العموم فان
اجتناب اجزاء بعض الافراد الى المخصص فمخصوص لا يستلزم بحيث لا ذلك المخصص لهم منه الكل
ظاهرا انه للعموم حقيقة والمخصص مجازا ان لو كان بالعكس كان فم الكل متوقفا على التقييد
دون البعض لا يتقيا لاجتناب المخصوص الذي هو يدل على الصيغة حقيقة عند اعظم اعني مفهوم البعض
وهو القدر المشترك بين جميع الارباع العشرة الى التقييد كيف ودعوى الاجتناب في دعوى
المشاغع فيدفع المحتاج اليها حواراة كل واحد من الارباع العشرة واما القدر المشترك فم
منه بل هو في غير ذلك المتساوي المثل الذي هو دليلهم ان اكثر ما يدعى في العموم مستعمل في
مخصصات معينة وذلك يدل على المقصود ما يوجب ان العالم يبقى على عمومها بعد التفرع الذي
ان قوله اكرام العلماء الذين يدل على ان المراد لهم ما سوى زبده وانه البعض من حيث هو
تحقق في ضمن الاول قوله على ان ظهور كونها حقيقة هذا نقض بقبض اي لا يمكن ان اللفظ ادا

غلبه من كان مقيته فيه وانما يكون ذلك لو لم يتم دليل على كونه مقيته في المطلوب وقد بينا
فيام الدليل على **قوله** اجمع العرب الادهاء سواء كان جمع سلوة او كبريل وجمع قلزة او كبريل وشك الجمع
المضاد وفي هذا المقام نظرون اجمع العرف حقيقة في الحقيقة اعني وبما في الاستغراف
كما هو المقيته في علم المعاني فادعاء انه حقيقة في الاستغراف لا يوجب الحال للدم الا ان يقال قوله
لا صدق الجمع للعموم في هذا المقام فيقول العموم في جوابه ان المراد بالعموم ما يستفاد من
اللفظ وهو انه في سواه كان الاستفاد مستند الى الوضع او ان قلنا بل وقال السيد الشاذلي
ويبقى على العموم امرهما عدم جواز الدماء للمؤمنين والمؤمنات بعدم دخول النار دون استغراف
وسواء اجاب ان منهم من يظلمها وبها وجوب المقيته الى اجمع ولا يسمى للفقران وبها فصولها
الفقران اختلفوا محصورين وجعلهم في اجمع الى في قوله دون العموم غير مراد وبها وجوب
صوم ايام الغران حلفهم صوم ايام وقيل بوجوبه في نظر العدم الاعفاء **قوله** ولو
في ذلك فما لخاصه الدماء في قوله لا يستدل عليه واستدل المحقق ولو بان لا يكون **بما**
العموم في قوله في اجمع العموم كلهم ورايت الشك في كلهم فلم يكن الاول للاستغراف ان يكون
تاكيدا وسنا بان قولك رايت ما لا يفيد اجمع فاذا دخل على الدم فان افاد الجمع ايضا
ان يكون ثم فادع فلو بدى ان افادته الاستغراف والاولى تحت الدم عن تحديد فادع وفيها نظر اما
في الاول فلا من غير ان يكون الثاني يكون المفهوم بوضع الاشتباه قريب على اذاعة العموم
او لو بقى على المفهوم بقى الاشتباه بماله واما في الثاني فلو ان الكفر انما يدل على مساها
والدم لا يفيد الا تعريفه فلو يكون ثم استغراف ولا يلزم ترجمه هاهنا الفايض **قوله** بعض من
لا يعتقد به منهم ذهبوا بها ثم اجاب الى عدم عمومية **قوله** واما العرف العرفي بل هو المعتبر
الشرع انما هو فيه لا في العرف بل هو الاستغراف هو لا في العموم قطعاً **قوله** وانما المحقق والمحقق
استدلوا بانه او لا يجوز ان اكلت الخبز وشربت الماء وثانيا بعد جواز تاركين بما يوجب اجمع
فلا يقال لانه انما هو كلهم ولو كان للعموم يجمع كما هو حاله انما هو كلهم الجواب ان التوبة فانية

قائمه فالاولين والشارب للفظ مفعول في الوجه **قوله** لما عدم تبادر العوم م لان المحض يدعي ان
المعرفه المعرفه حقيقه فيروا الباد من لوازمها فلكان معارضه ذلك **قوله** وهو منقطع
اشارة الى ان كل واحد من المذمومين والمذمومين من مذهبهم وفيه نظر لان دعوى الضرر
في بطلان اللوزم دعوى الضرر في محل النزاع في مذهبهم السليق فلم لا يصح الاستثناء فيما اذا كانت
القرينة على عدم عمومها في صورة العهد لا نزاع فيه وربما يصح المذمومين ايضا بانزاعهم في
في بحثنا لا الى ان المصدر المضاف يفيد العموم لعمدة الاستثناء ولم يفرغ لوطاده وهو يدعي على
الكفا بالعموم سواء وضع اوله وسواء اطرده ولم يطرده فيقع على هذه المسئلة امور منها
جواز بيع كل ما يشفع به حتى يلزم على خلو قوله في حق واحد البيع ومنها دخول السبب في
والمعنى الى اخر القول بل يكتفي يوم السبت ومنها توقعه في استحقاقه في كل زمانه جميع القول
لوقال ان اقرا التران فلا يكونا ومنهما كل ما يبلغ كرا التحيل الجائز لقوله ثم اذ بلغ الماء كرا
النجس يبي وقصصه في العوم في هذا من وجوه **قوله** احدها جواز وصفه بالجمع فلم يكن مما
كان المراد به واحد ويحتمل توصيفه بالجمع **قوله** وذلك لان مدلول العام كل فرد فيه نظر
وهو ان اوله فلو ان الكلام على كل فرد يقتضي الدلالة على جميع الافراد فهذا الوصف صحيح
توصيفه بالجمع وانما ثانيا فلو ان مدلوله في جواز وصفه بالجمع بالقل من اهل اللغة فان
ثبت هذا القيل فاجوب هذا وان ثبت فليحل الجمع هناك عموم الاجزاء بماذا بقية شرا في
الوصف لموصوفه والقول بان فيهما يكون بعد جداوله مراتب يتوعد ليقال كما يجوز حل الجمع
على عموم الاجزاء بماذا فكل يجوز حل المفرد على العموم بماذا فلو ثبت المدلول فليقول مدلول الجمع
بجميع الافراد ومدلول المفرد كل فرد منهما يكون بعد **قوله** وعن الثاني بان معارض عدم اطراده
الظاهر ان معارضه فيع الالسان محول على العموم بماذا بقية الاستثناء او حقيقة لعدم اطراده
وفي نظر لوطاده ان اداءه عدم تحقق الوطارد في اعتدال المعرفه فهو لا ينعين على النزاع وان ارد
برعدم تحقيقه المعرفه مطلقا ولكن لا يفرغ لوطاده ان يكون عدم الوطارد منشا عدم اطراده

في المحسن ان قد يكون للمفرد **قوله** وهو مذكور المحقق لا قرر في موضعنا ان المحقق ان الجمع المعروف لا المفرد
عموما بما رتبته الا ما قد نفى في قوله اصل الظالمين يتصلون اليه عدم محله من الظلم ابتداء
من غير مظهر الجمع بالهم وقد بالغ في شغل التحقير في قول الجمع المحل بالعدم فيتم الافراد كلها مثل العلم
كما ذكره اكثر ائمة الاصول في المحذور بل في الاستغراق في معنى بدلية التقييد كل ما وقع في الشك من هذا
المقبل نحو اعلم على السموات والارض علم ادم الا ساء كلها وادقنا للملكة اسجدوا وانحسرت بين
وما هي من الظالمين بعيدا في غير ذلك فان قلت لم يقع الجواب في الدليل الاول في الجمع من مكانه
مصرفه بجملة مدلوله وانما في ما ذكره اليه من عدم العموم قلت ما يصحح به في الجواب عن الثاني
من انه لو نزع في كون المفرد المعروف للعموم حقيقة في بعض المواضع من الاول ايضا على انه
ان يقول في صيغة المفرد المعروف الجمع لويدل على انه للعموم حقيقة لكان ان يكون للعموم مجازا تعويذه
الوصف ثم انه لما كان الجمع عند منزلة المفرد في شمول الا ما لم يرد ان بين مدلوليهما كون بعد
قوله واما الثاني فلو انظرنا لما اقام السلك دليل على ان المفرد المعروف للعموم حقيقة وان
المحبة للذو حكم بانها زائدة قال المم لو وجب له انكار المحبة لكان لو نزع في ان المفرد المعروف
قد يفيد الاستغراق حقيقة ام لا فاجواب ان الدليل انهم على النزاع بل على غير ذلك ان
نقول لما كان النزاع في المعروف بل هو المحسوس من الاستغراق كان غرض المحبة على المجازية في المحسنة
ردود الاستغراقية فاجابة يقول الى جواب المم قلنا على **قوله** تكون اداة البعض بنا في المحبة حقيقة عدم
جواز الوجدان كما ترى **قوله** نعم اقل مراتب المحبة القول بطلان الادلة اقل في جميع الاحوال
فالحكم ثابته قطعا وبق ما سواه على حكم السلك فلا يرد الا لانه لا يرد **قوله** فاذا علمنا على
الجميع فقد علمنا على جميع حقا يقدر له بره عليه اذ ان محمدا اداة جميع الحقائق من الشك الذي
يقصد به واحد منهما عند وثاينا ان بناء هذا الكلام على ان الجمع المذكور موضوع لكل واحد من الجمع
وانه مشترك بينهما لفظا وليس كذلك هو موضوع للقد المشترك بينهما وهو في كل واحد منهما مجاز
وثالث ان مراتب الافراد غير متساوية فلا يكون في مرتبة مستغراقية لهما اقل مرتبة تفرق بينهما

يقوم فوهمه من جهة اخرى والاولى ان يكون غير الشاخص ما هي الجواب عن الاول ان امثال
ارادة جميع الحقائق انما هو اذا لو خط كل واحد منها بخصوص الفردية اما اذا لو خط كل واحد منها
بخصوص الفردية بترادف الوصف من حيث انفراد الفرد فلو ومن الثاني ان مراده بجميع حقايقه جميع
الافراد التي هو حقيقة في كل واحد منها لكونه من افراد الوصف لانه نفسه ومن الثالث ان مراده
انا اذا اجعلنا الجمع على مفهومه باعتبار صدقه على الجميع فقد جعلناه على جميع حقايقه في المقصود من الجميع
المفهوم الصادق على الجميع فبما ليس قبل ثاول الكمال لجزئياته لو ثاول الكمال بوجه آخر ولو ثاول الكمال
في ثاول الكمال لجزئياته غير شاذ فله اما اوله فبالمعارضة بل لا احتياج اليها ان الكمال كمال
من الوصف الى بيان الاقل لانه الاقل معلوم الارادة في الجملة فلا يخفى عليك ان ما ذكره
الشيخ من الحكمة على المنكر على العور فبما ذكره الم في فهم المعرفة المعرفة وهذا المعارض غير ضابط
ايضا وذلك بان ينق لوا راد العور في المعرفة العرفية لتبينه ولما يتبين علم انه ليس بمراد فلفظ
بهما لا يخرج عن اسكالات **قوله** وقد ينظر لانه هذه الفرضية غير ما افترعه عن ارادة الكل لعدم الشاخص
بين ارادة الاقل وارادة الكل و مراد الشيخ من الفرضية الماتعة ان يدب ولها احتمال على الكل
وذكره الشيخ عن الفرضية باق وهو مناط دليله فان قلت يكون توصيف النظرات بعلق الارادة **قوله**
فيم قطع ببل هو مثل الكل عدم العلم بالعلق لانه تعلمها بربا اعتبارا لكونه ملحوظا بخصوصه
مستف قطعاً باعتبار ملو خطه فمن الكل لانه لا يمنع تعلمها بالكل وهو غير معلوم فكلما علق
الارادة بالاقول لم لا باعتبار هذا وعدمه ولا باعتبار ذلك وعدمه بل باعتبار عدم معلوم قطعاً
قوله فانما منع كون اللفظ حقيقة في كل من جهة اللفظ لانه اذا اجعلناه على الجميع فكلنا على جميع
حقايقه وانما يكون كل لانه كان له حقايق هو ثم انما حقيقة لانه انما القدر المشترك بين الجميع
فلو انه على مفهوم لهما او بالقرينة لو يقال مراد المسئلة ان تلك الجميع حقايق ليس حيث
ان الجميع موضوع لها بل من حيث انها من افراد الموضوع لانه هو القدر المشترك لانه لو انما القدر المشترك
لو يمنع الجواب لانه مقصودا ليجب ليس بمراد ما قلناه ان الملوك في جميع على الجميع من باب الحقيقة

بل مقصوده ان موضوع اللفظ المشترك على الجمع كما هو الذي لا يكون بدون الغرضية والظهور
 الجمع مع الغرضية لا يجوز في نفس مجازة اتفاقا على ان لو كان مراد المشترك هذا لكان ما ذكره انما
 للفت بالجمع لو ان ثبت يكون اللفظ حقيقة في الكل دون غير من المجموع لكونه متصفها لها وما اذا
 كان مراده ان اللفظ في كل مرتبة حقيقة باعتبار وصفها وانرا اطلاق كان عاما مستلزما
 لاشتراكه على غير فلا يكون انما للفت بالجمع بل يقتضي البعض اتفاقا على البعض بالجمع ولا يثبت
قوله وليس سلكا لكونه حقيقة في كل واحد منهما لو ان كان الجمع حقيقة في كل واحد منهما
 في ان الجمع احد عقابيه وهو مشتمل على غير فالكل على اولي كما ذكره المستلزم ان نقل جواز ترجيح
 بعض عقابيه المشترك على بعض اخر مجزئ لا دم ولو سلم فاما يكون ذلك لو لم يكن لذلك البعض
 الوجود بجمان من وجوه كما فيا عن غير فان القول لكونه متيقن الورداء اولها الورداء من الجمع
قوله اقل مراتب سبعة للجمع الثلاثة على الوجه اشار بذكر السبعة الى ان الرابع في جوهرها لم يلزم
 فصرح بالرد في الركبتين على اربع كما سيصبح برفا نطبق على الاثنين اتفاقا ولو في جوهرها وانا
 فانه لا يتكلم مع الغير ان كان واحدا بل بما يطلق على الواحد فقط لزم ان القايلون بهذا القول
 فيا ذلك لثمة ثقيل يطلق على الاثنين مجازا وهو المشتمل على السامعي والي سبعة ان يطلق
 عليها اسلا حقيقة ولو مجازا وقيل يطلق على الواحد ايضا نقل لدفع الوام قاله البرهان
 ولكن الرد الى الواحد بعد من الرد الى الاثنين وربما يرجع قوله بانه بالبحار واسع والعلو
 بين الكل باخر ظاهر **قوله** لما انشئت استدل على ما هو الحق وعند من ان سبعة جمع حقيقة
 في الثلاثة واما قولها مجازة الاثنين وغيره **قوله** ودن يعود الى الاثنين باعتبار المذكور او هذا
 اللفظ وقوله لما هو ثقيل لقوله ودن وشار الى ثبات اجزاء الثلاثة من عثمان فان كان له
 في لدم المورث تلك ولا يسهل لثلاث هذا اذا لم يكن له اخوة والاولو من السدس لونه في
 محب لدم من الثلث والرد بالامور هنا الوثان لانهما يجبان ايضا اجاما والاصل في الاولون
محقيقة قوله الوثان فافوضها بما يصح في ان اطلاق لفظ الجمع على الاثنين حقيقة حيث

جيشا وى بينهما وبين الراى عليها هذا الحكم **قوله** والجواب عن الاول حاصل ان البراءة بالحقبة
 في الدية ثلاثة فاقولها وجب الاخيرين للدم عن الثلث مستفاد من نص اجماع لو من الدية وحى
 غيرهما عند سدادها بل من جمل الثلثة عدم جمل الاثنين ولئن سلمنا استفادة جمل الاخيرين من
 الدية لعلنا يجوز ان يكون استعمال الاخير فيهما من باب التجوز لقربته كما لو جاع والنص فيهما
 على ان الاطلاق انما يدل على المحيطة اذا لم يكن دليل على خلوها وقد مر دليل عليه **قوله**
 بل يزعم مراد منهما تشبها بالحاضر على الغائب بل يشهور الكل عند المحقق **قوله** ولو في
 جميع فان المركب من هذه الحروف يطلق على الاثنين اتفاقا كما مر في المحققين منهم والى
 وابن الحافظ المحقق الكبير والشيخ ذلك ان اجمع في اللغة ضم شئ الى شئ وهو تحقيق بالاثنتين **قوله**
 وقد يباين الاستدلال بان الحديث محمول على بيان انعقاد الجاعة بالاثنتين وحصول فضلها
 بها في الصلوة او في السفر على اختلاف التفسيرين كما ذكره الشيخ الذي يغيره وانفائه في المنهاج
قوله ما وضع لفظا للشافعية وهو الخطاب للوارث بصيغة التاليل لعلوا الخيرة واقبلوا الصلوة
 ونحوها **قوله** لا يعم بصيغة من تأخر عن زمن الخطاب فيشارة الى اربع احدها ان الزمان
 في دلالة الصيغة حقيقة على العموم والشمول للشافعية اذ لو نزاع في جواز حملها على العموم عجزا
 لوان الجاء باب واسع وثانيهما ان الوجوبين في زمن الخطاب اخلون فيه وان لم يكونا حاضرين
 في محض الوجوبين منهم من جعلهم كالمعدومين في عدم الدخول **قوله** بدليل اخر كالفرقة والوطاع
 فان مشاركة المعدومين للوجوبين في الحكم المستفاد من الخطاب في ضرورة انفق عليه الوصية
قوله وهو قول اصحابنا هذه العبارة كناية عن التفتيش في ثمن ان علمنا ان اجعل على عدم العتية
 فان ثبت هذا فذاك والا فغير كلام **قوله** واكثر اهل الخلاف يقل هذا من اصحاب
 الشافعي والى صيغة **قوله** وذهب قوم منهم في هذا القول الى انما يلقى هذا القول فيجب
 وقال في طلب المحققين ذكره في الكتب المشهورة ان اعني ان عموم الخطاب يشمول لمن بعدهم معلوم **قوله**
 من دين محمد صلى الله عليه واله وهو قول **قوله** لا يقي للمعدومين يا ايها الناس اوجد ذلك **قوله**

بالناس يتدعى كون الخطاب ناسا والعدم لا يتصف بالاشارة فلو بما طهر وفيه نظر اما
اولا فلعقد لم يكن فيكون حيث تعلق خطاب بالعدم او تحال التحصيل الماسل واما ثانيا فلو سلم
ان قد لدخ خطا بالشر فلو تم فخطا بهما لمزود الوجودين في زمن الخطابين والعدمين
عند سواه وما يوجد ذلك قوله ثم التبرك والقول بان الخطاب هنا تعلق بالاشارة والوجود
بان خطا بهما لمزودا كان مفقودا بتبليغ الرسول كان من لوازمه اشتراط وجود الخطابين او في زمان
فان التبليغ انما يكون بذلك الخطا بطل ما هو في نفس الامر فاذ كانت الخطابين ما وجب ان
يكون التبليغ ايضا عاما واسماع تعلق خطاب الرسول نفسه بالعدم وبين لادينا وتعلق خطابه
من حيث التبليغ لهم واما ثالثا فلو سلم ان اسما تعلق الخطاب بالعدم وبين فقط فلو سلم اسما
تعلقه بالوجودين والعدمين معا على سبيل التقلب فخطابا اليها الناس يجوز ان يكون
شاملا للعدمين على وجه التقلب مثلا شاع في اللسان فيصح عندا ربنا بالبيان فان ذلك التقلب
مجاز والشرع انما هو في الشا والجماع حقيقة فقلت هذا حق وكذا المستلغ ليس لها كثر في يد
ولا يصح ايضا قول المستدل ان سؤل الحكم للعدمين بتأويل اخر غير الخطاب **قوله** وان كان من كان
اي انما رعدم جواز ذلك القول يعني القول بجواز خطاب بالعدم وبين والعدمين مع الوجودين
حقيقة بيا اليها الناس مكان **قوله** وايضا فان الصبح والمجوز ان سرته هذا الدليل على الجمع
بالو لوتير فترى ان الخطاب اذا لم يتناول الصبح والمجوز مع وجود بعض شرائط توجهه كان وجود
والانصاف بالاشارة فيما تقدم لنا وله الحق اجماعا لكون انصافه بطلان توجه الخطاب
ابعد الجامع عدم الفهم والميل الجواب بان العلة في الاصل يجوز ان يكون عدم التميز المقرب بمجوز
او الصبابة اى مجموعها وهذا لا يتحقق في النوع واما الجواب عن منع الحكم في الاصل والقول بان
كل واحد منهما داخل تحت الخطا بغيره فانه من جملة اوجاع وهو لا يلزم عدم الشا دل بل يبين فبيد
جدا بل كما برع ففعلا لانه القول بان جوابا اليها الناس اعمد واورا اليها الذين امنوا مساو
للصبح والمجوز لا ينفك فسادا على ذوى الوباء **قوله** اعمد هو لم يكن الرسول ثم مخاطبا المصداق

بعد ان يكون مرسلو اليرقاة الحاشية ان قيل هذه الخطابات من اسرار الرسول يبلغ قلنا لما كان
 الرسول هو الذي يوجه الكلام عن الخاطبين فكان هو الخاطب لهم ولو اراد ناسيان الدليل على ان
 يكون الخاطب هو الله لم يكن الخاطبا من بعد الرسول لم يكن الرسول مرسلو اليهم لانه مع
 اسرار اليهم انه يقال له بلغهم ما خاطبتهم به **قوله** بالنسبة الى الذي من بعد فلو يكون الرسول
 مرسلو اليه **قوله** فاجمع لم يتصل بالسفر مثل ما ارسلنا اليه الا انه كان في الناس ويعتبر الى الوعد
 والامر لانه انهم لو سلم شئوا للدين **قوله** من بعد الصحابة ان لو صلوا معار ولا للعلماء
 لو نزلوا بغير اجتماع الصحابة ايضا **قوله** والمجرب ما عن الاول المصلحة ان يبلغ الاحكام لا يجب
 ان يكون بخطاب الشاهد بل قد يكون كانه الموجودين وقد يكون بغير من الكلام واذا ما رآه
 العالم على ان حكمهم حكم الموجودين وانما ان هذا التفصيل بعد هذا المخلوفاً بسبب ان يقولون
 بوجوده مع وجود من الله سبحانه والى بغير مقامه وبلغ الى امره احكامه وما على هذه الغاية
 فهو بعد وما يدل عليه ما رواه الكافي في تفسيره **قوله** وادعى الى هذا القرآن لو نزلكم به ومن بلغ ان
 المراد من بلغ الآية عليهم السلام والخبر يتبع من بلغ ان هذا التفسير بعيد ان الشاهد شرط
 في حمل مخاطب سواء كان الرسول او القائلون مقامه **قوله** واما عن الثاني ايضاً اجتماع العلماء
 على من بعد الصحابة بآيات الاحكام الخطابات ايام الجواز ان يستدل به ليل نابع كاجماع والفرق
 الدالين على مشاركة غير الصحابة في الاحكام وقد بلغ هذا بان المستفاد من سياق النص على
 الوجه المفعول هو ان الاجتماع انما هو بنفس الخطاب لا بما راعى عندهم هو من اوقالات العبد
 التي لا يفرغ الظنيات **قوله** حتى يفرق واحد قال الحاشية اذ عني التمهيد لا اتفاق على جوابه فيخص
 الى الواحدة الفاظ الاستفهام والمجازات جعل المخلوفاً فيما عداها ولم اقف على موافق لرفق الله
 بل في كلام بعض المحققين تحقيق ما ينافي انهم فصل من القفال ان انهما المخصص في الجمع مالم الى
 ثلثة وفي غيره الى واحد عن بعضهم انه في جمع العرف الى ثلثة وفي غيره الى واحد **قوله** لا يفرق
 جمع قريب من مداول العام وذلك بان يكون الباء اكثر من النصف قبل اليمين لئلا يولجا

معد افراد العام محصورا و ليس بديد لونه و شمع الوديع على ما فوق النصف من المحصور كما اذا
تلك اكثر الرمال لا فلو ما و فلو ما في عدد عشر مملوفا من يعلم ان الباقي اكثر من الخابع قطعا
قوله ولا القطع يمنع قول القائل ان انا على الدعوى او على ما الدعوى الثانية لا يتغير لها
الاولان و جودها معلوم اولو كفا باسبكم اعظم واعرف العلم بان حق ولكن ليس على الشرايع
وفي لفظ القطع اشعار بان الحكم المذكور من غير ان يذكره فبغيره لا دليل فانت تعلم ان ذلك
فيما ذكره على ان الباقي محتمل يكون اكثر من نصف العلم الا ان يكون المقول بطلان هذا العلم
قوله و ذلك ايضا لو ان النصف الاول منه قلد فلو تم العلم **قوله** كان محصيا في كان ذلك
الادعاء لم تحصيله في الفرض عدم مانع اخر وهذا يقتضي استعمال كل محقق فلو ان الوصل فيه
قوله فالو كثر ^{الاول} لا يحقق من القول يكون ان يقال يتحقق ارادة القول قدما من فست اقل او بعدا
الرائتين سقطت ارادة العور فكذلك ارادة ما بقوم مقامه في اكثر لو ان القول سقط
الشرع عند ارادة الحقيقة لا يقتضي سقوطه عند ارادة الجواز **قوله** لا استماع ارادة القول لا يقال
اذا كانت ارادة اكثر حجة كانت ارادة القول مستمرة لوجوبه على اللفظ على احتمال الزعم لا ان القول
الشرايع انما هي من استعمال العام في القول المجموع مع فرضه محصيا بلام او ما ذكرنا
يدل على استعمال ارادة من عند عدم تلك الفرضية ولا نرا في **قوله** تكفي ما ليست الجزاء او ر عليه ان
هذا انما يتم في تجميع العرف كاللكن في سياق النفي والوصول واسم الشرع ونحوها واما تجميع الجمع
فلو ان الواحد من له واحدا من هذا منه على انه ليس المحققون من ان عور الجمع العرف اعتبارا
اجزا من الواحد لو با متبا جزئيا من الجمع فتقوم الجمع العرف كعور الفرد في قبوله كل واحد
فان قلت المراد بالجمع هو الوجدان دون التجهيزات لو كان للعلم او لو كان للمفوض فالمراد به
هو التجهيزات دون الوجدان لانه قد يكون للعلم مفوضه لا توجد في اعصا من قبله كان المراد
منه من افرام البعض هو الواو فكذلك بعد لو ان الوصل بقا و ما كان على ما كان و ايضا تعلم قطعا
ان البائة والتجميع يكونان من مبني واحد فاذا كان الخابع هو الواحد كان البائة ايضا كالتحليل

قوله وانما هو موقوف على الشائبة فيكون من قبل الاستعانة بالاجازات المرسل والمخصص لجواز ان يكون
العلاقة هي علاقة للعام وانما من فلو متساوية السدول لم يرد عليه ذلك **قوله** استعان من العلم
هكذا وقع عبارة الغصن وقيل ان لم للفظه ان كان يحمل الاستعانة من نفسه لانه الكناية **قوله** و
منه العموم ملحوظ في اصله اي لا يجمع الافراده ولا بعضها اما الاول فظاهر ولما كان في فلو ان محظوظ
المخصص فرع بلو فظفة العموم ولذا اشترى له صلة اشق الفرع قطعا وفيه اشعار بان البصيرة الكلية
موضوعة للعموم ولكن العموم غير ملحوظ اصله وربما يقال ان هذه ليست من صيغ العموم اصله ولا
هذه العبارة لو يمكن جعل قوله وليس من القيم والتحصيل في ثبوت ايماء الى هذا القول **قوله** والوا
عندنا سهل فان اتفاق المعربين على ارادة الواحد من الناس انما نقل مجزئ العدل فلو ثبتت
بحكم كذا نقل عنده **قوله** بل هو للبعث الخارج لادام التعريف اما اشارة الى مقتضى من ثبوت
وهو العمل الخارج الى ان نفس الحقيقة من حيث هو والمجمل باعتبار الوجود مع وجوده في بعض
وهو العمل الذهني اوسع منها وهو الاستقلال والتعريف هنا ليس للوجود والعدم العمل الخارج بل لاشارة
لونه والكل لا يتعلق بنفس الحقيقة الكلية من حيث هو بل بالخارج وهو ظاهر فحين ان يكون لذلك الاشارة
الفرع الموجود في الخارج المطابق للهيئة المعهودة في الذهن اما الصدفها عليه ولا من نفسها بعد رفع
المتخيلات وتلك الهيئة هي القدر المخصوص من الخبر فالما المقرون بكل ويشترط عبارة فيقول بل
هو للبعث اشارة الى ذلك الفرع الموجود من الهيئة وقوله للمعهود الذهني اشارة الى الهيئة المعهودة في
الذهن وقوله ان الخبر والما تفسير لذلك الما هيئة وتحقيق لوجهيها في الذهن وهو قلة رما
معلوم اشارة الى ان ليس المراد مطلق الما قول والشروط بحيث اقل ما يصدق عليه اسم بل المراد العلم
المعلوم كونه مراكولا ومشرقا باقتداره التعريف هنا الفرع موجود في الخارج من تلك الهيئة المعهودة
في الذهن ولهذا القدم الجواب لونه تعريف العمل الذهني ليس من تخصيص العموم في شئ الا انه
اوضح المقصود شبهه بالعمل الخارج في ان ليس من تخصيص العموم قطعا حيث قال في اصل الوراء
وتصحيح ان هذا الفرع الخارج المطابق للمعهود الذهني الذي اطلق على المعرف بالادام ما للواحد معين

في الخارج معهود من بين افراد معهوده فيه قولنا ادخل السوق فلو جازى به سوق معين
من بين اسواق معلومة معهوده بسبب اعتبار دخول الخاطى لعل طائفة والمائة من بينهما فان المحنة
معلومة والمراد من بينهما ان الاسواق معلومة والمراد واحد منها كانه اقربا في تعدد الاسواق
واختار المحنة كما ان العهد الخارج ليس من تحصيل العود ككل العهد الذي في هذا وقد عمل ذلك المحقق
عند ان العقود من ماصلة الامور لما كان من المقربات العقود بالعهد الذي هو المحنة
مع فريده ما غير معين والخارج هو المحنة مع فريده معين وفي المثال المذكور ليس المراد فريدها
تكون عهدا خارجيا محصا وفريدها امهها ليكون عهدا فيها مضافا الى الراد بل العهد الخارج الذي
على سبيل معين من بين معهودات خارجة كالمثال المذكور له محنتان وهما وان كان ذلك
لا يخرج كونهما من العهدية وهذا لا يحتاج الى هذا التفرقة ان العرض المطلوب ليس هو الذي
بازاكل الخراج العين اى العود المحقق بل هو الذي لا يراعى اقل ما يصدق عليه بل العرض الذي لا يقلد
ما من بين معلومات فهو من حيث كونه مقدار معلوما للعهد الخارج يكون لما كان من بينهما من معلومات
استبدل الله ذلك لا يخرج من ذلك قوله من حيث هو اخر من الجمع المعرف والمضاف فاعلم ان
باعتبار التعريف والاضافة قوله ولم يقع دليل على تلون حكمها الا بالحق المستلزم الى الدليل في الجمع
المخصص وتلون الحكمين في ظاهره ان المخصص فخر العام على بعض مبيات فاق كان الوثنان اقل
الجمع جازانها المخصص اليها والافاقى التلوث ثبت الحكم فيها على ما هو المشهور من ان الذي
بالفصل لا نقول لا يبر من جواز استئصال ما ليس بهام كالمجمع المتكثرة الوثنيين او التلوث جواز
ما هو عام فيها بل ان عند المحققين ان عموم الجمع باعتبار الاختلاف دون الجزاءات فلو فرض
بين عموم وعموم المفرد قوله فهو جاز لم اى سواء كان الباء مفعولا او غير مفعول سواء كان المخصص
مستقلا او غير مستقل قوله من شرط او صفه واستثناء او غاية اما كما في هذه الامور غير مستقلة
لا يحتاج الشرط الى الشرط والصفه الى الموصوف والوثنان الى المستثنى منه والغاية الى الغنى
قوله من سمع او فعل قبل الراد بالمخصص فاعلم ان السمع فريدها في تحقيقه في قوله واثنين كل شي

وكنش في قولنا انه لو كان حقيقة في الـ **بـ** اية كانه الكل كان مشترك بينهما او ريد على العكس ان يكون
 اللو في قوله متوقف على كون العام مستغلو في خصوص مراد **بـ** الـ اية وليس كذلك العام مستغلة
 العموم والمراد بالشمول والمخصوص بعيدا عن بعض جزئياتهم ليس ان يبقى بعد اخرج في العام **بـ** اية
 بـ العموم وانما مراد به المخصوص **بـ** الـ اية انما مراد من الجميع لو من العام ومنه فلو لم ير **ا** او **بـ**
 مشترك **ا** كره **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية
 في الجميع كان الوصول بدل الكل والعلم صفة غير محصورة فكان عامين فيه وان كان محصيا لبعضهم
 كان الوصول بدل البعض والعلم صفة محصورة فكان الوصول اذا كان بدل البعض لم يكن **بـ** الـ اية
 مراد **بـ** البعض بل المراد بالجميع كذا اذا كان العلم صفة محصورة لم يكن المراد بالموصوف بعضه بل
 المراد بجمع جزئياته دون الصفة المحصورة غير ان لفظ البعض كان ذلك قلنا كره جميع **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية
 وهذا مثل ما يقال المستثنى من ذلك المستثنى من **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية
 مراد بها اخرجها والسناد الى ما بقى بعد الاستثناء **قـ** **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية
 موضوع للعموم وقع لوالحق على البعض حقيقة فكان ذلك باعتبار ان موضوعه لارضا او باعتبار
 عين الكل او باعتبار ان حقيقة على الكل والاختلاف باطلون اما الاول فهما فلولي المفهوم من
 البعض فمالا المفهوم من الكل واما الثاني فلولي مفهوم الكل لا يصدق على البعض فمفهوم الاول
 فيلزم ان يكون مشتركا لفظيا بينهما في ظاهر هذا الدليل يقتضيه ان يكون اطلاق العام على **بـ** الـ اية
 من **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية
 ليس المراد من كونه موضوعا للعموم ان موضوعه لكل من غير **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية
 على **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية
 المجموع غير مجازا وهم قد اثموا **قـ** **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية **بـ** الـ اية
 العام والحاصل فيه اشارة الى ان المقصود ابطال القول من ذهب الى ان الصفة محصورة بالعموم والفا
 تطلق على **بـ** الـ اية حقيقة فلو يرد ان بطلان الاستثناء اللفظي ليس بمرئى ولا متفق عليه

اذا القول بوجوده فلو ثبت به الدليل قوله اعمها ان اللفظ كان متساويا لمعنيته بالادعاء
فيلزم كون شامل اللفظ الباء قبل التحصيل حقيقة بل هو مجاز لا من باب ادراك اللفظ الكل على الخبر
وهذا ليس بشيء اذ لم تدع ان اللفظ ليس بمتبع الحقيقة المجموع بل لكل فرد فلو كل فرد هو لها
قوله اما على عدم شامل الفرق هذا الذي لا يؤثر في تقرير مجاز اللفظ الواضع لم يتعرض له
انفهام الغير عدم وعدم التعريف اعم من تعريف اللفظ او الوجود **قوله** والثاني ان ليس في
ان الباء بنفسه مجزى اعم من ملاحظة الفرق ليس في الفهم والفرق شيء افعال الغير ان العود ذلك
اي سبق الباء بنفسه وعدم سبقه دليل الحقيقة فاللفظة الباء مفيدة لقوله اضع الفرق لا
لا يفيد غير ذلك تكون الباء سابقا بنفسه وبانفهام الفرقية وحقيقة ان الفرقية من شأها انفعال
الغير لا دخل لها في سبق الباء في اللفظة انما هو بنفسه وقوله دلالة ان الباء الباء الكثرة
صريا او على عدم سبقه العلم الزمان والاول اظهر لفظا والثاني انبغى اذ دليل الحقيقة عدم
سبقها لا سبقها او لو شقق المشتبه فان سبق مفقود فيجب كون حقيقة في كل معنى ثم
هذا الدليل على ما مرناه لا يرد عليه ان كون اللفظ مع الفرقية حقيقة لا يوجب مع مجاز
اذا من مجاز او يكون ان يقال ان مع الفرقية حقيقة مدلوله لبقدر مدلولها حقيقة في غيره
قوله والجواب عن الاول اضع لقوله والثاني في توجيهه ان شامل اللفظ الباء واذا ردت
قبل التحصيل وهو الذي كان على سبيل الحقيقة انما كان مع شامل الغير لا راد ان الباء بالفعل
وشاؤله بعد التحصيل هو بانفراد غير منضم مع ارادة غيره وهذا الشاؤل مغاير للشاؤل
الاول بالفرق وترى بان هذا حقيقة الاول ويقف ذلك اللفظ مستعمل في غيرها وضع
له فقد ظهر ما ذكرنا ان المراد بقوله انما كان مع غيره انما كان مع شأه غيره واذا ردت بالفعل
وليس المراد بمرجع صريح شأه ولا مجرد افعال الدليل ان استعمال الباء الباقي بمجرى اللفظ
يقف على شأه ملاحظة الغير لا يرد منه ان يكون مجاز الباء والاول على المشتبه فانفعال
واحد من معانيه قبل الفرقية وهذا لا يصلح لغيره ان يكون مجازا في الباء وهو باطل

بالمناقضة ان لو لم يكن هذا كان الفرق بين العام والشهد واضحاً اذا الشهد مملو عليه
 بحسب الوضع بل بحسب الاستعمال بخلو العام فان وضعه للصلو حبة فاذا اشفيت صلوة حبة بالمخصص
 تحقق الاستعمال في غيرها وضع له بخلو الشهد **قوله** واعتز بان عدم شاوله لا يفي اقرض ان
 عدم شاول اللفظ لا يفي بعد التحصيل او شاوله قبله لا يفي بعد شاوله البداية والحاصل ان
 شاوله البداية الذي كان على سبيل الحقيقة باقية التقديرية لان عدم الشاول لا يفي بزيادة
 شاوله ولو وجب فحقه بان شاوله لما بقي الذي كان حقيقة هو شاوله ضمن الكل
 اجمالاً واما شاوله بخصوصه فلم يكن منصفاً يكون على الحقيقة اصل **قوله** وجوابه اجمعه
 ان الشاول ليس موجبا لكون اللفظ حقيقة فالباية قبل التحصيل ان الشاول لم من ان يكون
 بطريق الحقيقة والجماد والعام لا يفي خاصة معاً فلو قيل ببقاء بعد التحصيل كونه حقيقة
 يدرى الموجب له هو استعمال الكل الذي يكون ذلك الباقي بقا من اللفظ بعد التحصيل مستعمل
 في الباية بخصوصه فلو يكون حقيقة فيه بما زاد والظاهر ان هذا الجواب يتعلق بقوله لا يفي بعده
 شاوله ومحموله ان الدوام من ذلك بقاء الشاول بعد التحصيل واما ان ذلك الشاول
 موجب لكون اللفظ حقيقة في الباية فلو لا شرفه لكونه موجبا لبقائه وان لم يكن
 الاستعمال الكل ما قلنا الظاهر ان لا يكون ان يحمل جواباً عن اصل الدليل **قوله**
 والقول بان كان مساوياً لجمعبارة كان جواباً عن سؤال قد تفرع ان الشاول
 اذا كان باقياً بعد التحصيل ذكره القرني وكان الشاول قبل حقيقة كان ذكره السند وكيف
 يكون الشاول بعد مجازاً وتقرير الجواب ان القول بان الشاول في حقيقة قبل التحصيل
 مساوية الجارة والمراد ان الشاول بحسب الحقيقة الشائبة من استعمال اللفظ في الكل الذي
 يكون الباية بصفة طرائقها الى ذلك الشاول لان العلم في الحقيقة القابلة للمجاز والحق في
 اللفظ دون الشاول الذي هو امر عنوي **قوله** وعن الشاة بالمنع من السقاي المنع من سقاي
 بخصوصه فلو لم يرد ان اسلم سبق العور لم يقع منع سبق الباية لو لم يرد من ان العور ولا يفعل

سبق العور الذي سبق فيها ترأسها وذلك لأن سبق العور إنما يستلزم سبق الباء على أن يعبر منه
 لا على خصوص قول له وإنما يتبادر مع القرينة أي لما يتبادر والباء بخصوص مع القرينة لما اعتبر
 عن ارادة الجميع فكذا القرينة كما ان لها تأثيرا في عدم ارادة الخارج كل لها تأثيرا في ارادة الباء
 بخصوص قول له وهو دليل الجواز في سبق العور عند عدم قرينة خصوص الباء دليل على ان اللفظ على
 فيكون سبق الغير من علو الجواز قول له كون الزمان لفظ العام او في الصنع ما ذكره المتكلم وهو
 قول في العور حقيقة هو كذا مع لفظ العور لا في الصنع الخصوص المحصور بها بل معناها اشتراكها
 لجميع ما يتناول ولا يكون لما كان لفظ العام يطلق على تلك الصنع فهم ان ذلك معناها ما شئت عليه
 بالعرض والبرهان على العارض على العرض فهو موقوف لكون الملقوق العارضا في العور على متكر
 فيرمح عور حقيقة لا يستلزم ان يكون الملقوق العور في الصيغة على مع كون بعضه لولا ما هو في
 الحقيقة ايضا قول له لو كان التقييد بما لا يستلزم فيكون كان العام المحصور في استقلالها بالركب
 كل لفظ ركب مع اخره وضع الجمع الركن في صغار لغناه قبل الركن كما ان ذلك قد وصلوا فان سما
 وضع لم يبق في السلام ولا بد من سلم معه على غير الخفض فلو كان ان يكون محاذيا للجمع لم يكون
 واللفظ يجمع الخفض وهو المسلم فان سلم معه موضوع الفرد ما وضع لوم اجتناب العهد موضوع الحقيقة
 المسار إليها من حيث هي ومن حيث يعود هاء فمن شخص معين وليس في سلم معه دلالة على شي بل
 الدال هو الجمع ونحو الفسدة الوحدان مما فان الفسدة نفوذ معناه ولا يجوز فيه والجمع الركب
 من السنتين والستين منه واداة الاستثنا لما ينفى بعد الاستثنا واقر بان الاستثنا عند هذا
 القابل فليس لا نفيس عليه كما علم من وضع المسمها وفي الالباء عند غفل ظهيرة فكان الواجب ان
 لا يكون في جانب القبول له واجبا به الزمان في العام المحصور بالاستثنا لانه القيد بالاستثنا على ما
 الاعداد ليست محاذية لفظ الجمع معناه على قوله موضع وفاق من الحكم ايضا قال بان الفسدة
 بل كل بعد وقوع الاستثنا ومنه مستعمل في معناه والجمع من حيث هو مستعمل في الباء بعد الاستثنا كما
 معناه انما اراد قوله من الحكم للوحدان على ذلك وفاق في ذلك كما كيف والقبول بان العور في سلم

يعني ان الحضم

الاولى مستعمل السبعة مجازا والافرية مشهور قوله بيان المدونة من اختياره كل واحد من مسلم
في مسكون والمسلم والافرية يقيد بمسكون كما يجوز له وهو من اجمع والتعريف والافرية
وقدما وبواسطة المعنى وهو كما جرت العادة والمجمل والعمد وسما ترخصه وهذا غير ما وضع للمورد
وهو من وراى تلك المذكورات بدون القيد لما نقلت عنه وهو المعنى الاول ومعه لما نقلت
اليه وهو المعنى الثاني ولا يخفى الاول وقد جعلتم ذلك التقيد بقيد موجب الجوزة المقيس هو القيد
بالوصف وهو فاعل لم يجد الجوزة المقيس عليه وهو مسكون ويخفى فرق بين المتساويين
وهو محكم قوله واجواب ان وجه الفرق لم ينفى اجواب ان شيئا ما ذكرتم ليس مثل العام المحموم
فما استعمل بل بينهما فرق وجه الفرق لما مر الى امر ما ذكرتم الموقوف الاول في اجواب ان يقال
لا لم انه كل زيادة يوجب الجوزة بل الزيادة الموصلة له ما يخرج العام الى الخاص كالسليم في الهل
السليم فانه فريضة التي لا مرفق العام عن معناه الاصل وما ذكرتم من الزيادة ليست كذلك وانما كان
هذا الجواب على انه لا يرد على قوله السلم عدة العرف كل واحدة اسرات اريد بالعرف العرف العام فقد
يرد على الفرق فيه بين العرف بالعام والمقيد بالشرط والصفة ونحوها وان اريد بمراد العرف
في الاصل فلا يلزم الدليل فيه نظر لكون كون السلم كلمة واحدة بحسب العرف في وراى بنعيم الطوال
لا يقدم على ان كان الامكان ان المستدل استعمل الزيادة المذكورة مع العام للزيادة المذكورة
مع غيره بالقياس فيتم الفرق بين الزايتين باثناء الفرق لا يتبع المنع المذكور قوله فان الواو في
يخفى ان الواو في مسكون ليست بحكمة بل هي ملوثة بغيرها ان مسكون يقع موضع الواو لكان ان لم
ضارب واو مضروب ليست بحكمة بل هي ملوثة بغيرها ان ضاربها بالفاعل ومضروبها بالمفعول يقع
الواو في جميع مسكون لفظ واحد وضع لامة متصفه بالسلام غلوة ما نحن فيه فان الربا للجمع
والسكون وضع لما مر فاذا جعلنا في وصف الاول فيقول الربا السكون خرج عن الاول بعض
افراد وهو غير السلم فلم يقع على موضوعه فلا يكون حقيقة وعليه نفس يظهر لك وجه قوله وتخي
ما ذكرنا في هذه الصور تلك تحقيق العام المحموم قوله على تقدير تسليمه ان الى ان الحكم يكون

الفئة السادسة الوحيين عما عرفت من كونها تابعة لكل من وقع مستند من راد برهان
بما زاد فقال الفئة السابعة من ستمائة وخمسين بقوله الاستثناء في بطلان اللزوم بالنسبة الى غير
مسلم ولو سلم ذلك الحكم فهو بمنى على ان الراد بالفئة ثام الدلول الحقيقة واستثناء البعض لما وقع
قبل ساد الحكم اليه هو انما اخرجه عن الحكم لوعن الوردة والجميع من حيث هو موضوع لما هو محل الحكم
قوله لا شيء ما ذكرناه وهو كون الجميع كله واحدة وكون المراد بالسنة من تمام مدلوله ووقع
الوردة من قبل الاستثناء والحكم به ليس بشيء من هذين الوردتين بمحقق في العام المحصور في الاول والآخر
ان كل واحد من العام والمخصوص متضمن الآخر وكل راسد والثالث في تخصيص الاول ببعض اذ يكون
الاول بما زاء الباء والثالث في بطلان الفروض اذ بهما افراد العام من رادتهما كما في الفئة السادسة وكون
العام مجازا دون الفئة وفيه نظر لكون هذا ينسب على الفرق بين الاستثناء من العام والاستثناء
من العدد بان الراد بالعدد تمام مدلوله وبالعام بعضه وهو بطلان كل من ادعى ان الراد بالعدد
السنة من تمام مدلوله وبالعام بعضه وهو بطلان كل من ادعى ان الراد بالعدد السنة منه
كله والسند بقوله لو كان العام مجازا لكان العدد مجازا لعدم الفرق وهذا هو معنى التكميل
لمن من كون مجازا لكون هذه مجازات مدفوعة قطعاً واعلم ان الراد بالصورة الثلث هو مصلوب
وسلم والفئة السابعة الوحيين عما عرفت من هذين مجازات اشارة اليها وقوله ولدت الفروض
عطف على قوله ظهور الامتياز والعطف عليه بان عدم تحقق ذكره الصورة من الاولين في العام
المخصوص والعطف عليه بان عدم تحقق ذكره الصورة الوضوح فيه كما استدل به في قوله لا يخرج من مجموع
اياء الى الدليل المهور على محبة وهو ان العام قبل التخصيص محتمل في الباء بالوافق فيكون
بعد محتمل في الباء لكون الاصل بقاء الثابت الاول من عدم وجود من ادعاه بقاء الى الباء ثم لم يزل
ان محتمل في الباء طرية وليس في قوله فيما بعد ذلك دليل ظهور في الباء وعند ذكر الحقيقة قطعية
ان هو من مستقل مبدع والافظية **قوله** ان لم يكن المخصص محمداً لكان محمولاً واحتمل ان لم يكن
الانعام الدوام على عدمه وهذا العام محصور فيكون محتمل ان يكون هو انعام

الخاص فلو حمل الظن بالباء وقد فعل الشهيدة قواعد الوجدان على ذلك عن جماعة منهم الودعي
ثم قال وربما حمل عن بعضهم انه قيل بالان حتى واحد ولو لم يكن بعد **قوله** مطلقا الظاهر من بيان
الكلام حيث قابل بالتفصيل انه متعلق بقوله ولو لم يكن عن ان يجزئ ان العام مجزئ الباء سواء كان
المخصص بالتفصيل او غيره وسواء كان هما او غيرهما ويجوز ان يكون متعلقا بقوله مجزئ بقوله ذكره
بعد يعني ان العام المخصص للجمل ليس مجزئ سواء كان المخصص الجمل مستقلا او غير مستقل وسواء كان
مجزئا من وجه وصيغته من وجه اخر كقولهم اقلوا الشكرين الودعي اليهود فانه مبين في معنى
اليهود من الشكرين ومجمل في اليهود وفيه رد على التفصيل الذي ذكره بعض العامة وهو ان
المخصص الجمل ان كان غير مستقل فلا اقلوا الشكرين الودعي ليس مجزئ وان كان مستقلا عقيب
نحو الرجال الدار حيث يعلم عقولهم كلف من افراد الرجل ليس فيها او لغيرها فالعام مجزئ
في الباء والفرق بينهما ان غير المتعلق بمجرى العام ووصف فاجم بغيره جهالة اليه فحمل الى
البيان مخلوفاً المستقل فانه جهالة لغيره اليه ولا يخفى فساد ذلك الوجه لكون عدم سرانه جهالة
المستقل نوع لكون كل واحد من مجمل ان يكون هو الخارج فكيف يحمل الظن بقا هذا الوجه
غير وفيه ايضا رد على من ذهب الى ان المخصص الجمل من كل وجه ليس مجزئ مخلوفاً للمخصص الجمل من وجه
دونه وجه اخر فانه مجزئ **قوله** ثم قال بعد ذكره اني بالمثاليين احكاما المنفصل والواحد المتعلق **قوله**
عنه العرف عما صا ان ثبت ذلك العرف ثبت في القدر لكون الوصل من العمل **قوله** وذلك ليل
لمفوز في الباء فتؤول الباء على نحو شمول لكل قبل المخصص فكان المطلوب قبله هو كل من حيث
لواني بغيره دون اخر عند طبعها على الاول وما صا على الثاني دون الجميع من حيث هو كل الظاهر
بعد هو كل من البواقي بحيث لو اني بواحد دون اخر عند طبعها على الاول وما صا على الاخر
فصل هذا قوله من وقع النص على اخر احد براد برام من جميع الباء وبعضه دون الجميع مطلقا
لانه ان ذلك يقتضي ان يكون اللفظ بالواحد مستحقا للذم وان لم يلزم **قوله** وسائر ما تحتمل من الازدواج
جواز انه هذا بناء على ان العام المخصص محال ان الظاهر من هذا الكلام وما بعده حيث قال مقام

الباء احد الجازات ان لفظ العام اذا لم يرد بموضع الوصل اعني العوار كان لكل واحد من تلك
المراتب ان يكون كل واحد منهما مع مجازيا له وانما قلنا ان ذلك لا يقال ان يكون المقول
كل واحد من تلك المراتب من افراد معناه المجازي وذلك ان يكون المقول منه بعد التحصيل
الباء وهذا المفهوم يصدق على كل واحد من تلك المراتب فاعلم الاول ان العام بعد التحصيل مجازي
وعلى الثاني ان له معنى مجازي له افراد متعددة وعلى التقديرين كانا نسبتهما اليها على المعنى واحد
فيكون مملوفا **قوله** ومن هذا ان جعل عدم ارادة الحقيقة مع تعدد الجازات دليل على عدم
التجيز فيهم جهة الفصل لا بين المذكور فجهة الفصل لا نقول هو جهة لوصف كدهاء وهو ان
المخصص بالفصل ليس جهة ولا جهة فجزء الاخر يستنبط منه **قوله** اذا كانت الجازات متساوية هذا هو
ما استفاد من ظاهر كلام المستدل واما الجواب عن الاحتمال الذي ثارنا اليه فانقر بانها كانت افراد
الجازات متساوية **قوله** فان الباء اقرب الى الاستغراق الى قوله من غير جهة التحصيل دليل على كون
بعض الجازات فيما نحن فيه اقرب الى الحقيقة وعلى وجه ما يدل على ارادته توضيح ان كل الباء اقرب
الى الحقيقة لانه الاستغراق من غير مساو كنهه من ان اجتمع بعض الباء من الحكم بوجه ما
دليل على ان المخصص في شبهة ظاهر على ارادة كنهه وايضا الحكم يتحقق ان لا يطلق الحكم اللفظ على
معنى مجازي بدو القريب والفروض انه بوجه شبهة هناك سوى المخصص فلو لم يكن المخصص في شبهة
لورادة الباء لكان ذلك مناضيا للحكمة اذ به عليه ولان كون الباء اقرب الى الحقيقة مع
كونه الاقل يتحقق الورادة على جميع التقادير فسطح اعتبار هذين الوصفين من الطرفين
لتعارضهما فافصار الوسط والطرفان متساوية الورادة فلو لم يوافقنا ان دعوى اللغوي
المذكورة دعوى في حق النزاع ولو فرض ثبوت فعله استفاد من غير المخصص ما المخصص فلو يفيد
الادان اللفظ مستعمل في غير معناه الحقيقة وذلك مثل القرينة في قولنا رايتم اشد في الحكم فانها
انما يدل على ان ليس المراد من الوجدان المخصوص اما بتبيين المراد من كون زيد او عمرا
فمؤكد الى قرينة اخرى لا يوجب الفرق بين الوجدانين في غير ذلك فان الوجدان يطلق على هذا والـ

وذلك بطريق البلية فهو ذلك كما ذكره غيره وما نحن فانه اطلاقه قد على الباء بطريق الشرع
 اشقت فربما يعين بعض الباء وجعل على وجهه بغيره التحصيل فينا قول استعمال العام المحقق الباء
 ايضا من قبل استعمال الكلمة في خبرنا بغيره والوسد في ذلك سواء وقالنا اننا لو ان الحكم لم يتقبل
 اللفظ في خبرنا بغيره بكونه فربما بعد ما يفيد لاداه الحقيقة وسحب في معنى المجرور وكذا انما هذا
 قوله ثم ما حكمكم بغيره الاضمار الواسط عليكم على ان عدم جواز ذلك يقتضي عدم جواز الدجال
 في كل ما حكمكم نعم لو عجزنا في ذلك في وقت الحاجة قوله في كبح الجمل على ذلك البعض جوابا عما اذنت
 ان بعض الجازان قربا الى الحقيقة وجعل الدليل على تعيينه وجعل على العام المحقق عليه وبسطة
 ما ذكرتموه من انه محال فيها **قوله** ان لم يكن الجمع لها انما يفيد بكون الجمع لها لوراء جواز الجوار
 في التحصيل الى الواحد لم يكن اقل الجمع عند مقلوبه على جميع التقادير **قوله** بان اقل الجمع هو المتحقق
 هذا انما يفيد ان كان العام من صنع العوم وكان عومها باعتبار الاول واوله اذا كانت
 مفرقة او كان جمعا وكان عومها باعتبار الدخول **قوله** واستقر في النهاية عدم الجواز في كل
 في الطلب فان وجد المحقق بعد الاستقصاء وجب العمل بما يقتضيه والاعمال العام ثم الحكم استفا
 من ان كان موسعا وجب طلب المحقق في اوله فتم وان كان مضيقا وجب طلب قبله من باب التقدمة
 واعلم ان ابواب الاحكام وابواب البهارها وان كانت مضبوطة تكون مفصلة فانها ملأنا **قوله**
 عليها **قوله** جعلوا ما يتعلق بالطهارة من الايات والادبار بابا واحدا وما يتعلق بالصلوة بابا
 اخر وعلى هذا القياس يمكن انما وجدنا عما في بابنا من محض في ذلك الباب لم يكن هذا في جواز
 العمل في ذلك العام بل لا بد من طلب محض في ابوابها لئلا يكون قد ذكرنا فيما يجوز من المناسبة
 وشمل هذا بغير قليل بظهوره للذين تأمل في كتب الجوار وكذا لا بد من منع كلام الفقهاء المحققين
 بعدم وجود الإجماع **قوله** واكثره لا يرجع من المحققين منهم الثوري والودعي وابن الحاج **قوله**
 نقل جماعة الى ان لا يوجب هذا دليل على وجود الخلاف في اعدا القايين فلو تم التفرقة فينا قول البعض
 هو الراجح في ذلك الجمع من المحققين وهم موقوفون بوقوع الخلاف في المقام الاخر **قوله** ان رتبة

اي قايلا جزا التسلل العام قبل الجب من المحض قوله فيها الظاهر انه قيل لا اعتقاد ويجعل ان يكون
 للوجوب وهو على التفسيرين دعوى بل دليل قوله والافتقار لا اعتقاد وان لم يتبين ^{بعض}
 تغير اعتقادهم ويجعل بخصوص قوله عن ذلك القابل للظواهر لا شأن الى القابل لجواز التسلل
 قبل الجب من المحض ويجعل ان يكون اشارة الى القابل للوجوب قوله فالدعوى غشاة به معناه مركب
 من امرين احدهما عدم جواز العمل بهما قبل الجب من المحض فانهما وجوب الجب حتى يحصل الظن
 القوي باثباته وقوله لا دليل على الجب الاول وقوله وانما اكتفي دليل على الجب الثاني **قوله**
 والمحض كقيمة الدلالة فلا نزاع فيه وان اراد ان المحض هو العمل بالوجوب الجب عند اول الكلام
 والمحض ان يقول كقيمة الدلالة لها العمور فيجب التجهيد للتسلل **قوله** فصار احتمال بغيره
 لاحتمال عدم ان قلت شيع المحض في علمه وقوم فيديان بثبوت رابع من افعال عدم فكلم
 المعجزة وحيها قلت غلبة وقوم قدما رتبها امالة الحقيقة فصار وقوم وعدمه مساويا
 على ان ذلك يكفي في الاستدلال وهو ما جاز الى التسلل بالرجوع **قوله** فاعلم ان الحاشية
 الامر بانها لا شأن الى افعال كون الاستدلال على عدم وجوب تحصيل القطع باثبات المحض لا شيء
 لو كان شرطاً لكان على اللفظ على حقيقة شرطاً بالقطع باثبات المحض والماز وقيل بل ترجع هذا القول
 باعتبار ادراج لفظ الاستقضاء في العبارة حيث قال في الاستقضاء بالعام استقضاء
 الجب في طلب المحض والاولى ما بان التسلل بالحقيقة الوجدان الاستقضاء في طلب الجب وليس شيء
 بغيره بتركتي بالظن مع انه ذكر الاستقضاء وقرب وجوبه **قوله** فصار على اللفظ على العمور ^{موجبا}
 فان قلت هذا مانع لما سبق من الحكم بالمساواة بين العمور وعدمه قبل الجب قلت لو ساقاة دون
 الراجح له رتبة التساوي مع زيادة فعل السابق نظر الى رتبة التساوي بينهما كقيمة الاستدلال
 كما عرفت وهذا نظر الى الزيادة ايضا لانها ادخلت المقتضى في حصول الفرق بين العام والحقيقة
قوله فان اكرز الالفاظ عمول على العقاب ان قلت لم لو فان الالفاظ اكرزها ليد تجازات كما
 يقتضيه مقابلته بالعوامل مع تحقق الفرق بين العام والحقيقة على هذا التقدير بها قلت هذا

هذا الفرق لا يكفينا فيه مبدء من عدم وجود بل الجازية العمل بالحقائق او تمام كون
الحقائق مساوية لجزات في محط الجازية كما يجب بل المحقق على ما مر في دليل القس **قوله** وانما
القطع باننا انما نستدل بالادلة او برؤية سلطان المحققين بان هذا يدل على ان تحقيق القطع ممكن
ولا يدل على استلزامه واجاب باننا اذا امكن وجب ان نرى من انه لا يجوز العمل بالظن مع امكان قطع
وانزله من اكل امكان **قوله** لا نرى لو اننا لو اردنا بالعام الخاسر لكان له دليل على ان بين الملازمة
لظهورها اذا حكمنا على لفظها على الجواز بدو من نص في ثبوت **قوله** ثم بعد ما برع بدو من حكمه
لوقال اصول الاعتقاد القطعي عند كثرة الجمع مع عدم الوجدان بزيادة زواله فيها بعد الوجدان
غاية ما في الباب ان ذلك الاعتقاد غير مطابق للواقع والشرط لا يفي بما يقتضيه لانا نقول الشرط
لا يفي بما يقتضيه عدم الوجدان ودليلا على عدم الوجود في نفسنا في اظهر وجوده بطل **قوله**
قوله اذا انقلب المحقق متعدد اسواء كان جملة ام غيرها عم محل الزعم من وجهين احدهما ان
ذلك المقول اعم من ان يكون بعضها معلوما على بعض والآخر العطف على تقدير وجوده اعم من ان
يكون بالاول والثاني او لم وهذا دليل على ان الزعم في الحصول والادنى اعتبار القاطع بالاول
وتعتبر في ذلك جمع من الوصولين واما العطف بالثاني او لم فليس كذلك لانهما على الاحتصاص
بالوجوه والقائمه بكونها متباينة عن غيرها القاطع علم وثانيهما ان ذلك السد اعم من ان يكون
جملا او غيرها ولا كلام بعضهم في ثبوت المحقق المفرد ان يعود الى الجمع اتفاق **قوله** ومع عوده
الى كل واحد اخر زعم الجمع فان تحققه في اخر محله العلم ودارا اننا لو انما **قوله** كان
الآخر محصورا قطعنا يظهر من النظر الى الداهية لانه يظهر من ان محققه لا يخرج متفق
عليه والزعم انما وقع في عينه ثم لو قيل باحتصاص المحقق بالاول فقط لم يكن الثاني محصورا
ولكن لم يقبل بل لانه لا يظهر له **قوله** فتقولان هب فمذهبنا في ثبوت وجوده الى الجمع
العضي بكل واحد **قوله** وقال اخر من القائلين بوجوبه **قوله** وقيل بالوقوف فيه اليه
الفرق في القائلين بوجوبه وفي قوله بوجوبه لانه لا يرد في حقيقة في اي الامر بين اعم رجوع الى الكل

او الى الاشارة الى ان المراد بالوقف هنا هو الوقف في تعيين الوضع لوقف تعيين المراد بالوقف
 بالوضع لها كما هو عليه السيد ولو في الحكم مطلقا ان الاخير مخصوص بطلع بالوقف في الحكم انما هو في
 الاول فقط **قوله** فيوقف الى ظهور الغنية اي فيوقف في تعيين المراد بخصوصه من الاستثناء الى
 تخصيص الغنية وهذا لا ينافي الحكم بكون الاخير مخصوصا بطلع ان الحكم بكون الاخير مخصوصا ليس
 من اجل ان الاخير لم يخص به بل من اجل ان الحكم ثابتا على جميع التقادير ولو تنوع ذلك
 بكون الاخير غير معلوم الا راد به مخصوصه كالذي في **قوله** وهذا ان القولون موافقان للقول المطلوب
 عوده الى الاخير في تخصيصها بكون جميع الاحكام لكون الاخير مخصوصه على كل حال من حاله عود
 الى الجميع او الى الاخير او على كل حال من الاحوال الثلاثة انه يعود الى الاخير والوقف
 والوسائل وانما قلنا لا في جميع الاحكام ليدفع اذا اورد به بعض المحققين من ان القول الثاني
 يحكم بالعموم في قول الاخير ابقاء اللفظ على ظاهره بخلاف هذين القولين فالحكم بتوافقه على كل
قوله ثم يظهر من قولنا لا في جميع الاحكام ان الفرق بين القولين الثلاثة في الحكم والفرق بينهما من وجه
 وهو ان استعمال الاستثناء في الاخير من الجميع هل هو حقيقة او مجاز في القول الثاني فجاز ان
 الاستثناء في الاخير من الجميع هل هو حقيقة او مجاز في هذا القول موضع للخروج من ان
 استعماله في غير مجاز من باب إطلاق الجزئية الكل عند المصنف كاسمي ومن باب إطلاق المقيد على
 المطلق عندي وعلى القول بالوقف فيجوز ان يكون حقيقة وان يكون مجازا او حاكما لعود الاستثناء
 الى الجميع او الى الاخير وعلى القول بالشرطية **قوله** وفصل بينهم بقضيلطويل او اشارة الى
 ما ذكره ابو المحسن وامشاد العلوة وهو ان نبيي استقلال الثانية عن الاولى بالترتيب
 فيها فليكن ان يكون لظاهر انما يشغل عن الاولى الى انما يشيع استقلالها الا وقد استوفى في
 منها وانما نبيي استقلالها بالترتيب الربط بينهما جعلهما بمنزلة جملة واحدة وظهور انما
 بان يخلقا نوعا بان يكون احدهما خبري والاخرى انشائية او سببا بان يكون الاصل
 لكون يقع مستثنى منه احدهما خبري في الاخرى او حكما بان يكون الحكومة في احدهما خبري في الاخرى

اي القول بالوقف
 بالاشارة موافقان
 ج

فالاولى وشيئا في الومثولات الثلثة ان لا يكون الاسم في الثانية ضمير اسم الاول وان لا يشبه
الجملة في الغرض كالوجه والنعيم والنادب وغيرهما من المقاسم الومثولات الثلثة ليس
بينها منع الجمع في الومثارات بالاضراب بل قد يجمع بعضها مع بعض فتصورها سبعة اقسام وعدم ظهور
الاضراب اما باشتاء الومثولات او باشتاء الشرط الاول من تحقق الومثولات الاول والثاني
اولا وسواء تحقق الشرط الثاني اول او باشتاء الشرط الثاني سواء تحقق الومثولات الثلثة
كلها وبعضها اول او وسواء تحقق الشرط الاول او وتقتضي الومثولة يظهر للمقابل **قوله** وليست
لما كان الفرق بين الاثنين وبين المذهبين الاولين ظاهرا من بيان الفرق بين وبين
المذهبين الاخرين **قوله** ولا يكون مشتركا بينهما مع انهما كانا من السنين من المشتقات او
المهمات او اللفاظ المشتركة فان احتمال اللفظ لكل منهما لا يكون مشتركا بينهما انما هو على الاخر
الاولين كما ستعرف وجهه عند تحرير الدليل **قوله** وان كانا موافقين لمراد المعنى وهو ان اللفظ موضوع
لكل واحد منهما وان استعماله في حقيقة الواو بينا وبينه فرقا وهو انما يقول بانما في الوضع وهو
يقول بتعدد مراده كما ستعرف **قوله** ولو لم يفرق بمراده بلفظ الاشتراك في مراده ايصح بالاشتراك عند
نقل المذهب بل في في انشاء الوجه وان لا هذا التصريح لا يمكن عمل كل واحد على ما افتراه وكان
في توطيد اللفظ ايراء الى ان يمكن حمل الاشتراك على الجواز باعتبار ان الوضع لكل واحد منهما وان كان
متحد **قوله** لكونها متفقة بالتخصيص على كل تقدير في زمانه فتكون تيقن تخصيص الوجه في هذا
على مذهبين الوقف على الاشتراك وانما على مذهب العلم القائل بان اللفظ موضوع لكل واحد منهما
ولا يمتنع ان يكون ذلك والواحد هو الاخر فتخصيصه عن متفق فليتأمل **قوله** وهذا اذا اثر له
الاحكام الاخرى مراده بخصوصه وفي جملة الجمع اذا اثر له الحكم المطا وهو تخصيصها بالظهور ان
الحكم ثابت لها على التقديرين **قوله** فان تصور معنى جزئيا اي بخصوص من غير ملوطة مفهوم كل
ينبغي هو غير فلو يرد على المهمات **قوله** من كل مصدر لمن قام به بدل لاول انضار به معنى
لن قام به لم يرد ومفرد بل من وقع عليه الفرب **قوله** فلو كان موضوعا للمعنى العام كعمل جارية

وله يقال الملوحة مشرفا وضع اللفظ لا ينفق جواز استعماله في الهمز لا
استعماله في الواو لانه لا يطلق على غير سجايرة لا تقول المانع صار شري والتكلم في هذا زيد
بحسب القدر قوله وفي معانيها الفعال الناقصة فاعلم موضوعا باعتبار معنى عام وهو بصفة
هو غير صدر ذلك الفعال الذي على الكل واحد من خصوصياتة فكان مثله موضوع باعتبار
نسبة القيام اليه على النسبة الى ما على خصوص مثل زيد وغيره هو اما الفعال الثاني من المعنى
فيها باعتبار عام وباعتبار خاص اما الاول في القيام الى النسبة لغيره يكون تلك الفعال موضوع
بواسطة لوحة نسبة صفة هو صدرها الذي على الكل واحد من جزئيات تلك النسبة فاعلم
موضوع عام بالنسبة القرب الى ما على خصوص واما الخاص في النسبة الى الحدث وفيه نظر لان الهمز
بالحدث احدث المحصور فاعلم ان الفعل لم يوضع لروايد عليه وان اراد بالحدث الظاهر
لرعام ايضا قوله اذ ان لا تستأكلهما اى سواء كانا شرفا مثل الودع او شادها حرفا كمن
الاستعمال وفعلا مثل عدا وفعلا لهما فعلون ماضيان في اكثر استعمال لهذا ينصب النسبة لهما
فما لم يعل المعقولة وقد يكونان حرفي جملا واسما مثل غير سوى قوله واما الحرف فاعلم ان
اما الحرف من تلك الادوات لكونه موضوعا بالوضع العام لخصوصيات الودع لم يظهر له موضوع
المقدرة من ان الحرف علم موضوع بوضع العام لخصوصيات مثله لوضع الهمز المستعمل بوضع الودع
للخراجات المخصوصة مثل اخرج افعلا اخرج ذلك قوله واما الفعل لما لم يكن موضع الفعل في
بالاستثناء لخصوصيات الودع لم يظهر له موضوعا واحتمل ان كان من ان وضعه في انما هو لخصوصيات
لونه المعقولة عدا زيد في قولنا جازم القوم عدا زيد هو النسبة المخصوصة اعني نسبة الجازم
المختلفة فربما الى ما على خصوص لنفس الجازم قوله واما الودع بغيره واما كون الودع موضوعا
لخصوصيات الودع فلهذا من قبل الشك في الفرق بين الغاير وقد عرفت في المقدرة ان الودع
في الشق عام وفيه نظر لان كون الودع في الشق عام لا ينفق ان يكون موضوعا لخصوصيات
الودع بل المعلوم في المقدرة ان الموضوع لغيره مثل الودع عام ولو اقتصرت على الودع وان كانا

ادوات الاستئناس كلها موضوعات الوضع العام كلف في المقصود ولم يرد عليه شيء لكون الوضع لها
اعم من ان يكون الموضوع لها ساسا كما في اعرف والفعل او عاكسا كما في الوسم **قوله** اعني في الوضع
العام ان لما ثبت في المقدمات الوضع في الادة عام والموضوع لخاص به ان المراد هنا وضع
الادة هو الوضع العام مطلقا غير اعتبار ان يكون الموضوع له ساسا ايضا فصح قوله ان
يكون مشتقا واسما بهما او نحوهما ما هو موضوع بالوضع العام لكون الوضع العام حقيقيا فيهما
قوله ويحتمل هذا على ما مر من ان وضع الادة الاستئناس لمخصوصيات الوجود وضع استئناس
عام وصح عودها الى الكل فامد فاني لا اريد ان يضع الوجود من الاول والثاني اريد من الاستئناس
كان استعماله فيه حقيقة لكونه اطلاقا المستثنى على ذلك الغرض الخايع بطريق الحقيقة لكون
المفهوم من موضوعه لمخصوصا والخف عام هو من افراده والخلق العام على افراده لوصف
حيثا لمخصوص حقيقة وكذا استعمال الاستئناس في اخراج الوجود من الحقيقة وفيه نظر لكون
وضع الادات والمستثنى المفهوم عام او لوفاده لا يقتضي ان يكون الوجود من الاول حقيقة
وانما يقتضي لروايتها من جملة افرادها وانما اول البحث **قوله** واجتمع فيهم المراد من ذلك القرينة
لديعان يقال المستثنى الخ من منبع العور كان الوجود من الجملين من غير ما قبل القرينة
قوله من هذا الوجه ايضا يعني كما ان بينهما فرقا باعتبار اتحاد الوضع وتعدده كل منهما فرقا
من جهة الوجود الى القرينة **قوله** وفيها كون من اللفاظ المشتركة استعمالا للاستئناس في
المرتب على هذا التقدير ايضا حقيقة ولم يذكره لانه اكتفى بما مر في نقل الداه بعد ذكره
قوله كما عرفت فاستحق من ان المستثنى اذا كان من المشتقات واليهامات ونحوهما موضوع
بالوضع العام للجنات وانما قال تعالى لا نردك يكون مستثنا كما عرفت **قوله** ولود ليدل على كون
العين ان لا مرجوعين سوال فقد تقرير ان عدم تعدد الوضع في المفردات لو بناء ان يكون
الهيئة التركيبية الخاصة للمستثنى مع الادة الاستئناس موضوعا تارة للوجود من الجمع واخرى
للوجود من الوجود وتقريرا بما قبله لود ليدل على ذلك والعدول عما يقتضيه العلوم وهو انما يقع

في المشتق الى ما هو مجرب احوال من نزه ليل في معلوم قوله بل المتيقن نفسه هو الاصل المحصل ان
 الاستفهام حسن على جميع الاحوال المذكورة اما على مذهب الاشتراك والوقف والوضع العام
 فظاهر ان ثبت اللفظ الى الاربعة سوا غرض الاستفهام من الخطاب ليعلم المراد منه واما على
 مذهب المحصر فلو ان اللفظ ليس بمجرب احوال غير ولو بما اذا حصل الاستفهام لربح الاحوال البعيدة
 اليقين غرض الاستفهام ليدل على خصوص الاشتراك قوله بل تقدير تسليم ان اللفظ الذي
 استعماله على الحقيقة لا يندرج في تاريخ في الموضوع له واخر في غير فلو علم منها والعام لا يدل
 على انما من شيء من الكلاسات فلو علم ان يكون ظاهره لو سلم فاما يدل عندنا قراية في شيء
 والمخصص اجماعا يقول استعماله في كل منهما مقرب لهما الا ان الغرض عند اليقين المراد لا يدل
 الادارة وعند المحصر بالعكس فليس هنا استعمال مجرب عن القربة ليمسك به على الحقيقة ولو سلم
 فاما يدل على كون اللفظ حقيقة **قوله** واما مع انما لشهدا الجواب يدفع الاستدلال لولا ان
 مقصود لبيان ان الاشتراك واما اذا كان مقصوده ابطال مذهب المحصر في غير مجرب
 فلو ومثل الجواب عن الرابع **قوله** في ان قياس الغرض ولو بمواصفات القياس لهما انما ثبت
 بالنقل وبلا استقرار الغرض متبع مظان استعمال اللفظ والادوات الدالة على المقصود عندنا
 ولو سلم جواز القياس في الغرض الدليل لا يدل على الاشتراك بخصوصه بل على الاعم منه وانما
 ويرى الوقف فان قلت السيد لا يمتنع بالقياس بل بانزاع العلم بالاختلاف ان المتعلقة بغير ما نحن
 فيه مشتركة بين الاربعة فكذلك ما نحن فيه الحاق بالاعم والغلب هذا ليس من القياس في شيء
 اذ لا يغير في القياس كدب المقيس عليه علم والغلب قلت قوله والمجامع بين الاربعة في هذا وجه
قوله اذ لو فرق بين قولنا ان فيه نظر لانا لان عدم الفرق بين القولين بواسطة العطف
 انما هو المسند والاشتراك المسند اليه فان قلت انما هو الاشتراك المذكور ان بدو العطف
 لا يكفيان في جعل الجملتين جملة واحدة لجواز احوال جميع قلت مجر العطف ايضا لا يكفي في ذلك لان
 دلالة قولنا جائز الغرض وذهب بنو نعيم الا وجه او انما يجوز قطعاً قوله وثانها ان اولها

بشيء اسد اسئل قوله لو اكلت ولو شربت ولو ضربت اسنأه انتم فان اسنأه اسد متعلق بكل واحد
من الثلاثة اتفاقا فكل واحد من هذه مثله **قوله** ولو سلم فهو قايض في اللغو وهو لا يجوز ولو سلمه
فاجماع مفعول دلت الشرط وان تأخر لفظ مقدم تعديرا فلذا يتعلق بالجميع بخلاف الاستثناء
فلو لم ير من اشتراكها في عدم الاستقلال لاشتراكها في كل الامور ويكون مضمينها واحدا على تقدير
تسليم لا يجب ان يحدما في الحكم ان ليس كل ما قبل في حكمكم ذلك الشيء قوله ومن الشاة ان يبين
كالاول لا نرقا سبعا الجملة الواحدة ما هو شرطها فان الاستثناء يعود الى الكل وهذا لا يجوز
عندنا لو كان ان الماويل والمال والبراد يجر اشتراكها في جميع الاحكام **قوله** ليس باستثناء فان
قلت فذا المتعلق العود عليه لفظ الاستثناء قلت لو ثبت ذلك فهو جاز ويدر عليه جواز وقوعه
على الواحد مع عدم جواز ذلك في الاستثناء لو سلم ان الاستثناء يعود الى الجميع لعليل كالاتماع
لا يقتضي رجوع الاستثناء مطلقا لغيره وان يكون هناك مانع من تعلقه بالمرح فقط او باعث
للعود الى الجميع او بعد ذلك في غير فانه قلت لم ير الاشتراك والاصل عدم قلت انما لم ير ذلك
لو كان عوده الى الجميع على سبيل الحقيقة وهو **قوله** ولو شرط رد على الجميع حيث اجاب عن
هذا الدليل بان السيد شرط لا استثناء فهو في محل النزاع فانه الحق الاستثناء برهوقياس
في اللغو ولا يجوز ولو سلم جواز انفارقه بين الاستثناء والشرط تحقق لدون الشرط مقدم
على تعديرا او اورد عليه الفصل بان الشرط مقدم فقد بر على ما بر مع الية فلو كان اللوغ في ذلك
عليها فقط دون الجميع فلو سمع فارقا او لو كعد الشرط مقدم وتعديرا على ما برع الية دون
الاستثناء كاف للفرق والقول بان ذلك لو حصل لم يتعلف بالجميع لو بدلت من دليل على ان
الظاهر ان له مثلا في ذلك لدون الشرط لو وقع بعد محذروا ولو لم يكن كان متعلقا بها قطعاً
ذكر مع منزلة ذكر لفظ والماصل ان متعلق الشرط الواقع بعد مجئته بالذخيرة قطعاً به وذلك
صادقاً بما عليها واصحابه ولو لم يفل في متصلها متعلقة بها لشرط الواقع بعدها لفظاً فقول
اثبات حكم الشرط للاستثناء من باب القياس بل عدم القابل للفصل بين المخصص في هذا الحكم **قوله**

ومن الرابع ان صلاحه للجميع، يكن ان يقع بان الاستكثار ليس بحرج المصلحة بل مع تفهيد
على البعض لعدم الحكم والرجح بل يرجح ثم الفرق بين الجمع المتكثر والاستثناء ظاهر لان الاستثناء يقتل
حده على غير العود بخلاف الجمع المتكثر والاولى ان يتحكم لكون القريب مرجح لفصله بالذمة ولو سلم
فقد تم لزوم العود الى الجمع بل ظاهر هو الوقت قوله وثنا على انما العود لا يقع في الاستثناء
على العام بل لو جرد الفرق بينهما لكان العام حقيقة في الكل انما في عموم الاستثناء فان كونه حقيقة
في الكل على الزمان قوله وعن الفاصل ثم انما انما عارضه بالمثل فزيرها كان ارادة الوضوح
موجب لذكر الاستثناء، فعلى الكل كذا ارادة الاستثناء من الذمة موجب لذلك فلو جعلت الاول
دليل للعود الى الكل جعلناه الثاني دليل للذمة فصار هو ما يكفون بانهم المحل الذي يحل
كل منهما والقيمين مستغادر من القريب وقد يجاب عن اصل الدليل باننا لو لم ان التكرير يوجب التبع
فان يدعى مع سؤل الاستثناء المحل يقيم فلو يكون مستغادرا لم يبق له المكون التكرير من
حيث هو مستقيم فغير مكابر قوله وعن السادس ان اعتبارا لوصال الترخيل ان ذكرتم في ذلك
الدليل على كون قواعد الكلام تقي برادام الكلام متصلا واما قولكم فالاستثناء المتعلق بالذمة
المعطوف بعضها على بعض يجب ان يورث في جميعها ثم لكون المذكور هنا مفيد صحة تعلق الاستثناء بذلك
الكلام وتأثير في عدم اوجبه وان كان بعضه لا يجمع بعد عن عمل الوتر ولا يصعب بل هو محال
واحد منهما والقيمين لورثها في قوله فله حجة صريحة في كون الاستثناء على القولين الاولين
من الدوائر الثلاثة التي لا يوجب تجزئة في العام لكون العام مطلقا على جميع افراد الوان الحكم
محقق بعضها بقية الاستثناء، ويكون ان يتكلم ويدل بان تجزئة في العام التجزئة باعتبار دخول
الحكم لجميع الافراد سواء كان هناك تجزئة باعتبار اخراج بعضها عن الورد او لا قوله فاسد على
الحكم الاول على الحكم الذي تحقق في المستثنى قبل الاستثناء فكان استثناءه قال لا يشمل الاستثناء
على حكمين مختلفين بالوجه السليبي فساد ذلك بان لا يثبت الحكم قبل الاستثناء، فلو لم
الاستثناء المذكور يمكن ان يراى بالاصل المستثنى منه وانما الحكم الاول الذي فيه بالاستثناء

على ما لا يرد له على عدم ذلك الحكم فبما لا يرد له هكذا المستثنى عما لا يرد له المستثنى منه الحكم كونه
على عدم ذلك الحكم فبما لا يرد له المستثنى عما لا يرد له المستثنى منه الحكم كونه
الحكم لا يرد له على ما لا يرد له المستثنى عما لا يرد له المستثنى منه الحكم كونه
افرادا دفعا للمنافق **قوله** فبما لا يرد له المستثنى عما لا يرد له المستثنى منه الحكم كونه
قوله | يتعلق بالوصف بالباء ينفى ان الحكم وان يتعلق بظاهر العام قبل الوصول الى امر الحكم
لكن عدم علم امر متعلق بالباء مسبب عن الخارج ايضا لانه الحكم لا ينفى في الكلام او بعد
فلا يرد له انما لا يتعلق على حكمين مختلفين في الحقيقة **قوله** هذا رفاق الحاشية في الاولاد بها تكون
المستدلل باحيفه **قوله** فان انما يخرج عن اصله الحقيقة الى يكون دفعا الى القرينة انما هي صحيحة لوردة
خلوفا لظاهره لا يخرج عن الراجح الذي في جميع موارد القرينة هو دفع عدس هذا رتبة الحاشية على تقدير
عمل كل واحدة من اجل على ظاهرها والما حصل ان وضع الظاهر بين ظاهر تلك الجملة بين القرينة
فلا بد من مرجع وهو القرينة او على كل واحدة من تلك الجمل على ظاهرها سارت القرينة هذا **قوله**
بخلوفا للعكس فوجب على واحدة منها على خلوفا دفعا لحدود الحدزيرة وما يورد ان اصل القرينة
لا يمكن في عمل الظاهر على خلوفا للظاهر بل لا بد من مرجع ما نفرد عند ربا علم البلوغ ان الحدزيرة
واما لا ينفى في الاربع احدها القرينة وتاثيرها الداعي المعجب لرجحان الحدزيرة على الذكر كالقولان
عن العيب ونحوه **قوله** لانه دفع الحدزيرة لوضع الجرح سببا في فاعلة السقوط لانه
لم يعمل دفع الحدزيرة وحده سببا للخروج عن الاصل بل عمل دفع الحدزيرة وحده سببا للخروج
عن الاصل بل عمل دفع الحدزيرة مع وجود المعجزة في القرينة سببا لذلك ولا يرد له الاستثناء
في صورة انفصاله النسخ عن القرينة بل على العام على خلوفا لظن فالوصف في الجملة ان يرد دفع
محدود الحدزيرة كما يحصل بغير واحدة من تلك الجمل عن ظاهرها كل يعرف كل واحدة منها انما هي
الحقيقة الواحدة ليس الا بعد عمل الزعم فليقال **قوله** والبلوغ تادى بفساده قال الحاشية
قال الرتبة في الاجتماع على شرط اتصال الاستثناء في تاثيره والذي يدل على ذلك ان كل مورد

لا بد من اتصاله بغيره كالشرع والتعبد بالعبادة لا يستلزم كل عين ما ذكرناه اما لو سمعنا
قايلا يقول بعد غطا ولا يكون تارة واحدة ناه عما بناه اياك فعد كذا اذا شرع او قيد بعد
انقضاء الكلام وتراجيد بغيره **قوله** وان كان المراد ان الظاهر من السكوت باللفظ قاله للمناسبة
هذا الشيء هو الذي لا يثبت السكوت حيث يقولون انه مخالف للمصل كون انما را بعد لا قوله انما را علم
ان المراد بآية العوم ارادة عموم الحكم وشموله لجميع افراد العلم الصحيح **قوله** لا يستلزم على مخالف الحكم
الاولى ولو كان المراد بها عموم العام وشموله لجميع افراد العلم صحيح ذلك التقدير لمجرى ان يكون
الاستثناء بعد ارادة العوم بهذا الشيء قبل الحكم فالاستثناء فلو لم ير الاستثناء على مخالف الحكم الاول
لوشعانه فيه **قوله** يعني القاعدة اذا استجاب هذه الارادة لما كان ضا اصلا على زعم السكوت
اعداها الاول بغير استصحاب بل لا ارادة اشار الى ان مخالف الاستثناء لا تعقل بالنسبة الى
كل واحد من الاصلين اما مخالف القاعدة فبان يكون دليلا على عدم ارادة العوم مع
الشرع وانما القاعدة للاستصحاب فبان يكون دليلا على ان الشرع تلك الارادة **قوله** فوجب المنع فلا
اي وجب المنع الى الوصول المذكور وهو ان الظاهر من السكوت باللفظ العام ارادة العوم **قوله**
في تحقيق الفراغ فان قيل الفراغ اهم من السكوت المنع للفصل عرفا ومن العدل من منع
المنوع اخر من الكلام والثاني فيما نحن فيه تحقيق فالسكوت توقف العام الاول عن الحكم بان
ظاهره الى من شرع السكوت العام الثاني او بدعيان عطف على الاول في قوله اضربت
ريلا واكرمت عمرا وخالف الاستصحاب على عطف لا جعل على الوجه في آية الوضوء فاذ لا الوقوع
الفراغ من اجله الاول الشرع في الثانية قلت المجموع فيما نحن فيه كلام فوجب لتوقف الفراغ
فان قيل المجموع من حيث المجموع فيما ذكرنا من المثال ايضا كلام فوجب لتوقف الحكم الى الفراغ منه
مع انهم حكموا باحصاء الضل بالوضعين عند العدول عن السكوت فاصحوا بكم فوجب بنا قلت
توارد الملحق على المجموع في هذا المثال مشع فوجب للتلحق بالاقرب لمجانته فخلو فلو كان فيه فان
المفروض ان توارده على المجموع محتمل فظهر الفرق بينهما **قوله** ولو كان مدعى للفظ المراد بل على ان

2

الاتفاق المذكور بغير وجوده لا يوقف تعزير لو كان صدق لفظ العام بحججه من غير وجوده
 السامع الى النوع مقتضاها لعله على العموم كان الصحيح بخلافه قبل قوت وقته من انما لا يوجد
 واللازم باطل للاتفاق المذكور ولا يثبت في ذلك الجمله الوجيز والمستل لا يقول به ولما كان
 لان يقول بخلقه بالوجيز ليعتمد هذا الصدد بما جاب بان هذا بحججه لا يصح تعليقه للقول
 عن ظاهر الوجيز والافضل الاستثناء وان الفصل في النظم فيها وانقطع عن المستثنى منه
 حسا والبداهة بناه في بصاده ويكون ان يجاب بان المستل لا يقول بوجوده على اللفظ على
 عموم قبل قوت وقته بل بعد الاول فيقول قوت وقت الاول بتحقيق الشروع في الاثر وان
 مع هذا لا يلزم في الاتفاق ولو يثبت ذلك الى الوجيز لو ان قوت وقته انما هو فيقول
 عرفا على ما في الواقع قبل علم بغيرها بتلك الواقع هذا ولان محفل قوله ولو كان دليله
 ابطال الاول المذكور بعد صفة وقوله وينتج نقضا اجماليا وان الاول لا يقول بغيره **قوله**
 بقا، محال الاحتمال الى احتمال ان ياتي الحكم من الملاحق بدل على ان المراد من الحقيقة ومع هذا
 الاحتمال لو يكن الحكم بان المراد هو الحقيقة **قوله** نعم لما كان العلم بمجل وجودها الاول ان نعم
 مقدر في الخبر السابق وهو انه لا يوجد في السامع الحكم بارادة مخلوق الظاهر واحد من تلك الجمل الباطنة
 على سبيل الاستثناء ان لا يكون ذلك لكونه لا على وجه الاختصاص الثاني ان نعم هي للمستند
 ومع التوهم وقد يتوهم من غير المذكور انه لا يمكن تحقق العلم بارادة مخلوق الظاهر في الوجيز **قوله**
 الثالث ان جواب الاستفهام المقدور وهو انه هل يمكن تحقق العلم بارادة مخلوق الظاهر في الوجيز
 من غير هذا الوجه الذي بطلوه فاجاب نعم يمكن ذلك ولم يحد في الجمله ان لا يختصا بغيره
 ولان المقصود بتعيين هذا الوجه **قوله** وليس هذا من القول بالاختصاص في الوجيز في شيء لا يخص
 الاستثناء بالوجيز بناء على احتمال بخلقه بغيرها حقيقة ونحوه انما هو **قوله** تدل على الذب
 وما ذكره ان لا ينفيدون مطلقا انما هو من الوجوب بالذهب وما زاد عليه ايضا من منع
 من النفيين وهو رتب مع الثاني باصا لعدم الاول بما رتب مع الاول بما رتب الوضو لا ينفذ

المتفق في الجملة وبالمجمل القول بان الوجود من القرب يدل على الذنب بيا في القول بالاشتراك
قوله كما هو من ذهب الشارح لذلك فربما الوجوب بما تقدم بالاشتراك فربما التبعين وعلى تقدير
الوجوب من فريضة الزادة والاولى فربما الحقيقة بخلاف الثاني فربما فريضة الجواز **قوله** وهذا
يفرق بين القولين ان يكون استعمال الوجود عند القربة واقعا وعملية على القول بالاشتراك
وغيره فنعني على القول بالذنب ما يفوق بين هذين القولين والاولى فربما بينهما باعتباران الجرم
عن القرب يدل على الذنب وانحتاج اليها هو الوجوب وعدمه وفيه نظر لانهم ان الجرم يدل
على الذنب بل على مطلق الرحمان كما هو لو لم فالذنب على الرحمان المطلق السيد عدم المنع من التبعين
مستفاد من القربة العقلية **قوله** وعلى بعض المصنفين كما نرى جواب عن سؤال قد رتب ان ما كانت
من ان صيغة الوجود احدى مجزئة من القرب على القول بالاشتراك في فرق الوقف لو يعلم
المراد منها عند الجرم فالجواب الحاشية نقل عن المحصول ان هذا هو الوقف في القائلين بالاشتراك
المشرك والقائلين بالاشتراك والذين لم يدروا هو حقيقة فيه ونبغى ان يعلم ان الحال على
القول بالعدم والمشارك بينهما فربما الاشتراك لا يكون اذ لم يجزها بل اما في هذا الواجب
او الذنب فهو فربما هو ان الله المذكور انما هو بالنظر الى ان نفس الصيغة لا تدل على ارادة
الذنب بخصوصه بل انها عند الجرم اياها على مطلق الرحمان الشامل للوجوب والذنب جميعا هذا هو
وهو لا ينافي ما ذكرناه من ان الذنب مستفاد من التمسك بالوصف في ما زاد عليه كونه زيادة
في التكليف **قوله** وقد تقرر ان لا يرد ان الاستثناء لو كان حقيقة في الوجوب وعدمها كان
استعانة الجمع مجازا من باب إطلاق المعنى على الكل وهو شرط بان يكون لذلك الجواز زيادة في
بالجانب الذي قصد بالكل وهو ان يكون على الرتبة بخلاف المطلوب العين لونه العين لما
لا شيء المقصود فيكون الرجل يقيما انما صار كما هي نفسه وهذا الشرع مفقود فيما نحن فيه
فيلزم ان يكون الجواز فيه وان لم يكن عندكم وفيه نظر لانه في مجاز من باب إطلاق الكل على الجوز
وهو في شرطه فربما وذلك لانه الاستثناء موضوع للمخرج المخصوص وهو الخروج عن الوجوب

فإذا استعمل جزء الموضوع لم يأت الدرج عن غيرها فليتناظر قوله وإنما يقتضيه عدم القطع بالوفاة
عدم استقلال الاستثناء على تسلفه بغيره فإذا حصل الاستقلال بتعلقه بالوفاة انقطع التعلق
بغيره المعلق على تعلقه بالجميع لأن القول عليه عدم الاستقلال بالدليل لم يوازن أن يكون الباعث
له هو الوضع ودعوى اشتراكه بالوفاة أولى من ذلك لأن عدم الاستقلال على تسلفه بغيره مظهر
سواء كان ذلك الأخير هو الوفاة فقط أو بالجميع ولو سلمنا أن الاستقلال كما يحصل بتعلقه بالوفاة
وعدمه كما يحصل بتعلقه بالجميع دفعة ففصول الاستقلال بتعلقه بالوفاة أم من أن يكون تعلقه
بالوفاة وعدمه بالوفاة في نفس الجميع فهو لو يدل على عدم تعلقه بالجميع بل إننا يدل على عدم القطع
بتعلقه بغيره ونحن نقول به أن تعلقه بغيره عندنا وعند السيد لو واجب قوله وأما قوله لو جاز فمقتضى
أبداً الفرق بين المستقل بنفسه والمستقل بغيره بأن الأول لا يجوز تعلقه بغيره أصلاً بخلاف الثاني
فإنه مع الاستقلال يجوز تعلقه بغيره وما ذكرناه أنما يقع في هذا المقام قوله لو جاز في دليله
نظر لو جاز فمقتضى بغيره لو جاز في نفسه أن لا يجب بينهما فرق قوله فإن غاية ما يدل عليه أن يجوز
القطع على محض غير الوفاة لأن الفرق في مقتضى القطع على تعلق الاستثناء بالغير فإذا أثبت
اشق القطع وهو ديانة الجواز والاحتياط في غير نظر لأن الاحتياط جديح الظاهر المدعى للضرورة
الاولى والاولى أن يقال أن اردت بالفرق إلى اقتضا تعلق الاستثناء بالوفاة عدم استقلال
فغيره أن قال هذا الدليل والثاني واحد ومقتضى جوابه وإن اردت بها الوضع فلو لم اشكها
في غير الوفاة قوله بل يرد على الباعث وضع الملازمة اولاً ومطلوبه لدوام ثانياً قوله لقيام معنى الاستثناء
بما كفاها الفعل بالوفاة قوله ولكونها ثابتة عن استثناء أصل الوفاة استثناء زيداً عن فعل
الناسب لشيء عندنا لو ذكرنا استعمال طلب التخصيف في زيداً الوفاة فاعلمت لنا ثابتة مثل
البناء فأنزل على السادس بكونه ثابتاً ما عليه قوله وضعه لم لا ندقها مع الفارق إذ عند
جواز استناد وجوده تحت العلمين مستقلين في التارة لا يقتضيه عدم جواز استناد العلم
إلى ما يتبع قوله والعلل أو غير ذلك فأنما هي ملة فان كان الواضع جعل الرفع للفاعل والنصب

وأبجد الحروف الالهيه وجعل العول على ما دل عليه **قوله** لا حجة فيه لدل ذلك فشا من اجتماعه فلو
 يكون حجة على من لا يقال المستلزم غير وقوله حجة في اللغز لا نقول قوله حجة إذا كان بطريق
 النقل ما دل على أن رواية الثقة حجة إذا كان بطريق على من لا اجتماعه ولا بد **قوله** مع أنه
 عورض بقول الكسائي على الجواز فلو بد من الترجيح وهو للكسائي لو تدرى بعد بالشوق وسبب **قوله**
 ولأنه مويد بقول الغل فأنزلهكم بالشرب بين العاطلين النساء بين في العلم على أحد الرمايين
 والرياسة لا وفهمه عند دل على نفى الشرب كما يظهر من نظره بالبيان **قوله** والاول بط بطلونه
 موقوف على أن يكون كل واحد منهما محكوماً به وهو محمول على أن يكون الثاني صدقاً للاول والجميع محكوماً
 والثالث هو الملقب بالان يقول المظ أنا هو مال ما طين لو يكن التعريف باللفظ واحد هو
 فلذا عدت إلى المظ هنا إلى وقتنا ر العدد ولقد هنا الحقيقة **قوله** وقد نقل هذا الحكم
 أيضاً في نقل المظ الأثر الحكم أيضاً يجوز أن قام زيد ذهب عن الطريقان عن الخليل من ونقل عن
 سبويه القول بأن العاطلة الصدقة هو العاطل الموصوف وأرضاه فهو يراى بأن قام زيد
 معلوم في الطريقان وهذا النقل إنما نقل عن من السمع على عدم الجواز وهذا الكلام كثر
 وبالدلالة أن السمع على الجواز لم يثبت منه لكن السمع الجواز من **قوله** والجواز على ما دل على
 حاصله امتناع يرجع الاستثناء إلى الدولة فصور هذا المقام إنما هو لزوم اللغو لعدم تنها
 لذلك لعدم فواضع من محل النزاع أنه هو ما يكون في العود إلى المجموع وإلى الوفر **قوله** الخيال فاسم
 الشرط متقدم مع ما ثابت تعلقه به فلو ثبت التعلق بتقدمه دار وقدرة ألقا في فعله في هذا
قوله والعبرة به من المرجحيات لو أنه لا يكون الوفيين إذا البواب انقطع العقل فمن **قوله**
 وعلى الثالث يتوقف في تخصيص المطلقات بالرجحيات وفي فهمها لها والبيانات **قوله** وإنما لم يرد
 وقد يقال الظاهر أقوى دلالة من الغير فتوقف الغير على خلاف ذلك العكس هل الوضع على ذلك أو
 من على الوفر على لو ذلك **قوله** فأن قلت أهذا المزمع الوضوء الرجح فيمكن أن يكون
 معارضة لوصول الدليل **قوله** فلهذا أي يكون تخصيص العام مستلزماً لتخصيصه فيقول **قوله** والظن

واولها ان قال بعض المحققين وضع الضمير على ان يراد ما كان المجمع ظاهرا فيه وحقيقة له فان اريد
 به المصنف الحقيقي للمجمع فهو حقيقة وانه اريد به المصنف المجازي فهو مجازي دون مظهر بطلان الظاهر فحكمه
 محكم وقال بعضهم وصفه على ان يراد بما اريد به مجرّد ما كان الضمير موافقا للمجمع في الارتفاع
 حقيقة والظاهر مجاز سواء كان المجمع في الموزن حقيقة او مجازا اذا عرفت هذا نقول ان
 جعلنا السؤال مغايرا لسؤال سطره ان جعلنا معارضة في الجنب من قوله وما قيل في قوله
 هذا الكلام للعلم في قوله هو الاضمار لا الوجه ان المصنف مجرّد ما جعلنا لفظه الضمير مع
 الحكم في قوله فالتعريف انما هو بين المحققين المجازا اراد بالجاز هنا الجوز الحاصل في ضمن التخصيص
 بقوله قوله سابقا واما الثاني فلو ان تخصيص الضمير مع بقا المجمع على عوينة جعل مجازا فحاشا
 قال هذا القارئ انما هو بين المحققين فان قلت فانه قول بعضهم يرجع التخصيص الى حال
 ان ترجع التخصيص على التخصيص فيرجع لوجه المتساويين على الاخر وهو بطلان معناه ما ذكرناه انفا
 من ان تخصيص الضمير يهل من تخصيص المجمع قوله وجواب منع بطلان التماسك الاول بالنظر الى
 من قبل العلم ان يجب بالجارى ان يرد لخص المجمع لزم بطلان ظاهر ايضا واذا انقضى انقضاء
 ما اذا اجاب بالنقص بان عود الضمير لا يرد على ظاهره بل يرد ان اعادته الظاهر محض
 لا يقتضي تخصيص الاول ولا يحكم بكونه مخالفا لهذا الضمير فليس ينبغي ان تغلق الضمير المبكّر في
 من تغلق الظاهر فلو لم يخصص العام لزم عود الضمير الى بعض المذكور وهو موقوف على بطلان
 فان لم يرد ما يرد الى المذكور فلو لم يرد من تخصيصه تخصيص الاول قوله لا يرد في جواز تخصيص العام
 بفهم الواقعة لمفهوم ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق بل في محل السكون وان كان محكم الاول
 من احواله اما الاول فكيف يتم الضرب المتفاد من قوله في قوله لا تغلق لهما انما كانا نكتا في
 الدنيا والمفهوم من قوله من انهما عند بقاء بوجه اليك وعدم تأويله لفظا
 المتفاد من قوله سبحانه ومنهم من ان تأويله بنا بوجه اليك ثم المفهوم على متعين
 الاول مفهم الواقعة وهو ان يكون الحكم او محال في محل السكون موافقا لما في محل النطق

اثباتا ونفيًا ومنهم من اعتبره بوسيلة السبيل المذكورة ولذلك سماه بنبية الاول على
 كافة المسائل المذكورة والثاني مسمى المأخذ وهو ان يكون الحكم او الحال في عمل السكوت
 مخالفا لما في عمل النطق ولا خلاف في مجاز الاول وفي تخصيص للعام فقولك ان فعل اري
 لا يقتضي له ان يخص مفهومه منطوق كل من فعل اري فاضرب بين سويين وما الثاني
 فقد اختلفوا في ان ما هو محتمل من عمل يخص العام ام لا فمنهم من قال لا اول منهم من قال لا
 فطوق قوله خلق الى ظهور لا يختص الا ما غير لونه وطعمه ورائحته وهو ان الماء لم يخلق
 كان او كثير او يخبس بحده بل انما يستعمل في الملقاة مع تغير احد واصنافه لانه يخص
 على الثاني دون الاول فهو قوله ان الماء قلبي لم يخل بنبيا وهو ان القليل يخبس به
 الملقاة قوله وفي عبارة ما هو محتمل اشارة الى ان من اقبل بانه محتمل اصله وفي بعض الاوصاف
 هو ليس من اهل هذه المسئلة اصله وفي ذلك القسم قوله انما يقيد على العام لكونه بوسيلة
 اقوى من الدلالة العام على خصوص ذلك العام لا مكان تخصيصه بغيره بخلاف الخاص الذي لا يقع
 احص مستندات انما على ما تقدم على العام بل هو بين الدليلين وهو اول من ابطال احده وان
 كان اضعف قوله فان النطق اقوى بولس من المهورا حتى ان لكل منهما قوة وضعفا من حيث
 ان في العام قوة الدلالة باعتبار النطق وضعفا باعتبار العموم وفي المهورا قوة فيهما باعتبار
 وضعف باعتبار الفهم هما متعارضان في عمل العام على بعض افرادهما بين الدليلين قوله
 لا خلاف في جواز تخصيص الكتاب باعتبار التواتر تخصيص قوله لم يوسمك الله في ولودكم بقوله تعالى
 لا يربك وكذلك يجوز تخصيصه بغيره ونفريه اذا كانت متواترين كتحصيل الزاثير والرازي فاجل ولا وجه
 الرازي المحصن كما اذا اخل احدهما بمخالفة العام في خصوصه ولم يكره مع القعدة فان ذلك يدل على
 اجماع ذلك الماعل على العام قوله ووجهه ظم ايضا لفظ ايضا موجود في اكثر النسخ وهو انما يتعلق
 بقوله لا خلاف في ايدى بل في الاول معناه لا خلاف في هذا كما ان لا خلاف في جواز تخصيص العام
 بمفهوم الواقع في على الثاني معناه وجب تخصيص الكتاب بالتواتر لانه كما ان وجب تخصيص العام

بمفهوم الموافقة او بما هو محقق من مفهوم الحال العظم وهو ان يكون متساويان فاعلم
فوجب اجمع بينهما حد واس ابطال احدهما **قوله** على تقدير العمل برأينا قال ذلك لا يثبت تقدير
العمل بل يجوز تخصيصه بقطعا واعلم ان حكم تخصيص الخبر التواتر الخبر الواحد حكم تخصيص الكتاب
قوله صم اى سواء هو قبل تخصيصه بخبر الواحد يخرج من المحضات ام لا **قوله** ومع من العادة
قال الجابى هو منه لا يترى الا بعد وقبل هذا ليس على اطلاق قوله ان عطفه انما يجوز ان اذا كان
الخبر مشهورا مستفيضا وهو ما كان في الوصل احاد انما استمر فضا وسبق قوله لا يتوهم ان العلم
على الكتاب يكون شتهرا يرفع ضعفه فليعلم ان يكون محض الكتاب **قوله** وهو هذا السيد ايضا
السيد لا يجوز العمل بخبر الواحد لا سا وقد مر ان هذه السلسلة على تقدير تسليم العمل به كما يدل على نقل
عنه **قوله** ومن الناس من فصل في ذلك بينه الى ان العام قطعي فلا يجوز تخصيصه بخبر واحد
اذا اذ اخرج من البعض قبل لا يصرح بظننا لساوى نسبت الى اية الرتبة لاجازية التحليل فيجوز
بخبر الواحد واختلفوا في المحض الذي قبله مثال عيسى بن ابيان لا بد من ان يكون قطعا سوا
مفصلا ومفصلا قال الكرم لا بد من ان يكون مفصلا سوا كان قطعا او ظاهرا والمفصل
هو المستقبل كل ما كان او نقلوا وصا او مارة او غيرهما بالمفصل غير المستقبل كما لو شئنا
والشرط والصفة والثابت ووجه اختلافهم في ذلك انه في العام على البعض تخصيصه عند ابيان
سواء كان بالمفصل او بالمفصل وليس تخصيصا عند الكرم ان بالمفصل والنسبة بين الذهبين عموم
من وجه لا عموم مطلق كما قد يعبر اللفظا فلعل خبره على الكرم ان يجوز تخصيصه بالمفصل الظاهر وعدم
تجوز خبر الواحد حكم ثم لو حصل المفصل بالقطعي لم يرد عليه ذلك وكانت النسبة عموما مطلقا كما قد مر
الفاصل ويكون ان محاب ولو بان المراد بالمفصل الظاهر ما كان طرفي شئ قطعا كان يكون من
خواص الكتاب وهذا لا يخرج من شئ لان الخاص قطعي الدلالة بالنسبة الى افراده فاذا كان قطعي الظاهر
ايضا لم يكن توسيعا بالظن وجهه وانما بان الحسن يتفاوت مراتب والمراد بالظن المفصل كما ان
اقوى من خبر الواحد جواز تخصيص الكتاب ابتداء لا يوجب جواز تخصيصه بخبر الواحد مثال **قوله**

وتوقف بعضه على ان يتوقف بعضها على ثبوتها فصار متوقفا للحاصل من افراد العالم او لقيامه سواء تعلق به امر
الوقت او به الابدان الدليلين بالحكمة وهو **قول** لكن بينها وبين منع الحجة ان جبر الواحد يعمل
بدون عدمه معا عند ما هو اقوى منه لانه انقاذ الوجود على ذلك وما عند الواحد عند تعلقه بالاجماع
نقطه وجوب العمل المستفاد منه ولا يجد دليله سواء هو على التوقف لهذا التفرقة في دفع ما يؤول اليه
الاجماع من اننا نأيد على عدمه على غير الواحد عند المعارض له **الوقت** على الاول فلو
اى سواء كان معا بها با هو اقوى من الاول **قول** ويكون تعارضهم دون جبر الواحد عند ما
للقول ليس دليله عند الحكم **قول** ولا زيان ذلك لا يعمل الوجود العمل بالجماع ان العمل بالجماع واجب
العمل بالجماع في غير موارد فليكون الخاص معموله مع العالم من وجوب **قول** والواجب من الاول
فوضوحه التحصيل لا يدفع ثبوت مثله الذي هو قطعي لا يدفع دولته على افرازه وعلى طوره احتمال
التحصيل نعم الحقيقة يلزم ترك الظاهر انه هو الدلالة بالظاهر الذي هو انما هو لما كان لافعال
يعتقد ان اتفاقه للثبات وجب جمع القول كونه قطعي السند بخلافه كما قال وتبقى احوالها الى ان
انما هي ايضا قطعي لكن من جهة الدلالة لا انما يقع ان البعض الذي يستفاد منه مراد قطعا فافاضا وفساديا
فوجب العمل بالجماع كونه جوبا بين الدليلين وهو اول من البطلان لهما والفرق بين القولين
من وجهين احدهما ان في الوجود جمع بين الدليلين لوزن لوجودهما كما في السابق وانما ان الخاص
ايضا قطعي من جهة الدلالة في قوله لا يرد دفع الدلالة مسامحة القول لا يرد دفع الدلالة والاول
فالدلالة لا تستلزم الى الوضع غيرها فتميز بوزان نقول ذلك القول من غير مدلول القول بل
في الخبر من جهة احتمال كونه وفي دولته العام من جهة جبر التحصيل واحتمال الكذب عند الجبر
التحصيل ولهذا كان اكر العوارض تحصيله وليس كثر اخباره الى كذا ونرى اننا ان غير متساويين
بل هو في الخبر اقوى منها في احوالها ومعارضه ولا يرد معا من يقطع على العام من جهة
ويرجع الخبر كونه جوبا بين الدليلين **قول** على انه التحصيل هو من النسخ جوابا عن الثاني
تقرير ان التحصيل هو من النسخ لا من رفع البعض والنسخ رفع الكل ولا يلزم جبره بل هو جبر الواحد
عند

الواحد في الدومون جواز تأخير فادعوى ودل قوله علينا ما اشار الى قول الرضي من حيث قال
 لقائل ان يقول ان رفع الفعل بعد العمل به احول من رفع البعض قبل العمل به فانسخ احول بعد احولا
 من المحققين فاجابوا المحققين بحجج الواجب ان نسخ ايضا اقول ويمكن ان يجاب عنه بان هذا انما
 يتوهم لو دخل تحت البعض الخطأ وهو ان لا يلحق اطلاق العمل بكون المحقق كل شيء من ان الخاطئ
 لم يره وفعال الخاطئ لم يجه الفصلين اه يمكن تقريرا بوجهين الاول وهو ان ادبنا استمر ان
 الخاطئة الطريق كان قطعي التلازم بخلاف العام فان قطعي الطريق لا يلزمها اذا العام عندكم
 في طولها ايضا كما صرح به بعض المحققين فلو يباررنا لما اذا ان ضعف لاول تخصيصه بقطعي وبضعف
 فانه يكون لكل واحد منهما قوة وضعف من وجهين فاما وجهها في كونها ذات الخاطئة
 الطريق وقطعي التلازم والعام بالعكس كما ان طريق بئوتنا وان كان له دلالة قطعية لولا ان
 كان طريق بئوت قطعيًا وان كان له دلالة تنسية لول اعتباره ولو لم يكن في بئوتنا نفس الد
 ان يضعف دلالة العام باعل بوجهين فيكتب به هناك وهو فيصير مذهبنا في حياره الخاص **قوله**
 والقطعي يترك بالظن اه هذا التقدير الاول انما ينبغي ان قطعية الدلالة وهو العام بوزن قطعي وهو
 انما اذا ضعف يجوز بقطعي وبضعف قطعي لم اذ سبق كان قطعيًا قبل قطعيًا بعد لول نسبت ليد
 الوجه من الخاطئ بخلاف الجواز سواء كان العام بعد ظاهر العمل بالادلة لولنا اننا في الحقيقة فادع
 ما هو خارج من التخصيص بحجج الواجب ان القطع يجوز تخصيصه بوجهين مقتضيه ارتفاعه وانما
 وما في القطع باقية والمناسب التقدير الثاني هو ان في القطعي السد ببالظن اذا ضعف يجوز
 فيصير دلالة ضعف مكان وكيفية هناك وهو يجوز تخصيصه بالظن لولنا ان سبق قطعيًا الى
 لول بقله على هذا التقدير **قوله** والجواب بطل ما تقدم اه قلت المجز على التقدير الاول فاجاب عن
 ان العام قطعي التلازم كما اشار اليه بقوله وفي غاية ولكن قوله فلو بنا في قطعية المتن ليس محله
 ظاهر الاول المستعمل في قطعية المتن ومعه ما في التخصيص لعلها مع قطعية الدلالة من انما
 والاولى قد تدريس وان قلت على التقدير الثاني فيصير ان كان بئوتنا لولنا ان كان بئوتنا

قليا فاجواب مع ذلك ان اشار اليه بقوله فلو بناه فقلنا المتى لا يكون ان الواجب عليه ان يقول في الحقيقة
 السداد المتى يطلق منه وعرفنا ما دل على الحكم من المتى لا على السداد لانه لو اننا نقول
 المتى اذا ذكره مقابل ذلك لا لزوم له ان يذكره في هذا المقام واذا ذكره مقابل السداد فلفظا
 كما اذا قيل فطلق السداد على المتى اعبر فيه الاضافه الى ذلك لانه على ذلك لا **قوله** مسافيا الظاهر
 فيتم امدحها على حكم ايجاب الادب على حكم سدادها المتواضعات في الحكم كقولنا كرم بنى بنى كرم بنى بنى
 السداد في العمل بها الادب حكم البغض وقع من بينه اياك كرمه الادب كرمه براءه من اخر ولا عرفه
 في **قوله** فاما ان يعلم تاريخها وذلك بان يكون في لفظ احد الخبرين الشرع بتقديم او التاخر
 او ايضا فلهذا الى الوقت او حال العلم بها ذلك بان يكون زمان احد الاربعين مقدما على
 زمان الآخر او بان يخرجها في تقديم احدهما على الآخر **قوله** والاول اما فقهاء قبل هذا الوجه
 فيجدون ان ريدا لمقامه المتاخر والتقدم الموصولين فهو قسم من التقديم والتاخر
 وقيل هذا انما يتصور في مثل ما سأل مع قولنا **قوله** بلو غلوف يؤخر به من الوبر قال
 في القاموس هو لا يؤخر به ولو بنا الى بر وفي بعض النسخ يعا به قال فيل ايضا اما اعنا بقوله
 ما ابا في العلم في الحاشية وهو اشارة الى ما نقله عن بعض فروع من الجمهور من ان العلم
 في ذلك لا يهيئ اقل ولا يعلل له ولا ما نقل من اصول الخفية من ان الحكم المقارن حكم العمل بالتاريخ
 واحد وهو ان حكم العام ثابت في غير افراد الخامس المقارن واقع في قدره ما سألناه فيجب ان يرجع ليل
 اخر **قوله** كان نسخا له لو لم يخصه كان له العمل به صاحب النجاس لو ان المحقق انما هو رفع في بعض الافراد
 وبما لا لعدم بثبوته وادامه مع الخطا في العام وورد الخامس من وقت العلم بالعام **فصل**
 بوقت العلم بجمع افراده والخامس من بعضهما وهذا من النسخ اقل هذا انما يتم عند انقضاء
 شيء من اوقات العمل بالعام واما عند ورود الخامس اولا ووقا العمل به فلو ان المتقدم لم يجر
 تاخير البيان عن وقت الخطا بل الى وقت الحاجة وعل قوله مع حضور وقت العمل على الاول والاربع
 الثاني في قوله وانما ان قبله بعد الاول من قبله يعود الى وقت العمل ثم الزاد بكون الخامس سحا للعلم

للعالم اما انما نسخ اولها واولها مع بقا حكم الباقي بما له على خلاف المذهبين وللمذهب
 هنا تفصيل لوجوب من وجبه وهو ان العام كله يسوغ ان غير وضع البعض حكم الابهة بحيث فضل لم يكن
 له حكم في الشئ ولم يجرى في هذا قبل الرفع كقول الركنين من اربع فانه يفرق بين الركنين الاولين **قوله**
 التسليم بينهما والاول فذلك البعض يسوغ دون الحكم كما سقاها عشر من الثمانين وهذا التفصيل **قوله**
 وبين راد له لو سقاها عشر المخصص النسخ عندهم انما المقارنه وقوع الخاص مع ضرورة وقت العمل
 والمفساد من فاعدا الكلام الفهم به وفي الخاص بالكلية ولو بعد ان ينالها بغيره انما يجرى **قوله**
 فيخرج احدهما بوجوب وجوه الترجيح **قوله** وعزاه بالعين المحمل والاولى المحمل **قوله** وهو انما **قوله**
 علم الحكم ليس في التدقيق ما يدل على ان هذه هي هذا القسم هو النسخ غير هذا القول بنا العام على الخاص
 له شر لا بد من اعتبار وهو ان يكونا واردين معا والمحال فلو كان تقدم احدهما على الآخر
 يقتضي عندهم النسخ فلو بد من تقدير المقارنه انما هي ان هذا على تقدير دلالة على ان هذه النسخ
 لا ينفصل بغيره التاميز بل يجرى في صورته التقديم ايضا **قوله** انما يدلون قال المصنف من الولاية
 على ما صار الى الولاية لم يخص العام المتاخر بما من تقدمه بطلان القاطع بالتحمل والاولى من مقتضى **قوله**
 فلو كان دلالة الخاص على دلالة القاطع ودلالة العام على تحمل الجواز ان يراد به انما هو فلو لم يخص العام
 على بطلان الخاص **قوله** بطلان القاطع بالتحمل ما ما يدلون الاول فاعقل يقتضي قضاء اوليا فينا
 عدلا عن الاول الاصل لا يترتب في بعض صور المعارض وهي ما يكون الخاص فيه ما لا من جهة عموم
 ليكون قطعي الدلالة لو كان له عموم من جهة اخرى لم يترتب كون قطعي فليتأمل في قول الخاص
 وانما ان عا ما في نفسه محتمل لخصيصه ببعض الاول ودلالة على ثبوت الحكم لكونه ما في الجملة فليتأمل
 دلالة ايضا على ثبوت الحكم بعض الاول وقطعية دلالة على عموم وثبوت في جميع ما طينة له حال محتمل
 فان كان اذا عمل بعموم العام بطلان الخاص بالكلية بحيث لو يتنازل عنه افسدوا له بطلان القاطع
 بالتحمل ما اذا عمل بالخاص لم يفسدوا ما هو قطعي انما دلالة على بعض الاول **قوله** وما بينه مثل عند
 ان هذا الاول من المماثلة على المحترج استدل له بلما على ما صار الى كالحكم عند لم يجر عنه وهو

من غير ان يخلو هذا المذهب من هذا القول بل يفتقر الى تخصيص القول وهو عين عند ذلك المذهب
 فغيره لو لم ان تخصيص العام اهور من نسخ الخاص وانما يكون اهور لو لم يكن النسخ تخصيصا ايضا ولكن
 تخصيص في الزمان فليس تخصيصا بزمان العام او من تخصيص في الزمان الخاص كما ارعاه المستدل
 وقدر بما يجزى به النسخ مرجع بالنسبة الى تخصيص دفع ذلك العام بما يفراده وهو اهور من النسخ
 واما ما يسمى من ان النسخ دفع والتخصيص لا دفع فانه اهور من دفع النسخ من الزمان ثم انما
 كان هذا القول من حيث نسبة النسخ تخصيصا فتدفع بقوله وجوب النسخ والتخصيص بالمعنى المذكور
 وهو قول العام في بعض افراده من تخصيص لا يقتضي المساواة بينهما عند التفاضل بل هو تخصيص بالمعنى المذكور
 اعلم من النسخ كما يذهب اليه الحقوقي ويصدق المثل المشهور وهذا التفاضل بينهما وجب العمل به اهل
 واكثر بالمعنى المذكور من اولويه اشارة الى ما ذكره اذ لا من الدليل على اولوية التخصيص بالنسبة
 الى النسخ او الى ما ذكره في الجواب من ان التخصيص اقدم من النسخ فلهذا ان النسخ دفع وتخصيص
 النسخ دفع الحكم بعد استقراره والتخصيص دفع الحكم قبل استقراره ولو كان دفع قبل استقراره من دفع
 الاستقرار بنسخ الحكم اما عقيد بقاء ارمود وعلى التقديرين لا دفع فيه اما على الاول فلو ان الحكم لم يزل
 ذلك الحكم بعد تلك الغاية لا يكون دفعها كمن يقول هم اليوم العبد ثم يقول يوم العبد ثم اليوم
 دفع قطعاً واما على الثاني فلو ان الحكم المويدي يجوز دفعه للزم الشاغل انما هو ارمود ليس يرب
 لو انما نقول نحن بخلافه انما هو ان الوصف بالحكم مفيداً لنا بدداً ما الحكم فلو يكون مفيداً
 بناءً على وجوده بل على فوكن دفعه وابطال استمراره ومحو لاد قولهم من وصفان ابدان جعل ابد
 فيا لوصفان لا لوجود بل بوصف ومعناه ان صور كل شخص وصفان الى الابد فيجب ان يجلز في وصفه
 بالاضطرار الى الابد في دفع وجوده بوصفه وعدم استمراره لا يكون ما قصه لاد فينا ابد
 لنفس الفعل من دفع الابد انما هو الحكم لا للفعل فلو شاق قولهم ويأمر وصفه كونه بان لا يكون
 انه يفعل ويقارن وصفه كونه بان لا يكون عليه بان لا يكون تأمر بالباشية عن البان مع لا يراجع
 الى التسمية في دفعه كمن المم والجواب عن هذا التعليل على هذا الوجه ان تأمر وصفه بالباشية
 ورصد العام لا قبله في دفعه تأمر

البان على القولين لا يجوز تأمر وصفه بالباشية
 عن ذات الوصف ولو كان الخاص في دفعه
 بان العام المتأخر لا ينافي بالباشية في دفعه
 ورصد العام لا قبله في دفعه تأمر

عن البيان من حيث البيان لا يجوز ان الخاص قبل ورود العام ليس بان بالهو بيان عند ورود العام
والبيان لا يتاخر عن قول له وكانه يراه اي كان الشئ يريد بعد جواز تاخر البيان عدم جواز
اخلاق العام عند اعادة التحصيل من محض مقارن له فحين عدم المقارن بان اثره بتأخير اللزوم
باسم المفرد ويزعم على هذا التوحيد ان هذا الشئ في صورة تاخر الخاص علم سواء كان قبل حضور الوقت
او بعد هو الشئ قوله والادلة من اه اي وان اير به بذلك التحليل ما ذكرناه من التوحيد في تحليله
علم ان لا معنى لجعل صورة تقديم الخاص من تاخر البيان لو ان الخاص لو كان بياناً لمكان من باب
تقديم البيان فكان الحق التحليل ان لا يجوز تقديم البيان قوله لو يكون البيان متأخر الى غير مقارن
لو ان الخاص المتقدم موجود بين ورود العام بين له فالبين من حيث هو بين مقارن لو ان
كان رانز مقدماً عليه قوله وهذا ان يجعل بالخاص اه قال به يظهر من احد مل من البناء المتأخر
الى العمل بالخاص من كلام القليل وكذا سرها بالانقسام اقول ان الشئ في ذلك ان العمل بالخاص يشبه
ما اذا كان الخاص متأخر من العام واقفاً بحضور وقت العمل بر فانه جعل بالخاص لا متأخر ولا
بين العام على الخاص من البناء انما هو ان كان الخاص بياناً وانما قال عندنا لو ان الخاص على العمل
بالخاص على وجهه بل حقيقه والحاج به مرد به كونه منسوقاً ومخصصاً لا قبله بعد على العام وحسب
عنفتنا قطعاً عندهم في قدر ما شاولوه الى ان يرجع احدهما المبرج والاراد بالانقسام السابقة فنقد
الخاص متأخر ولا قبله العام قوله ان ورد قبل حضور وقت العمل ما صدر ان الخاص السابق انما
يكون وروده قبل حضور وقت العمل ابعده وعلى التقديم اير اما ان يكون العام والخاص قطعيين
او طينيين او يكون الاول طينياً والثاني قطبياً او بالعكس هذه ثمانية ماصلة من خبر بل لاثنين في التبع
والخاص اربعة منها وهي جميع الصور القطعية الحاصلة مع ملو خطه الورد مع محض في كل واحد منها وهي
الصور البعدية الحاصلة مع ملو خطه الشك الاولان مع مقبول في واحد منها وهي البعدية مع اليقين
ناحز مرد واد ان يجوز نسخ القطعي بالظن فقد نزه الخاص مع جعل الثاني بين ان يكون ناسخاً مقبولاً
وهي ان يكون ناسخاً مرد واد كيف تقدم والحال هذه العام وسلطان المحققين فما حكم ماصلة

المكان اوردت بقطعها العام فطعته باعتبار السداد باعتبار الكمال لعدم جواز نسخها بالعلم لولا نسخ
جميع الزمان ودلالة عليها المنية وان اردت بها قطعها باعتبار قبول مع الزمان فزاد ^{الحصص}
ايضا كذا لو كان لدلالة على جميع الزمان وقطعته نكاحا للفرق بينهما اقول قد عرفت غير هذا ان المحققين
اهرون من النسخ محذور بحسب القطع وقسنا في جواز نسخها بقوله واحتمال المحققين مطلق اي غير معلق على
ورود الخامس قبل وقت العمل وهذا وغيره من النسخ لا يستلزم في وجهه اى في وجه العمل بقدم الخامس
على وقت العمل وتأخره والاصل يقتضي عدم حلول وقت العمل تأخره عن العام فطحا والاصل عدم
تأخر الخامس عن العام لانه مدونه وان افترق تأخره كذا معارضه بحدوث العام ايضا فالاصل عدم
التأخر عن ذلك الوقت ايضا ولهذا التفرع ما اورد سلطان المحققين من ان الاصل يقتضي
حصول الشرط لانه الخامس حادث والاصل امر الحادث فليتأمل قوله في لاشك انما هو لعدول
عند لاولية تفرع على المتقدم ويختاره اى اذا كان المحققين معناه على النسخ عند الزمان وبها وادبها
الى النسخ الوسيط المحققين في سورة تأخر الخامس عن وقت العمل بالعام كان الاصل انما هو
المدلول من المحققين الى النسخ لوعى النسخ الى المحققين فحصل قوله لانا نقول ان الشرط انما هو
للسنخ ووجه المحققين الى المحققين وجب اليه عند عدم العلم بحصول المانع منه فخالس ان منع جعل
التأخر لوجوب حصول المانع فغير منع لقول المعارض ليعتد المحققين شرطه بورد الخامس قبل حصول
وقت العمل فاذنع ما اورد سلطان المحققين من ان هذا الجواب بعد ذلك من الجواب المذكور ولذا ^{تقبل}
لا تتم له ذلك فنتفع في تعيينه ان صح فهو جوابا ^{قوله} وليس سائلا سوى احتمال اى احتمال النسخ
واحتمال المحققين وذلك على ان يكون المحققين ايضا مشروطا مثل النسخ ^{قوله} اذا عدها وهو ان
يكون العام واغراضه طبعين او طبعين او يكون العام طبعيا والخامس طبعيا ^{قوله} انما يتصور النسخ
منها المحرم اذا الظاهر ان النسخ يوجد في اجزاء الوية ايضا لانه لم يمتدح كل ما انزل اليه
من النسخ والمنسوخ وغيرهما كما انما يوجد ان فيما قبله من مطالب يوجد ان في اجزاء
لا من انما اخبارهم لانه ان النسخ لا يحصل بعد انقطاع الوى بل من حيث الاخبار في الحقيقة ايضا ^{قوله}

قوله التوقف عن البناء والبريل عيسى ابن ابيان والكرخي والعباسه البصري كما صرح به في الحديث
قوله في القسم السابق أي في القسم السابق على القسم الرابع بين القسم الثالث وهو ان تقدم الخاص على العام
قوله وهو وجهه أي وجه التوقف بعد ما دخلت البناء على مدبرهم هناك وهو ان الخاص يقدم منسوخاً
 المدوران الخاص عند ما جعل بالتأخير بين ان يكون مخصصاً لاقوال الاقران والبعديين او منسوخاً لاقوال
 الضالين ولا ترجح لصددها على الاخر متوقف ويرجع في اخذ ابعدها الى دليل فان قلت لما مرادت
 ما لوصل تأخر ذلك العام ايضاً ما دل على الاول اصل تأخره واعلم ان في قول المتأخرين وجه التوقف هنا
 لو سابق حكم **قوله** وهو ما دل على شايخ في حقه أي هو ما دل على شايخ أي يحمل الصدقة على انفراد
 كثير من جهة وجوبه لذلك فهو موقوف على بطلان ما دل على غير من تلك الاقوال والكثير من هذا
 الشكليات والمهم بقوله يعني كونه في الاول حصه محتملة لمصلحة كثير أي كونه الصدق عليها ما يكون تلك
 الحصه من المحصل المذكور تحت شرط بينهما وبين المحصل البراق قال في انما ضاع الشايخ بالحصه
 لينفع ما قد يتوهم من تكثير من الباء ان كانت المطلق باين من الحقيقة من حيث هو وذلك لان
 انما ينطبق بالاقوال والمفاهيمات ثم اقول هذا التوهم لا يجري في طبعه ان المصاديق الهجيه للشايخ
 في ههنا هم اقول دخل في هذا الحد مخوخل وهو ان الاول دل على انه محتمل لافراد كثيرة بطريق
 البطلان من جهة كونه موقوف على رجل وانما دل على حصه من الحيوان محتملة لخصه في ضمن الانسان
 وخصه في ضمن الفرس لغيرهما من جهة كونه تحت مفهوم الحيوان المشترك بينهما وكذا دل على البعير
 الذي شمل سائر الخيل فانه ايضاً مطلق ويرجع عندنا ليس بشيء بل بدقيقين شخفاً المحجب للوضع والاد
 كالا لعلهم او يجب الاستعمال فقط كما مضت والبهائم اربعين نوعي كالاسد والاسنة فان كل واحد
 منهما يدل على حقيقة الحيوان العشري مع الانسان الى تعيينها والفرق بينهما ان الانسان الى
 التعيين في علم الجنس مستفاد من اللام فهو المركب من اسد والتمتع به هو مفهوم اسد من جهة
 اربعين حصه من الخيل كالعمود بالعمد لما بهي موقوفه من الرسل اربعين عمود كما يعرف بالاد
 الاستغناء في اجمع الاقوال لا يحمل صدقة على كثير **قوله** وهو ما دل على شايخ في حقه وفيه دل على انما جازع

قوله السابق للتوقف
 على التوقف

من هذا المطلق وانما لم يقل هو الاول بل على شايع فيمنه له لا يتحقق عكسه بالمطلوع **قوله** وهو الجمع
من شايع قيل بين العنيين عموم من وجه لصدق الاول على زيد وله الثاني والثالث على رتبة مؤنثه
دونه الاول لصدقهما على هذا الرجل فكذلك بين المطلق والمقتضى الثاني لصدقهما على رتبة مؤنثه وثالثا
في رتبة وهذا الرجل بما بين المطلق والمقتضى بين الاول فبما ينه فقد علمنا ذكرنا ان ازالة الشياخ
اعم من ان يكون بالكلية او بوجها ودل عليه ايضا الشك في قولنا لم من شايع فقوله مثل رتبة مؤنثه
للتبيل اذ لم يرد امره من شأنه ولا كثره اصل **قوله** والاصح لوجع الشايع والمقتضى هو الاول لكون الثاني
لغايل ان يقول ان هذا المطلق المقابل للمقتضى هذا الشيء اعم من شايع صدق على زيد وعرف ^{الرجل}
من الاول المقتضى وان اردت به المقتضى المذكور لعلنا لم يحسن لتقابل لصدقهما على مثل رتبة مؤنثه كما
ويكون ان يحارب ان الراد بر ما ينبغي على شجرة شاذ **قوله** فاما ان يختلف حكمهما الراد بكم حسنا
هو المسند ومن اعلم الشعر والنسب والعلو في الحكم على شايع **قوله** بوجه من الوجوه اتفاقا اى بوجه
البان ولو بوجه النسب ما دعي اكثر الاوليين الاتفاق على نقل التسمية الثاني في قوله غلونا
عند اتحاد الموجه بنسب الشجر بها. والدة والدين وضارعية على الزينة الى اكثر الشايع في هذا القول
في التيم على ما اخره الوقف لتقيدها بنسب الوضو مع اتحاد الموجه هو الحد **قوله** او في مثل المقتضى
الراد بثلث كل ما اختلف فيه الحكم ان بان يكون حكم المطلق اعم من حكم المقتضى بما يتوقف حكم المطلق على
حكم المقتضى في المطلق على المقتضى يكون اعم من مقتضى بل على من هو معروف ان ظاهره فاعق رتبة كاضرة
فان لم يلج به في رتبة بعد الكفر لانه اعاقا يتوقف على حكمها وطبقها يتوقف على عدم كفرها فانها
يتوقف على عدم كفرها **قوله** فان قيل المطلق ينفي الكفر انما في نفي الكفر لم يقل اذ بان للوضو
الى ان من حل المطلق على المقتضى في نفي الكفر فيجب ما يقتضيه المقام ابا نوا قضا فان دفع قيل
من ان المقتضى هو الكفر المطلق لم يقتضيه بل يقتضيه وهو اذ بان **قوله** وان كان الظاهر ان
حكمين الاول ان يقول وان كان الاتفاق والملازم حكمين لان الحكم هو الاتفاق والظاهر هو
وذلك ما يقع ذلك عند هذا الصانع في حكم الظاهر **قوله** او يحل في الاتفاق صوت اوله والوجه

بين ان يكون الحكمان مثبتين او منفيين او مختلفين ولذلك اعرض عن ذكر هذا التفصيل كما اعرض عن
ذكر المختلفين في صورة الخادم قوله فكل المطلق على القيد بما عاينه يعيل القيد وبشرط المطلق فيه فلو كان
ان العمل هو البان ولا يصح دعوى الوجود عليه لان القول بالنبذ كما ذكره معروف وهذا الوجود هو
العملية في النهاية وشار اليه لا بدعي فربما يعطل كلام ان هذا قابلو بالعكس هو ان القيد على
المطلق على القيد على التوثير والحق ان هذا القول لم يعرف انتسابه الى احد وعلى انه لو عرف كان
شاذا فان ادعى ان الوجود فانه قلت سمحي ان المطلق يميز الداهية افادة المشمول لان المطلق
بطرفي التباديل مشمول العام بطرفي الشاغل وان القيد يميز التام من طرفي جوانب العام ولما كان
اذا كانا مثبتين يعيل فيهما عدم المقارن فيهما فوجب ان يكون المطلق والقيد سلما والذات الفرق
بينهما قلت ولما الوجود فارق وتناينا ان مدلول المطلق فر من الافراد لا يعينه ومدلول القيد
معين فصار القيد يميزها هو راو المطلق يميزها العام فانه مدلول جميع الافراد لا بعضها على الاول
ليكون التام معينا الروا يتبين على هذا الوصول على انه قد ثبتت مسماة مطلقا على غيره على
المسح بذكرها بارادة تقديره الاول فلو كان واحد وجهان ومنه على وضع اليد ضرب
التجيم وهو مطلق على القرب وهو مقيد وهو وضع مع اعتبار دون العسكاري فلو اغفلت منها من هذه
القاعدة فان وتكون سببا لا تستلزم ان يكون سببا ناد له لانه على ان المراد بالمطلق عند التماثل هو الضد
ويكون سببا ناد له لانه يقع حكمه المطلق المفيد للخرم عن الصلة باي شيء كان قوله لان العمل لا يقيده
يلزم منه العمل المطلق لان العمل المطلق هو العمل بغيره من افراده والقيد بغيره منه وقد يوجب ذلك
بان المطلق هو الماهية لا بشرط والمقيد ضمن لها في العمل يستلزم العمل في بشرط اما اوله فلو كان
المراد بالمطلق بغيره لا يعينه دون الجهة من حيث هو كما مر وانما تانيا فلو كان المراد بالمطلق وجوب
ايجاد الجهة وبما القيد وجوب ايجاد القيد لانه ما فاه بينهما فقطعا فلو يكون العمل بالقيد موجب
في القيد لولا العكس فلو يقع على هذا التوجه قول الحق وهو جدي لا يخلف ما اذا كان المراد بالمطلق
بغيره اذ لا يجنبه فان الامر به يدل على ايجاب العمل باي شيء كان ولا ريب ان العمل بالقبيل بغيره

عن طاهر ويجعلها ذاتا قوله وهو يريد ان يبين ان هذا لا يستلزم احد ان يحمل التجوزة القيدية
التي هي من بين ان افضل افراد المطلق او بارادة الوجوب التجيزي منه ومن غير من افراد المطلق
والفرق بينهما ان الوضعية على تجوزة الاول دون الثاني واحتمل التجوزة القيدية احد الوجهين
وكذا يكون مرجعا بالنسبة الى التجوزة المطلق بجملة على القيد في كل على المطلق على القيد متعين
لعدم المعارض اما مع تساوي احتمال التجوزة المطلق واحتماله القيد فيشكل الحكم بترجيح المطلق على
القيد المجاز بل يحصل التعارض بينهما فيسا فظان ويسقى المطلق سلبا من المعارض فيجوز به ومحمول
ان هذا الاستدلال موقوف على كون الوجود القيد محمولا على الوجوب القيد وهو لم يجرأ على
التي هي ذاتا بين ان افضل افراد المطلق وليس على القيد في القيد المجاز على الوجوب التجيزي مما راوا
بالمطلق على القيد يرتفع محمول على الطول وقد يتردد نعم لو ثبت ان التجوزة المطلق راجع على التجوزة القيد
باحد الوجهين ثم اوستلزام ما مع تساوي احتمال بل على المطلق على الطول وقد يتردد بان كل الوجود
على الذب مجاز فظان على المطلق على القيد ليس مجاز ولهذا لو ان القيد قبل الوجود كان متساويا
ان ارادة التجيزي من الوجود القيد لو لم يكن من بدله لا يدل على ان الافراد متساوية في التجيزي فيها قوله
وقد اشار في اشارة العلوية النهائية الى اشكال التعارض بين المجازين ولما بان ان لا يترجح احدهما
من مرجع والرجح المجاز المطلق على عمله القيد فيقتضي تعيين البراءة والفرق عن العهد لكونه ان كان مكلفا
بالقيد هو المأمور به وان كان مكلفا بالمطلق فهو متضمن للمأمور به بخلاف عمله على الطول وقد راوا
بقوله اعني القيد في ان لا يعمل منه تعيين البراءة لجواز ان يكون المأمور به هو القيد ~~لأنه~~ وقد
بعضهم استدل بحاجبه وبعضه اخرى صحابا اولاد بامر من غير غير الاشكال وجعلوا ثانيا كذا
العلوية المجاز عند دليل مستقل على عمل المطلق على القيد وهو كما ترى من حيث كون الدليل الاول
لو ثبت من حيث ستم الشاة اليه والادوية الاشكال عليه قوله ويجوز تخصيصه بمحمول في نفسه اذ
بالخصيص هنا الضم للقول الشامل للقيد والتعريف عن القيد بالخصيص اياها الى ما هو المقصود من
احدها الى الآخر ~~فإن~~ حكم المخصص حكم القيد حكم المخصص فكونه دافعا له حكم النسخ فيكونه دافعا

قوله

وانه عليه بان نسا وبجاءه الدخارج لا بموجبها وبجاءه الحكم لكونه بينهما فاما ان يفتقروا اصلها
فانه لكونه في التقيد بمكانها ايكن ثابتا في المطلق وهو وجوب بيان الرتبة فلو يجوز ان يكون
بها في المطلق فوجوبه يكون ناسخا له بالفرع هو حكم شرعي وضع حكما شرعيا اخر وهو وجوب انشاء الحكم
بخلو الخاص من زيل على بعض ما يتنازل له العام فبان ان يكون بيا نا لا يجوز جعله في النسخ مع جواز
الحكم المحض على الذي هو اهورن ويكون قد بان الحكم الذي يدل على التقيد ليس له وجوب ان يفتقروا
عليه الخاص مثله ذلك فلو فرضنا ان هذه المحجة فلو يتقارن الحكم فيهما قوله فكان ان الخاص
فترط من وجهين احدهما ان اراد ان الخاص لما منظم سواء كان قبل عصر وقت العمل بالبا
او بعد بان للعام ان ناسخ فهو مكن لانهم كان في السابق ان الخاص لما من عن الوقت ناسخ وان اراد
ان الخاص لما من عن العام فهو مكن لانهم كان في السابق ان الخاص لما من عن الوقت ناسخ وان اراد
بان لا مظم وهو في التقيد لم يقبل بهذا التقيد فينا بينهما ان العام وانما من ان اعتبرها مستبين
نا لعدم كونهما معلون لهما معا ولا معلون احدهما على الدخول ان اعتبرهما متساويين فلو يقع قياس
المطلق والتقيد المستبين علىهما قوله وهو فرع الدلالة بان لطلون الدخول ولم يستلزم به
الجماز فلو ان الاصل كما استلزمه قطب المحققين للدور عليه ان الجماز من النسخ والاراد بالدلالة
الدلالة على وجه الورد وبخصوصه كما يدل عليه قوله فكان المراد بالمطلق هو التقيد وقوله ورد لانه
على مقيد خاص فلو يرده عليه ما اورد به بعض الواصلين ان استفاء الدلالة لم لكون المطلق له دلالة
على كل مقيد من غير مخرجه فم يكن نقصه بالعام والخاص فانه هو وجوبه بوجوبنا قوله والوجوب ان
الجمازي ان قال به في الحاشية الجواب المشهور بين العو هو ان هذا لوزم لهم اذا تقدم التقيد فاضم
يقولون المراد بالمطلق في التقيد بوجوبه دلالة على جمازا وايضا فانه لوزم لهم في تقيد الرتبة بالوقت جمازا
فانه هو بكم في الصورتين فهو جوا بيا وتوقف في بيان جوا بيه في الصور الاولى ان تقدم التقيد
يصح من غير ان يقال ان من المطلق الى التقيد وهو المنه بالدلالة عند علماء الاصول على ان
العلم لا يسلون ثا ولا الرتبة لما يكون ذلك ناقصا فيكون رتبة وهو فانه بمن السقفة فيكون له

على السيرة عاراً ولو سلمنا فقال الذهن من المطلق الى الكلام لا وقع له ولا يقع له ان شيئاً له
لا يمكن ان يجاب به في موضع النزاع فكذا لم يثبت جواب الشهود اقول قوله فان دون لم ينفى بقيد اقرب
بالسوء عاراً للغير حال على الاول فغير العلم بقيد هذه الرتبة بالسوء عنه العيوب مع ان اللفظ
دلالة له على ما لا يرد من احوالها ولغيره ان اجعلنا في اصل العرف بين التقيض ان الماء لوصف
والاول المعقود قوله مثل ان يقول كفاية الطاهر لا يحسن الحجة لا ينفى الحكم بتلك الفادة قال في الحاشية
الشهود همنا التثنية لا يوجب محال بالواقع كما بناه كرا وليس على ما ينبغي لانه من تخصيص العام لا من
تقييد المطلق اقول عدم هذه المسائل الشرائط المذكور والتحقيق بعدم قصد الاستغراق لم يغير المثال
من تقييد المطلق بمحيط الشخص ما اوردته العبدى على الشخص من ان تخصيص العام لا من تقييد المطلق
بناه ان النكرة في صفات التي بقيد العوم متوجبة عليه اوردته سلطات المحققين ولا من ان على هذا
التقدير يصير مرفى المطلق النسبي لا يثبت له ان الحكمين على سبيل اللاحاق من قصد الاستغراق
والعوم يتغير في نفسه عدم تحقق فرد الحكمين فقط وتجهيز حذانه قوله لا يثبت له ان كفاية ما لا يرد
الفرد النسبي من ان يخصص الحكم بعدم اجزاء اعتنى الحكم بالصدق كفاية ما لا يرد في حكم هذه المسئلة مع ان مقتضى المعقول
لصحة قوله لا يثبت له ان كفاية ما لا يرد على غير هذا غير انه في فطرنا ما ذكرنا ان حكم المسئلة لو لم يكن من محض
العام فممكن ان لا يظن لولا اجماع وثنا يماس الفرد من كون اللاحاق كاستغراقه لا لوجوبه بل من تقييد
المطلق واذا جاز من العوم ولا يخفى ان اللاحاق هذا اولى على النسبي في تقدير كونهما للوحدات في صيا
النسبي ما لا ينفى الكلام عوم النسبي لا يثبت على العوم ويمكن محققه صدق نسبي فرد ما من الاول فلو جاز
نسبي الاستغراق اقول يمكن ان يتكلف ويضع الاول ان الاول المذكور اجمالاً لا يصار اليه ليرتفع الطبع
على خلوه ورواه حل نسبي التقييد في المطلق يوجب عاراً على العمل بها ان يخرج العمل على التقييد كما يجوز العمل على
فرد اخر للمطلق بخلاف العكس فان رد مجموع اول العمل نسبي التقييد ان قلت هذا يجرى في الديات ايضا ودم
صريحه بجلد ودم مملو المطلق التقييد قلت لو لم يكن في الديات ايضا على ما صاروا اليه كان حكمه
النسبي ايضا اذ تزامن المطلق والتقييد لانه العام والخاص قد مر مما قلنا ان كانا مثبتين وجعل العمل بها

بما كان ينبغي ان يكون حكم المطلق والمقيد اذا كانا متبنيين كذا لو ان الوجود صارتا بينهما
 ثم ان حكم هذه المسئلة والرد من العمل بقى المطلق على سبيل البطل هو عدم اجراء اعتناق الكائنات
 على سبيل البطل لان النوع من الاشياء على سبيل البطل هو عدم الوجود كذا هو هو المراد بقوله
 يخرج اعتناق الكائنات لادراكها في الوجود على سبيل البطل ولا ريب في صحة هذا التفسير كونه هو
 مثل انثال المعدل اليه انه يفيد في العموم وانما مفهوم المقيد على تقدير حقيقته انما يعبر عنه
 معارضة بما هو اقوى ولهذا قدما رغبة الوجود ويكون وضع الثاني بان استغراق الاول يمكن اعتباره
 بوجهين احدهما اعتبار قبل ورود النفي وهو قيد الكلام والنفي يعود اليه فيفيد الكلام في العموم
 والثاني اعتبار بعد ورود النفي في تقديره واستغراق يعود اليه فيفيد عدم النفي فلما كان النفي
 في الكلام المقيد يرجع نافي الى القيد تارة الى المعقود اخرى الى المجموع ولما لم يكن المثال المعدل اليه
 من باب عقيد المطلق الوباء تارة ولا تارة من المثل في اعتبار ان في قوله حيث لم يقصد التوضيح
 اي ان عقيد استغراق النفي وهو مراد المثال على تقدير قصد من محصل العموم ومن تعقيب المطلق فان قلت
 ما ذكرت من الوجهين يجرى في المثال المشهور ايضا فما القافية في المعدل عند قلت اعتبار الوجود والوجود
 في المثال المشهور لان استغراق النكره الواقعة في سياق النفي لا يتصور حصوله قبل ورود النفي فالنفي
 المشهور في التحصيل على المعدل اليه قوله لعدم القصد لانه لو ان العمل بالمطلق لا يوجد على عقيد
 ولا نزل قول واجب عليكم في كفارة القتل بقية مؤثره في الظاهر بقية مظهره في القيد كما ان يمكن
 احدهما منافاة للآخر فلا يكون عقيد احدهما مقتضايا لعقيد الآخر قوله وذهب كثير من مخالفي
 نقل عن اكثر السامعين ان المطلق في هذا القسم يحمل على المعقودات اذ حقيقة عقيدته باوجد عمل العقيد
 مستزكة بينهما كزيادة القيد في المثال المذكور مثله وذلك لان القياس دليل على صحة ما عليه
 لكنا ما ملين بالمطلق والمقيد القياس من العمل بحمل الزيادة لحددهما مع زيادة وهي في القياس ايضا
 والوصول عدم الزيادة فضلا عن الزيادة وان لم يقتض القياس عقيدته في عقيد المطلق لعدم دليل
 يقتضيه كالصورة كفارة الظهار وكفارة البهائم فان لم يرد في احدهما التتابع دون الآخر

ولم توجد له التقيد مشتركة بينهما على كل واحد منهما معول به في بابيه ما ورد في الباب اشر
 انه عدم العمل بالقياس ونحن نظره قوله وربما قيل من شدة من الشائعية ان يعمل المطلق على التقيد
 فكلما سوا تخفى فيها ما مع اولاد كل واحد منهم واخذ بعضه ببعض وهو ايضا لو زلت الاز
 بركله ما الورق في عدم ثبوته اولاد الكلوم ليس فيه ونايا ان يختلفا فقلنا انما يكون
 السلفات فلو لم يكن من فلفظا بعد المختلفين نحو اولاد فلفظا بالاولاد ان يكون
 وفيه بعد المختلفات اولا فليبا بجميع وان اراد به العبارة الدالة على فلفظا في كبرها واعلموا
 فان فيها العام وانما هو فيهما من الما والجل المبين وغيرهما لا يجوز فيها اولاد فلفظا والتقيد على
 ان قد عرفت بشو قها في بعض الصور قوله الجل هو ما لا ينفع دلالة المراد على غير كبره ان الكلوم
 في الموضوعات بل في المستعولات هو ان العمل بالاولاد في غير راضية فلو يصدق احد على العمل
 كان المفهوم من هذه العبارة اعم من دلالة انشاء انشاء الدلالة اعم من ان يكون دلالة الدلالة
 اولاد فلفظا ان الدلالة اعم من ان يكون لفظية او عقلية حقيقة او مجازية لان اولاد قد
 يكون في الفعل دلالة عقلية في المجازية فلفظا في المجازات مع عدم قرينة معينة ودلالتها مع عدم
 ارادة الحقيقة سواء كان معنى الحقيقي مفهوما على مشترك بين تلك المجازات كما على ارادة بروج
 من افراده بعينه من غير قرينة معينة له مع تحقق الصارفة من الحقيقة اولاد كما في سائر المجازات
 الحد يصدق على لفظ براد بمعنى المجازي مع عدم صارفة من الحقيقة اولاد فلفظا في المجازات
 ودمع هو بان ليس بجل فلو يكون ما نالوا في قول النكورة احد هو عدم انشاء الدلالة لعمد انشاء
 الدلالة على المراد وهذا اللفظ دلالة راضية وان يكون على المراد فلو يصدق الحد على المراد لو كان
 المراد في انشاء الدلالة على المراد فلفظا دلالة هذا اللفظ على المراد ورائحة المراد اعم من ان يكون
 مراد المحل الواقع او مجازا فون الاستعمال متان استعمال اللفظ المعنى بل هو متان في صا رفة
 عن الحقيقة فليقنع ان يكون المراد هو الحقيقة دون المجاز فليصدق على هذا اللفظ ان دلالة راضية
 على ما هو مراد باللفظ فون وان يكون مراد المحل الواقع هذا عند من قال بان ليس بجل اما من قال بان بجل

قد يقال

الجمل

هي الغاية فاما ذلك مجرجه لا ينفق الوجدان يعني ان مجر كون استعمال الشيء الوعاء من متعارف خاص من
اثبات ان ذلك الاستعمال حقيقة لا ينفق الوجدان بها قوله سلم اي مدعا من الجمل لم ينفق القول
المذكور سئل كان الفعل الشيء شربا اردو وسواء كان لغويا ذاكم واحد او قوله لنا ان ان ثبت كون
حقيقة شربته يعني ان ثبت كون لفظ الصلوق والصومر والخلج حقيقة شربته في الصحيح منها دون
الفاصل كان مضافا لصلوق صحيحه ولو صوم صحيحا فلا تخلج صحيحا الوكذا وان دال على ان الفاعل غير ثابت
والولا يترسها فحقق الشرب ونفى السع وهو الحقيقة الشربية يمكن باعتبار انشاء الجمل او الشربا دون
الشاع برهنتين للورادة كون الاصل ان يخل كلام الشارع على حقيقة بل مانع ولا مجال ولا يجوز
على نفي المحذور من انشاء الفعل المذكور وهو كون هذه الالفاظ حقيقة شربية في الصحيح قوله كان متبعا لها
اي كان نفي الحقيقة العربية يعني نفي الفاعل متبعا ايضا لان نفي الحقيقة الشربية كان متبعا في الفرض
المذكور لوجوب حمل الكلام على الامر المتعارف قوله ولو فرض انشاءه ايضا اي لو فرض انشاء الحقيقة
العربية والشرعية كليهما وكان نفي الحقيقة غير مقصور لتحقيقها فلو بدس انما رايضا نفي الوجود
من افعال اللفظ وكل واحد من نفي المحذور ونفي النكاح يصلح لذلك ويكون الاصل اقرب الى نفي الحقيقة
لشأنه كقضاء عدم الجدوى لاسا وقدم جميع الصفات بخلاف نفي النكاح فان ليس له وجه الشائبه
ابعد وارتجأ باقرب الجوارح الى الحقيقة والى من ارتجأ با بعدهما فلا مجال لمعارض بان الجواز
تابع لذلك لانه الحقيقة فاذا انتفى اشق الجواز ايضا لوجوب انشاء الفرع عند انشاء الاصل
ان المنع هو الورادة ومنه التلا والفرق بينهما قوله لو ينفق اثبات اللفظ بالرجح اي هذا المذكور
من اثبات اولوية بعض الوجدان في الحكم بان اللفظ مستقل فيه اثبات اللفظ بالرجح الذي هو بان اللفظ
وهو باطل بذكر منقوضه الغويات في نظم طريقها الفعل بقوله وليس من الوجدان الذي ذكره
اثبات اللفظ بالرجح اذ فاعلنا اللفظ من منع يمكنه الوجدان ولو ينفق اننا اصل الجواز يرجع عن شرب
تعارف لغوي الى الحقيقة دون ذلك لانه هذا الجواز بالوفاق لكونه قاعده مبهمة عند جميع ادباء
الوصول قال فطلب المحققين لا ينبغي ان يخل المتعارف على تعارف الشارع او اللغوي ان التعريف انما

الغريب بل ينبغي ان يحل على عرف الاوليين واوريد على بعض الاولين ان ذلك كلام ياباه القائل فان
كلام الشارع لا يورث على ما هو مصطلح قومه فشاوا بعد بل الجواب انه المراد بقاؤه الاستعمال الجاري
مثل هذا الكلام وهو لا ينافي الغريب **قوله** وذلك يقال هو كما لا عدد يريد ان يبين وجه المشقة
التي هي الخلقة الصحيحة للجواب ليعلم ان ذلك ليس من بابايات اللغة بل من باب الجوازات العترة
عند اطلاق اهل اللغة **قوله** اجتماع الاولين بان من المشتبه في شكله ما نفى في الفعل مرعا مختلف فيهم
منه في الصيغة تارة اى لا صلة فيهم من فعل الكمال اخرى اى لا صلة كما طردوا كذا فكان اللفظ
فيما امره ان ينفردا بالادجال والجواب بان اشتد فيهم وفيهم ثم ولو سلم منا هو باعتبار اشتد
في انزل هو كذا الصيغة او في الكمال فلهذا طردوا الى الاول وهو طارئة الى الثاني فلهذا طردوا
فلهذا يحل على ما هو الظاهر عنده ولا يتردد وهو ظاهر عندنا لا يحل الا انظر كمثل طارئة في
ونوزلنا الى تسليم ترويه فيها فكونه على السواء ثم فيه نظر لدون تسليم الرد مستلزم لتسليم السات
اذ لا ترد مع وجها احدهما فمع السواة بعد من قبل منع اللوهم مع تسليم اللوهم وهو غير معقول
الهم الا ان يكون عدم الرد مستندا بان كل واحد من الطائفتين لو يجوز على اللفظ ما هو
الرد لا يورثا صلو فتسليمهما باعتبار تقييد كل منهما على ما ذهب اليه الاخرى في الجملة في متوجع
الا ان ضام كونه مختلفا ينافي قوله لا في صيغة او في الكمال والمناسيع ان يقول نريد بالظاهر
والجواب ان ما قد ساء اية الجواب من جهة الاولين نفيهم ان ادان ان له كمين عند الجميع بل احكم عند
كل طائفة فلو اجال عندنا ولو سلم فكون الاحمالين متساويين ثم بل نفى الجواز اقرب الى الحقيقة
لدون الفعل الذي ليس صحيح اقول بل العدد من الفعل الصحيح الذي ليس باحل محل اللفظ على ارض
الجوازات واولى **قوله** في التزم المضاف الى الوعيان وكذا في التحليل المضاف اليها فعملت لكم بهيمة
الدوام وانا احللها لكم فاعلموا يوم اهل لكم الطيات الى غير ذلك وكذا في الوجود الذي له
اليها **قوله** انا هو تزم الفعل المقصود من ذلك ان كان المقصود للفعل فلهذا اشار الى الذكر
من الوعيان وان كان مقصود تزم الفعل فلهذا اشار الى التزم المضاف الى الوعيان ولا ينبغي ان

ان القسم من العین یتکون افعالاً کثیرة فان ما ان یقتد واحد بمبصر یا ما ان یاقبل المرن یقتد
بقتدھا فیلزم الوجود ان یخص کلهم الم بما بعد من الصورة واما ان یقتد بالجمع فبما ان الزم
بلو یخرج کما قالوا ان لم یحقق فی الغام اعطای فلو اجمال والادح هو الشاء لدلیم فوات المقصود
و یتکون حل کلهم الم علی هذا ایضاً بان یرب بالفعول المقصورات من الواحد لا کتفاً بشال الوجود
اقتضایاً علی اقل المراتب فاذا قيل ان علیکم اھ لشرایعنا وعلی سبیل التفصیل فذلک قوله
فهم ذلک لعل بعد الشر لذلک اللفظ الفصل یسأل الوجود ان یقتد من اللفظ وهو ان یتکون مقتد
على التفصیل ثم یتکون بالکل وعلی بعد بذكر ذلک المتعدد علی الوجود الفیغ الشر بین فین اصلها
مفضل والوجود علی لطف فذلک عربیة منجزة کما نقول فی ذلک وعلی عارض من بلکذا اللفظ
والکرام معاً الشر فذلک لذلک کون من اللفظ الوجودی وعلی عارض من بلکذا اللفظ
الی فھم عارضات الی ان مثل ذلک من کلمات مجازاة اللفظ حقیقة فی العرف حتی انھم یفهمون هذا اللفظ
من غیر مقتدیر المفضل علی کلوم ولعل ان کون مقتدیر مرن علی لفظ علی ایضاً لولہ
راجع علی فیر من المجازات ولا یتکون اصلاً بالجمع تفصیل انہ ان یقتد مع ما یتکون فتلعب
بالعین من الوجودات والقایا و یقتد فی مابھا و یقتد فی مابھا و غیر مبین والشاء الاولی
بالملة فقیس الرابع وهو الوجودات لا یطلون الاول فلو ان افراداً و مجازات من الوجودات یقتد
لصحة تسمی اللفظ یقتد یقتدھا و لا یطلون الشاء فذلک یلزم اجمال اللفظ وهو مناسب لعلوم حکیم
هذا انما یرید شق التجمیم بالفعول الصلوا واما اذا ارید تعلقہ بمرکب لوباعتبار تعذیر فی نظم الکلام
بل باعتبار انہ علی الدین علیہ من باب الطوق المحل علی الحال کذلک لعل یقتد بغير تعذیر فقولہ حلیم
هذا الاولوق و یقتد فی الوجودات لولہ بقدر التکرر و بالکل بطایر الاخر و لا ثالث لذلک فذلک دلیل
على خصوصیتہ فی مابھا فیلزم الرابع بلو علی ان یقول کانت الوجودات یقتد و لا یقتد و یقتد
اللفظ کلمة الرابع علی الوجودات فلو وجب تجمیم الرابع علی الاول و فی اصلاً بالجمع فلیضف تفصیل
ذلک اللفظ علی ممکن معرفتین بل دللہ بل دلیل اخر و لا یقتد و لا یقتد بالجمع فلو لم یقتد

المتكبر

الحذر العالم انهم من الزام الحدو الذي لا بد من ادنا مقول ذلك معارفات احدا راجع اول من ادنا
 البعض كون الوضعية في الشدة اكثر من الوجاهة كما صرح به الزيد وعلم ان الزام انما هو في ان كانت
 الفعل الصالح للقدرة متقدرا واما اذا كان واحدا كما في قولهم ومن على القرية فلو اجعلنا فاعا
 صرح به الفاضل الترمذي **قوله** وينقسم كل اجل الى قسمين المبين بالذكر كالجل الى الوضام المذكورة وعرف
 الغير الى المبين بالفتح بناء على امثلة المذكورة لتلك الوضام قال بعض المحققين تشييلين بالفتح
 علوم والمبين هو تشييل المبين بالفتح بدو ايضا البيان بالمفرد لم يذكر احد من الاصوليين اقول
 استعمل ان غير علوم التشاير ان اذا اشتراك في امر مع تشييل واحد بالآخر وان البيان بالمفرد ولم
 لم يذكره صريحا متدريج في البيان بالقول الذي ذكره كون الفعل اعم من ان يكون مفرد او كسبا
 على ان ذلك احتمالا على انه يجوز ان يكون المفرد محصيا بامعنى المشتريين ذلك المشتريين
 المفرد ولو فادية **قوله** على الوجه كون مشاهد افعاله من الصلوة واجمع وغيرها ادعاء معرفة **قوله**
 من الواجب انهما بالقول ولهذا يقال ليس بالجزء المعانيه واذا كان الفعل ادكان البيان بدولي
 ولو ندفع فهو ما يرا اما الوقوع على جميع من بيان الصلوة واجمع بالفعل **قوله** لم يسمعنا من قوله
 في الفعل ضعيف قال الفعل الطول من القول فلو لم يدر نيزاخر البيان مع امكان تعجيل وهو ابل
 واجزا لان ان الفعل الطول من القول بل يتدبر كل ترى في فعل الركعتين وبيان ما فيها بالقول
 من افعال لا لو كان رواة والشرايط فان ما يقع فيها لثان من الزمان اكثر مما يقع فيه الاول
 بحيث ولو سلم فلو لم ندر نيزاخر البيان اما كون الناصر انما يتحقق اذا لم يشع عقبة لا مكان مفادنا
 شريح فيه وانما الفعل هو الذي يستند ما ناوله لوليس ناضرنا والاول الناصر انما لم ندر لو لم يكن
 كل جزء من اجزاء الفعل صحيح ان يكون بنا لكل جزء من اجزاء العمل ما اذا اصبح فلو كون ما يكون
 متاخرا من الاجزاء يكون للشمع في بيان الجزء الاخر من الفعل ولو سلم فاننا نادر لو لم ندر نيزاخر
 واما مع ذلك فما نحن فيه وهو يدور في الطرفين فهو ما ندر ان ناضر البيان انما يشع عن وقت
 اعاجبه وهذا ما ناضر منه **قوله** في ظاهر الوجه من قوله والوجه انما البت بنا لاولنا

وانما هي ابتداء تخليف من غنى او ساروا وقد بالغ السيل في حق الاجتماع على انما بيان واطال القول في
ذلك في الذريعة **قوله** كقولهم سلوا كما رايتموا اصله ان قلتم عرفت انما بيان هو فعله ووجه
هذا القولين كما ذهب اليه بعضهم قلت في هذا الذي فيها لم يشكوا على نفي شي من الصلوح والجمع
على انها اخباران تحقق الوجدان فيهما لم يقع بعدهما قول بينهما انما هو بالفعل ومن ذلك ايضا
المعقول لا معلوف بين اصل الفعل وعدم جواز تأخير البيان عن وقت الحاجة وجهه ووجه الوجدان
التام عن وقت الحاجة تخليف بالوفاة ان هو ذلك الوقت تكلف الوديان بالاربع انما بيان هو
قوله والعمود لو كان باقيا على اصل اللغة فعرش المطلب الثالث ان السيد محمد الى ان الشيخ في قوله
ذلك على العمود ومن حيث لو اطلق على غيره كان مجازا بل كل ما يقع فيه العمود من اللفظ هو عند
في اللغة بينه وبين المحصور لكنه فعل في عرف الشيخ الى العمود اذ عرف هذا فقول مقصوده هنا ما يجي
فيه العمود لو كان باقيا على اصل اللغة ان ما هو ظاهره انما يفتقر الى معرفة الشيخ اذ في اللفظ في كل
المحصور يكون مشتركا بينهما جاز تأخير بيان لا ينفك عن الحكم الجلي اذ انما استعمل في عرف الشيخ الى وجود الاستدلال
فلا يجوز تأخير بيان ومحصل ان لفظ العام لو كان مستعملا في اللغتين التام لو كان مستعملا في
لم يجر **قوله** بعد انما الظاهر من الفم فيه ان اذ ادعى في اللفظ اعطاه بظرفه **قوله** ان الوجدان لم يكن
واقع قال ان لم يقل الوجدان كل ايضا من العامة في اللفظ المستقص وادعى وجوده في اللفظ فقل
على حسنة **قوله** مع ما في من البطلان في بريد على العلوية اعلم بوجوده في ان بيان السوء امور
الدول من مستبعد الثاني انما لفظها هو معروف عنهم من اشتراط اخره والعدل من المعروف
الى المستبعد متبع الثاني انما لفظها هو معروف عنهم من اشتراط اخره والعدل من المعروف
الحكم اذ فعله من العدل من اشتراط التام في كل واحد **قوله** اما ما هو ظاهر عبارة السيد في
يكون ان يقال ان الفاعل بين العلوية والسيدة امر من اخرين من غير جهة الشيخ فلو يصح قوله ولو كان
يظهره نفي اللفظ ان كلوم السيد الاجتماع مشعر بالواقعة كلو الوجهين يعني انما لفظ علم الشيخ لكل
باللفظ واكتفى بالبيان الاجتماعي **قوله** هو القول الاول وهو جواز تأخير البيان اجمالا وتفصيلا

في الجمل والظ الوقت الحاجة قوله كثر التكلف وتوطين النفس الى اورد على المراد بان مثل هذا يصح
في خطاب العرب بالانجليزية مع انكم لا يجوز في زمان ذلك ان الخطاب ان لم يفهم شيئا علم ان خطاب
الحكيم لا يكون عينا فاستعد ويؤمن نفسه كما ذكرت فلو فرق بين الامر بين قال السيرة والذريعة
ولما كان ان يفرق بينهما بان الخطاب بالجل فصل بين النوع الخطاب ضروري وانما يتبين على تفصيل
ما يتعلق الامر به بخلاف الخطاب بالانجليزية فانه لا يفصل الخطاب بين كثر امارا او شيئا او غير او شيئا
او عرضا او شيئا او سر او قفا او عفا او ذما فانفع منظر الاستعداد والتوطين **قوله**
وايضاً فاعلم ان العلم في شيئين وهو ان المحقق انما يحصل العلم بالفضل انا وصفه بصفة التكلف
وهو محقق في صورة تأثير القدر واعتبار لا يؤيد شيئا راد القدر والادراك ان اعتباره على
حصول القدرة على عين الخطاب ليس كل **قوله** لفظ موضوع لتحقيق ارادتها الحقيقة الثابتة
لان لفظ العام عنده حقيقة في العوم ثمرها لولدت لكون الخطاب بالجل لا بد من رادها هو حقيقة في هذا
ظاهر في المثالين واما التواطؤ فلا ادان فهو مستعمل في معناه الدبابة والخصوصية مستفادة
من القرينة **قوله** ان في جوار ان اجزاءه يقع جوار ان التامير يقتضيه ان يكون الحكم قد دل على شي
بلفظ لا يقع قصد لذلك في تلك اللفظ لان لفظ العوم محذور عن قرينة الخصوص يقتضيه التواضع
فان اذ اطلب به مجرد اعلمها فان دل على الخصوص فقد دل على لا يفيد وهو غير صحيح وان دل على
العوم فقد دل على لا يفيد وهو غير صحيح وان دل على العوم فقد دل على ما لا يريد وهو
غير صحيح **قوله** فان قيل ما استقره في استخراج الحكم لم يدل بالعام الجواب قبل وقت العمل على العوم
على الخصوص بل دل عليها في وقت الحاجة لانه ان ذكر فيه البيان فقد دل على الخصوص وان لم يكن
فقد دل على العوم فلو لم يكن من المحدثين **قوله** قلناه توصية حضور زمان الحاجة ليس بمراد
اللفظ على معناه الفوقان دل اللفظ على العوم في عند مجردة عن البيان فانما يدل على شيء يرجع اليه
في الوضع وهو قبل الحاجة فالحديث راق بما له **قوله** مع ان وقت الحاجة انما يقع في جوار ليس له
الذكر فغيره لوضع استقر والذلة عند وقت الحاجة ليعلم في الوقت الحاجة من الخطاب التكليف والاعمال

من الوجار التي ليس لها وقت مما جاز التاجير اياها وهذا يرد على سقوط الاستفادة من
الكلام ثم اذ تم الدليل في هذا القسم بطل جواز التاجير من عدم القابل بالفصل والمجواب له المحرم
لان المؤخر ايضا وقت الحاجة وهو زمان صدور الخطاب لانه الحاطب مع تمام الفهم مدلوله
المتاصل ان العرض من الوجار هو الوفاء فقط ومن التكليف هو العمل فكان وقت العمل وقت
الحاجة كونه وقت القاء الجزاء للوجار مما عي من محل الزمان لانه لا يجوز تأخير البيان من وقت الحاجة
داوود بعض المحققين على قوله وهذا يرد على سقوط الاستفادة من الكلام بان زمانه ان سقط
الاستفادة من الكلام اياها ثم اذ بها يحصل الوفاة وينقضي مستقبل الوقت كما في وقت الحاجة
في التكليفات ان اراد سقوطها الى ذلك الوقت فلو فرض بين التكليفات والوجارات هذا الزمان
فان جازة كليهما والاول اقول بكون ان في نحو تخار الاول فيقول ان لم يكن للوجار وقت الحاجة
فان عرفت فيمن من الوقات المستقبل يجوز التاجير فيه فيلزم سقوط الاستفادة اياها وموصول
الاستفادة والبيان في بعض الوقات في بعض الوجارات اتفاقا من ضرورة وجوب لونها فيه ولما بينا
لو كان المار سقط الاستفادة في جميع الوجارات قوله الثالث ان الخطأ به الفرق بين الاول والثاني
بعد اثباتهما فان المقول ببات العلم باطل فيصير ان مناط الاول ان يقع من الحكم على اللفظ على
المجاز بل هو في زمانه ومناط الثاني ان يتردد ان يلائم الحكم على شئ موجب غير صحيح ومناط الثالث ان يتردد ان
لا يكون العام مفيد للخطأ بل هو سواء كان اريد منه الخاص والعام لانه يجوز التبيين والتحصيل
بوجه من الوفاة وهذه المفاسد انشأت من تجويز تأخير البيان اذ مع عدم محل العام وعموم
عندهم اقرب منه ولا يرد في بعضها قوله ولا يتعبد بهذه المحالة شيئا اي لا خصوص عدم
البيان ولا عموم تجويز ان يكون مخصوصا ويدين له الاستقبال في بعض المحققين لا يخفى ويرد
هذا الجمل مع ان القابل مجازة فيه وكان مراده الالتزام اي مع انكم تقولون باستفادة العموم
من القاء العموم قبل مبدء البين اقول فيه اوله ان هذا لا يستدرك المعنى من الجواب عن هذا
الدليل واحدنا بيان ان الخصم لا يقول باستفادة العموم قبل وقت الحاجة بل العموم والمخصوص

تساويان كما أنه يحمل مفت الحامزة بئرلة اذا الخطابة وجوباً لوقفاً الى وان اردنا ان لا يسبق
المعروف اليه الاول **قوله** على اتج الوجع اما لو لم قالوا بالوقوف مع انما لم يطلو من قبله في اصحاب
الوقوف فاهم يقولون برونه وبعون صحته واما الاولاه بالوقوف فان لما ذهبوا اليه من ان اللفظ
العموم مستغرق بظاهره والجواب من الاول ان الوقف الذي قالوا هو الوقف قبل وقت الحامزة
والوقف الذي اعرفوا بطلوه من هو الوقف بعد فلو يلزمهم القول بما اعرفوا بطلوه من وقت الثا
لثم يقولون لفظ العموم مستغرق بظاهره في وقت الحامزة عند عدم المحض قبله ولو ضاف **قوله**
وتقرع ان من شرط المنسوخ انه يقع من شرط المنسوخ ان لا يقرع به بديل على الحامزة والاول قد
موفقاً لا منسوخاً وهو في كاف الدعام وبعد ورود النسخ يعلم ان المراد خلاف ذلك الظاهر فقد
استعمل اللفظ في خلاف ظاهره من غير بيان فاهو جوابكم فهو **قوله** فاما من هذا الحد وهو
وان فرس عند النسخ يحمل المنسوخ من قبل ما نحن فيه في وجوب اقراء السك بركن يرم عليه
محدوداً لم يرد هو ان هذا مناف لما جعله بالنسخ شرطاً لتحقيقه من وجوب اخبرها برونه هل هذا
الوصاف **قوله** ادعى الإجماع على خلاف هذا المقال ليعني ان الشيا دعى الإجماع على انه لا يجب
اقراء بيان النسخ برونه وجعل بيان تأخيرها برونه فضاء المانع من تأخيرها ان الجمل قد غفل ان
مثل هذا النسخ متوهم على من هب من منع تأخيرها ان الظاهر ايضا كما استقر **قوله** واد بذا لفظ
معتبر في نظر لول هذا الكلام صريح فانه الحكم في النسخ مقيد بما يشي في حال الخطابة في عليه
ان الحكم بخلاف ذلك الحكم فيما بعد تلك الغاية لويكون نسخاً بل هو تخصيص وهذا ذهب من اكثر
النسخ كما به مسلم الوصف فانه ان لم الوان في الغاية علم انهم ليس مثل الغاية للفظ والاصحاب
يخطون الاول نسخاً والشاء تخصيصاً وابو مسلم لا يفرق بينهما ويحمل الجميع على تخصيصاً كما مر مراراً
الشعور وفيه يعنى يظهر بالرجوع الى ما ذكره انما **قوله** فان قالوا لو حامزة ايضا ان المكلف به
في المنسوخ معلوم بنفس الخطابة انا وسقط والجمل انما هو غير وهو لو يكن ان يقع بعد النسخ
بيان ان النسخ بيان لما لا يجب فعله فلو ما حامزة في وقت الخطابة بخلاف الجمل فان المكلف غير مملوك

بفضل الخطاب انا وصعدت فيا نري ان لا يضل في تعيين لصفاته فلو يجوز ان يذكر من الخطاب
قوله لو لم تصوبون اذ هي اكم فتعذر في ايجاب البيان على اربع الخصال الخطاب هو صفة الكلام
من ابيان كون الخطاب الحسن ما علم فوايد اوصو تجد اناس من عدم كون الخطاب بالغير بعيد
يعتقد فيه على اربع الخصال لان عدم الصلوة الفعل هو كنه من الفعل للتوقف على ابيان ارفع
عدم الصلوة الى جعل ايات الفعل وصفا لا يوتيكم من غير ان كنتم تتقون من تاثير ابيان لو ارجع
الى الصلة وان كان من الفعل فيكون هذا معلوم فتدرك به عليكم النقص بعبارة منكم تجوز
ان يكون المكلف في حال الخطاب غير ما در ولا يمكن بالاولات وذلك في دفع النقص من فقد
العلم بصفة الفعل فيلزم ان العبد له تجوز هذا دون ذلك علم وان كان اعطاء من تاثير ابيان
لو ارجع الى وجوب حسن الخطاب والى ان الخطاب لو بيان يكون لطريق الى العلم بجمع فوايد لا هو
المتقدم كما فهم ان هذه تثبت في الفعل صغائر اذ هي مقصودة من الخطاب في معلومة تجوز هذا
دون ذلك كما ايضا لمقابل ان يقول اذا كان بعض المراد من الخطاب معلوما كانه المنسوخ دون
ثبت الحكم لجميع الاعميان معلوم ويثبت في بعض الازمان غير معلوم لو يجب اقرار ابيان
محصل العلم ببعض الفوايد قطعا واذا لم يكن يثنى من المراد معلوما كانه ما نحن فيه فوجه ايات
البيان للو صير الخطاب فيجاء من جميع الوجوه فان قلت الخطاب بالكل ايضا له بعض الفوايد
دون بعض لا صرح بها فانفق قلت نعم لكن الفرق ليس في مجرد الدلالة بل في الدلالة على وجه الولاية
ولو تدرك ان هذه موجودة في المنسوخ دون الجمل **قوله** فان موضع الوميان على ان لا يقال
يخفى على المتأمل طريق تغييرها الزاوية مصدر زبد الشيء بالضم يبرز اذا اقل والقولان موضع **قوله**
بين التفرين قليل وذلك لان موضع الجمل الواقع في نظر السليطة العام المحصور في تفرين
النقص عليه ما لم **قوله** ما انا بما على ارفع لقول السند لا يجوز ان يقال الحكم بلفظ
حقيقة ولا يربطها من غير ان يدعى ان الخطاب له تجوز بحقيقة ان كان ارا عدم جواز ذلك في
الحاجه فلو ان في وان ارا قبله فهو مملو كما ان لمقابل ان يقول مع المقدمة الشبهة بالبيان

حيث قال السلي ولد اشكال فيج دلت على محمول اشار الى عدم قبوله وما يجمل بمحمول ان دعوى
الفتح ان السلي الى دليل فلا يسمع وان استدال به لا يصح غير انهم الدعاء بما جعل هو من كون
الدعاء انا يحصل حيث ينبغي احتمال رادة المخصوص بما زاد اشفاقا فيا قبل وقت الحاجة موقوف على
بثوت منع التام من اجماله وتفصيله وقد مرنا عدم ثبوت فلو احتمال ايق فلو ادعى واور عليه
بعض المحققين ان احتمال الجواز احتمال وجود ما لا يمنع الدعاء بناء على ظاهر الكلام اذ الوصل عند
المخصص منع ظهور ما يثبت وان جواز ايل لسان وورد المخصص الوصل عدم حدوث الحادث
وما ذكر من قولهم ان الوصل الحقيقة مخصوص بوقت الحاجة فما لم يقل به احد نعم يمكن ان يقال فيجاء
في هذا القول بجواز حصول مصلحة فيها اقول وقت الحاجة عند الفاعل غير اننا انما نثبت انما نثبت
لا يستفاد ذلك من تضعف كلامهم فكما ان العام في الخطاب موقوف الى امر ولا يجلي في العور
بناء على ظهوره واما لزيد المخصص عدم حدوث الحادث فكذلك الوقت الحاجة ومن هذا المثل
ان قوله عام يقل به احد يكون دحضاً لجميع الاصوليين قالوا العام يجلي على الحقيقة بعد تمام الحكم
وهو وقت فوات الترتيب وانما هذا فلم لا يجوز طرفة وقت الحاجة نعم لو نوقش في جعل وقت الحاجة
بمنزلة امر الخطاب فالجواب هذا على ان المانع مستظهر **قوله** فلم ينقل على النسخ منه ولم اى وفي الجمل
في العام المخصص **قوله** واشفاقا فيا قبل وقت الحاجة موقوف على ثبوت منع التام من قول بعض
المحققين اشفاقا مطلق مع عدم ثبوت النسخ ايضا لان الوصل عدم المخصص بهذا الفراغ من الكلام
والحق فيك قد عرفت ان وقت الحاجة ولما في الكلام بيان في وجوب التوقف **قوله** ولو كان محجوب
النطق باللفظ يقتضي منعه الى الحقيقة لم يثبت ذلك اشارة الى تأخير الترتيب عن وقت النطق بالجملة
وتعجيل الجمل التعدد بالاستثناء العايد الى الجمع والربط باننا هو الاذن المحدود بطرفة الخطاب
وقال بعض المحققين المستلزم ان مجرد النطق باللفظ يقتضي منعه الى الحقيقة حتى يطرأ الفسار
الذكر بل يقتضي منعه الى الحقيقة عدم نصب الترتيب على الجواز بعد الفراغ من الكلام وقطعه وهذا
فيما يرفينا ذكرتم اقول اقررت بان مجرد النطق لا يوجب صرف اللفظ الى ظاهر بل قد يجل في ظاهر

وقد قلنا ان يجوز ان لا ينظر الى قول الخطابي كبحر الى وقت الحاجة ولو حصل للعقل والكره في
ومن ادعى الفرق بينه وبين قوله وان لم يعلم السامع ان العقل يدل على عيشة قال بعض المحققين
اعطاء العقل للمكلف فيما يستقل فيه العقل كفي رفع الدواعي بخلاف موضع النزاع اقول هذا ليس
لا يترك الدواعي هنا قيل انه الدليل العقل على التخصيص كالدواعي في عمل النزاع قبل وقت الحاجة قيل
قوله قلنا في موضع النزاع انه بينه كالدواعي في العمل العام على الحقيقة لا بعد التحقق كالدواعي في
على الحقيقة لا بعد وقت الحاجة والدواعي الفرق بينهما قال بعض المحققين الفرق بينهما انما بعد التحقق
فيما نحن فيه عند السامع ان نطلع على التخصيص لعدم وجوده فيلزم الدواعي بما يجعله بخلافه انما بعد
التخصيص الواقع كانه محل النقص فاما بعد التحقق نطلع عليه فلا يلزم الدواعي فيجب بعد التحقق الفرق
بينهما من هذا الوجه وانما ما استبرهن في عدم لزوم الدواعي من اول الامر اقول هذا الفرق من حيث
على عدم جواز التوقف على الحقيقة الى وقت الحاجة وانما اول البحث قوله ولو فرق في هذا الحكم
بين طولين الزمان وقصير على ان زمان التاخير قد يكون اقصر من زمان طلب البيان في قول
فخرج مجرى مهلة النظر ان الجهل بالمراد ضروري لا يكون وقد علق على النزاع فان الجهل
بالمراد فيه ضروري لا مكان وقد علقا رتبة البيان وعاصل الجواب ان الزمان الذي اشترط اليه
مثل زمان محل النزاع في ان الجهل بالمراد غير ضروري لا مكان وقد علقا رتبة البيان بخطاب
لا مثل زمان مهلة النظر في كون الجهل به ضروريا لعدم امكان دفعه لا بالنظر قوله وهو الذي
نفيت الوشكال من جهة الخطاب بالهقيقة لم يرد لها الخطاب من غير لولته فانفتحت الاشكال
من جهة تقريب المحجة فقد وضعت فيما ردت عن قوله فان قلت هذا الزمان مستثنى اه اي قلنا
زمان الرجوع الى الاصول مستثنى لكونه مثل زمان مهلة النظر في عدم التمكن من معرفة المراد في
فان قيل بل لا في محل النزاع ايضا وقل زمان الخطاب الى زمان الحاجة مستثنى والحاصل ان نزاع
بين الزمانين فاعلم بان احدهما مثل زمان مهلة النظر في الوجود فاعلم فان قلت هذا الزمان
مستثنى نظرا على السيد فان قالوا هذا الزمان الذي اشترطه فلم يحجب احباب السيد الذين

ليس كذلك اه يكون قلبا عليه وقف فظاهر قلت فيلزم ثانيا الى ان يكون دفع ذلك القول بوجهين
احدهما ما ذكره السيد وثانيهما ما ذكره المصنف تلخيص الى ان النسبة بين الزمانين بحيث يستلزم وقوع
المجهول في الزمانين احدهما دعواه في الوجود ايضا فان قلت بخبر المجهول زمان قصير وهو زمان الجمع
الى الوصول لا يوجد بخبر في زمان طويل وهو زمان الخطاب الى وقت الحاجة قلنا انما انزلوا في
في هذا الحكم بين قصير الزمان وطول على ان يكون زمان السائر اقصر من زمان الجمع **قوله**
عن حال الخطاب على كل اريد به خلاف الظاهر في العام قبل وقت الحاجة **قوله** من الوجه المسمى
المذكورة وهي قول الحكم اصل كل امر به التهديد وانزل زيد امر به للفر بالسيد وايت عمار امرا
للسيد من دلالة **قوله** فان قيل اه يصير عليه ان لا دلالة للعرض على قيام تاخير الترتيب في الخطاب
في كل ما اريد به خلاف ظاهر نعم هو انه دلالة للعرض على دلالة غير محل النزاع انما الجوازات المتخرج منها
وجزم اشراكها محل النزاع في مفهوم الجواز لا يقتضي التسوية بينهما في جميع الاحكام الجواز الواسع
فيها باعتبار التخيير وعدم رد فعل بل من نفع التاخير فيها بخبر **قوله** وهو الوجهان من الفصل المتقد
على مقادير الخطاب هذا من على ان التهديد لو يكون الموجز وربما يوجد ذلك في جميع احوال القول
عن المضاع الى المثلث في قوله نعم لانه اشركت في جميع تلك التعريف من صدقهم الوتر الى بانه
قد مضى تمامه لانه لو اجرى الكلام على اصله لما كان التعريف من اذ التعريف من الشك يعكس
معقول وان كان التهديد الواسع الى سبيل التعريف في معقول في التهديد بل هي على ما في ذلك
فان تم ذلك لم الجواب بالافا بمجانب الوجه الثاني في ان الزيد المذكور جواب من هذا الوجه ايضا
قوله والوجه الثالث انه قال بعمل المحققين في دفع ان المستدل اذكر من حيث انه على النزاع بل ذكر
شظير وقبسا فلو يصح من على النزاع فلا بد من منع الجامع واجبا الفرق في كل الحب منع
واظهر الفرق لانه مقصوده ان الوجه الثالث ليس من مثله على النزاع في شيء من الصفات التي لا
ان يكون جامعا فلو يصح قياس عليه وبيان ذلك انه من قبل الوجود وليس لها وقتا مما يتقيد
التاخير اليه بل يقتضيها مقارن للخطاب لان المقول بها الوهام مع مجانبان القيد فيها مخطا

اتفاقا فظهر ان على وجوب الاقرار في هذا الوجه وعلى ان لو بناه الى ان من وقت الحاجة في وقت
الوفاء معقود في محل الزمان فظهر الفرق بينهما **قوله** ليس لها دفعة واحدة يصولها في ايها الظاهر
ان التفرع يعود الى القيد لاون للوجوب وايضا وقت حاجته هو وقت الخطا بحيث ان يعود الى الجمع
قوله يصيرها كذا لو قلنا رات ما راد من الكلام لانه ارادة البليد فيعلق الرقبة بالكلية
الحقيقة وهو غير مطابق للواقع اذ الواقع على الرتبة البليد **قوله** هو التحقيق فليس من
عدم المطابقة للخارج اورد على التحقيق بان هذا مستلزم لوضوح الكذب بعدم المطابقة للواقع
لم يكن كذا وفيه نظر اذ المستفاد من المطابقة ان كان المفهوم الظاهر من الكلام لم يكن كذا
سواء اعتبر مطابقة مع الخارج او مع اعتقاد المتكلم وان كان المستفاد من المتكلم اذ الكذب
اعتبر مطابقتها مع ايها كان فاذكر لوصف له فاعلم ان هذا الورد لا يمنع له ان كان تكليف
وبق تجريد ما اريد به فلو كان الظاهر من الاخبار عن القرينة لو يصير كذا على تقدير تفسيره
المطابقة للواقع ما نسق الى قانونه القدر فان تحقيقه ان يكون مقصورا على المتكلم وهو الظاهر عند
استدلال القرينة فلو كان المفهوم من الكلام مع مطابق للواقع فيجب القانون اذ يقى مقصورا
ان تجريد الاخبار عن القرينة يصير كذا على التحقيق المذكور على تفسيره بعد المطابقة للخارج مع
الاعتقاد بعد ما لا هو فلهذا الجاهل ان الكذب غير متحقق لاحتمال ان يكون المتكلم معتقدا
للمطابقة او لا يكون له اعتقاد اسلوا ويقى مقصوده ان تجريد بعض الاخبار يصير كذا على التحقيق
المذكور وهو يجوز فيه تقديره وقصده فلهذا كما قلنا ان يكون طويلا فيجاء فيها نارا ان قصد هما
المتكلم لا يتحقق الظاهر في الخارج كان تجريد عن القرينة مقتضيا للكذب بالنظر الى الظاهر في التحقيق
المذكور اذ على تفسيره بعد المطابقة للواقع لا يرد مطابقة **قوله** ومن هذا التحقيق اي من التحقيق
المذكور في الموضع قال ومحققه انه لا يرد في ظاهر الجواب عن الدليل الثاني ان ما حصل هذا التحقيق
من تحقق الدلالة قبل وقت الحاجة على شئ من العوم والخصوص بل كل واحد منهما قبله عمل الدلالة
انما يتحقق بعد ذلك القرينة وعدمها وهذا بعينه هو الجواب عن الثاني اننا نقول لو لا قبل وقت

أما جازية دون القرينة حتى يردوها بين العموم والخصوص سبيل كل واحد من شي الرتبة بل الكلمة
أما هي بعد قول فلان أه ينع أن يكون لفظ العموم مع مجزوء من القرينة مقتضيا للاستغراق وتكون
لعدم بيان ابن الجوزي في أي محل يقتضيه فان جعلتم ذلك المحل مفت الخطا فيكون الجزم مقتضيا
لعدم كونه المقترضا كان ذلك المحل ما بين الخطا وبين وقت الحاجة فيكون الجزم مقتضيا
للاستغراق وتكون لا ينعكم لو ان اقتضا الاستغراق على سبيل الاحتمال الجواز أراد البعض
كل واحد منها محتملا لدلالة لفظه حضورا لهما بل الخطا بل على الخصوص مع ضم القرينة التي
ينصها وقت الحاجة على العموم بدونها فبطل الرتبة المذكور ولما كانت محصل هذا الجواب أن القرينة
قبل وقت الحاجة غير مستقرة والاستغراق إنما يحصل بعده وكان السبيل الثاني الذي تقريرا محتملا
فان قيل إنما يستقر كونه من ادعاء الحاجة واجاب عن بيان حضور زمان الحاجة ليس هو من ادعاء
تقرين القول بغير قوله بالمانع من تأثيره في انقطاع بربريد الزمان ليس هو من ادعاء
الدلالة الحقيقية بل هو من ادعاء وجود القرينة وعدمها فان الاول مؤثر في استغراق الدلالة على
الخصوص فلذلك مؤثر في استغراق الدلالة على العموم والاداء وجودها وعدمها لما كانت في وقت
الحاجة بل الثاني لا يجازيها كما في السابق بالناثرات ولما منع منه قوله وهذا ينفع ضا وقوله وذلك
قام ادعى السلك ان دلالته اللفظية على العموم إنما هي بوضع اليد في الوضع وذلك يتحقق قبل وقت
الحاجة فالدلالة متحققة قبله فلو ان وقت الحاجة في الدلالة والجواب منع حصر سبيل الدلالة النوع
فقط بالسبب هو الوضع بغيره عدم جواز التجزئ وهذا إنما يوجب بعد وقت الحاجة لا قبله ولا يحصل
الدلالة الا بعد قوله وهو غير ضار لكونه المذهب الحق عند العرب مع غيره بان العام قبل وقت الحاجة
لا يدل على الخصوص بل على العموم بل على الجوزي بضم القرينة بعد قوله ولا يوجب منع عن كونه مؤثرا
ومنع لما يتوهم من ان القول بعدم دلالته العام على العموم فرادى من الوضع وهو القول بكونه مؤثرا
للعوم لو ان الوضع مبني على الدلالة وانكار اللزوم الحار للفرق تقرير الوضع ان الوضع لا يزيل الدلالة
دايا لجواز ان يكون دلالته مشروطة بمكان احتمال الجوزي فالقول بعدم الاول في وقت الحاجة فلهذا

المعاني
والاجماع

مصر

هذا الشرع لا يستلزم العقل لعدم الوضع قوله فان التوقف بما قبله يفتى الحاشية يريد ابداء الفرق
بين التوقف الذي هو باليد والتوقف الذي هو باليد مع ما بالوقف بان توقفنا في الكلام في الوضع
فيما قبله يفتى الحاشية لا يردا وتوقف في اصل الوضع دايا قوله وثانيهما الاتفاق الفرق بين التبيين
ان الاول يتحقق من الواحد والثاني لا يتحقق الا من متعدد قوله وقد نقل فيه دلالة على ان
المعنى الوسطي هو ما لا يتناسبه لا من قبل الفعل من السبل السليبي عن العام الى الخاص قوله
من غير قوله ان اريد بالوصول العموم لزمان يتحقق اجماع اصوله ان العبري اتفاق مع من كان
من لدن بعثته الى انقرض العالم من اهل الفاضل وان اريد بالخصوص لزمان يكون اتفاقا لثمة
او اثنين اجماعا وهذا عالم ينقل به اجماعا بان يتبع عمر متضمن والقرينة بتاد والافضل
قوله من الامران اريد هذا الامة يخرج اجماع الام السابقة وهو لو يناسب هذا من ان
مجية اجماع لدخول المعصوم ولا يترتب على السلف ايضا لانه الزمان لا يخرج من معصوم وان اريد
الام مع دخل اجماع السلف وهو لا يناسب هذا العادة لانه دليل على مجية محقق هذه الامة فيكون
ان عدم مجية اجماعهم لا ينافي حقيقة قوله في الفاضل فيه دلالة على ان قول السلف لم يخرج محقق اجماع
ومن اعتبروا فقه فقه بعد عن الصواب قوله على امر متعلق بالاتفاق والاتفاق على علم من
يكون بالقول او بالفعل او بالتقرير والتلفيق مع هذا التفسير الذي يقيد بالوام في المحصول
من الامور الدينية سواء كانت اعتقادية او علمية والفاضل في التفسير من الامور العلمية والاعتقادية
ينص على الحقيقة اجماع اهل الكلام والفقه على ما لو عرفت الدينية بالاعتقادية يعرف اجماع الكلام
بالمقابلة قوله في اجتمعت الامة كان دخله في علمه لا يوجب المجامع اما ان يكون كل واحد معلوم
النسبة له وعلى التقديرين لا يحصل العلم بدخول المعصوم قطعاً اجماع الاول قطعاً واما على الثاني فيكون
ان لا يكون مجبولا نسبيا اما لا نقول علمنا بدخوله من جهة ان الروايات الكثيرة دللت على ان
الوام يجب ان الامة لو اتفقوا على البقرة وابطال قول المبطلين وانزل ما ادخل في الدين فادام
فلو علمنا ان اتفقوا حق وانما راض به على اجماع اجماعهم على ما شره على التقديرين ومن هذا ظهر ذلك

لقد انه تحقق الوجود لا يتوقف على وجود مجهول النسب ان مخرج معلوم النسب قد وقع في الحقيقة بل
قوله اذا علم الوجود بعينه دون فائدة الوجود على العلم بقول المعصور فاذا علمنا قوله بالمشاهدة ثبت
فأثبت **قوله** بقطع مجزئتهم فيه نظر لانا نطلع بخروجهم منهم مطلقا لا نقول فاننا اذا اتفق جميع المجتهدين
على خطأ كان الواجب عليه اظهار ما وافق فاذا اظهره وجب ان يكون المنقح عليه حقا مريضا لديه وهذا
صوالا بقولهم الوجود كاشف عن دخول قوله فان قلت هذا راجع الى التقرير والتقرير لانه يكون محبة
اذا لم يكن هذا الدافع من الوجود لا رول لوجود الخالق بعد من قلت هذا مشترك الوجود ان يكون
مخالفا لوجوده ان يكون لوجود الخالق لا يرى ان كثير من الرهبات من عدم الحقيقة فالقول
بجبرية احوالها دون الوجود منكم وباجل الفرق بين معلوم النسب فيهم حكم ولابد للمعبرين بان
وما يريد ما ذكرنا ان الحكم بان المجتهدين لو كانوا احسين وجعلوا اتفاقا على امر كان كل واحد
معلوم النسب يكون قوله محبة للعلم بعد دخول المعصور ولو وافقهم رجل اخر غير معلوم النسب
يصير محبة لونا مع حوران ان يكون غير ولا نعلم نسب اذ كثير من الناس لو نعلم نسبة وهو لبيبا
مجرد دعوى ومخص بكون يشهد به الذمق السلم **قوله** من غير حاجته الى اشارة اتفاق جميع المجتهدين
يستفاد من هذا الكلام ان المجتهدين لو صاروا فريقين في احدهما مجهول النسب ومنه الاخر كان
قوله الاول محبة لدخول المعصور ومن الثاني وفيه ان كان علم دخول قول المعصور للعلم به بعينه
هو ما يرب عن عمل النزاع وان علم له من اجل جملة النفي غير ان جميع آراء النسب فيفيد ان
بعد ما احطت جزا ما ذكرنا علمنا ان المعصور راض بقول اهلها وان اعلمها بغيرها لانه كما علم عليه
وارجح لو اتفقوا على مبطل الخطأ لم يرد علمنا قول اهلها حق هذا التركيب بل على دخول قوله
في اهلها من غير تعيين فليكن **قوله** لو دليل على المحبة معتد به انتم ان النفي يعود الى القيد فيهم
وجود الدليل في الجملة وهو ان اتفاق جماعة من العلماء العظام على حكم مجرد قائلهم من غير دليل عليه
مستبعدا فيحصل بالذمق على وجوده ولكن الكلام في ان مثل هذا الظن هل هو مقبول **قوله**
وما اعتد به عنهم الشبهة اعتذر باربعين وجرا لاولنا ناطق لفظ الوجود على الشرح بما ذكرنا

فريقين في اهلها

ان ترجح حصول الظن بربنا على ان عدائهم ينزع عن الوسا، نعم ليل الشك اننا نطلق لفظ الوجود
على قول جماعة لعدم العلم بالخالق ان لم يكن هذا المطلق معناه مجازي فيكون في الوجود في الوجود
الحقيقة من العلم بعد الخالف ولا كيفية عدم العلم بالخالق الثالث تأويل الموقوف على وجهين
لدى الوجود والوجود ان الموقوف الوجود في الحقيقة والوجود على التأويل الرابع ان يراد
بالوجود الوجود على تأويله كجهنم منسوب الى الوجود عليهم السلام وهذا وان كان باثبات الكل والوجود
المستحق عليه ليس من الوجود بل من غير العلم ان هذا الموقوف ايضا مجازي والموقوف الوجود
ثاني ان يراد بفتح الموقوف هو العدد من الحقيقة بل هو قديم ولذلك نقول قولنا الخالق قديم
والخالف ان يكون بفتح الموقوف هو العدد المجزئ يتوقف على جهة وهو دليل عليها كما سنذكر ذلك
ان نقول جهة الخوف يتوقف على وجود دليل ولو كان طينا وما سنذكر انما يدل على اشتداد دليل
قوله مدح الثاني بان عدم الظن بالخالق عند حصول الوجود اوضح حاله ليس من ان بين قول
عدم الوجود بل على عدم الوجود ولذلك نقول اننا نضع هذا التفسير لو كان الموقوف
حقيقيا واما اذا كان مجازيا فلو يفتح الثالث بان تأويل الموقوف في كثير من المواضع ولم
يقع لوضع الرابع لو نرى بعد قوله في زماننا واما ما هاهنا لا يجوز ان يتعلق بطريق حصول الوجود
والانصاف المنع هكذا حصول الوجود في زماننا بفتح الموقوف عليه الوجود جهة الفعل وهذا ما قد ذكر
اذا اشبع الموقوف والموقوف الموقوف في زماننا على حصول الوجود على الوجود جهة الفعل فلما
في جهة الاستثناء اذا المستثنى منه مفهوم كلي غير مقصور من حيث من افراد مخصوصة فلا بد ان
كان المراد بالوجود الوجود الحاصل من السابق فلو كان في هذا الكلام الموقوف ان الموقوف على ما
العلم السابق لو كان بالاعتقاد ان كان المراد بالوجود الوجود الحاصل عن غيرنا فلا ينبغي لما روي
الوجود فيكون في الوجود الى معنى الوجود الذي من الصواب ان يراد بهذا المعنى العرفي او بتأويله
بقية قوله حيث كان في التوضيح فليدبر يكون معرفتهم باسمهم على التخصيص والموقوف على حصول
الوجود ابتداء اي بدون شرط مثل انما يوجد في زماننا والعلامة لعل المعنى على

مع الاولوق منكم ان العصور عتصيهما لم تتواكب ان ابتداء او نقلية لبعض الصحابة او من عليه بان
المعزة العقلية فوجد في زماننا ايضا كما يشهد بقوله وفلم اتفاق الامة على وجدنا حاصل البيان
ونظائر الاجابة ومناط جواب العلم عتصيهما بالقرآن الابدانية وتوضيح ان هذا القول ان غير اريد
على ذلك القائل ان طاهر كلوه ان الوقوف على الوجود والعلم بابتداء وعصرنا من غير جهة النقل
لو لم نلوه بناه ما ذكره ذلك القائل فانه قد منع لهذا التقريرا اورد به بعض المحققين من ان هذا القول
مستلزم الوقوف على الوجود المماس في رتب الصحابة ايضا ابتداء من جهة النقل غير يمكن ان
بان مناه كلوه ذلك القائل ان الوجود الابداني غير يمكن ثم قال لا يخفى ان ذلك مع انه مذكور
العلم من كلوه القائل غير صحيح نفسه لو بد انهما في المبدأ يحصل ابتداء فاذا كان العلم الابداني
غير يمكن ثم قال لا يخفى ان ذلك مع انه مذكور العلم من كلوه القائل غير صحيح نفسه لو بد انهما في
المبدأ يحصل ابتداء فاذا كان العلم الابداني غير يمكن مطلقا يتصور العلم من جهة النقل ايضا
وان لم يتم ان المسألة بقول ولا يخفى ذلك مع غير مستفاد من كلوه القائل غير صحيح نفسه فليست
قوله اذا افترق من الصحابة لم يعلم له مخالف فليست جابا قطعاً والتفصيل هذا الراجح من قول وهو
ان البناء اما ان يكون انما هم معلومة اوله فليست الاول اما ان يتحقق علمهم بالاولى او لا على
الصدقين اما ان يكون فيهم مجهول النسب ولو هذه افتراضات مستندة وعلى كل واحد من هذه الاحتمالات
اما ان يتحقق في اصل النسب في جهالة النسب ولو هذه عشرة بعضها اجماع حقيقة وبعضها اجماع سكون
فغير ملزمة احكامها وبعضها لو هذا ولذا وهو من عمل الراي **قوله** وهو مجتهد مع عدم مستند
انما من عدم لونه لو لم يرد فوجوه با او فاق **قوله** وليس بخاطا بما مور على القول فلهذا ولكن
العلم ان توافق مع من العلماء الخطا بعيد تحصيل العلم بان مستندهم على العلم الابداني
لا دليل عليه ان مثل هذا العلم يعتبر الاحكام شرها **قوله** ويضعف ما ذكرناه في العتوى بل الضعف
في الوجه الشارح لظهور وجود الخالف **قوله** هي الماصلة في زمان الشيخ في اعراضه ان السجدة
بعض الودعات وهو واقع قبل زمان الشيخ **قوله** كانوا يتبعونه في القول فليست الدنبة العقلية لا الفقهاء

والجهد من مع ضربهم باز لا يجوز له ان يقول نفى الوجبة عنهم وهو ان يقول
 قوله خلاف بين اهل المذاهب في هذا الكلام الى عدم جوازهم وذهب الحنفية الى جوازهم ومن وجب
 ابن الحاجب في الفصول في قوله ما اذا اجاب بفتح الهم وتشديد الجيم الزيد بل ان قوله باليوسنة
 وهي البر ما يجازم والمجون والمجيب الغنة محققان بالرفع والوزن ان محققان بالرفع في كل واحد
 منهما حسنة وقد زاد بينهما في الرفع المصداق في الرفع وفي الرفع سبق قوله وقيل بفتح الهم في بعضها
 وطهارة حنفية لكون الضم لا يقبل الفتح عند ولكن الرفع ان شئت فقل مع ايجاب الهم في الهم
 ليطبق ما قوله ومحققون على التفسير لا يجاب بل بانهما وعرفنا ان التفسير احدث قولنا ان
 اصل الامر السابق متعلقا بما قبلين المتعطفين على قولنا بالتفسير قولنا ان واصحابنا هذا من العلم بالبر
 وهو الذي لم يرفع متققا على كذا القول بخسنة وقد جاز بان هذا التفسير غير ما فهم القولين بجواز
 وعدم بل مقارن لها ولا يجاب في اشارة من بين المذاهب ان يكون ما عان في قوله لا اتفاق في
 لا ترمي ما اى لا اتفاق الفريقين في ان الهم بعد الوصل لا ترمي ما اى لا اتفاق في الجملة بالجملة
 القول عند من يقول لا ترمي اصله باسما وانما اشارة عند من يقول ترمي مع الهم في قوله لا ترمي وافق
 من كل مذهب في ان التفسير لا يوجب بالسلب الجزئين فيقول وافق من قال لا يوجب بالسلب^{في} وافق
 وافق من قال بالسلب الحق وعرفنا ان الفريقين اتفقا على عدم التفسير في القول ببررفع متققا
 عليه وهو ببيان ذلك ان من قال لا يوجب بالسلب يقول بطلون الواجب الجزئية بطلون ان القول بالتفسير
 قوله بالجزئين هو قولنا بالتفسير بطلون نرفان قلت القوم هنا يتفقون على بطلون امر واحد بل
 طاعة بطلون بالسلب الجزئية ولما تقرر بطلون الواجب الجزئية فلا تقوم به عدم الرد بما انما يتفقون على
 امر واحد ايضا بل طاعة بعد باسما انما في التحقيق ان القول باسما الجزئية في القول باسما
 الكل فالطاعة وانما متعلقا بالقول بطلون الجزئية اتفقتا في القول بطلون الكل وليس لنا
 من ذلك لعلنا القائل بالتفسير القول بالسلب الجزئية خطأ القائل بالاجاب الحق ولعله بالواجب^{الجزئية}
 خطأ القائل بالسلب الحق وفيه عطفية كل الهم في شقبة على اصولهم بالنفس مثل لا نرفع ان في هذا القول

السلب الجزئية ضرورة ان القول بالشيء يسلب
 القول بطلون يقتضيه ومن قال بالسلب الحق
 يقول بطلون
 ج

لا يبق المحصور هو عظمتهم بما انفق عليه وهو الوجود الوحداني لانه مرفوع لا ناسق للعلوم من النص
المذكور وهو ان اجتماعهم على غلط لا على خطأ ولا على خطأ معين ولا على جميع افراد وادوات على
عيب الخطا يتحقق اذا لم يكن قول احد الطرفين مقادير القول الثالث حكم اجتماعهم عليه وان شرط **قوله**
وفي صورة الجواز وهي ان لا يرفع الثالث متققا على **قوله** وفي صورة المنع وهي ان لا يرفع الثالث متققا
قوله ولو مانع سواء جاز لا شفاء المانع ووجود الموقفة على الوجهين وفيه نظر لان هناك ما حاصله
وهو عظمة كل الاثر كما مر **قوله** والخبرة اصولنا الى التجربة اصولنا حيث يقول بتجربة الاجتماع لدليل العصور
منع الثالث مضمون سور يرفع المنع عليه او لا وهكذا القول فيما زاد دل على ان ذكر الطرفين في صدر
السلسلة على سبيل التمثيل انما زاد على الارب وان زاد عليها فان العلوم في الحادث واجبا او مامسا
مثل ما مر ان عندهم ثلثة اقوال المنع مضمون الجواز مضمون التفصيل عندنا بط مضمون ان لا يرفع احد
في غير الواقع المتحدة الوباله فيه مشاركون **قوله** فلو اشكال لا نرد على من الفصل الاول في
الرفع فما علة جميع الارب عندهم وما علة العصور عندنا **قوله** كما في ربيع وابوين وامارة وابوين فلو
هي الرقعة المشتركة فيهما فن قال لا دام ذلك اصل الركعة مع الرفع كما بين على سبيل قال لها انان من
قال لها انك اصل مع الرقعة من قال لها اربعة من اثنى عشر من قال لها انك الباء بعد ضبط
الرفع قال لها انك الباء بعد ضبط الرقعة ايضا فلما مع الرفع واحد من ستة ومع الرقعة ثلثة من اثنى
عشر او ابن سيرين فان وصل بين السنتين وقال لها مع الرفع ثلثة اصل مع الرقعة ثلثة الباء **قوله**
وان لم يكن بينهما علة فذلكا قولنا لو بيع دمي ولو قتل سلم لذي فاذا لم يعض اصل العصور بينهما بان
قال لها بعد بعد جواز البيع وعدم جواز القتل فلما يفتي جوازها فكل يجوز بينهما او قال لها بعد
ضد بعضهم يجوز لا يرفع متققا عليه ولو مانع سواء وعلى بعضهم لا يجوز لانه فيه عظمة كل الاثر
وقدر وجهه وعندنا لا يجوز لفعلا لانه المصوم مع احكام الطائفتين ولو يجوز في العلة **قوله** كما ان
في الطائفة الاخرى بشرط ان يكون فيها مجهول السب او يعلم ان احدهم امام وانما يذكر لانه علم من
سياق الكلام **قوله** وان لم يكن مع اصلها دليل فاطم الى يدع في اربع صور الاول ان لا يكون

مع احدهما دليل على الثاني ان يكون مع كل منهما دليل على من غيرهما احداهما الثالث الصورة
 بالخاصة رجاء ان الاعتقاد يكون مع احدهما دليل على دون الاخرى واعلم بالخير لم انا صاحب القولين
 فالصانع نوع من منافسة قوله يلزم من اطلاق قول الوهم قد يوجب بان ذلك انما يلزم لو اراد بطلان
 القولين عدم العمل بها اصولا وطلب قول ثالثا لو اراد بالتوقف وعدم العمل به القولين والاس
 مرجح من خارج فلو قوله قال وبطل هذا اي قال المحقق وبطل هذا الذي ذكر الشيخ من تضعيف ذلك القول
 بان يلزم اطلاق قول الوهم بطل ما ذكره الشيخ ايضا من التحيز في العمل بايهما شاك الوهم انما يرد في نفسه
 على قولين شكل على اية توجب العمل بقولها مطلقا لا يوجب على نفسه وعلى كل من علم خطأ الاخرى ولو يوجب
 على من جهل له حكم بخبر من الاخذ بايهما شاء قوله بعدم وقوع مثل اي عدم وقوع الاول على من غشا
 الوهم ميتة القولين بحيث يعلم دخول الوهم في احدهما كما تقدمت الاشارة اليه من ان الشيخ الاول
 عارضا حصول الإجماع ودخول عمل المعصومة زمانا هذا واما ما هاهنا فاعلم ان الشيخ انما
 صرح بالاطلاق عليه ابتداء من جهة النقل قوله اشك في اناس في ثبوت الإجماع بخلاف هذا القول
 كما يخبر بنقطة المتواتر واحدا والراد بالاولى بل نقله الى حديثين من معتقوهم على الكذب الثاني
 مخلوذة وغيره نظر لانه الوهماس شرط في التواتر والإجماع وهو توافق اعتقادات المجتهدين بحسن
 هو غير متواتر والمحسوس هو العقل الدال على التوافق المذكور ليس بإجماع فالتقسيم غير صحيح ولو اراد
 بالإجماع التوافق القول الدال عليه فانه غير بعيد لانه توافق هذا القول لا يفي بالقول المتوافق
 لجواز ان يكون صدق الحقيقة او نحوها قوله بناء على كون جهة الغير بعيدا عن العمل بالصدق
 القائلين بخبر الواحد اصله في جهة الإجماع المنقول برون اكثر من اهل هذا السلب قوله
 يتناول ويعبر برون دليل جهة جز الواحد دل على جهة مطلق سواء كان المنقول اجماعا او جزوا واما المانع
 الاولوية كما ادعى المجابين بناء على ان الإجماع قطعي الدلالة ودون الجزئيات فذلك ان القطع
 المنقول بالواحد ولو ادعى احتمال الضرر في مخالفة القطع اكثر من احتمال مخالفة المنقول لو جهل اهل
 ان قطع كل إجماع قطعي على منسوخه ما الإجماع فلو تفرق صدقهم لفظ يدل على توافق اعتقادهم

بوجه العمل بقولها وينبغي من العمل بقول الذي
 فانقولنا بالخير يوجب اجماع ما خلف المعصوم
 وفيه نظر لانه لا دائم ان كل ما يفتدح مر

ولا يكون دلالة قطعية لموازاة الخواص والتحصيل ونحوها ما ترمي به الباب من خلوف العلم وانما
فلو قد يكون دلالته على دلالة ثنائيتها ان مثل الوجود لما عارضه عدل او طلوع عليه وعلى بقائه عدل
مثل الجزاء من جريان ذلك في غيرهما ان العمل بمثل الجزاء من هذا الوجه لم يثبت الاول في مثل
الساوي ومن هنا يظهر ان استعمال المصطلح ايضا فثبت ان دليل حجية جزاء الواحد على غيره
جزء العدل ومثل الوجود ما لا يتوكل بالناقل لتوقفه على امور مستبعدة عقلا وعادة فلو يتوقف
بعدا لثبوت خلوف مثل الجزاء فينبغي ان السامع ولا بد فيه **قوله** اجمع اخصم بان الوجود اصل من اصل
الدين يمكن تفرقه بوجهين احدهما ان الوجود اصل من اصول الفقه وكل اصل من اصول الدين ايضا
الواحد فالوجود لو ثبت باخبار الواحد بخلاف كلية الكبرى والسند هو قبول الستة وهو من اعظم
الاصول باخبار الواحد وثانيهما ان كون الوجود المنقول بالواحد جزءا من اصول الفقه وكل
اصل من اصول الفقه ان الدليل على حجية الجواب عن كلية الكبرى ايضا والسند ان كون الوجود
بالواحد جزءا من اصول الفقه اصل من اصول الفقه ايضا مع الدليل على حجية ليس يتابع والاولى ان يقال
الكتاب والثاني ان **قوله** ويمكن تطبيقه على ما يتبع من تعريف **قوله** لا بد من ان الوجود او غيره من قال
اجمع الفقه على ان لا بد من ان يكون عالما بوقوع الوجود او الحصول ابتدا او لوصوله اليه بطريق
التواتر او باخبار المحققين بالقرائن المعينة للعلم ولو اثنى العلم بان وصل اليه باخبار الجزاء عن القرائن
لا يجوز له ان يقول ذلك لا يشرى به من عالما بحصوله وهو خلوف المفروض بل لا بد ان يبين
ويقول مثل الوجود على كذا فلو من عدل من الدلائل السانعة للعدالة وحكمة هذا علم
فان لا يجوز للجزء ان يقول قال لبي كذا الا اذا حصل له علم باحدى الطرق المعينة له وان وصل الى
بطريق فبيد الفن وجعل بيان عدل الدلائل وباطل علمكم الوجود حكم الجزاء من الوجود من باب
النقل مثل الجزاء في غير ما يشترط الجزاء ليس في باب الدعوى الذي يكفي فيه الاثبات ولا يشترط في باب
قوله وان اقتصرت على الجزاء فاسد وهو ان جميع الوجود الا ان يحمل المصدر على المفعول الذي هو
الجزء فيجب ان ينسج الوجود على الجزاء ولو شفع فيه **قوله** الا ان ينهك بين من هذا شأنه لا يثبت

يعد من الوجع الامس قال ابن المشي بالوجع مساويان في الجملة ان ادرك اليك انك لا بد من ذلك الوجع
هو المش وهو جرح عند قوله هو جرح عانة يقيد بنفس العلم بصدقه جرح يقيد كما جرح الواحد والوثني
وبقيد يقيد بنفسه والواحد العلم اصدور ما يفيد لكن لا يقيد بل بالجوهر القريب الزاين على
ما ينقل بالجملة كما اذا جرحك الموت والدلالة مشي عليه مع مراعاة خصوصياتك وشيئاً من بيعك ^{معدت}
وعند ذلك على ما سجد وما ينقل كما جرحك صدق مضمون خبره مثل الحق اعظم من الخرافة فما اورد
خارج او استدل لا ونحوها امارت واما القريب الضيق الزاين فمناظرة خصوصية خبرها نحو الفيد
للعلم بها في نفسه ونقل القريب اذا راجع الى الخرافة الحكم مثل ان يكون ثقة صدق سماعي على الكذب
مستغنياً لزم وان يكون احب اليك على الخبر وان يكون ما شر لنا احب من اوفر ما شرنا واما ما
الما بالخبر من ان الواقعة مثل ان يكون حلياً او غنياً عنها او بتلاو واما راجع الى الخبر ان السامع مثل
ان يكون له فطارة قوية او ضعيفة او يكون ممن يغلب عليه البعد النجاسا والافتقار وكل ذلك لا يدخل
في خصوصية الخبر بل في ذلك يقاوت عدده التواتر او قوام خبره واقعة يقيد على السامع لاجل ايقيد
خبرهم في واقعة اخرى علما ان ذلك الاول ما ذكرنا من الصفات قوله ولولا ذلك اكرامنا لقلنا
لان زعمنا لا يستلزم قوله من هذا المثل الفاسدة كالتسمية وهم قوم من الهلاليين السوريات
وهي اسم لهم ثم يعيدونه وقيل اسم موضع وهم قايون بالشام وكذا البراهمة وهم ايضا طائفة من الهند
دعوا انهم من الهكلى والبراهمة يعني امة السطرى وسكون الطراف قال ساهل اللؤلؤ الخالي انهم انشبهوا
الى جعلهم بين البراهمة وقد جعلهم نفي النوات وقال الفاسوس البراهمة قوم لا يجوزون على اشر
بعثنا الرسل ونحو القريين منقول من اصول العلم بالوجع اطم الاثر منته من فاهم قالوا اخبار
قد يقيد العلم في احد موجوده في زماننا لوفى الامور لها القدر قوله فانتهت اليك العلم الكذب
والباطل والباطل الخبر قوله لوانما هذا العلم العفري فيسمع الدلالة على بطلان هذا العلم تنبيه على
بطلان قوله قال ابن العلم الحاصل من التواتر نظري كما نقله في الكتيب وادى الحسن السعدي في حصيل
ضمير في هذا العلم العفري ضمير فيهم قد استدلوا على نظريته بان هذا العلم يتوقف على العلم بالمشي

المطهر
والحبيب

بإشباع قلوبهم على الكذب هو يتوقف على العلم بعدم الدواعي عليه وقد عجاب بان العلم بقدر
الموقف على العلم بعدم الدواعي على الكذب حاصل لمن توازن عند الحجة بقوة قرينة من العقل فكان
حكم الفرد رايه التي ينبغي في حصولها ملو خطرة الفهم من غير ما جاز النظر **قوله** بالبلود الثانية والاول
الحالين انما اني بآل من احد هما افادة العلم في الموجود والوفرة المتفتحة في الفرق الذي غير بعض
قوله لا فرق بينهما فيا يعود الى الجوزاء في ليس بينهما تفاوت في الجوز وعدم احتمال التفتيح ولو وجد
التفاوت فانما هو في حصول السرعة وعدمه اما الدلائل ما لو استيناس بالثاني دون الاول **قوله**
ذلك **قوله** وبذلك الواجب ان قطعنا الى ليس الوعدان المذكوران وعدم الفرق الينفص الواجب
لوانا لو فرضنا عدم جميع الفوا من المفصلة عن ذات الجوز قطعنا بذلك **قوله** شكوكا انما عند اول
الحكم شكوكا لو بها في مقابلته الفرقين كما صرح به قبل وبعد **قوله** ومنها ان يجوز الكذب على كل واحد
من الجوزين اي يجوز الكذب على كل واحد منهم يجوز كذبهم على سبيل الاجتماع اذ لا ينافي كذب كل واحد
من التسعة انفرادا جاز اجتماعا والو اعطى العلم بقولهم وهو لو لا ذلك المرفوض وكذا العاش
لدينا كذبهم والاولا بقوله الجوز مستحق في يجوز كذب الجميع من حيث هو ولا يحصل العلم بقولهم **قوله**
بل هو نفسها انما انما من الاولات انما اعطى العلم منهم تركيبة واشراج حقيقة كاذبا سائر المركبات
بل اخلق المركب عليها بعض من التشبيه وينفع من الاعتبار **قوله** فقد كذب الجميع انما فقد كذب
الجميع كان انما ومع جواز ذلك لقوله ومع وجوده ويكون ان يقر الفرق بتقدير بقوله المقام
وجوده يعود اليه **قوله** وهو ينافي بقوة بنيان الوجود وهو ينافي بقوة بنيان كون هذه شبهة انما
والاولا مستند ليس بقابل بينوع احد من الدنيا وفي بعض النسخ وهو ينافي بقوة بنيان وجوده ودعا عليه
قوله ومنها انما افادة العلم الفرق في هذا على تقدير تمام انما يدل على العلم الذي لا ينافي العلم
مع كما هو من اجل استدلالهم الا ان يحذف خبر من ادعى فرد رايته وهم اكثر الاوليين ومطلقات
في الدليل الذي اني **قوله** كما شكك من بلود الثانية والاولى الماسية **قوله** لانا اذا عرضنا جميع
بطلان الدوام ولم ينكر بيان الملوزة لطهور وهو ان الفرق رايته لو عكفت في الجوز ليقف

لأن ذلك لو يكون الأول قال الفقيه **قوله** فرقا بينهما ولا يقورن ذلك الأول قال المتأخر للفقيه
ولو يابعد وجبه وان شئت العلم به مفصول عن ان يكون ضربا **قوله** ومنها ان الفقيه يرى تبليغا
الوفاق واعلم ان خلوص ذكر الشكوك الستة المذكورة ان وجود المتواتر يتحقق كما يفيد الثالث
وعلى تقدير إمكانه لا يفيد العلم كما يفيد الأول وعلى تقدير إمكانه يلزم عاودان كما يفيد الثاني الرابع
او يلزم عدم الفرق كما في الخامس لعدم اختلافه في السادس وعلى هذا كان الوجه بتقديم
الثالث على الأول كما فعله المجاب **قوله** اما إمكانه فلا شك في كونه الفروضات او رده عليه هذا المجاب
الوجه ان يتبين في الأخيرين لونه المستلزم ان يكون العلم الحاصل المتواتر غير مبرهن انما يكون
تفكيكا في المبرهن لو كان العلم الحاصل بغير مبرهنة ولم يثبت ذلك بل العلم خلوصا من مبرهنة
للدرء وبناء على غلط ادلة معظم في المقام الثاني وهو مقام اثبات غير مبرهن بالمقام الأول
وهو كون غير مفيد للعلم فان هذا الجواب في المقام الأول صحيح ويكون ان يقال ان ضرب مبرهن هذا
العلم مبرهن بقرينة او ما الى العلم سابقا وقد استدلنا اليه واليه دليل كذا الوصلين والاولى
فيه لا ينافي ذلك كما في سائر الفروضات لونه الفرضية قد ثبتت على غير ما اقدم الاول
كالتميز في الطرفين او لغير ذلك فتم هذا الجواب في المقام الثاني ايضا فليتلى **قوله** فليكن
الوسطا بينه وبين المذكورين للحيث والبداهيات **قوله** فلو تبنى الجواب من ان الحار لا يفرق فلو اعتبر
ولان غاية مدافع الجوابات يبلغ الوجهان فيهم بغيرها فلا يابعد فيه **قوله** والجواب من الوجه
انما اني ثنائيين احدهما ان حكم الجزم لم يوجب الكل فان كل واحد من العشرة منصف بانتهزها
بخلوص العشرة فانها ليست بمنزلة نفسها والثاني عكس ذلك فان مجموع العشرة من حيث هو منصف
بالجمع والعلية دون اجزائها لتبنيها على كمال المعايير بينهما في الحكم فخرج ان نصف التسعة باعتبار
الكذب كذا لعاشرة معد ويزيد من العشرة بعد انقضاء العلم ذلك الاول عند السامع ويحصل القطع
اما بطلانها فم اياه او بطريق العادة او بما يجادلها من اياه ولا يلزم ان يكون الجواب سعا لونه
الحار فهو الواحد والجمع هو المجموع ولا يميز فيه ولو اراد بالجار والمجرع من حيث هو فهو اول الجواب

على حصول العلم ان لم يتعبد لم يتعبد التواتر فلا يوجد العلم به حصول العلم به يتوقف على ما يلي
على وجودها قوله اوله ان العلمان يتفاوتان في الكثرة هذا يعني ان العلم بعدد محصور كما ذهب اليه جماعة
من العامة ليس من ذهبنا وذهبنا بحقيقة قولهم في العادة اشارة الى ان الواسع مستند الى
العادة لا الى العقل انما يجوز ان يفهم بالتوافق على الكثرة بمعنى امكانه بحيل الجذات واقع الاوان
هذا لولا زيادة اشياء عادية كزيادة سائر المشاعات العادية والراد بالاشياء توافيقهم على الكثرة
اشياء توافيقهم على سبل الاثبات وعلى سبل الواسعة كل ما زاد وان الراد بان الشرط الاول
عن الشرطين الآخرين لانه متى حصل الزدفع التواتر في المحصور واستواء الطرفين والواسعة
وان ضيق الواسعة لانه ان يكون الشرط الآخرين غير صحيح لانه التواتر يحصل به وتكون معيار
ان يبلغ العدد معدداً متبع توافيقهم على الكثرة عادية ويجوز بان الشرط المذكور لا يوجد في الشرط الاول
فلذلك ذكرها مرعياً ليعلم شرطها ايضا مدفع بان معنى الشرط هو ان حصول العلم يتوقف على حصول
فاذا امكن اوجوب وجود المذموم لم يحصل العلم فقد امكن اوجوب وجوده لانه لا يوجد ايضا وغاية ما يمكن
ان يبق ان لا يفيها يفتقر عدم وجود ذكرها مرعياً لعدم جواز ذكرها على سبل الجواز فمرعياً
لما علم منها وقومها لما علم كناية قوله الثاني ان يشترط العلم الى المحصور بشرط ظاهر ان المحصور لا يوجد
من ان يكونوا عالمين بما احزمها به كما ذهب اليه بعض الخالفين والظاهر ان لا يكون الجواز ان يكون
بعضهم ظالمين فبما كدخل العالمين بقولهم يحصل العلم بالجميع وانما قلنا بظاهر الجواز ان يراه
بالعلم الخفي العام الساطع للقطع والظن ثم الراد بالظاهر مطلقاً وتخصيص صاحب العلم بما يراه بالبيان
نعم وانما اشرع الاشارة الى المحصور لا يتطرق اليه الا لولا ان سائر الموضوعات في الحقيقة لا يكونوا في الحقيقة
كثيراً ما يقع فيها الغلط او الغرض منها وفقاً لها ولعارضتها لاهتمام الفاسق فلما لم يكن القول
جميع العالم لم يحصل العلم بل هو دليل على جريان هذا الشرط يمكن ارجاعه الى الجزئية لانهم لم يصرحوا
قوله ان يلقى جميع طبقات المحصورين او دفع لما عسى ان يتوهم من الواسعة المذكورة من علمية القول
في العدد يعني ليس الراد استواء الطرفين والواسعة في العدد بل الراد استواءهم في كونهم بالذات في الكثرة

هذا مسمع مع مادة فواظهم على الكذب سواء كانوا متفقيين في العدد او قوله اضطرارهم بحاله
تحصيل الحاصل المراد بالاضطرار والاضطرار واعترض بان التواتر بينهما غير بعيد العلم بنفسه فالوفاة
معتبرة فيه فوجوده بدونهما صحيح واجبات المراتب من شأنه ذلك وهذا المختار بطلان على الجميع
وغلبت الوفاة عندنا مع كونها في العلم ان بعض الاولين انما يذكر هذا الشرط والشرط الذي
ايضا بل انفسهم على ذكر الشك المذكور كون غيرهم ذكرها هو شرط الوفاة وتحقيقه في الشك
المذكور في ذلك الاخرين لو فرض انهم لو فاداه العلم والمطلوب انما يذكرها هو شرط حصول العلم
كما اشار اليه العنوان ذكرهما ايضا **قوله** ساكتين عندهما واثباتا او صاحب المنهاج فانزع ايضا
من جعل الشرط **قوله** وانما اتجنا الى هذا الشرط لكوننا اياه بين الشرط المذكور يندفع ما اورد
اليهود والاضار من عند محمد وهم على قولنا بتواتر المعجزات البنية وما اورد اهل الغلو
على قولنا بتواتر الصف بالوصف من ان لو تواتر المعجزات والنفوس كان بينهما وبين سائر المتواترات
فرق ولنا كما ذكرنا في العلم بها كما ذكرنا في الوجوب المتعارف بوجود البلود النائية والفرق
الماضية غير الدخ ان استغناء الشبهة والتقليد الى اعتقاد نفى مضمون الخبر شرط حصول العلم
عقبيه وهو حاصل في الوجوب بالبلود النائية والفرق المتعارف في الماضية فترفع الازداد على بعض الاعمال
الماضية اعتقاد نفى بل من البلدان او عارضة عليهم من الحوادث العظام ولا يدخل شبهة في مثل
ذلك فكان العلم ما صدق الجميع بخلاف المعجزات والنفوس فان لبعضكم شبهة على خلافها فكم
تقليد ان ذلك يحصل لكم العلم وانما فرق بينهما الازديان سبق الى الاعتقاد بخلاف ما يؤول
النظر عند اكثرنا لغيرنا فاع من توليد النظر للعلم فاذا ما زاد فيها هو بسبب فاولان يجوز
فيما عرفت العادة **قوله** كحين المذبح الخبز بالحاء المملة على من قبل الشوق ردة البكاء ^{الحركة}
والاضطرار بل وصفه من فرق وانجده بالكسرة في الحلة وقضية حنيفة من **قوله** واثبه
ذلك من المعجزات المنقضية واما البهية كالفران فلو نزج في فوائدها والمجانب والاوليان في سبيل
من سلك **قوله** والواحد تم اياه هذا بحث اخر مما القا بين تواتر المعجزات والنفوس فخير شديدا وقبح

عليهم بعدم اعلم يكون العلم حاصل من سماع القول بان حصول العلم بانوار فري وهذا ايضا يتفق
بالشرط المذكور من غير ان يقع سائر الشئ الذي يعترض ان المعلوم نفسه اذا كان من باب ما يكون
السبق الى العقدة ونفيها ما لا يسهل وتقليد لم يحل سدا العادة بفعل العلم الفري ولا كان ما لا يحسن
ان يدعى العقدة اذ اع الى العقدة بغيره ولا يعرفه غيره كالمثل كما يحسن البلدان عازا ان يكون العلم
منه ربا عند المحقق قد فهم من هذا الجواب بان التواتر عند بعض قسرين بل قد مر في بلد موضع من ^{العلم}
حيث قال لا يحصل عند العلم من التواتر فيقسم الى قسمين احدهما يحصل العلم به على ما قل مع تلك
الاجابة ولا يقع منهم في ذلك كاجابة البلدان والوقايح والحوادث الكبار والغرائب الشاذة ويجب
حصول العلم عند الولي نظرا لاستدراك علم ان الخبرين يصحدهن لو كانا يشيران الى الواجب ومن غير ان
البيان الخارج عن القول وطريقه لا يراعى من الشئ الصحيح على امير المؤمنين ^{عليه السلام} فاما القسم الاول ^{من}
قوله ان العلم الواقع عند فري من فعل الله بالعادة وهو هذا الذي لا يفي فيهما ^{من} بهما
من المتكلمين والفقهائين وهذا يقع في العلم بذلك ككتب ليس بفري وهو هذا الذي لا يفي ^{من}
ومن واقعة والدي نصرته وهو الذي في نفسه فكنا بالخبر وكنا بالشاذة التوقف عن القطع ^{من}
صحة هذا العلم بان فري وكتبه بغيره كونه على كل واحد من الوجهين ثم صرح بان الشرط المذكور
ينبغي عدم شبهة او تقليد القسم الثاني ^{من} قوله ان شرطه بعض الناس هو ما شرطوا من شرط الاول
والدلالة الشهادية ومنهم من شرط ان لا يكون بل لا يفي في القواعد ومنهم من شرط اهل البيت ^{عليهم السلام}
والويلد وقالوا لا يفي في فهم ان يكون اهل الدلالة فانه يفي في قواعدهم ما لا يخفى من المأمدة بالكتب
يخلو في اهل العلم فانهم لو كانوا في الكثرة الفسادة العلم ربما يحصل بدت هذه الشرط ^{من} قوله
فان لا يتكلم الواجب اذ التواتر ما لا يفي في جميعها او على البلفظ فقط او على المعنى فقط والاول
قد مر حكاه الثاني لا يفي في الثالث متعلق بالخبرها وقوله لكن يشتمل كل واحد منها الى جميع في الثالث
المعنى هو القدر الشرطي الذي يدل عليه كل واحد من الواجبين والقسم الاول مع اوضح انما ^{من}
المذكور لان الشهادية فسادا غير مبني للوقوع في الخبرين الذين ان كل واحد من الوقايح ^{من}

المذكورة انما يدل على الوقوع لا عليها لانه لا يثبت بالمرح الواحدة بل هي انما علمت من المجموع من
المجموع بحالها لانه لا يثبت بالمرح الواحدة بل هي انما علمت من المجموع من
باعتبار ذلك انما يثبت بالمرح الواحدة بل هي انما علمت من المجموع من
تكون فعل الوقوع توازن الشياء في غير بعضه فيكون شرطه المتوازن ان يكون محسوسا والشياء في غير
بجسده والمحسوس انما هو انما هو انما يكون وقد جعل توازن الاثر في قوة متوازن المتوازن في غير الواحد
الم يبلغ هذا التوازن في هو غير مبالغ في الكثرة هذا يفيد العلم بنفسه وذلك بان يكون شرطه ان يكون
ويكون لا يفيد العلم وان ولكن لا يفيد العلم بالقرابين المتفصلة الغير اللزومة لوركان الحرف في هذا
لا يرد ان هذا القريب لا يعد المتفصلين بالوزن وان لم يرد في التزم تعريف الشيء بما ليس فيه الظهور
والخفاء وعرف بعضهم بان شرط يفيد العلم وقد يقضى كسب خبر لا يفيد العلم ويجزى عدل يفيد العلم من
القرابين الدائلة وقد يربح من الاول بان العرف هو انما هو انما لا اعتبار لما لا يفيد العلم فلا يفيد خبر
وهذا هذا الزاوية من التوازن والوفاة بان التعريف لنفسه وهو لهذا الاعتبار
لا يفيد الزاوية والعلم مستفاد من امر اخر **قوله** كبرت روايتهم قلت ليس من تنه التعريف وفيه اشياء
يعمل المستفيض وهو باننا ونقله على ثلثه فيروى من جعله كما بل سدره من التوازن والوفاة
قوله لم يرد في تعريفه بانضمام القرابين سواء كان الخبرها لولا او فاسفا لولا الوفاة بل هو خطا القرابين
دون العدالة فاعتبارها كما ينبغي بل كلام الحاشية فيحتاج اليه ثم ان المراد بالقرابين اعم من
غيرها او لو حقت بالمتفصلة كما هو المستعد الاصوليين لزم ان يكون خبر الواحد يفيد العلم بوجه
القرابين الداخلة من على الزاوية لوقية في هذا لزم ان يكون المتوازن يفيد العلم بوجه القرابين **قوله**
ايضا من على الزاوية وليس كذلك لاننا نقول المتوازن خارج عن موضوع هذه المسئلة ان خبر الواحد لا يثبت
استغناء بانه الدعوى بان يثبت بعض المحض بالقرابين يفيد العلم بوجهه وكيف ينبغي ذلك والقرابين مختلفة
في الكيفية والكمية وانما هي مختلفة في ذلك كما انها لا يحصل العلم من البعض مع آخر بلها **قوله** انما انما
ذلك ان فانه فلتستدعي ركيب اربع اعداد ممدى والاف وجودها المعرف بغيره الاول وانما يثبت

الثاني يقال فما الوجه في ذلك قلت الوجه فيه احد ارب في الاولين الاول بطريق ارماء كبر من الاولين
واما لان كل واحد من من ينفي الوجود فلو لم يتفق عليه بين الفريسيين والراعي انا وقع في ان الثاني
نعم من لدن ذلك قوله من صريح وبيان ان الصراح بفهم الصارصو واليكما والبيان بالكرس والشم
اليت او بالكرس ليت والشم السراية عكس او بالكرس السراية مع الميت ما عدا بالكرس السراية والحدود المستوية
من النساء من دون متعلق بينهما قوله وكل الملا والكار بملكته اي افر وجههم على حاله منكر في موضع
من دون متعلق قوله فاما يقع بجهة ذلك ويعلم بقوت الولد اوره عليه السلام وذلك لجلو ناله
خلو فران كان قد عث عليه فاف اوقات ولدنا فمراة واعتقد الحرام الشرف على الموت فالحمد لله
لما لكان لو ان العلم حصل بمجموع القرين بل بالقرين وهذا ما سئلنا لكان الدعوى العقلية لا تثبت
المخرج والمجواب من الاول ما ذكر من الاضافات العقلية والمعلوم العادير لانيها فلهذا خلاص
ومن الثاني ان لا يكون له من ان يكون متعلقا ومن الثاني الدعوى غير تامة ان الحق من
التيهية امكان الحق لا يفهم الدعوى العقلية البتة **قوله** وهكذا ما ان كل ما يوجد من انبار
اشارة الى ان كل من عرف بالقرين لو يكون مفيدا للعلم بل المفيد ما يكون قرينه مثل تلك القرين
او ما دلفا قرينا منها والاضابطه وحصولها حصول العلم به فان حصل علم حصولها والاول **قوله**
او لو علمية من الملازمية العقلية من اعز حصول العلم به من الاستدلال على ما هو الحق من ان
لا علم ولا حصول لكل المحاور مستندا ليعلم ان ابتداء في خبر لا يعلم بل بطريقه الاصلية ما يتر
عقب سماع الخبر فلو لم يكن ان توصيف العادير العقلية مستند لكونه يكون ان يقول لو حصل العلم به
مطلوع الوجود الاطرا لولم ولو كان به حصوله العقلية بل ترتب الاطرا عليها **قوله** ولو كان ما
لو طراد قيل الملازمية متوفرة لكون كبر من العاديات قد يتخلل الحكم بعض الصور ويجب ان الملازمية
منه ان من العادير هو حصوله ايما بوجلية ومن الاطرا هو حصوله ايما معلوما والمخلو في بعض
المواد فاما مجوز يخرج اليه او كبره الاولى والكلوم في غير ذلك **قوله** استثناء اللوم من هذا دعوى
الفتح على الرابع فهو جبر بعد السماع **قوله** اذا حصل الوجه اراه طرفا لتاثيره وجب تقدم الشرط وقوله

وقوله فان ذلك ما يرد في ما بين ان المقدم مركب من خبرين وامكان الثاني ان اجابا
بالنقصين ثم فالجواب من حيث هو صحيح والحق قد يستلزم هذا فلا بد من البطلان ان اجابا
العلم ونقرا في دفع ان ذلك ما يرد في ما بين المقدم مركب من خبرين وامكان الثاني ان اجابا
الاولى من بعض ويلزم من هذا ما زال الشك فيه وجوبه فلا هذا كما يكون جوارا ايضا كقولهم
قوله وجوب القطع بخطة من غير ان يكون بالوجهها لم يذكر بيان المدونة للمورد وهو وجوب خطه
اليقين بالعلم اجابا **قوله** واجوب اباما من الاول في المنع من استثناء الاول من الزام ولا اطراد
في مثله الى الزام اطراد العلم في كل من يحذف مثل القرابين المذكورة وانما يمنع المدونة كما ينبغي انطبق
المحققين بناء على استلزام الساسع من ذلك القرابين لكون الكلوم ليس مطلق القرابين بل القرابين
المفيدة للعلم ولا يستلزم الزام الاطراد في مثلهما **قوله** واما من الثاني فانه اذا حصل الى اذ
منه ما رده القرابين المفيدة للعلم في نفيها ما عداه قيل فيه نظر لانه يجوز بالحق ان يخرج تلك بكون
وله مع القرابين المذكورة ثم يخرج بكونه قرابين اسبابا للعلم وذلك لان كان قد شئ عليه فافاق
واجب بان اذا حصل العلم بالوث استحال ان يحصل العلم بالجموع بالفردية وذلك انما يتصور
حيث لم يكن القرابين الاولى مفيدة للعلم على ان لو وقع الجزان على الوجه المذكور لتل القرابين
العقلية على كذا الثاني والكلوم في الخبر الجزية عن علوية الكذب **قوله** في الزام الخطه في اى الزام
مخطئة الخالف الخبر بالاجتهاد حين افاد ذلك الجزان مع القرابين على هذا نسخ بطلون اللوز
وانما يمنع المدونة كما صنعها بعضهم بناء على انه يجوز ان لا يفيد العلم بالنقل الى الخالف بالاجتهاد
لكن الكلوم في القرابين المفيدة للعلم قطعا كما عرفت ومثل هذا مطرد **قوله** والوجاع المخطئ على الفضا
جواب عما قيل ان ثبت عدم جواز الخطه بالوجاع لا يتصور الزامها لكون الوجاع لكونه يلوفا
لا يجوز انما القدر ونقرا في ان الوجاع على المخطئة ظاهرا لكون كل من يدعي من العقول ان
الجزان المحفوظ بالقرابين يفيد العلم على المخطئة بالخالف القدر وكل من يدعي ان غير مفيد يدعي عدم المخطئة
بما انصارت المخطئة وعدمها في وقوع المسانع فيه فان الوجاع عليها يجوز التعبد به عقلا وعلم

قوله

انقل مجازان يوميل الشارع علينا العمل بمقتضاه لوان الشارع اذا امرنا بالعمل بموجبه وقبل
 لنا اذا امرنا بموجبه على شيء فاعلموا به وعرضنا ذلك على عقولنا فانما نقطع بان لا يلزم من فهمه وقوله
 مع وهو الشيء باجواز العقول **قوله** ويعرف بالجماعة اي بين الجماعة من اهل اللغات منهم ابو علي
 الحليان واستدلوا بان جواز التقدير في الاجبار بالاحكام الشرعية عن الرسول لما في التقدير
 في الاجبار بالاحكام الشرعية من عدمه نعم معجزة لوتسار الاجماع وكهون الخبر عدلا في الصوتين
 واجواز منع اللزوم اذ لا يلزم من جواز بقول من لا يقطع كذب الجواز بقول من يقطع كذب
 من حيث العادة وذلك لان الاجبار عن الله من الرأية العظيمة ومن انكر الوسا فانما
 لم يقرب بدعواه ما يوجب القطع بصدقه كالجرح بقطع مائة بان كذب بخلاف اجبار عن الرسول
قوله وحل هو واقع اول اي هذه التقديفة وجوب العمل به واقع اول **قوله** فندفع من
 المتعدين كالسيد الرشيداه وهم يقولون العمل بالاجبار تابع للعلم بصدق الخبر اي صدق كان ولا
 يكتفي بالنظر بربوا الخ لا واحد بعيد النظر فلو يتعلق به العمل لما ذهب صلا العلم من النفي الى
 عدم التقدير بربنا لما هو كونه كالحاجبه بغير المنع الى الشبهة كهم وهذا فرب **قوله** ولهم وجوب الوفاء
 ان تعلم ان هذه الدلائل لو كانت كما في ثلثية فلو يكون تراخي اعظم لوان السئلة عندهم ملية
 يظهر للناس نظرية الدلائل نعم لو ثبت جواز العمل بالنظر في الاصول العلمية بالبرهان العقلية
 لم ذلك وقد سبق اذا دل على اهر الويات لا تية على وجوب العمل به ونعم معدن الوجع وقع على
 وجوب العمل بطواه الكنا بصل القطع بوجوب العمل بلم ان يقولوا لو وقع الوجع فانما هو
 الفرع دون الاصول **قوله** دل على وجوب العمل على الفور عندنا ان الطائفة الاصول ان
 يقول على فور كل طائفة عندنا ان العلم لونه انهم مع ان لا احتياج الى التوزيع والضيق لتيقنوا
 وليد رواج يعود الى الطائفة او الى الطوائف وجدا لا سلالج ان العند واجب على قول كل
 طائفة عندنا انما لهم طائفة عدة لا يفيد قولهم العلم لوان الطائفة بعض فرقة والفرقة
 على ثلاثة فان الطائفة اما واحدة او ثلثان او ثلث او اربعة او اكثر من الثلث كذا يجب يكون **قوله**

الطوائف

منهم في مرتبة التوازن معا بغير ذلك انما لو ابقى على العود الساطع الثلاثة ايضا لزم وجوب جميع
 الواحد او الاثنين من كل فئة وليس كذلك لو انما بقول على الفرقة على ما ذكرتم تخصيصا بل يخص
 وجوب جميع الواحد او اثنين حق الواجب كفايا فجميع البعض من احد الطرفين
 يسقط عن الباقيين **وله** ميثاقا انما اذا راجع التوزيع الى الطوائف انما انما يبرهن ان
 الطائفة والعود متساوية في التوزيع والادلة التي تنبئ من غيرها من هذه التكاليف
 والادلة على القول بوجوب التوزيع الى الطوائف لو الى الطائفة وعلى التوزيع الى
 ان الطائفة مبدئية على الواحد او اثنين وتوزيع التوزيع لوجوب الية والوزن ذلك حين اذا الطائفة
 محتمل اكثر وهذا القدر كاف في عموم التوزيع اليهم وثانيهما ان اعتبار التوزيع بين الطوائف في
 القوم يقتضي انما واحد من الطائفة واحد من القوم فيصير فيها في الملم وهو وجوب العمل على
 الواحد بخلاف انما الطائفة للعود او حال ان يكون الطائفة في مرتبة التوازن وهذا ليس سببا
 لكون الطائفة مبدئية على مرتبة امواد ايضا والتخصيص وجوبه لا يزيل على الملم ان التوزيع
 بين الطوائف والقوم انما يقتضي انما الطائفة واحد من القوم لكون التوزيع انما يكون بين
 صفات الطوائف طائفة ومعرفة القوم واحد **وله** انما كما يجوز ان يعود الضيف لتسقفها **وله**
 وانما جعلوا الى الطوائف كما هذه اكثر الاصوليين كذا يجوز ان يعود الاولاد الى القاعدين مع
 والعود الى الطوائف النافذة الى الجهاد وصدقاته وهو قولهم وما كان الموصون ليعرفوا
 كما قرأ الى الجهاد **وله** عليه عليه جماعة من المفسرين والادلة على هذا التفسير ايضا ان على الملم **وله**
 بان القاعدين كانوا بالغير عند التوازن يخص بل يخص **وله** البين تحقق هذا الضم التوزيع
 اي البين تحقق انما جميع الطوائف جميع القوم مع التوزيع كما في قولنا باع القوم و **وله** الملم
 البين تحقق انما كل الطوائف واحد من القوم مع **وله** قلوا كل وصف لبعض من الطوائف
 واللام بالكثر بل هو عند التوازن بالقليل ما يقابلها **وله** ولو كان بلغ التوازن ثلثا القبله اي
 ولو كان بلغ التوازن ثلثا الملم **وله** التوزيع ليقبل ليلين **وله** كل واحد من قويم اي وليين **وله**

وله

واحد من

الطوائف كلها كل واحد من قسم يكون مبرها ان التبرع فيه مقصود ان التواضع حيث
 ان الطوائف كلها بالعدد التواضع قوله على الوجه الذي ذكرنا وهو التبرع **قوله** على مفاها
 الحقيقة وهي حقيقة نفسا تدبرها فيخرج لها الجزئ احتمال الصدق والكذب **قوله** وهو مطلق ^{الطلب}
 اي مطلق الطلب لئلا يلزم العيوب والذنب لولا ان ياربطه وقد يجاب بان مطلق الطلب محله
 هناك الوجوب اذا القول يجوز العمل بما لو اريد دون الوجوب بما لا يقل بر احد هو قول
 قلت قد بينا فيما سبق انه لا يتبين في بيان كون الموعود بترؤس لجواز اعمد من العبد
 او يندبر لوزان حصل المقصود قطعاً او ظاهراً بحيث لا يحسن اي وانه يحصل المقصود لشيء من
 الوجوب ^{المحس} المحس لا يوزان ^{المحس} المحس لا يوزان يحصل المقصود لاصل فظ وان حصل بوجه احتمال لا يندبر لوزان
 وجوده وعدمه فلا يبرح احدهما على الاخر فيكون المحقق للمعتمد في الظاهر بالماضي
 بالشئ حصول البرهان وهو ان كان قطعياً او ظاهراً في وجوب المحذور بطلان الاتفاق وان كان
 بوجه احتمال لم يحسن لما ذكرنا ويكون ان يتكلف بان حصوله لظني وان الله وجوب المحذور
 الشارع جواز يقتضيه فلا يلزم له محبة الحكوم فيما لم يعلم فيه معارض فلا **قوله** في موضع النظر فظاهر
 ان شرع الله في المورد كما شرع في مساع على التوجه الحقيقة بقتضيه علمه على اقرب الجازات ولزم انه
 الوجوب لجواز ان يكون مطلق الطلب فقد ظهر ان المورد ^{المحس} المحس لا يوزان ^{المحس} المحس لا يوزان
 المحذور عند الوندان اخص من المدعى وجوب العمل به لانه الوارد مطلق سواء كان على سبيل الوندان
 او على سبيل الوعد **قوله** قلت لا يندبر هو الوندان مقصوده دفع المحذور قول الغرض الوندان هو
 وتعميد بحيث يشمل الوجوب التحريم لئلا يكون له امر البواقي **قوله** ذكر الجوهري قال انما
 الوندان والودع ولا يكون الودع التعريف **قوله** وانما موسى قال انذر بالامر عليه وعنده
قوله ويا برع بنوع من الوندان اليها كما حكم الوضع فان جميعها يعود اليها فان البيع اجمع
 يرجع الى وجوب تسليم الثمن في المثل والمخبر ان اشاع كل من المتابعين بما انقل الى صاحبها
 الرضا ليلزم بصلح يرجع الى وجوب الصلح عند وقوعه هذا **قوله** اذا القول لفصل معلوم ان

الاشفاق فاذ ثبت وجود العمل بخلاف الواحد في الوجود بالتحريم بطل مذهب الخصم وثبت وجوده
في الكل المستعبر بان هذه المقيدة وهي عدم القول بالعقل يكفي في دفع القول من ولو مائة
في الوجود التطويل المذكور **قوله** بل في الخطاب اي انه مضمون من عندنا انه لا يكون هذا المبدأ اذ دل
على ان الوجود بالتحريم مع كونها اعظم الاحكام مقبولا بالوجود من حيث هي فهم من ان
غيرها اولى بالقبول لبعادنا فلما من حيث هو لا يرد ان كونها مقبولين من اجل اولى
ودفع الفرض والى اولى غيرها من الوجود والحب والكرهية وذلك لاننا لم نملك
بالوجود اذ صلوا مع التمسك بالاعتقاد مع ابتداء واستقلوا **قوله** قلت هذا موقوف قد
يجاز من الوجود بوجوه من الوجود لا يوجب على القوى ان تحصيلات احدها هذا ومن
تحصيل العقول بالاعتقاد من مذهب ان المجتهدين يوزنوا العمل بمقتضى هذا من اذ اهل العقول
المشرك بينه وبين الرادية فلا يلزم شي من التحصيلين اما الاول فمقام الثاني فلو
المجرب لا يغفل الى المجتهدين للاستدلال كل يغفل الى غيره لا في هذا **قوله** في زمان الرسول
متعلق بوقت معرفته **قوله** ان جاءكم فاسق اى ان جاءكم فاسق عن احد اسد بنياء اى بغير غيبته
اى اطلبوا اليه ان اتيه اخلوا في القلوب لوضع الكذب الذي هو نوع من التوراة
في وليد بن عبد جيت ولده النبي في منصفات بعض العرب فساد ويدكر انهم قد ارتدوا عن الدين
وهو انقلب **قوله** فينتي عند شفاءه اى فينتي وجود التثبت عند شفاء محي الفاسق وهو مضمون
الشرط سواء يكون حاله عا او كان وكان عاد لوضع قوله واذا لم يحل التثبت عند محي الفاسق
الحاضر ولا يقع ما اورد به بعض الافاضل من ان مضمون الشرط عدم محي الفاسق وهو ان محي
فيه فلا يلزم من اعتبار المضمون وجود العمل بخلاف العدل لجواز وجود البينين عند جرح واشفاق
عند عدم المحرمة ان اعتبار المضمون لغيره الشرط لغيره ومنه على هذا الوجود لا يرد الشرط
لوقوع الشفاء وجود التثبت انما يقع جواز القول بوجوده وهو المزمع والزم وهو بطلان
هو المزمع وهو جواز القول وهذا ام من ان المزمع اذا نقول اذ ثبت ان جواز ثبت الوجود

انقول بالبحر دون الوجوب ما لم يقل باحد قوله ولو ان المعلوم ضعيف للمطلوع في سيرة وعينه
مع عدم ما يدل عليها قطعا قوله بين على القول بحجة في نظر دون الغصم كما سيدل عليه وهو نظر ان ينكر
حجته فالدليل لا يثبت عليهم قوله الثالث طبا فقدموا الوجودا بل فلو صدق ان القدماء اجمعوا على العمل
باجزاء الواحد فوجب العمل بها لانه اجماعهم محذور في نظر لكون الوجودا عمليا لا سكوتيا وحقيق الطريق
اليد على التقديرين اما قرا ترا وما دفعه اربع صور يرد على تقدير كون الطريق الجدار ان الـ
لا يفيد العلم وهو العلم عند الغصم وان اثبات العلم يتوقف على صحة هذا الدليل مستند بتوقفه على اثبات
المطلوع في الزمان والوقت السكوني لولا ان العلم انما يكون ان لا يكون له وجود مستقل من
تعيينه وعرفه او نحو ذلك واثبات ان العلم انما يكون على تقدير كون تواتر ان العلم بين
اولى با بر اكد وكل من فاضلكم من متقدمي الامامية وغيرهم كالنظام والافساسة وجماعة من المتأخرين
بما تقولكم في تركهم مع مخالفتهم باهل الوجود وقالوا ان العلم يقتضي انهم لا يعلمون ذلك بل هو
فان كذا يتوهم فقلتم بالبحر في كل واحد من هذه جميع القادير لان العلم انما هو في الزمان والمكان وتبين انما
هو لوجوب العمل بل حصول التواتر فيقول الجميع ان من راي ثم قال في خبر من الزمان
مع علمه ان وجوبه لا فطر لا يثبت بقوله ومن بل فيقول لا يحصل انضمام الفرة لذلك الحكم واجب
من الزمان لاجل عدم التواتر فيختلف اقبلوه في حالات الخبرين كما مر في ذلك الخبرين ان يكون واجبا
لكون اركانهم استحقاقا هذا لا يكون ان يوقع هذا المقام ويكون من نظرية الوجودا وتوافق الوجودا
في نفسه نظاما خاصا من العلم على وجوب العمل بخلاف الوجود على ان السلف على ما يروى ان لم يكن لالزام
قوله ولو روي عن الائمة هل يقال ان يقول في روي عنهم ايضا ما يدل على ما على ان العلم بواجب
مع كثرة الرواية عنهم قوله قال العلوة قد لا تعلم ان كلام العلوة محذور دعوى الغصم لا يقبل من قبل
يدعي فلا ذكر كما ستره قوله فقالوا ان الصحابة والائمة اجمعوا على ذلك على العلم بالواحد
والثاني بهذا الوجود الوجود السكوني كما يدل عليه قوله ولم ينكر عليهم احد لما كان لقائل ان يقول ما ع
السكوني ليس بمبدأ قطعا ولو لم يكن له مجوزا لتسليمه في اثبات هذا الوصل العظيم فدفعوا عن علم

وعلهم بر فالوقوع المختلف الذي لو كان محضاً وقد كثر ذلك من بعد امرى شاع وذاع عنهم ولم ينكر
عليهم احد فيحصل العلم العادي بانهم متفقون على العمل بأقوال الإجماع السكون وان افاد القطع على
هذا الوجه لكن بشرطنا وشكنا اليأس بالاماد ولو يفيد الا اذا ثبت وجوب العمل بها فيدور دعوى
البيات في شكنا من عدمه كما مر في الجواب عما قيل من انه المتفق وجوب العمل به وهذا الدليل على تقديرنا
انما يدل على جواز عدمه سابقاً من اننا ان ثبت الجواز ثبت الوجوب بعدم القابل للفصل قوله والاد
لشكنا لتوفر الدواعي على نقله وقديق الامكان وشكنا كما روي ان ابا بكر كثر في الخبر في ان الحق في ثبوت
السند في زناه محمد بن سنان وعمران كثر في خبره موسى بن السري في الاستيذان فثبتت على صاحبها الرجوع
مع عدم الادلة من روافد ابو سعيد وغيره لا لادلا على صحة العمل بامان او شكنا وانما وقع لعدم حصول
الظن بقول الراوي لقوات شرط على ما علم ان ضم الواصل لا يجمع الخبر من الاما دخلكم ما ذكرتم لو كنتم تعلمون
الرجوع بابل العلم اذ بين اولاد الكلاله التي جعلت بنا معها والعمل بها عندنا وعندكم اتفاق في
الإجماع وامان الراية والكتابات في ثبوت ان التكليف بالامكان متوسطا بالظن وثانياً ان خبرنا في
مشاكلها في افادة الظن بل بما كان اقوى منها في افادته فوجب بنا عدم العمل بها ايضا لحوالي
بالعمل قوله انه لم يقدم الفهرية من الدين اعرض عن الفهرية بابتها على وجوب الصلوة واجماع والخبرة
واما لها فانزلة نزاع في ثبوت العلم القطعي بها قوله في خبرنا ثنا النظم ان المراد بها اننا انما نثبت
وبخبرنا وهو مقدم فرب من وعده على زمان العبد لم يجد له التواتر من السنة عند التقديس
كاستكبره وايضا لفظ الخبر في قوله فادركه لغيره التواتر من الاما دلت المعاصرة
الموافقة كثيرة يظهره ذلك من منبع الوصول او بعدة غيرها من الوصول الموجودة في هذا الزمان
والقول بان الوصول لا يرتبه مستند الى ثبوت نزول اسما عليهم والتواتر لا يحصل قبل علم دفعه بان
العدد غير معرفة التواتر بل المتعبر هو حصول العلم بعينه الشك ولا يخفى على المتفكر ان هؤلاء الثلاثة اذا
اتفقت لولا رايانهم مع ائمتنا السون او اتفقت السون مع ائمتنا السند لا يحصل العلم بالتواتر
الالفاظ او مع سبها اذا مرها بان ما ذكره من عدة كتب من الوصول المذكور في الاما دلت

لأن العادة ثابتة بان مواعيد كالعدم ومنه اهتمامهم في الدين وتقدمهم على الغنة الناجية
لو كذبون في ذلك لا يقررون على اسكتها واما القول بان دوله اوبار وكذا دوله اوتيا الكبرية
طرية فلو ميزوا انهم انما يدعون وجوب العمل بوقوف على التواتر او على قطع الدلالة ثم يقولون
اذا ثبت الوصل بالتواتر وعلم ان كان من الشارع وجب اتباع مدلوله وان كان ظاهرا ولو لم يكن من
اعتبار هذا الظن باعتبار الظن الحاصل بالامان مع تجوز ان لا يكون الوصل من الشارع والقرينة
قوله له جهات متعددة المراد بالجهات متعددة الطرق المختلفة مثل الوجع والبراءة الاصلية والكتابة
وجزا واحد والمراد منها قضاء القوة والضعف تقاضا باعتبار الدلالة **قوله** ولو لم يكن لما بين
انه العمل بالظن واجبات الظن القوي يجب تعقبه على الظن الضعيف اذ بهذا القول ان بين اجنب
الواحد قد يكون اقوى في اذه الظن من الوجود المذكور في العمل به وتقدم عليها **قوله** لو لم يكن هذا
نقص اجمال على ان العدول عن الظن القوي الى الضعيف **قوله** لو لم يكن اجماعا بين الضعيفين ما
ذكرنا من وجوب تعديم الظن القوي على الضعيف لو جرى فيما ذكرنا من الشك اذ اعلم فيما ذكرنا منوطا بالظن
ففيما كان الظن اقوى فهو اعمكم اجد واما ذكرنا من الشك فهو بالظن فقط بل بالظن الحاصل **قوله**
الدليل فلو لم يكن تقدم الظن الحاصل بشهادة الدليل والوصح ان ينسب الحكم في الشهادة منوطا
بالظن فقط بل بالظن الحاصل بشهادة الدليل فلو لم يكن تقدم الظن الحاصل بالشهادة والوصح ان
اقوى دون تعدد الشاهد له عقل في ترتيب الحكم وذلك لان الحكم بان اعلم منوطا بالجمع يمكن في الكفر
من اعلم بان منوط بنفس شهادة الشاهدين من غير ان يكون للظن عقل في **قوله** وشكها القوي
والاقرار فيمن ليس اعلم بوجوب متابعة القوي وشكها القوي منوطا بالظن بل بقول القوي والاقوال
والاظهار منوطا بالظن الحاصل لهما ولما بان يقول بان كونه من اجواب عن التيقن في محرم
الدين ايضا لان العمل بالدلالة الطرية المذكورة في الكتاب والوجع واصالة البر ليس مستندا الى
الظن من طرزه وجوب العمل به لولا هذا ايضا وتقدمه على هذه الدلالة اذ اذ كانت اقوى بل العبر مثل
الوجع في جميعها **قوله** في كل شأن البراءة في اي الشهادة في تعلق الحكم بها مثل الدسابة والشرط وتعلق

خطاب الشيخ

في نقل الامكان بها كوجوب معلوم فان مقتضى هذا الشرع والوجوب **قوله** فان المعروف فيه
كون التكليف متوقفا بالظن فان كان الظنون متقاربة في الشدة والضعف كان متابقة في الحق
واجبة والعدل الى الوضع **قوله** ليقول الحكم المستفاد من ظاهر الكتاب لما ذكره الدليل ان
باب العلم مسدود وان العمل بالظن وان جزا الواحد ربع اذا كان اقوى او مره المانع او لو انما لو لم
الحكم المستفاد من ظاهر الكتاب يظنون لما ذكره وثانيا اننا سلمنا ذلك ولكن ذلك مخصوص بفتاوى
المؤثر وجوب العمل برأى اتفاقا فهو وجوب العمل برأى شهادة الشاعدين فلو عدل عن ذلك
وهو الظن الحاصل بجزا الواحد وانما اقوى كاشهادة الوجدان والعدل عنه **قوله** لو انما نقول اه
من الشيخ تهديد على مقدمات اوليها ان احكام الكتاب كلها من باب خطاب المشاهدة وثانيها ان
خطاب المشاهدة يخص بالوجوديين في زمانه وقد مر في البحث عن صيغ العمومات ان ثبت حكمه
في حقنا بالوجاه والفرقة الدالين على مشاركة الحكم في التكليف اذا عرفت هذا فنقول يجوز ان
يقرب بغير تلك الظواهر ما يدعيهم على خلوها قطعاً ومعرفة الكتاب بالادلة القطعية وانما انما
لم لا يشترط التكليف بنا وبينهم منافع الى معرفتنا بان تكليفهم على خلوها وظاهر والعرض في بعض
قطعي مثل الوجاه كانه انما هو في بعضهما يجوز ان يكون من الوارث المتيقن للظن وجزا الواحد
من علمهما يجوز ان يكون معقولا على ذلك وان لم يجز ان يكون رق اللفظ نفسه ومع جواز ذلك شيء
القطع بالحكم المستفاد من ظاهره ولهذا التفرقة بين عليان جواز هذا الوصل باق على تقدير صحة
خطاب المشاهدة ايضا فلو وجه تخصيصه بالوجوديين وذلك لان الصارفة على تقدير الامل صاع
الجزء الجزع على قدره وعلى تقدير العموم نفس الجزع لا سفا وغيره بالنظر في جواز ذلك والكلوا
قوله ويستوي لما دفع بقوله فيجعل ما ذكره المورد او من ان الحكم المستفاد من ظاهر الكتاب معلوم
لا يفتون دفع لهذا ما اوردناه ثانيا بعد التسليم من ان الظن المستفاد من ظاهر ظن مخصوص فهو من
قبيل الشهادة لا يعدل عنه الى غيره وفيه دفع الى ان ثبت جواز حمل الظن على خلوه عند معارضة
الجزاياه صار الظن ظنا وساو في غيره ما يفيظنا في افة الظن وفي اامة التكليف وليس المراد انها

متاوان من جميع الوجوه فلو برد ان هذا بنا لم نمن ان الخراج منه ومبر مساو لهما في ذلك
اكثر احدهما ابتداء الفرق واعلم بان النظر المستفاد من الكتاب من قبل الشهادة فلو قيل
المبر ما يفيد النظر على كون الخطاب توجهها اليها اذا صار مع كونهما غير متقدم في ذلك ولكن
تعتبر بحكم المقدمة الثانية ان الخطاب ليس متوجها اليها بل الى الموجودين فيها من وجوه وان يقر
براد لم على ارادة خلوه قطعا وان يجمع معرف لا صا في ذاتها ان الوجود والفرقة اللذين
على مشاركتها في التكليف كما يقتضيه المقدمة الثانية نعمان بطريقها عن الخراج المجمع الشرايط التي
المقدمة النظر الرابع بان التكليف بخلوه والنظر المستفاد من الكتاب بكونه لا اجماع ولو فرض ذلك
المشارك عند المعارض فيمنع القطع برويضة القطع برويضة كون النظر المستفاد من قبل الشهادة
ايضا فليقل قوله وفليرى اصل البراءة في لاشغتها العدة الى اصل البراءة واحدة فيها
مثل ما اورد في الكتاب ايرادا لفظ النظر المستفاد من اصل البراءة على محض وجوب العمل بها
فمن قبل النظر الحاصل بشهادة الشاهدين فلو قيل عند الفروع ان النظر الحاصل من قبل العمل
فلا يتم الدليل جبا عند قبل الجواب المذكور قلنا النظر الحاصل من اصل البراءة انما هو بطلان
انفاقا انما يصح من قبل العمل بالاعتدال به المعيد بانه التكليف بخلوه والنظر انما يقتضي الدخا
فيمنع كونه من قبل الشهادة وما ذكره السيد عطف على عموم قوله ثم عطف على جهة اخرى البنا
فيل هو اسم رجل سأل عن المسائل قوله وان ادعاء فلو في ذلك عليهم منع للفرقة اي منع لما هو
عندهم انهم عدم العمل بغير الود فلو بطل قوله وذهب الى كونه سميلا لانه انما نقل عن ابن قتيبة
في مسند السنة قوله انه من وجوب البنا لبيان ان هو ما نقل عن المصنف في ذلك قوله العمل بالالف
ذكر ابن ادريس في السيريات الخالفين من اهل السجاء لفقالات يكره في كتبهم ومقالات اصل
الوداد والمذاهل الى الشيعة او ما يترى نقل في السيريات باخبار الوداد وقال شيخنا الفقيه
فلا ايضا في كتاب الفقاوت الذي صنفه كذا نقل عنه قوله وانما هو بالالف بالادبات الى غير
من الوداد بالادبات ان العام يخص بعين الوداد كتحصيل الخطاب في ولا تفت لي لونه من بعد النقل

على ان الاصل في الخطاب ان يكون لمعين ووجوب التماس انما هو في ما يعلم وجهه والاطلاق يقتضي
الاشتمال على ما لا يتصل او يعبر الا بمراتب كنهان البنية دون تحصيل العلم من غير كل ذلك للجمع بين
هذه الوايات وبين الوايات المذكورة على وجوب اتباع النظر وفيه نظر لدون تحصيل هذه الوايات ليس
بأولى من تحصيل الوايات المذكورة بما يفيد العلم **قوله** على ان ايات العلم ظاهرة في الظواهر ان ما لا يصلح
لتحصيل العلم وتعيين المطلق واحد ولو ادعى الظهور من غير من ينفع كونه خلاف الواقع بآراء سواد العامة
ايضا **قوله** لا يثبت في جملة ذلك ايضا في غير الفروع في قوله يتم تحصيله لا محذور بانواع النظر في اصول
الدين وفيه ما ينافي عمومها تحصيل الوصول بالادب في العلم اطلاقا او ما ينافي صلاحيتها للمتلقي
في محل النزاع كان يراد بالعلم النظر والاطلاق في العلم على تقدير كونه عاما لا يصلح للمتلقي في غير
الموضع اتباع النظر لا يرد على علم السمع من اتباع غير النظر ولا نزاع في **قوله** لا سيما بعد ملاحظة
فان يعلم بعد ملاحظة الوصول المذكور ان خطاب كلا تنفع بتحقيق الموجودين وان ابحاث حكم عليا
بالوجاهة ولو فرضه في غير ذلك كان تحصيل العلم لم لا يفيهم عليهم متابع النظر **قوله**
واقترانها في اعتمادنا في الحكم بان الامانة في كل العمل غير الواحد على العمل السيد كما لم تنفع لفرضه
الذي هو عدم جواز العمل بان لم يصل اليها مع فعل السيد غير من كونه من جمل واحد وانما حصل ان
غير هذا العمل على مسئلة لا يضر واحد وهو نكر العمل برؤية الحق يقول يجب عليكم العمل بهذا العمل **قوله**
قوله ومعلوم ان تحصيل العلم القطعي لا ينفرد به السيد لا يوجب تحصيل المصلحة باحكم السمع لا يوجب
تواتر السند جواز العمل سواء كانت الكلمة لفظية ام لا ولهذا يعمل بطواهر القرآن وطواهر الاحاديث
الموافقة واصالة البراءة مع ان شيئا منها لا يفيد قطعا وكل حكم كان الظن قوله واحدا لا يكون هناك
تجفيف لغيره بل في شبهة عند موضع الرد في القول **قوله** بالوجه **قوله** هذا الوجه انما يفي
في غير المحذور كما يفهم من صريح العبارة وانما الوجه في غير السمع فكيف من الجمع الى اخبار التواتر
لا يستفاد من كلامه **قوله** يعلم بالفروغ صريح في ان حصول العلم عقيد التواتر هو في وقته مثلاً عند
بقائه متوقف في كونه من غير اياها ونظر **قوله** فيستوي في اه اى يستوي في جواز الاكتفاء بالظن عند

قوله

مقتضى العلم بالوحدانية وغيرها من الوداعة المعينة للعلم مثل الكتاب مسائل البراءة في العلم بالوحدانية
الوحكام الشرعية كاحققناه في الوجه الرابع من الحجج وفيه نظر الجواز ان يكون العلم بالوحدانية
بالعلم المستفاد من هذا الكتاب ومن مسائل البراءة او بالوجاهة الواقعة على غيرها ولا يوجد فيهما
في اخبار الادعاء فلا مساواة بينهما ^{العلم} واما مع امكان محصيل العلم عطف على قوله والوحدانية
في العلم بالوحدانية فيمكن فيه العلم ما لا شك فيه واما مع امكان محصيل العلم كانه على السيد ^{فلا}
فيوقف العلم بالوحدانية العلم على قيام الدليل القطعي على العلم بخبر في ذلك القطع ويعمل العلم حقيقة
ولا حاجة لنا في هذا الزمان الذي لا يمكن محصيل اليقين عن قيام الدليل القطعي من امكان محصيل
العلم على العلم بخبر الواحد واما يحتاج اليه من يمكن من محصيل القطع على الوحكام ^{قوله} فانما يعرف
كل واحد من هذين الفاضلين في الرتبة والعلوية يدعى الجماع على نقيض ما صرح ^{قوله} في العلم بالوحدانية
ما يلزم على موافقة الرتبة في عدم عمل او دامة باخبار الواحد اذا كانت مجردة عن القوانين المعينة للعلم
وحصر العمل بالتقاربات وبالوحدانية المحصورة بالقوانين هذا الذي ذكره المصنف في هذا المقام كان قبل وفاته
على كل من الشيخ في هذه لونه قد سره ذكر في الحاشيات الشيخ صرح بموافقة للرتبة وان الواحدة ^{طرية}
يعلمون بخبر الواحد وان كان مجرد عن القوانين وان مرادهم بخبر الواحد في العلم به وهو ^{العلم} خبر الواحد
حيث قال علم ان الذي انفتح من حال الشيخ في هذا المقام بعد ان تقرر الوقوف على كتابه المسبوق ^{لعله}
ان اخبار الواحد التي وثقها الامامية بكتبهم وناقشوا بينهم على غيرها من غيرها من الاخبار التي وثقها
الشافعية في كتبهم ليس بحجة ولا دليل عليه وتدرج فيها بالوافقة على ما سبق كما تبين من الرتبة ^{غير}
منه الدخار يعمل او دامة بخبر الواحد وان ذلك شعاعهم وطريقهم التماسا الى ادعاء خلوصها
عليهم ثم خفض ذلك باذكارنا من روايات الشافعية دون رواياتهم واجعلنا ما راى باجماع الطائفة
على العمل باخبار الشافعية وقادروا عليها وبلغ في تخالفنا كون علم بها انما حصل بسبب العلم ^{القوانين}
اليها وانما نأخذ بعين هذا وجدنا على غاية من البعد عن الصواب فان القوانين بانها على
الوحدانية باخبار الواحد لا يعقل من هذا روايات الشافعية انما العلم معتبر في قبول الخبر عنهم ^{مستحقة}

مستقيمة في رايات اهل الخلاف وذلك كاذبة عدم العمل بها والادعاء بها في بعض المباحث في حق
 خبر الواحد **قوله** ولو قصا من يتبع ابي عبد الله السيد يجوز العمل بخبر الواحد المخرج عن القرائن والشج
 ومثاله كما يظهر من عالم الموافقة للسيد ذلك ان يتبع من عالم المخالفة ايضا اذا جاء به خبر
 يؤمنه كائن في هذا العهد بزبان بقاء المعصوم واستفادة الاحكام منهم وكانت القرائن الضعيفة
 لها منسية فلم يلزم اعدوا في العمل بها بخلاف المحضوف بالقرائن دون المخرج فلم يظهر مخالفتهم لابي عبد الله
 فغير من عند العلوة خبر المخالف للسيد اليهم حتى ادعى اجماعهم على ذلك لا قلنا من ان عمل بالخبر الضعيف
 بالقرائن **قوله** ولو اصابوا في الامور انما عمل بخبر الواحد لا بد من الخبر الواحد القرائن **قوله** العمل
 سواء كان الساقط ام لا او مخرج **قوله** ولو ما نسب العلوة من العمل بخبر الواحد وان كان مجردا
 عن القرائن حيث قال في الاصول لو كانت معهم كاذبة جحد الطوسي في غير واحد على قول خبر الواحد لم يكن
 سوما المقتضى بطلان السيد انما ينكر العمل بخبر المخرج عن القرائن دون العائد **قوله** ولو
 له ان لا وجه لطلوع المقتضى على مقدمها بعد اذ حط ما ذكرناه من ان عملها لا يحتمل ان يكون راجعا للتواتر
 وهو ما عليه **قوله** وان اختلف في حكمه يعود الى ما ذكرناه **قوله** كلما يتعلق بالرائد كلما لو مرده
 وهو موصول بغيره الذي بصدقه **قوله** ظاهر لعدم حصول الظن بجهتها **قوله** قياسا على حوان الاقداء
 برادوين لو جاز لهم الى التمسك بالقياس لو لم يكن لهم التمسك بانه التمسك وذلك لدون الميز ليس
 بفاستقائنا فينبغي في مفهومهما كالعديل لو انما نقول ولو عدم قبول رواية الفاسق بيقين
 قبول رواية الميز بطريق اولي كما ذكره الله فيستفاد حكمه من صحيح هذه الاية الكريمة كالفاستق
 وثانيا مفهومهما وهو عدم التمسك في الفاسق اجماع من وجوب ابد وجوده بقول ولو يحتمل ان
 في عدمه والاولى ان يكون العدل اسو حال من الفاسق بيقين الاول بخلاف الميز فانما يحتمل
 ان يكون اسو حال من الفاسق والوجهان متقاربان **قوله** كما يعلم من قاعدتهم في العقدة
 وهو ان الفاسق يجوز الاقداء عند طهارته ولو يقبل رواية فلا يلزم من حوان الاقداء قبول رواية
 عنهم لو بقي هذا الدليل بطريق الاول ان لو انما نقول بنبوت اعلم في الاصول ثم على ان القياس ليس مخيرا

الشرع

مستدباً

ولو ازام الواسم **قوله** ويبيع اصل القياس اي لو صل الذي هو القياس فالواضا قد بان ثبوت
المراد به القياس عليه على ان يكون الواضا قد رويته دون هذا يرجع الى المنع الاول كما قاله في المتن
عليه فلا يحصل الظن بصدقه فلو يجوز العلم به **قوله** هذا اي عدم قبول رواية المزني ما رواه
غير المزني فلو تقبل طائفة ادها **القول** **قوله** ولا ريب عننا في اننا نلزم اهل الاسلام على ان الاول
شرط في قبول الرواية كما مرجع به المراجع وغيره فان اراد بقوله عندنا الواسم في تخصيص علم من سديد
وان اراد به اهل الاسلام فالواضا قد رويته من اللغة **قوله** وصحنا على الكافر وغيره ان يفتق
في العرف المتقدم هو الخرج عن طائفة من فاعلمهم الكافر **قوله** ولئن قيل اي لا يفتق
باختصاص الفاسق في العرف المتأخر من عرف الشرع وعرف اللغة ان عرف المتأخر من العلم من عرف
باندر مسلم ذكره او غيره امر عليه ان لا يفتق ليعرفوا انما القصة رواية نقلها التي يفهمها
على عدم قبول روايته لانه اذا لم يكن قبل العلم الفاسق مقبولاً لانه ان لو يكون قبل الكافر مقبولاً بطريق
اولي وهو مفهوم انما الله لا يصلح ان يعارض مفهومه الموافقة وفيه نظر لانه الاول يترتب من قوله
في نه قبل الفاسق جازية في نه وعدم اقراره عن الكذب الكافر بان كان مستدباً في نه مع
تحريم الكذب فيه فيحصل الظن بصدقه ووجه الفاسق والاولى ان يتسلك بالاجماع وفيه مفهوم الخاتمة
على تقدير محتمل ان يكون محتملاً ان يعارض بما هو قوي منه وهذا قد مر من بالاجماع الفاسق على
محتمل ان كلوا الشان في حمله على عرفه وعرف الله لعله العرف المتأخر وقد روي ان الفاسق
مصدق على الكافر في العرف المتقدم **قوله** الثالث اويان الاديان في الله القصد في الشرع فيقول
اعتقاد باجماع وارقار باللسان وعلى البركان اي مجموع هذه الاديان الثلاثة ويدل عليها
قوله جمع اليان موقوف على روي العامة وانما من مع بن موسى الرضا هم ان الاديان هي التي
بالعلم والوقار باللسان والعلم بالبركان وهذه ايضا ان الاديان قول مقول وعلى معمول في
بالعقول والاتباع الرسول وفي بعض الاديان المنقولة في الكافر وغيره من الكتب المعينة ولوله العقل
ايضا على ان الاديان اقلية في الاديان وان النعمان يخرج عن الاديان حين الفسق اذا انما

منها وقال الفاضل الوردي اعتبار الدجال لما هو في الاديان الكاطي الذي يكون المؤمنين
المعتدين الخلفين واما الاديان المطلق عند اصحابها القديس والقران واسد ورسوله وجميع ما
يرونه الدجال ومخصوص كل شيء علم كونه ما جانت به والقرية والوامة والوصاية لوهل البتة
مخصوص كل واحد واحد مع عدم مدبرها يقصده من غير عنده والوامة مثل ثب اليه والفايحه
في القادورات وما يدل على ان الاديان المطلق هذا لقبه العلم بالاديان في قوله ثم ومن اجل من
الصالحات وهو مؤمن فلو كان ظلم ولا هذا ولا قران الاديان بالعلم في قوله ثم وان طيات
من المؤمنين اقتلوا واساد الاديان الى القلب في قوله وقيل يلحق بالاديان اولئك الكتب في
قلوبهم الاديان ولما يدل الاديان في قلوبكم ولما لا تستحي ان يعدم النقل **قوله** ومعهم اذا
جاءكم فاسق لون فرايهم من كالفولة والمجته والخطية واخر اليهم فاسق لما عرفت ان الفاسق هو
المرجع عن الطاعة فينبغي في عور الوية وقد عرفت ان الفاسق هو جامع مع العلم به ولو
في ان ما ذهب اليه هذا الفرق من اعظم القرابات عندهم واجواب ان اعتبار العلم بالقرآن في تفسير
لثباتها لا لولده ليل عليه والوصل عدمه وجره احتمال لا ينافي الظهور واعتبار في العرف المتأخر
لوثبت لا يضر في هذا بعد تحت الفاسق في العرف المتقدم اعني عرف الشيع والفتنة والخطية هم الذين ^{تفوت}
بما ذكره عبد الله بن جعفر **قوله** ولما سموا بها لادن عبد الله كان افطخ الاسر وقيل كان افطخ الهمزة
بعضهم نسبوا الى راس من اهل الكوفة بقوله عبد الله بن جعفر **قوله** ومن ضارهم اي من ضالهم من فرق
الشيعة المتسكين بالمال الفاسد كالزبانية والواقفية ونظر **قوله** عبد الله بن جعفر من اكره من اكره
الشيعة من اصحابهم وهو فطحي وقيل من اكره من اكره عبد الله بن جعفر من اكره من اكره
على تجميع ما يجمع عند وقال العلوية مرانا اعتد على رواية وان كان مذمومة فاسد **قوله** وسما عروضا
بن الجرح وعثمان بن عيسى ومن فرق الواقفية والاولون من اصحاب الله والكلهم عليهم السلام
والاخر من اصحاب الكاظم والرضا **قوله** وبني فضل وهم الحسن بن فضل من اصحاب الرضا والنجاشي **قوله**
قال الكثير اجبت الصحابة على تجميع ما يجمع عند واحد الحسن بن فضل والحسن بن فضل **قوله**

قوله

انا اعتقد رواتيه وان كان قد فسدوا فكيف فسدوا فكيف فسدوا فكيف فسدوا
 باقية الى الحسن الاول ٢ والطاهر العبد
 عن اجتماع الشيخ ان اراد ان الطاهر اجتمع العمل اجابار صلا فليس كيف الشرح عدم العمل
 فصار ان اراد ان بعضهم بها فليس بالمتعجب فلو تخيلت جردا القرآن **قوله** والعلو مع نفي محرابها
 في التهديف اكثر من العلوسه **قوله** اما ذكره في العلوسه خلاف لما فرغ في الوصول الى ان يكون قد فرغ
 عن ثم لو مع نقل الحكاية عند كان ذلك في المائتة العلوسه وبالحديث لم يرد احد الا من اما الرجوع
 عن الوصول اما الرجوع عما اخلوسه لو ان **قوله** القيل في اللوم هو الاول وان ثبت للوم هو
 والثاني **قوله** من النادرين والوقفا عند في السئل من ان غير المؤمنين

فاس و دليل الشيخ مذكور مع اعتقاده بالشهر **قوله** وهي تلك الغرض العدل في امور الاول الملك
 وهي نوع من مقوله الكيف والكيف في بعضهم بانواعه لا يتوقف بقصور على صور غير ولا يتوقف
 واللوقة في علو اقتضا واليا في بقوله عن المحرم بقوله او يتصور ان عارض السبب كما وضع فانه
 هيئة نوع من الجسم في سبب اجزاء بعضها الى بعض بالقرب والمجد المجازات ويقول لا يتوقف القصة
 الكم ويقول لا لا في النقطة والورد وهذا القيد يحتاج اليه من يحلها وجودين ويحتملها
 عن الكيف اما من يحلها وجودين او جعلها وجودين وادخلها في الكيف فلو ما جاز ان يكون
 ذكره اما في الثاني فظا ما على الاول فلو ما جازها بان بقوله عارض لو ان العرض موجود وما ليس بالمتعجب

في قوله

العلم باليسيطر حيث يتوقف
 اللوقة لكن ليس هذا
 اقتضاء ان **قوله**

وخل يقول اقتضا او لا يكون له سلطة المتعلق ثم الكيفية ان اختلفت بذات الوافق في كيفية فساد
 في الخاتمة في سبعة موضوعها اى متحكم في لا يفرق عن اصله او بهيولة تسع تلكه والو في مال
 فالكيفية في سبعة الموضوعات تلكه اشار الى ان العدل من الكيفيات التي لا تتوقف على اجزاء
 عن الكبار كلها وعن العقل وعن الصغار وما في ان الزمة من غير سوغ ذلك في لا يوسع عمار لا
 في الوصول في الثاني مع النفس عن الكبار ولتعلق فيها فتقبل تسعة الشرح باس وقيل النفس في حق
 وقد في الحصة بالزنا والفرا من النفس في السوء على ان لا يتم ويقوى الوالد والولادة اعز
 اى في الجوارح

وزاد بعضهم عليها اكل الربا ونهين الرقة وشرب الخمر ايضا فالجوع انما يشرى قبل كل ما يشرى
 عليه مخصوص وهذا اعم مما ذكره كون الكذب والنفاق كبره على هذا المفسر وله الاول وشمل من
 ابن علي لم يتركنا بالسياسة بالقواعد اذا اردت معرفة الفرق بين الكفر والصغرة فان
 مفسدة الدنيا على مفسدة الكبار المخصوص عليها فان نقصت عن اقل مفسداتها فهي من الصغائر
 والافضل من الكبار كما لو امكن المحصلة ليزا بها فان مفسدة اكثر من مفسدة القذف مع انهم
 بان من الكبار فكذلك الكفار على مراتب السليين وسلبهم ليستا صلحهم وليسوا زلزالهم
 ويعني الاموال فان مفسدة هذه المفسد اعظم من الرغب ^{الثالث} منع النفس من الاطراف الصغائر
 قيل الاموال من جهة العرف وبلوغ مبلغها في الوثوق بمرغها وقيل ان يتكرر من الصغيرة تكرار
 بقله ما لو تكرر سعا زار بها بل صغر الكفر وكذا الواجب صغائر على كل من لا يجرى مجموعها
 بما يشبه صغائر الكبار ثم ان قيل الاموال على الصغيرة كبره فقد ذكر المسم ان اياه بعد ذكر الكبار اما
 لو تكرر كبره عنه والاموال قوم تخصمها في رابع منع النفس من مفايات الرزق اي تركه ^{للمنفق}
 به ما يدل على حصة النفس من رزقه ^{للمنفق} كانه كسرة خبزته والتفريق لها او بما اكسها من رزقه
 واخر في الدنيا مثل الحمازة والدابة ونحو ذلك فان على هذه الامور لا تختص الكذب في بابها فلو قيل
 انظر بقوله من لم يترك رزقه لمباهاات الفسق ^{للمنفق} فانه النفس هو رزقه من قوله ^{للمنفق} كما ذهب اليه
 بعض العامة وهو ابو حنيفة في تراكمه في قول الرازي يظهر الودوم والسلاوة عن الفسق ^{للمنفق}
 وقال قطب المحققين فشا الخلو هو لا مملو في معنى العدالة لانه لاها على الاكل ما ذكرناه في الملكة
 المذكورة وعند المحققين ظهوره من الفسق ظاهر او قال قطب المحققين فشا الخلو هو لا مملو
 في معنى العدالة لانه لاها على ما ذكرناه في الملكة المذكورة وعند المحققين ظهوره من الفسق على
 هذا يجوز كل مسلم مجبول اعماله عدم عاده ^{للمنفق} وقيل المحقق من الشيخ اذا استغنى عن كل ما
 في العدة ان العدالة المعبر عنها الرواية غير العدالة المعبر عنها الشهادة في رزق الراوي ان كان محتسنا
 في بعض الاول او في اسقاء افعال الجوع وكان نقرة زوايته تحتها فيها فان ذلك لا يوجب ضمها

صغيرة

ويعجز العقل برون العدالة المطلقة في الرواية حاصلة وإنما الفسق بافعال الجاهل يمنع من قبول
شهادته وليس يمنع من قبول خبره انتهى ولو ينبغي ان يخرج من جميع الفسوق عنه الزنا وفسادها وما لا
ذلك منه لعدم مخالفة الدين وبها حبه فلو حصل الدوم أقدم على الكذب فلو حصل الفسق
قوله متى زاع الكذب علم بل ما يشرط التحريم من الرواية والتأقيد ان قبل المحقق التحريم بقوله لا يثبت
قوله هذه الدعوى على أصل الطائفة باخبار الجاهل **قوله** ولم يخرج النقطة العقلية من غيرها أي غير اجابته
على اجابها الطائفة لعدم قيام الدليل عليه **قوله** مستبعد لما ذكرنا بعد فصل الكلام **قوله** في هذا الكلام
جدى الكلام المحقق في هذا ادعاء **قوله** مستبعد لما ذكرنا انه لو واسطة الدليل على دعواه قوله ان
جاءكم فاسق نبأ فبينوا لكن الاستدلال بها لما توقف على مقدمين احدهما عدم واسطة بين
وصف العدالة والفسق يجب الواقع واخرها خلق وجوب التثبت بنفس الفسق ثم سواء تقدم العلم
برأيه بنوع من وهو الفسق الذي تقدم العلم برأيه او لو نبأها وتانيا لها ككيف يدرك
على دعواه **قوله** في موضع الحاجة لم تقدم واسطة والموضوع الحاجة الى اعتبار شرط العدالة في
قبول الرواية وهذا الوقت انما يكون بعد انقضاء زمان كثر من اربعة تكليف الرواية غالباً كما يجب
تفريق الزمان وتوقف اصل الزمان وقوة هذا الوقت اذا ان يكون لهم المكلف المذكور او لو فان كان لهم
عدم دلالة الوفاق فلو واسطه واما في بد والتكليف فيمكن ان لا يكون لهم الفسق لو جشاهم عز وجل
يكون لهم المكلف ايضا لعدم حصولها بعد انقضاء حصولها زماناً **قوله** ونقطة مجهول الحال اما هو
محصلة ان ثبوت واسطة بين الذل والفاقر انما هو الدهر لانه نفس الامر ان بين التصديق
زهد والتصديق عدم قيام واسطة بين الدهن وهي الشك وليس بين قيام وعدم قيام واسطة بين
قوله ولو رتب ان تقدم العلم بالوصف المشرع في ابناء المقدن انما يشترط في تقدم العلم بوصف
الفسق فلا يخرج احد في حقيقة هذا الوصف بالبرهان ان وجود التثبت قوله ثم جاءكم فاسق
معلق بنفس وصف الفسق لا بان تقدم العلم به من هذا الوصف لان تعلقه بان تقدم العلم بل ان يكون اذا
كان تقدم العلم بالوصف والعدالة حقيقة وقد عرفت ان ليس كذلك فانهم من الذين ان

الثبوت باعتبار نفس الشيء وهي علمه له في نفس الامر وان لم يكن معلومة عند خلق الوجوب بها وبقية
 ذلك ارادة البحث والتحقيق من حصول ذلك الوصف وعدمه الى ان يحصل العلم او العلم بالعلم
قوله الذي اياه استلزامه لقوله وجوب الثبوت في الوجود محله ان تعليق وجود الثبوت بنفس الشيء لا يتحقق
 ما يكون معلوما عند تعليق كانه تعليق وجوب الوصف بنفس الشيء والربط بينهما كما لو كانا كلفا مصلحتين
 عند التعليق يقتضي ارادة السؤال والتحقيق على السؤال عن العدل والتحقيق على اعتبار
 المأمور بنفسه بعبارة البلوغ والربط او على وجه العطف للثبوت في الوجود في ذاته خبر من الوجود
قوله لا لا فتراه ببليل انما اقصى على العلويين عند الامر من ان العقول **قوله** هذا الشيء انما يتعلق
 الثبوت بنفس وصف الشيء لا بما سبق به من هذا الوصف **قوله** ان يفتيوا انما يجمع اليان معناه
 من ان يفتيوا في الفهم والمواظمة في العلم بما لم يعلم وما لم يعلم من الطاعة والاسلام في الشيء
 ما تعلم من اصابتهم باخطائهم انهم لو لم يكن كما تذكركم قال في هذا لا لانه ان خبر الواحد لا يوجب
 العلم واداء العمل ان الشيء ان جاءكم من ثمانية ارباع ان يكون خبره كذا فثبوتوا فيه وهذا القليل يوجب
 في خبرين يحتمل كونها ذبا اقول وفي كلامه لا لانه لا يوجب ان هذه الصلة موجودة في خبر الواحد
قوله حيث لا حرجا بالاراء الممثلة او بالاراء المتجوزة كلها يفتي المنع من خبرها يعود الى صفة الشيء وحيث
 يقتضيه للوقوع في الذم ونظره لا يقلل من الغرض من ابراج العادل من الحكم المذكور ان العمل
 بجزء لما كان مستندا الى الملكة المأثورة عن الكذب لا يقع العاطل في الذم فيسبغ في تمام على العمل بخبر
 من جوزت لرصد الشيء في الواقع عند ظهورها على وجود الثبوت وهذه الصلة موجودة في العادل
 ايضا من ان الملكة لا يقتضي عدم حوار في صفة نفس الامر بل يتم اقراره عن الحكم المذكور **قوله**
 واداءه في سبب العلم بحصولها في ذلك اي لا يدخل بسبب العلم بحصول صفة الشيء في الوقوع في الذم في الحق
 فيه ما حصل في صورتها في العلم بها وعدمها **قوله** اذا عرفت هذا شرع في بيان كيفية دلالة الوجود على
 استلزام العادلة اي انما عرفت ما ذكرنا من انه لا واسطة بين وصف الشيء والعدل فيجب الواقع ومن ان
 وجود الثبوت متعلق بنفس الوصف لا بوصف العلوم منه بل انما يصير مقتضى الوجود وجوب الثبوت

عندين من هذه الصفة الواضحة ونقول الامر كما تقتضيه القعدة الثالثة فيوقف القول على العلم
باشفاق تلك الصفة كما يقتضيه وجوب التثبت وهو لا وجود للتثبت عندهم من هذه الصفة الواضحة
يقضي بلو حكمة في الوساطة كما يقتضيه المقدرة الاولى قوله استثناء العدالة وفيه نظرون وجوب
نما يقتضي ذلك ان كان مفهوم الشرط غير واضح منهم الرتبة لولم ياتوا على التعليل والبرهان
فولم يتم ان يقتضوا اول ان يقول عليهم من مفهوم الشرط وقد عرف ان هذا التعليل قائم في هذا العلم
ايضا فليعلم ان هذا التعليل فيظهر بطلان القول بقبول دواير الجهول عندل هذا الغالب
ايضا بان وجود التثبت شرط بالحق وانما الشئ الشرط والحق مشقة في جهول الحال
التثبت فيه والحوادث ان هذا ينبغي على ثبوت الوساطة بين العادل والفاقر وقد عرف بطلان قوله
والحق مشقة في جهول الحال ثم بل الشئ العلم به ولا يلزم من عدم العلم بالشيء العلم بعدمه بحسب الضمان
والحق لا يفي الاصل عدم الحق فيكون ظهوره مالا من يقتضيه ذلك فيحصل الحق بعده وانما في نفسه
ونقول الاصل ثبوت الحق فيكون الحق اغلبا كمن يحصل الحق برهانا فيكون مقتضى الحق مشقة
والغضبية وهما غريزيتان في الانسان والنظر في وقوع مقتضى الصفة الغريزية لا يظهر ملامتهم
ان قطب المحققين لما راى ثبوت الوساطة قال دليل استثناء العدالة هو لوجع لوان التثبت على ما قيل
لان اشفاق الحق لا يستلزم العدالة لثبوت الوساطة وبره عليه بعد ثبوت عدم الوساطة ان الشك
غير متحقق اما علمنا فلما مر من ان استثناء العدالة مشهور بين اصحابنا واما عندنا فافيد في الغالب
كما مر من ادلائج قوله ولحقهم بلو حكمة بعد مراد الولاية لا الولاية من وجود التثبت في
اي لو تضمن العمل الدعا والحق دليل على غلبة وهو رتبة الحق عن الكذب وان كان فاسقا بوجه
مخصصا بعدم ظلال الولاية لا الولاية من وجود التثبت في هذا المقام لم سواء كان مخصصا بغيره
من الجوامع والعلل المذكورة في تقديره متفق ودلالة على قبوله فافان من الجوامع ان اذا كان محتملا
عن الكذب ففان العلم والفاقر محتمل العلم على غير معلول الخاص مما بين الدليلين قوله وسبق
في المقام ان مقام استثناء العدالة لا يقع المتكبر قوله من هو كذا اي بعيد من ادعاء ان التكليف قوله

ولا يكون له علة كون الربوبية معتبر فيها كما مر هو انما يحصل كثره ملازمة لترك الجوهريات وهذا يستدعي
زما ناستعدادا به لا يحصل بل وينفردان قلت هل يمكن تحقق الملكية اولا الخليفة كما يستفاد بقوله فيمكن في حقه
تحقق الواسطة قلت نعم لجواز ان يحصل للشيء من باب التبريد علة ترك الجوهريات فيكون هو عند البلوغ
عاد له **قوله** فلو تقوم العلة بالشرط العلة لسطر اي جميع افراد الرتبة او في جميع اركان الخليفة **قوله**
وعلة اصل الاشكال هي وجوبه لشرط العلة لسطر ان الواسطة المذكورة ينبغي من يقع منه معينة معينة
الغنى ولم يوجب علة العلة والنجاة علة علة الخلفات لعدم امتناع عقول لكن وجودها في الخارج
من معلوم لما ذكره المصنف في الواسطة فتم اشرط العلة لتقصص الولاية كترية سطر لنا وجودها في الخارج
لكن على وجه التثبت في الفاسق هي عدم الحجج عن الكذب المستلزم للعدم عند ظهور عدم صدق وجوده فيها
ايضا فوجه التثبت فيها لما سياتي ان العلة المنصورة بتعديها اليها الحكم الى كل عمل توجد فيها تلك العلة
وفيه نظر لولا ان العلة هي ما ذكره بل هي اما الغنى وعدم الوقوع في الدم علة لعلة كما هو
الولاية او الغنى مع الوقوع وهذا العلة غير موجودة في الواسطة سلمنا لكن لولم ان العلة عدم الحجج
عن الكذب المستلزم للوقوع في الدم سلم بل هو عدم الحجج الناشئ من الغنى وهو غير موجوده فيها
قوله الشرط الحاصل في ضبط الماد بغير غلبة الذكاء على السمو وانما اشرط ذلك ليكون له اوصاف من اوصاف
المذكورة فيحصل لربان طرف الواسطة بحيث يعمل بخلاف ما اذا لم يتحقق فانزع اما ان يكون السمو
اكثر من الذكاء وهو مستاويان وعلى التقديرين لو ترجع لطرف الواسطة انما ان الضبط كما مع التيقن
يبرز كثره استعلا الواسطة منزهة عن جد عرض وباعادة ما حفظه بعد وقت ولو تدبر على ضبط
فصار له حادث دون مطلوبه قبل منه الاول والثاني واخر من بعض الشايعين بانه كيف
يكون الحكم بجهة الحديث بوجه توثيق علم الرجال حاله لو سلم من غرض على ضبطهم واجاب بانهم يثبتون
بالتوثيق انهم على ضبطه لكون لفظ الثقة من الوثوق ولو وثق بهم يتساوى سموه وذكره وهذا
هو الذي قد علم من قولهم عدل لما قولهم ثقة وان تعلم ان هذا الكلام ينبغي الواسطة انما يكون
الحديث صحيحا او موثوقا الولاية الحكم بوجه من العلم بوجه علم الرجال الضبط المذهبين **قوله** ولو لم يكن

في اشتراطه قد يطلق ان اشتراط العدل لا يقع عن اشتراطه لانه العدل اذا علم من نفسه عدم الضبط ان يقيد
على النقل فحينئذ من افعال البر من الدين فيه وهذا الميراث لانه العدل اذا كان كثير السهو في
يبدو ان مضابط او كثير السهو وان الحديث مضبوط فيقله وهذا لو كان العدل انما انما هو
النقل مع العلم السهو او بعدم الضبط الفقيه الى الكذب غالباً او يدل لفظاً بافر مع انه لم يكن له عقل
في البلية والاولا نقل الفقه جابر قوله قال الحق تأكيد ونقوله لم يقع **قوله** تفرغوا للركن
لما كان العدل علة وهي كغيره نفساً غيرهما هذه وقصبت مناطاً للاحكام كثيرة كقول الرواية **قوله**
وتحتمل الامانة ونحوها ومناط الاحكام بحال يكون معلوماً من ضبط اعتبر العلم بها ام لا
الاحتياط والاحتياط بالبحر المتأكد والملازمة المتكررة في الزمة متكررة بحيث يظهر لحواله وتحصيل
على سريره وصف اقول لم يحصل العلم باثباتها بما علمها ما ذكرناه انما وسميها اشتراطها بين العلم
واصل الحديث لعارفين بحقيقة ما سألوا عن هذا الشيء ام لا وسميها شهادة القاريين المتكررة **قوله**
المفيدة بها ومنها تركية العدل العام بها ومنهم من اعتبر بكون الركن اسامياً وبناءً على اشتراط
الرواية في العلم بما لو علم لما اشتراطه لو لم يكن ان يشترط ايضا وكان يصح بما كفاً باس
ثم ما يظهر من كلامهم في بعض الاوقات من الاكتفاء في الجمع بقول عزرا وما يحول اذ على الفضل من هذا
الواصل من كون الخابج عجزها كما وقع في الملوحة من جرح ابان بعرض كونها ساداً للذهب بقوله
ما رواه الكشي عن ابن بكس بن فضال ان كان من النادرين مع ابن فضال فليقيل فروع
لئلا ابان بعرض لعل العلة تستفاد فساداً فذهب من غير هذه الرواية وان كان كل منطاهل فيها
ذكرناه واعلم ان الركنية لها حسن انب الدولى ان يحكم العدل الادامى بشهادة الرادى كان من يرى
العدالة شرطاً لقبولها الثانية ان يقول هو عدل وذكر السبب الثالثة ان يقول هو عدل ولم يذكر كنه
عارف بالسبب بالعدالة الرابعة ان يرى عنه وهو يرى الوعى عدل الخامسة ان يعل بحرم وهو
تقدير اذا علم ان الركن بحرم ليدل على حرمه والاولاد لا عدل فيها فخلو السبب **قوله** انما
شهادة اي لما ان الركنية شهادة وكل شهادة يعتبر فيها العدة فالركنية يعتبر فيها العدة والحجج في

اوله بالمعاشرة وهي افاضل والمجاز لا يتبع فيه القدر فالتركيز لا يعتبر فيها القدر ثم انتم افاضل
 الشهادة لو بان ان يكون مستدا الى العلم العقلي والعلم بالعدالة مشع لها بانه يتصور هو العلم
 ومنه يظهر منع الصغرى وثانياً يمنع كل تركيز يقبل شهادة الواحدة في بعض المواضع عند بعض
 بل يقبل شهادة المرأة الواحدة في بعض الامور عند اكثرهم وكذلك تركيز من هذا القبيل
قوله وان مقتضى اشتراط العدالة هذا دليل اخرى ان مقتضى اشتراط العدالة لقبول
 الرواية باعتبار حصول العلم بالعدالة لعدم صدق الرواية والبيد ان شهادة الشاهدين
 بالعدل لا يقوم مقام علمنا بها شرعاً فثبت ذلك البيد عن ذلك العلم وسوى ذلك سوى ما يقوم
 مقام العلم بشهادة تركيز الواحد وحده يتوقف الاكتفاء به على الدليل والاصل عدمه وفيه
 نظر لو بان ان اراد اعتبار حصول العلم باعتبار الحصول العلم العقلي فهو كمن وكل ما جعله
 لعدم العدالة فهو مفيد للنظر بها وان اراد حصول الظن فهو والظن يحصل تركيز العدل
 ايضا لعدم الاكتفاء به وروى الزيادة له لا بد من دليل والاصل عدمه وقد ورد بعض الحكماء
 على عدم الزيادة بان علماء الرجال الذين وصلوا اليها كنههم في هذا الزمان كلهم ناقضون تعديل
 اكثر الرواية عن غيرهم وتوافق الاثنين منهم على التعديل لا ينفخ في الحكم بجهالة الحديث الواحد ثبت
 ان عيب كل من ذلك الاثنين عدم الاكتفاء في تركيز الراوى بالعدل الواحد دون غيره
 خطأ القضاة بل الذي يظهر من قوله ان العلوة مبرح في كتب الاصولية بالاكتمال بالواحد والذي
 يتقادم من كلام الكشي والجلاني والشيخ فابن طاور اعتقادهم في الجمع والتعديل على النقل عن
 الواحد كما يظهر من تضعيفهم فكيف يتم لمن يحمل التركيز شهادة ان يحكم بعدالة الراوى بجملة الملقين
 على تعديل اثنين من هؤلاء فكيف يتم وعالم ما عرض مع ان شهادة الشاهد لا يتحقق بما يوجب كتاباً
 نعم لو كان هؤلاء الذين كنههم في الجمع والتعديل بديننا في هذا الزمان ممن شهد عندك واحد منهم
 عدلون بما لا رادى او كانوا من الذين خالطوا رواية الحديث والاطلوا على عدالتهم ثم شهدوا
 عليها لم **قوله** واجتبا ان التعديل شرط اه فتفرنا الوجهان بوجوبه ان العلم بالعدل لا يقبل

الرواية فلا يزيد في اثباتها على شرطها ولا يرد الوحي في الفسخ على الاصل **فولوا** الو
مجموع دعوى يكون ان يجب ان الظن المتبادر من الشرع ان لو يكون وجوبه واعتبار زايده
على الشرط كاحتمالات المقدمات والحجج مكابرة **فولوا** ولكن الشرع في قول الرواية هو العلم
للاقتدال هذا الذي يرد على الشرع الذي ذكرناه ويكون ان يجب اعتبار ان شئوا العدالة مشروط
بالاعتدال عند عدم امكان شئوا غير فالتعديل شرط في قول الرواية بالوسط وهذا
كافية الشرطية على ان امكان عدمه لا ينافي شرطية ايضا لانه ان يكون لشيء واحد شرط متعلق
فولوا سلبا ولكن زيادة الشرع ان الشرع في قول الرواية هو التعديل ولكن زيادة الشرع
يخفى كونه مقدر للثبوت على شرطية التعديل الزيادة المحصورة في افتقار شئوا الى الشاهد **فولوا** ان
الشرع عند من يعمل بخلاف الواحد الكرم ان يحسم الذي ان وجوب الحد بغير شئوا واصل التعديل
بخلاف الواحد وهو مشروط بشئوا التعديل وبلغ الفارق وكل واحد منهما يفتقر الى الشاهد وفيه
مظهر من وجهين الاول ان هذا من باب التمهيد والركيزة من باب الاشارة وفيها سوادها على
قياس مع الفارق ولوقد اثير ايضا الشاهد فلو فارق لونا يقول لو ثبت ذلك كان كافيا في
نقص الدليل فلو حاجته الى هذا القول الثاني ان مقصود المستدل هو ان يقتضيه الاصل
الاحتياج في التعديل الى عدلين دون المقصود حصول الظن بعد الزاوي وهو يحصل بالاعتدال
ذلك بغير الاحتياج اليهما في موضع باعتبار وجود النقص فيهما **فولوا** والذي يقتضيه الاعتبار في
يقضي الاعتبار ان التمسك الحكم بان الواحد يكفي في التعديل بنقص زيادة الشرع على الشرطية
اهل القياس فلو كانت هذه الطريقة مع الحكم بصلواتهما فلو كانت في الصلوات فلو توصلوا الى العلم ولو ثبت
الزام الغصم ايضا دون الغصم ايضا قابل بطلانها واجاب بعض المتأخرين بان هذا قياس بطريق الذي
وهو معتبر عندنا **فولوا** لا ولو ثبت من ثبوت العدالة لما كانت من الامور الباطنة الخفية كانت
الوصول اليها بطريق الوحيات متعسر جدا فيجعل فيها غلطا قطعيا ومع ذلك كان الفسخ واجبا عليها
لانه ان كان غلطا فلا ينفق الفسخ التعمير والغضبية وما غلبت به فان المنطوق وقع مقتضاها

طالم يدل عليه دليل على خلافه فانما اجز واحد بالعدالة لا يحصل لظن بمصالحها مع وجود هذه الحقائق
فلا بد من ان ينضم صدر عدل اخر يحصل منه ظن بمصالحها وهذا غلط في الرواية فاما ما توقف على
السام فقط فلا يصح فيها الوحدان التوزيع الحائض لوصول الظن ضام جزوا حدي لا يكون
هنا لدافع من حصول الظن لا يوجب سماعه في كل خبر مانع من اصله فضلا عن انه يوجب
بطريق اول ولو ثبت **قوله** وعن الثاني ان بين انشاء العدالة معارضة بين لها فيبقى مقصودا
وهو انه لو كان في الواحد التبدل بل لو بد من الاثنين لقيام مقام العلم بالعدالة شرعا هو
المطلوب فلا بد **قوله** فيوقف قبول الخبر على العلم باشياءها ان اراد العلم القطع فمزم ان
حصول العلم باشياءه صفه الضيق مشع قطعا وان اراد به الظن فممكن لو يتفكر دون الظن
باشياءه صفه الضيق موقوف على الظن بالعدالة وعلى العلم بها والواحد اصل الاشياء ايضا
وع لو بد منه الظن بها يحصل الواحد ايضا من ادعى اعتبار الشاهد من ايجز الواحد عليه
اقامة البرهان **قوله** وفيه العمومية الدورية الى ان لا يحصل لكونه مضافا لدورية في بيان
غير الواحد التبدل والبرهان لزم الشافعي **قوله** وقد قلنا ان مقتضاها توقف القبول
على العلم بالاشياء فخرجت ان مقتضاها توقف القبول على الظن بالاشياء وهو يحصل بالاشياء
ايضا والمختص بجميع الدليل لا بد دليل فلا شافعي **قوله** لو بقي ما ذكرته في الاخرين ما ذكرته
من ان مقتضى الدورية توقف قبول الخبر على العلم باشياءه صفه الضيق وادعى قبول شهادتهم
ايضا لانه انما يتبدل الظن باشياءه صفه الضيق دون العلم فوجب ان يكون كالواحد في مقتضى
قوله لو لا نقول انه لا نقول شهادتهم بل اعتبار العلم بالاشياءه صفه الضيق فوجب قبول العلم بليل فاعني هو
الوجع واعتبار الشافعي وطا الدورية على اعتبار العلم بالاشياءه صفه الضيق فوجب قبول العلم بليل فاعني هو
على الشهادة مما بين الدليلين **قوله** كيف يحققها بالوزن بين ان يحقق الدورية في نفسها
من اعتبار شهادتهم الشاهدين بل هو جاز على من ذهب من اعتبار شهادتهم الواحد واعتبارها والاشياء
لها ايضا لان تركيزها لا يوجب شيئا بالواحد اتفاقا فمزم ان يكون في الدورية لا في مقتضىها بل هو

وهو من ذلك الباقية وجب تقديم الجمع على التعديل **قوله** ادعائية قول العدل ان لم يعلم فصار
يقولنا ما علمت هذا الوجه لو تم فيها اذا قال الجماع انما علمت انه لم يزل صلو الصبح في يوم كذا لو كثر
ما هو له وقال العدل انما شاهدت فعلها وفيما اذا عين الجماع سببه ونفاه العدل بطريق
كأنه المثال المذكور فلو بدى المصير فيها الى الترجيح **قوله** كان الجماع كاذبا اي فحكمنا ان لا نرضى
الوجه لو قال بدل قوله كان الجماع كاذبا كذب الجماع وبدل قوله كانا صادقين صدقهما
لكان الظاهر **قوله** والجمع او لا يجمع بين تصديق العدلين او بين تصديق احدهما وكذب الاخر ولما
قال ما لم يكن بين الجمع بين ما يقتضيه الجمع والتعديل في الحكم بغير ان لا يروى عن التزمين **قوله**
وهذه الترجمة مضمولة اذا لو لم لا تجري فيما ذكرناه من الوجهين وانما لو ان العدل يقولنا ما علمت
بني المكذبة المذكورة والجماع يقولنا ما علمت حقيقة في استقامتها صدقة وكذب الاخر وانما لو لم لا يزل
على اعتبار مثل هذا الرجحان كما دل عليه قول ابن طاهر ورجحان بحكم التدبر الصحيح باعتبار **قوله**
وما قاله هو الوجه من المتصور النظم وانما يحصل من قول من له الرجحان المعبر عنه في تقديم الرتبة
وقد فصلت العلوم في المخلوصة في موضع كان ترجح ابراهيم سليمان حيث رجح تعديل الشيخ والجماع على
جمع ابن الفصايي وكذا في ترجح اسمعيل في هذه المصنفات وغيره لكن ما قرره في غاية الوصول بناء على
هذا حيث اعتبر الترجيح بالرجحان في الصور التي ذكرناها انما لم يحكم بتقديم الجمع **قوله** لو ان اصحاب
لو يجرى ذلك في العدل حتى يكون اخره بعض اصحاب تعدلوا لذلك البعض لا نرجح نزلنا اخره عدلنا
ان كان المراد برستليم ان اصحاب صحف ذلك العدل ولم يكن لقوله كذا التعديل انما يقبل مع
استقامه معارضه معناه وانما ان المراد برستليم ان اخره بعض اصحاب تعدل فكذا لو كان كون هذا
القول تعدلنا انما هو سبب اجحاض اصحاب العدل برستليم العلوم تسليم لعل الشبهة الخاطئة عن
ويكون ان بما ربه تسليم السبب حيث هو لا يستلزم تسليم سبب **قوله** انما يقبل مع استقامه معارضه
الجمع لراشاة الى ان المراد بالوكفاة في كلام المحقق ايضا ان شاء الله حيث قال اذا اخره بعض ذلك
يفضل ومعه وادع ان قبول التعديل في حله سببا للعلل وقت ما مشروعه بعدم معارضه اجمع له كحق

وتحقق هذا الشرط موقوف على تسمية المعدل بشرط العمل به مباح او لا ومع الجواب لو يعلم غفقة
لو متنا وجود المعارض فلو قيل صلو وبالمجلة معقود المحقق ان التعديل في اخيرة بعض الاصحاب
مقبول والمصنف ذلك ويقول قبل التعديل شرط بشرط تسجيل غفقة هنا وليس مراد المحقق
بالوكتفا بالتعديل عدم احتياجه الى شيء اخر مراد المعوي بان احتياجه الى النظر في وجود المباح وعلى
بره عليه ان التعديل لا يوجب المعين ايضا غير كاف لو لم يرد به خبر ايضا من النظر في وجود المباح وعلى
فلو امتنعوا عن عدم اكفائه بصيغة الالهام قوله من هذا القبيل يوصف الرواية بالمتحدة من قبل
المصنف بعد ان لا يروى في غير ما ذكرناه التعديل من ان قبله شرط بعدم مجازمته لم يفتق
هذا الشرط موقوف على تعيين الرواية فان عرفت قبل هذا المصنف مع عدم وجود المعارض لا يكون
اصلا لاحتمال وجود المعارض قوله ظاهر معروف قال المحقق الوفاء بالتعليم نسبة الخبر الى رسول الله
واحد الوتر عليهم السلام ولم ارجع مراتبه الى ان يقول اسمي رسول الله او شافعي او حدثني
ويلى ذلك النوع ان يقول قال رسول الله او سمعت منه او حدثني ويلى ذلك النوع ان يقول
رسول الله ع ويلي ان يقول روي عن رسول الله وهما الفاظ اخر ليست من مخيرة الرواية ومنها
انه يقول امرنا بهذا او نصينا بهذا او يقول من السركذا او يقول الصحابة كذا ففعل كذا ففعل
الفاظ لا يعلم من نفسهما الدلالة على الرواية بل من نصهم اليها ما يدل على العقد بها قوله السماع من
لفظة سواء قصد الراوي سماعه بعد او سماعه ما بعد هو واحد منهم او سماعه غير محصور والفاظ
عند الرواية على الاولين حديثي فلو كان واحدا في او سمعت حديثي وعلى الاخير سمعت حديثي او قال
او حدثني او اجز فلو كان واحدا في او سمعت حديثي او حدثني فلو كان واحدا في او سمعت حديثي او حدثني
عليه هذا هو الوجه ينطبق في الرواية عليه من السهو والسيان وغفلت الرواية لا ينطبق في الاول
والغفقة قالوا بالوثر بهذا في الاول والمالكية قالوا بالمساواة بينهما قوله مع اقراره برودة ذلك
بان يقول نعم اذا قال له الفاروق هل سمعت هذا الحديث او يقول الوركاء فري على بعد فاعلم من الرواية
وانما جرح هذا لان الرواية بعد من مجازيها او ضمنا او اعتبارها لاحتمال الغفلة من السماع او عن التكرار

ولو لم يكن لم يوجد ما يوجب كونه من النكار من الكراه او غفلة او غيرها من موانع النكار
فقل لو قيل بر وقيل ببل لانه كونه نكر في مقتضى له با هوارة وموم للصحة وانما يصح
العدل مع عدم **الاعتناء** ويحكى عن بعض الناس نقل من الخفيف انهم سكتوا جواز الزيادة بالوجاه
علم محتمل بان لا يوجاهرت لما زان يقول عدلني واخرى اجاب والاشارة بالو كانه الراوى
المعتمد ان لم يوجد من نقل الحديث ولو ما جرى جرى نقله واجوابه ولو يمنع اللو نية بلوا زان يقول
اشارة وان لم يجر اجزئي وحدثنى وثانياً يمنع بطلون الثاني وما ذكر في الاشارة من ان لم يحدثنى
انه اذا اراد ان لم يحدثنى اصله لو مر بها ولو ضاع ان لم يحدثنى صريحاً ثم كان لا يلزم منه الكذب
كالقرينة الراوى فانزعه بالافتقار حدثنى فراء مع ان لم يوجد من نقله ولو ما جرى مجرى **القول**
احدهما قول الحدثنى اى احدهما انما يجب على المجاز له وغيره قبل احديث والعمل بر ومجوز للمجاز
مقتضى الى يرض ان يقول اخرين اجابته وعنه من اللفاظ التي تفيد نطق الشيخ بر ومجوز للقرينة
وهي الاجابة بما هو الواقع في نفس الامر من الوديان والودع والليل على جواز هذا القول
اشارة الى انه لم يقل لكون العبار في العرب اجاباً الى في ومنهم من اكر جواز له شعاع بنطق
الشيخ وهو كذب فلو يجوز ان كانا بر لم يقل اشارة فان الوديان والاشارة اجاباً الى اللغز لكانا
واعلوم في العرب في الغراب بين الوديان ولوقى مجازاً لوديان وهذا الفعل شيء من العداوة وهذا قد
ولوقى مجزى واجوابه لم يجر اجابته اجابته كما يجوز ان بناء والكذب لا يلزم لو لم يكن هناك قرينة
للاجابة عن ظاهر وهي موجودة لكون اجابته دليل على ان المراد بالاجابة هو الوديان والوديان
فلو فرق بين العبارتين **القول** يجوز مع القرينة لكون اجابته حقيقة ففطن الراوى بر واستعمل **القول**
من غير نطق والقرينة هي قوله اجابته **القول** فلوما منع من لوديان المانع العقصا اظهر ان الكذب
واذا المناقضة بين مفهومى اجابته واجابته لوفادة الاول النطق بر والاشارة عدمه كما يدعي **القول**
سوىهما لما تفتت **القول** ان مجموع الناس منهم الحاكم ابو عبد الله النيسابوري صاحب الحديث
الصحيحين حيث قال القراء على الشيخ اجابته وعنه اشارة على ذلك وعلى الاول **القول**

قوله مقيدا بما ذكرنا لا مطلقا لانه لو أطلق في غير ما ينطق الراوي وليس له ان يطلق فهو ليس كذلك
وهذا من السبب في غلبة القول بانهم انه السيد أمير الكواكب له بحجة خفيفة في الرواية في المقصود اجزئ
هو الوجوه بالانطق وقراءة عليه بنا فتنه فان سمع ما اعتبر لم يرد عليه ما اورد به المم والواجب
هذه دون ما اورد به قوله الخ الثاني من المعنيين لجواز الرواية بالوجوه حديثي واجزئ من غير
شك في بقيد الوجوه وقد بسطنا هذا الى بعض العامة فابوا بما عارض الشيخ اجزاء منه وانما ان هذا ليس
بشيء من الوجوه ليست باجزاء وعرفنا واجزئ يدل على الوجوه وهو كاذب فلا ينبغي للعدل
ان يتكبر ولذا قال المم وهو بالوجه عن حقيقة حيث قال قوله واما الوجوه الى ما صلت
الوجوه لو حكم لها في قبولها تحديث وجواز العمل به ونقل الى غير ذلك من نقل حديثا فلا شك في رتبة
سواء قال الشيخ اجزئ لك نقله او لم ينقل من لم ينقله ليس له نقله مطلقا ولا منعه في ذلك وهذا
ظاهر على ان الوجوه او يحصل بها العمل على ان الجاز له لو يجوز له نقله وانما قلنا ظاهرا او يقال
انه يكون المقولان الوجوه لو حكم لها في جواز اجزئ وعدني لكون من نقله نقله على وجه يقضي
نقله سواء حصل النقل بالوجوه او غيرها من الوجوه المذكورة وليس له نقله على غير ذلك الوجهين
نقل بالوجوه فلا ان يقول عند نقله بنا في وليس له ان يقول اجزئ او عدني او مطلقا ولو منقلا
قوله يطلع على ان من ينقل في جواز الرواية بها بلفظ عدني واجزئ اي مطلقا ومقيدا واورد عليه ان
لهذا الغرض لو استغفار من العبارة المذكورة والقليل المذكور فيما لو لم نقل على جواز الرواية
بالوجوه مطلقا وان قلنا ان العبارة المذكورة يحتمل حملها على هذا الغرض وان كان بعيدا كما ذكرنا
ثم قوله لو لم اشأ ان الى ان قوله السيد وليس مما ليس له ان يرويه غيره عليه مع الوجوه ونقلها
ثم لو لم يورد له ان يرويه به ذلك الوجوه ربما يجوز له ذلك مع الوجوه قوله من قرأه عليه
فاقره اما ما من الموصول ريان له ومعناه ان يقول انقاري للشيخ بل سمع هذا الحديث فيقول
نعم قوله عدني واجزئ من غير تقييده بقراءة عليه كما هو مذهب قليل من الاصوليين او مقيد بها
كما هو مذهب اكثرهم فلا يريد ان كل المصنفين في الاصول فيقولوا يجوز هذا اللفظ مطلقا فلا يخرج

كل من ضعف بعد هذه الالفاظ لم يتم انهم لم يقيد بخلو بعضهم كما مر قوله ولو يجوز ان يقول حدث
واخر في اي لفظ ولو مفيد بقرائة عليه لوان مذهبنا في بيان الرواية بهذه الالفاظ على الاول
كما مر قوله وهذا كذب لم يجر لنا في حق من جوز الادعاء باخر في حديثي لو قال من اوجب النكاح
مع فلاة عليه الوان يعني حديثي واخر في امر من عدنا وضرا مط وان كان مع التمييز ^{للم}
او على المناقضة بينهما كما مر انفا وهذا مفعول لما مع بر المراسم بقا حديثي ^{قوله} يجرى مجرى من يقرأه
عليه خبرا وخوله ويعرف به ولا شأن الى ان القراءة عليه من غير قراءة لا ينعف لو احتمل الفضل ^{قوله}
في علمنا به حديث اشارة الى ان القراءة عليه من غير قراءة لا ينعف لو احتمل الفضل وقوله وجعل الشبه
بين المسألة والقراءة ^{قوله} لم ذكر حكم الوجارة بتلك العبارة اي بالعبارة المذكورة وهو قوله
واذا الوجارة فلو حكم لها ^{قوله} وسوق هذا الكلام كما ترى يدل على ان القراءة على الحد المتأخر
والوجارة كلهما من باب تحديثكم اولاد ان المسألة مثل القراءة وثانيا بان الوجارة مثل
المسألة ولو على جواز العمل بها ان جاز العمل باخبار اولاد وعلى عدم جواز نقل شيء منها لفظا ^{قوله}
وحديثي ^{قوله} لو لم لا يجوز الرواية بلفظ بناء في نحوه كما يجوز الرواية عند القراءة عليه ^{قوله} فما
عنده في هذا الوجه سواء الى القراءة والوجارة عند السيد وسأنيان في انه لو حكم لها بالنسبة الى
حصول الرواية لفظا حديثي ونحو لو لم ^{قوله} وشقا في اعتبار مرتبة وقوله نظر من روى وينفع
هذا التوجيه بانهم من عدم السوات بين القراءة على الراوي والوجارة لتقريبه الاول ^{قوله}
العمل به حيث قال في الصحيح انه انما اقره وعدم تقريبه الثاني بل لا شأن بعد جواز العمل به في كل
واكثرها يكون ان يدعى ذات الودعما يشتر بها ليست من باب المناول والقراءة حتى يجوز فيها ما يجوز
فيها ^{قوله} وقد عرفت اي اول هذا الفصل حيث قال وودون اجابة رواية كتاب نحوه ^{قوله}
بالنسبة الى العمل بما قيد به لوان للوجارة فائدة اخرى ما يقيم كون مقلتها معلوما بالتواتر وهي
بقاء اتصال سلسلة الاسناد بالجماع كما سيجع بها ^{قوله} ومن باه وجره الرواية وهو السماع من
الشيخ والقراءة عليه والمقصود انها كما لو ما روى في ان الرها بالنسبة الى العمل بما يطهر فيه لا يكون مقلتها

مضمونها الا يرى انهم قولك يريد هذا الذي قلته فاسعته فلو ان اذ انقل مضمون كل
 لو نفسه قال او معنى الامكان هذا الخبر بعينه يدل على جواز النقل اليه لانه الظاهر ان الخبر الذي عليه
 واحد والاصل عدم كونه من اليه ومع ذلك قد روي بالفاء على مختلفه فانه قد روي بضم السين
 والي غير مقتدر الى من لا فقه له فلو ان الالف واجبة بان كونه الواصل عدم النكران معارض بان الاول
 عدم الخبر من الراوي وبقا ما كان على ما كان **قوله** ومنها ان اسد قد القصة فان قلته كما تروى
 مثانه ليس لا محذور لانه ما لم بالحقائق فلو يفتى في بخلاف الرواية فان اختلفوا في ذلك
 المقاصد وثقاوت مقاماتهم في الوصول الى المطالب لا يشبه على ذي فقه فلو جواز النقل اليه
 لودى لك الى الاخلال بقصود اعدائنا لانه في تغييره يصلح كل مرتبة فيجعل القصص سبيل الجمع بالكلية
 والاصح الراوي لفظا في موضع لفظ اخر على ما ذهبوا اليه واعتقاد الصحابة في التجهيد المنقول اليه معتدرا في
 وتابع لروايتهم انه لو سمع لفظا لجلد على غيره من ذلك فبطلت الرواية باحدثه قلت الوجه الاول مدفع به
 المفروض عدم حصول التغير في المتن علم وفرض تغييره في الجمل بغيره ومن غير ذلك فانه لا يجوز ان يضاف الى الوجه الثاني
 ايضا مدفع بان نقل الراوي مقتضى الى التغير في الرواية في عمل بخلاف تدليس لولين بالعدل والوفاء
 في قصص القرآن ولانه على قدر البسطة الاعجاز حيث كان كبرها اكثر من ثلث ايات كما تروى في بعض
 موسى من القول لانه يقول ليت ابدا عثر بجره حسن التاليف التي لا بد فيها من مراعات حسن
 الزينة في النظم ايضا وهذا

قد وقع الغرض من تنويع هذه السطور في تبيين الشك في ما سبقت

الاصول من مصنفات كبارنا في الفروع والاصول على ما

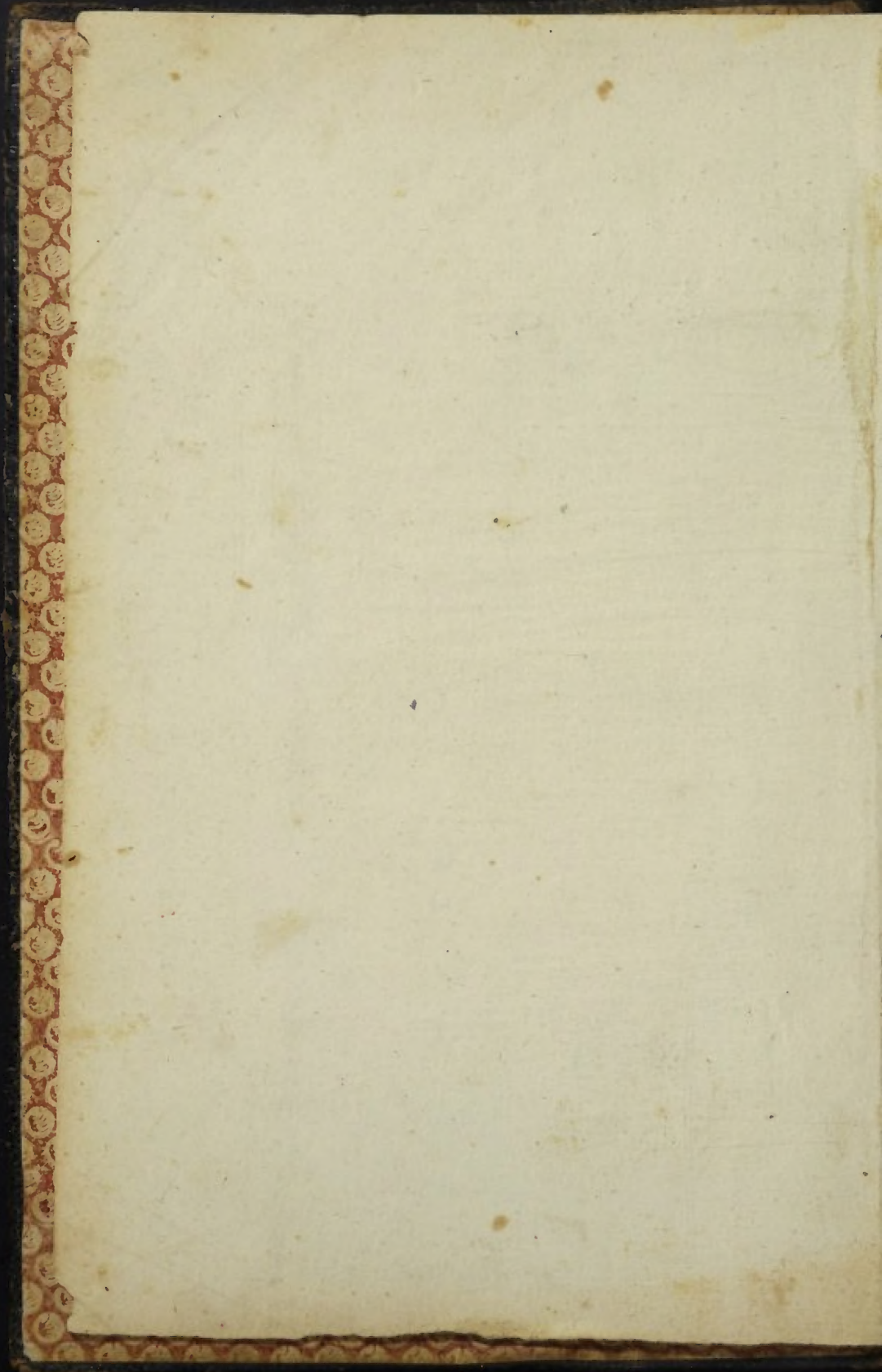
المازلة في دار السلطنة التي فيها قد صدرت المطابع

انقل على ما عدوا واكثرهم في ذلك الى الجليل **قوله** هذا

ينبغي ان يكون في حال تصحيحه في النسخ

لما وجدوا في بعض النسخ

وهي لا تكتب



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله
وآياته وبرهانه
وآثاره وكراماته
وآثاره وكراماته

الحمد لله

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله
وآياته وبرهانه
وآثاره وكراماته
وآثاره وكراماته

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله
وآياته وبرهانه
وآثاره وكراماته
وآثاره وكراماته

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله
وآياته وبرهانه
وآثاره وكراماته
وآثاره وكراماته

الحمد لله

الحمد لله الذي جعل في كل شيء
دلالة على قدرته وجلاله
وآياته وبرهانه
وآثاره وكراماته
وآثاره وكراماته

